المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد السابع مارس /آذار 2020م

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)





Iranian orbits

International scientific periodical journal





المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكمة تصدرعن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا- برلين، تعنى بالشأن الإيراني داخليًا وإقليميًا ودوليًا

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland
ISSN 2626-4927
Journal of Iranian Orbits
Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center –Germany- Berlin
It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally.
Registration number : VR. 3373 – 6322. B

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين- ألمانيا

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail : ***orbits@democraticac.de***

شروط النشر

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية التي لم يسبق نشرها.
- يقدم الأصل مطبوعًا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (5.000-10.000) كلمة بخط (Simpelied Arabic) على أن ترقم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوى ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على أن يحتوى البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوى الصفحة الأولى من البحث على اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنجليزية)، البريد الإلكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعي في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث أو المساعدة في إعداده.
- ألا يكون البحث قد نشر سابقًا، وليس مقدمًا إلى أية وسيلة نشر أخرى وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.
- تخضع الأبحاث المنشورة لبرنامج الإستلال العلمي (Turnitin)
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة اسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.

- يحق للمحلة ترجمة البحثو المنشور في أعداد المجلة إلى اللغات الأخرى، من غير الرجوع إلى الباحث.
- ترسل البحوث على الإيميل (orbitd@democraticac.de)
- تخضع الأبحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتّها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت للنشر أم لم تقبل، وذلك وفق الآلية التالية:

أ. يبلغ الباحث بتسلّم المادة المرسلة للنشرة خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشرة موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ت. الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة، علي يعملوا على إعدادها نهائيًا للنشر.

ث. الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

فهرس المحتويات

كلمة رئيس التحرير

بادئ ذي بدء من المفيد التنويه بالدور المهم الذي تلعبه إيران في مجمل القضايا المركزية للشرق الأوسط، ويساعدها في ذلك ما تمتلكه من إمكانيات وموارد تؤهلها لدعم محور أطلقت عليه (محور المقاومة والممانعة) والذي يشمل دولًا عديدة مثل العراق وسوريا وجنوب لبنان واليمن وفلسطين، حيث أبدت اهتمامًا عاليًا بصناعة النخب والتأثير على سياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء، وذلك من أجل ترتيب الظروف الإقليمية والدولية لتحقيق استراتيجيتها المرتكزة على محور أساسي. يتمثل كما تعلنه دومًا (بمحاربة دول الاستكبار العالمي)، وقد استندت في ذلك على مبدأ مهم يعد روح نظامها السياسي ألا وهو (ولاية الفقيه) والذي يعد لبنة عززت من خلاله النظام المؤسسي الشيعي، وتمكنت من الاستحواذ على الفكر السياسي والديني.

وبنظرة سريعة لتاريخ المجتمعات الإنسانية نرى أن الحقل الديني أثبت بأنه أكثر المجالات ارتباطًا بالمأسسة متمثلة بقدرته العالية على صياغة بنية مؤسساتية تدير الجموع وتلبي احتياجاته اليومية، الأمر الذي كفل. ديمومة السلطة على العقول والضمائر، والتكيف التاريخي المستجيب لضرورات الإنتاج المؤسساتي للأديان المتمثل بسعيه لتأمين هويته عبر التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للعالم المحيط به، من خلال شبكة مؤسسية متراصة تخترق الجنس والهوية والدور والقيم مدعومة بنخب رمزية دينية فاعلة اخترقت الجسم المجتمعي وسيطرت على موارد السلطة واكتسبت الشرعية في ذلك.

ومن هنا تمكنت ولاية الفقيه بجعل الفقهاء والمراجع والمجتهدين والولاة فاعلين حقيقيين يديرون الجمهورية الاسلامية الإيرانية بنجاح على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي.

وترجم هذا بأيدلوجيا واستراتيجية تفاعلت مع معظم أزمات الشرق الأوسط كالأزمة السورية حيث وضعت استراتيجية للتحالف مع سوريا لتشكل بذلك جبهة ضد اسرائيل وأمريكا، والسعي لتوظيف الطريق الواصل إلى لبنان ودعم قوات حزب الله ولتأمين وصولها إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط مرورًا بالعراق والبادية السورية.

إضافة للدور المهم لإيران في دعم الحوثيين في اليمن التي تعد مفتاح للباب الجنوبي للبحر الأحمر، مع التداخل ما بين مضيقي باب المندب وهرمز، الذي يمثل طريقا مهمًا لناقلات النفط الخليجية المتجهة لأوروبا، إضافة لكون اليمن حزام أمن الجزيرة العربية والخليج.

ومن هنا تبنت الاستراتيجية الإيرانية مبدأ وسياسة دعم الحوثيين من خلال توجيههم بالسيطرة على باب المندب للضغط على أمريكا والسعودية وعموم دول مجلس التعاون الخليجي. الأمر الذي أفضى إلى خلق توتر وقلق خليجي من الدور الايراني في سوريا واليمن والعراق.

من هنا اخذت على عاتقها أسرة تحرير مجلة مدارات ايرانية اعداد ملفًا يحمل عنوان (النفوذ الشرق أوسطي لإيران، رهانات. الفوضى والاستقرار).

مسلطة بذلك الضوء على أبرز ما ترتكز عليه روح الاستراتيجية الإيرانية المنطلقة من مبدأ ولاية الفقيه في رسم الدور الايراني المهم في الشرق الوسط.

رئيس التحرير

استاذ دكتور نداء مطشر صادق الشرفة

مارس 2020م

المحور الاول: إيران من الداخل

مؤسسة ولاية الفقيه في الإسلام السياسي الشيعي ومفارقات الدولة المعاصرة.

د. محمد سويلمي

احتجاجات وتظاهرات الشعب الايراني عام 2019 يسر دستوري وعسر حكومي

د. أمجد سعد شلال المحاويلي

أسباب المظاهرات في ايران وأهم السيناريوهات المتوقعة- دراسة تحليلية-

أ.هيبة غربي

استراتيجية العقوبات الامريكية تجاه ايران- المحددات ومجالات التأثير-

د. فراس عباس هاشم

مؤسّسة ولاية الفقيه في الإسلام السياسيّ الشيعيّ ومفارقات الدولة المعاصرة

The institution of the Wilayat al-Faqih in Shi'a olitical Islam and the paradoxes of the contemporary state.

محمّد سويلمي

Swilmi Muhammed

باحث جامعيّ وأستاذ الحضارة الإسلاميّة والدراسات الثقافيّة بالمعهد العالى للدراسات التطبيقيّة في الإنسانيّات. جامعة قفصة. الجمهوريّة التونسيّة.

University researcher and professor of Islamic thought and cultural studies at the High Institute for Applied Studies in Humanities. Gafsa University. Republic of Tunisia.

ملخّص

تهدف هذه المقالة إلى تفهّم مؤسّسة ولاية الفقيه من حيث تشكّلها وسيرورتها في الإسلام السياسيّ الشيعيّ المعاصر بالكشف عن مرجعيّاتها ووظائفها وأدوار النخب الدينيّة في تأصيلها والتشريع لها. ولا يتأتّى ذلك إلّا برصد تحوّلاتها في علاقة بالحقل السياسيّ الإيرانيّ وقدرة رجال الدين على اختلاق الشرعيّات المتعدّدة للاستحواذ على الحياة العامّة، والإمساك بمسالك السلطة ومواردها، وتشكيل النموذج المجتمعيّ الإيرانيّ. لهذا جمعنا في مقاربتنا بين مستويين: أوّل تحليليّ يتمثّل هذه المؤسّسةَ في منابتها وتطوّراتها وما تنطوي عليه من خلفيّات ومقاصد، وثان نقديّ يكشف مفارقاتها ومواطن القصور فيها وآثارها السلبيّة في حياة الإيرانيّين سياسيّا واجتماعيّا.

وقد قسّمنا مقالتنا إلى مرحلتين: أولى تُعنى بانبثاق مؤسّسة ولاية الفقيه وتأصيلها وما شهدته من مراجعات وتحويرات منذ المؤسّس الأوّل لجمهوريّة إيران الإسلاميّة روح الله الخمينيّ، وثانية تهتمّ بجلة المطاعن والانتقادات التي جابهتها من الفقهاء أنفسهم ناهيك عن رموز التيّار الإصلاحيّ والعلمانيّ بما كشف أعطاب هذه المؤسّسة وقصورها عن تحقيق تطلّعات الإيرانيّين إلى الديمقراطيّة وجمهوريّة الحرّيّات العامّة لتتكشف أوهام المؤسّسة الدينيّة ومغالطات الإسلام السياسيّ الشيعيّ المعاصر.

الكلمات المفاتيح: مؤسّسة ـ ولاية الفقيه ـ المرشد الأعلى ـ الديمقراطيّة ـ السلطة.

Abstract

The main purpose of this article is to understand the institution of the Wilayat al-Faqih (The Rule by Islamic Jurist) in terms of its formation and its development in contemporary Shiite political Islam by revealing its backgrounds and its functions and the roles of religious elites in both authenticating and legislating it. This can only be achieved by monitoring its transformations in relation to the Iranian political sphere and the ability of clergy to fabricate multiple legitimacies to appropriate public life, seize power and resources, and form the Iranian community model.

For this purpose, we have combined two levels: the first is the analytical analysis of this institution, its origins and developments, its background and purpose, and the second is critical in that it reveals its paradoxes, shortcomings and negative effects on the lives of Iranians at the political and social level. We have divided our article into two phases: the first is concerned with the emergence of the Wilayat al-Faqih Foundation, its origins and its revisions and refinements since the first founder of the Islamic Republic of Iran, Ayatollah Ruhollah Khomeini, and the second is concerned with the series of objections and criticisms of the scholars themselves, not to mention the symbols of the reformist and secular movements which revealed that this institution is unable to achieve the aspirations of Iranians to democracy and the Republic of Public

Freedom so that the illusions of the religious establishment and the fallacies of contemporary Shiite political Islam are uncovered.

Key words: Institution, Wilayat Al-Faqih, Supreme Leader, Democracy, Authority.

مقدّمة

البشر عالقون على الدوام في عالم مجتمعيّ تحكمه شبكة متضافرة من المؤسّسات تتراوح بين العينيّ العمليّ والرمزيّ المجرّد تستوعب شتّى حقول الممارسة الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة والدينيّة في نسيج كلّيّ صارم ومَرِن في آنٍ. وغالبا ما يُقاس انتظام الجماعات والمجتمعات بتعاضد مؤسّساتها ومرونتها ونجاعتها في فرض الانضباط الجمعيّ وصون الانتظام العمرانيّ والقدرة على الاستجابة لانتظارات المنخرطين في هذه المؤسّسات واحتياجاتهم الاعتياديّة والطارئة على حدّ سواء. لكنّ المؤسّسات وإن كانت في حقيقتها أبنية نظريّة متعالية وذات سلطة رمزيّة وعمليّة على وعي الجموع المنخرطة فيها وممارساتهم فهي نتاج تواطؤ مجتمعيّ وحصيلة مسارات تاريخيّة من التشكّل والتعهّد والتحوير ممّا يعني أنّ الأبنية المؤسّسيّة ليست كيانات جامدة ومغلقة، بل على العكس من ذلك مشروع تفاوض مجتمعيّ ومجال لصراع حشود من الفاعلين على السلطة والشرعيّة. وقد أثبت تاريخ المجتمعات الإنسانيّة قديمها وحديثها ـ بما فيها المجتمعات الإسلاميّة ـ أنّ الحقل الدينيّ هو أكثر المجالات ارتباطا بالمأسسة **Institutionalisation** وأجلاها قدرة على صوغ أبنية مؤسّسيّة كفلت له مقاما مكينا في إدارة الجموع المؤمنة ومعايشة الاحتياجات اليوميّة على تنوّعها ومواكبة الإكراهات المتسارعة خاصّة في الحقبة المعاصرة وتحوّلاتها البنيويّة المربِكة. وهذا يكفل للدينيّ ديمومة السلطة على العقول والضمائر ويشي بحيازته لمَلَكة التكيّف التاريخي لأنّ "هناك ضرورة لإنتاج مؤسّساتيّ في كلّ دين حتّى يسعى إلى تأمين هويّته عبر التحوّلات الاجتماعيّة للعالم المحيط به"[1].

وفي السياق الإسلاميّ ما يقوم دليلا على هذه النجاعة المؤسّسيّة الدينيّة، فالإسلام الذي عبر المجالات والثقافات وعايش المجتمعات في سيروراتها التاريخيّة المتقلّبة أفلح في إرساء شبكة مؤسّسيّة متراصّة تخترق النظام الطقسيّ والهويّات الجندريّة والأدوار الاجتماعيّة وأنساق القيمة والمعنى، بل وأفلح في صونها من التصدّع والانفراط.

وما كان لهذا النظام المؤسّسيّ أن يصمد أمام عنف التحوّلات البنيويّة العميقة في طرائق التفكير وأنظمة الممارسة، وأن يجدّد أبنيته ويتعهّدها بالترميم أو التوسيع أو الابتكار لولا وجود نخب رمزيّة دينيّة فاعلة استوطنت مسامّ الجسم الاجتماعيّ برمّته وأحكمت سيطرتها على موارد السلطة ومسالكها ما دامت تمتلك الوصاية على المقدّس، وتحوز مواطن إنتاج المعنى والقيمة، وتستأثر بوجوه الشرعيّة كلّها. وقد كانت هذه المؤسّسات الدينيّة على تنوّعها ذخيرة أيديولوجيّة ناجعة على غرار الخلافة أو الشريعة أو الشورى أو الأمّة أو الأصالة، استثمرتها حركات الإسلام السياسيّ المعاصر في تحشيدها للجمهور السياسيّ أو في مقارعتها لأنظمة الحكم السائدة أو في شرعنة استئثارها بالسلطة وإدارة المجال العامّ. ولعلّ الإسلام السياسيّ المعاصر في إيران نموذج على اقتدار نخبة العلماء الشيعة على استثمار التراث الأرثوذكسيّ وإنشاء مؤسّسات دينيّة

[1] عبد المجيد الشرفيّ، "المؤسّسة الدينيّة في الإسلام"، **لبنات**، ط 1، تونس: دار الجنوب للنشر، 1994، ص 82.

على غرار "**ولاية الفقيه**" التي انقلبت إلى أداة أيديولوجيّة جبّارة تستحوذ على كلّ تفاصيل النظام السياسيّ وتحوّل الفقهاء إلى فاعلين حقيقيّين يديرون الجمهوريّة الإسلاميّة الناشئة.

وبما أنّ موضوعنا "**مؤسّسة ولاية الفقيه في الإسلام السياسيّ الشيعيّ ومفارقات الدولة المعاصرة**" يجمع بين السياسيّ والدينيّ والتاريخيّ فقد تخيّرنا مقاربة تجمع حقولا بحثيّة شتّى واختصاصات معرفيّة عدّة حتّى نحيط بأبعاد المسألة وضمنيّاتها. فالدراسات التاريخيّة كفيلة بالإبانة عن تحوّلات المجتمع الإيرانيّ وحراك نخبه الفاعلة وتقلّبات حقله السياسيّ. أمّا تاريخ الأفكار السياسيّة فيتيح عقد الصلات العضويّة بين محاضن فكرة "ولاية الفقيه" النصّيّة وبيئاتها العقديّة من جهة، وتشكّلاتها العمليّة في مساراتها المختلفة. بينما توفّر الأدبيّات النقديّة للإسلام السياسيّ الشيعيّ المعاصر تحوّلاته من المعارضة إلى الاستيلاء على السلطة وما نجم عنه من تناقضات وتداعيات أضرّت بالمجتمع الإيرانيّ.

لذا نسعى في هذه المقالة إلى إثارة جملة من الإشكاليّات التي تستدعيها مؤسّسة ولاية الفقيه نظريّا وعمليّا في تاريخ الأفكار السياسيّة والدينيّة في الأفق الشيعيّ الإيرانيّ، وفي روابطها بالنخبة الدينيّة التي تستحوذ على الشرعيّة ومفاصل السلطة. وبناء عليه نثير الأسئلة الإشكاليّة التالية: كيف أفلحت النخبة الدينيّة الشيعيّة في اختلاق نظريّة ولاية الفقيه وتحويلها إلى مؤسّسة مقدّسة؟ وأيّة انعكاسات لهذه المؤسّسة على المشهد السياسيّ والمنوال المجتمعيّ في إيران المعاصرة؟ ألم تكن ولاية الفقيه تجسيدا لإخفاقات الإسلام السياسيّ الشيعيّ في إرساء دولة الحرّيّات والمجتمع المدنيّ؟ وهي إشكاليّات تهدف إلى معالجة فرضيّة بحثيّة تتعلّق بمغالطات مفهوم "ولاية الفقيه" وارتداداته السلبيّة على المجتمع الإيرانيّ. وحتّى تكتسب المعالجة البحثيّة جدواها جمعنا بين أطوار منهجيّة ثلاثة: طور وصفيّ يهتمّ باستعراض تاريخ مؤسّسة ولاية الفقيه نشوءا وتنظيرا، وآخر تحليليّ يتفهّم خلفيّاتها ورهاناتها وما شابها من سجالات، ثمّ طور نقديّ يُبين مغالطات هذه المؤسّسة ويرصد مفارقاتها النظريّة والعمليّة ويظهر إخفاقاتها المتنوّعة.

1ـ مؤسّسة ولاية الفقيه: مرتكزاتها وسيرورتها

كان للفكر الشيعيّ الاثني عشريّ على غرار نظيره السنّيّ مساراته المتقلّبة التي أبانت عن ديناميكيّته، وبيئاته المنتِجة لمفاهيمه ومقالاته العقديّة والفقهيّة والسياسيّة في تفاعل حيّ ومستمرّ مع ضروراتِ الانتظام المجتمعيّ للجماعة الشيعيّة. وهذه الخصوصيّة هي من متطلّبات أيّة هويّة أرثودكسيّة تقيم حدودا تميّزها عن غيرها من الهويّات التي تمتلكها جماعات دينيّة أو ثقافيّة أخرى تتعايش معها أو تصارعها في فضاء اجتماعيّ يُعمل آلية الاحتواء والإقصاء ويجعل تقمّص الأبنية المؤسّسيّة والخضوع لها معيارا للانتماء والانضباط.

ورغم الالتقاء في كون عقديّ وروحيّ مشترك مع حشد من الطوائف والمذاهب والجماعات وهو الإسلام، إلّا أنّ الشيعة الاثني عشريّة قد خطّت لنفسها كينونة مستقلّة ومعلومة الحدود حتّى عن مثيلاتها من الزيديّة والإسماعيليّة في الأفق الشيعيّ ممّا يحيل إلى وجود نسق اعتقاديّ مخصوص وبناء مؤسّسيّ قائم ومكتمل شأن الإمامة والولاية والوصيّة والغيبة والعصمة والمجتهد ومرجع التقليد وحجّة الإسلام وآية الله[1]. وليست ولاية

[1] Amirpur, Katajun, “A Doctrine in the Making? Velāyat-E Faqīh in Post-Revolution Iran”, **Speaking For Islam**, (Leiden: Brill, 2006), p 219.

الفقيه سوى لَبِنة عزّزت النظام المؤسّسيّ الشيعيّ، وأفلحت رغم نشأتها المتأخّرة في القرن التاسع عشر في الاستحواذ على الفكر الدينيّ والسياسيّ الشيعيّ المعاصر، واستطاعت أن تكون روح النظام السياسيّ الإيرانيّ الموسوم بالجمهوريّة والدستوريّة والديمقراطيّة الإسلاميّة.

1ـ 1- في حدّ المؤسّسة والمؤسّسة الدينيّة

تباينت التعريفات التي صُكّت للمؤسّسة بحسب الخلفيّة النظريّة التي اعتورت هذه التعريفات، لكنّها تجمع على أنّ المؤسّسة هي روح النظام الاجتماعيّ وأداته التنظيميّة في توفير الانسيابيّة والتبادليّة بين أفراده، وضمان الانضباط والتماثل في كلّ الأداءات المختلفة. فالمؤسّسة بهذا المعنى تستوجب المشتركيّة والتواتر في أيّ سلوك أو اعتقاد أو مفهوم، فهي "حشد من السلوكيات المنمّطة المتعلّقة بواحدة أو طائفة متعدّدة من القواعد المقنّنة والمفروضة بطرق مختلفة، ويمكن تطويرها بواسطة التبنّي أو البناء أو الاثنين معا"[1].

وتتّصف كلّ مؤسّسة بثلاث خصائص متعاضدة: المعياريّة والإلزاميّة والتعالي، فهي تصنيفات سلوكيّة واعتقاديّة تتوفّر على الإجماع وموصولة بنظام مشترك وثابت من الضوابط بما يجعلها "أنظمة ذات معايير مترابطة تنبع من القيم المشتركة والمعمَّمة"[2]. وهي إلى ذلك تملك قوّة رقابة وإلزام تجعل مختلف الأدوار والأداءات والهويّات ضربا من البداهة الاجتماعيّة وشرطا للانخراط في الجمعيّة لأن المؤسّسة لا تعدو أن تكون إلّا "المعايير والقيم المشتركة التي تُقدَّم بوصفها أبعادا توجيهيّة وتقييميّة وإجباريّة في الحياة الاجتماعيّة"[3]. أمّا التعالي الذي تتّسم به المؤسّسة فمردّه إلى الأهليّة التاريخيّة والرمزيّة للأنظمة السلوكيّة والاعتقاديّة المعياريّة التي تجعل المؤسّسة كيانا مفارِقا لا يثير الفضول أو السؤال، بل لها حيّز وافر من السلاسة والبداهة في عقول الأفراد المؤمنين بها بفضل عمليّة التوضيع **Subjectivication** التي تحوّل كلّ المنتوجات البشريّة إلى كائنات منفلتة من القيود التاريخيّة لها خاصيّة الديمومة والاستمراريّة خلافا للكائن البشريّ، فالمؤسّسة في حياة الفرد "كانت هناك قبل أن يولد وستكون هناك بعد وفاته"[4].

إلّا أنّ المؤسّسة ليست مجرّد أنظمة شكليّة معلومة ومضبوطة الترتيبات فحسب، بل تشمل كلّ نظام سلوكيّ تبادليّ توافقيّ على غرار الأعراف والسنن الثقافيّة والممارسات الطقسيّة وشبه الطقسيّة أي كلّ ممارسة وقعت مأسستها في شكل وأُسنِدت إليها دلالة وحازت على مقبوليّة اجتماعيّة. يقول برجر **Berger** ولوكمان **Luckmann** "المأسسة تحدث كلّما كانت هناك نمذجة متبادَلة لأفعال اعتياديّة من طرف أنواع من الفاعلين"[5]. وهذا يحوّل المجتمع برمّته إلى نظام مؤسّسيّ كبير يشمل جملة الأفعال والفاعلين معا في كلّ حقول الممارسة الاجتماعيّة مهما تباينت طبيعة الأفعال وهويّات الفاعلين ما دامت شرعيّة وتشاركيّة وبديهيّة وذات مردوديّة

---

[1] George, Ritzer and Michael, Ryan, **The Concise Encyclopedia of Sociology**, (U.S.A-U.k: Wiley-Blackwell, 2011), p 321.

[2] جون سكوت، **علم الاجتماع: المفاهيم الأساسيّة**، ترجمة: محمّد عثمان، ط 1، بيروت: العربيّة للأبحاث والنشر، 2009، ص 357.

[3] George, Ritzer, **Encyclopedia of Social Theory**, (Thousand Oaks-London-New Delhi: Sage Publications, 2005), p 410.

[4] Peter, Berger and Thomas, Luckmann, **The Social Construction of Reality a Treatise in The Sociology of Knowledge**, (England: Penguin Books, 1966), p 77.

[5] **Ibid**, p 72.

مجتمعيّة في تحقيق الانضباط والضبط معا. وبهذا فكلّ الأنظمة غير الشكليّة وغير المجسّدة بصورة عيانيّة هي مؤسّسات عرفيّة أو ضمنيّة تنطوي على قوّة الإلزام والتشارك. لذا فالمؤسّسة على صلة وثيقة بكلّ نشاط بشريّ جماعيّ مضبوط بمعايير والزامات وترتيبات شأن العائلة والزواج والمدرسة والعمل والإفتاء والحسبة والزاوية والمسجد.

ويُعدّ الحقل الدينيّ واحدا من الحقول التي خضعت لعمليّات مأسسة صارمة ومتعاقبة، فالدين لا يكون ناجعا إلّا بتنظيم مجاله الاعتقاديّ والطقسيّ، وتوزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين المسهِمين في إقامة نظامه واستدامة وجوده. وهذا الاحتياج الملحّ إلى المأسسة الدينيّة يتأتّى من عاملين متعاضدين: أوّل يتّصل بالضرورة البنيويّة والتاريخيّة للتديّن التي تفرض على الفاعلين الاجتماعيّين الانتقال من طور الممارسة الحرّة إلى طور الممارسة المقنَّنة لأنّ "وجود المؤسّسة الدينيّة – مهما كان الشكل الذي تتّخذه ضرورة تاريخيّة تفرضها مقتضيات تجسيم الدين في واقع الحياة"[1]، وثان يقترن بعمليّات التبرير والشرعنة التي تصبغها المؤسّسات الدينيّة على النظام الاجتماعيّ بما فيه من فاعلين وأنظمة سلوكيّة وأدوار وأنساق ثقافيّة بفضل "نمط من التبريرات النظريّة الخالصة التي تفسّر وتبرّر قطاعات معيّنة من النظام الاجتماعيّ" وتقدّم "أبنية نظريّة راقية تبرّر ناموس المجتمع كلّيّا وتدمج كلّ التبريرات الجزئيّة في نظرة إلى الكون تشمل الكلّ"[2].

وبهذا فالمؤسّسة الدينيّة في الإسلام صنيعة تاريخيّة أفرزتها قوى الهيمنة المادّيّة والمعنويّة، ونهضت بأدوار مجتمعيّة حاسمة في تشكيل ملامح المؤمنين الذهنيّة والمعرفيّة، وضبط أجسادهم وتقنين أدوارهم وعلائقهم الداخليّة والخارجيّة بما مكّنها من معايشة التوتّرات والتحوّلات السياسيّة والثقافيّة، وذلّل لها استنشاء أمّة متخيَّلة تمتلك رموزها وحدودها، وتنطوي على هويّة تحتوي بالقدر الذي تقصي، وتفرض على المسلم أن يشترك مع أعضاء الأمّة الآخرين في نفس حسّ الأشياء، وأن ينخرط معهم في المجال الرمزيّ نفسه.

1- 2- المرجعيّات النصّيّة والثقافيّة لمؤسّسة ولاية الفقيه

مفهوم ولاية الفقيه في العقائديّة الشيعيّة على صلة وثيقة بمفهوم الإمامة بوصفها من أصول الدين والإيمان، وبدلالاتها الروحيّة والرمزيّة والعمليّة التي ترى في الإمام نائبا عن صاحب النبوّة، فهي تتّصل "بالإخلاص للأئمّة وطاعتهم" وتحيل إلى "نيابة الإمام" أو "النيابة العامّة" أو "التفويض العامّ"[3]. وهذا يمنح ولاية الفقيه القداسة والشرعيّة معا في حيازة السلطتين المادّيّة والرمزيّة وإدارة الجموع المؤمنة، فهو يملك "من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) وأمير المؤمنين (ع)"[4].

لكنّ النخب الشيعيّة الدينيّة طوّرت دلالات مفهوم ولاية الفقيه وحرّرته من حيّز المقام الروحيّ والفقهيّ ووسّعت أبعاده ليصير دالّا على معنى السلطة الكلّيّة الجامعة في الحكومة الإسلاميّة، "فيكون الحاكمُ عليها والمهيمن

---

[1] عبد المجيد الشرفيّ، **المرجع نفسه**، ص 82.

[2] بيتر برجر، **القرص المقدّس: عناصر نظريّة سوسيولوجيّة في الدين**، تعريب: مجموعة من الأساتذة، تونس: مركز النشر الجامعيّ، 2003، ص 66.

[3] Richard, Martin, **Encyclopedia of Islam and The Muslim World**, (U.S.A, Thomson Gale, 2004), p 722.

[4] روح الله الخمينيّ، **الحكومة الإسلاميّة**، ص 49، http://www.narjes-library.com.

على شؤونها رجلا عاقلا عادلا عالما برموز السياسة قادرا على التنفيذ معتقدا بالإسلام وعالما بضوابطه ومقرّراته بل أعلم فيها من غيره ولا نريد بولاية الفقيه غير هذا"[1]. وقد ارتبط اكتمال المفهوم بآية الله الخمينيّ الذي انزاح عن المشترك المفهوميّ في التقاليد الشيعيّة وأحدث في ولاية الفقيه "خروجا راديكاليّا عن الاتّجاهات التقليديّة السائدة في الشيعة" وتعارض "النظريّة التقليديّة للإمامة التي تنصّ على أنّ القيادة الشرعيّة للمجتمع المسلم تنتمي إلى النبيّ محمّد وخلفائه الاثني عشر أو الأئمّة"[2].

إلّا أنّ استحداث المفهوم وتحويله إلى مؤسّسة إلزاميّة وتشاركيّة يقتضي استنشاء مسوّغات تبرّرها وتمنحها الشرعيّة والأهليّة الاجتماعيّة بين جموع الشيعة، فكان لزاما على الفاعلين الدينيّين والسياسيّين أن يلوذوا بالموارد الرمزيّة التي تحوز الحظوة المقدّسة والمقبوليّة الاعتباريّة في ضمائر المؤمنين. وليس في الذخيرة المقدّسة ما هو أكثر تملّكا للحجّة والشرعيّة من النصوص القرآنيّة والحديثيّة التي توفّر ملاذات تأويليّة تحتمل أفقا واسعا من الإسقاطات والانزياحات في الاستنطاق والاستدلال، وكأنّما هذه النصوص المقدّسة عُدّة أيديولوجيّة يقع اجتثاثها من مهاداتها النصّيّة وسياقاتها الحاضنة بكلّ ملابسات الخطاب فيها ليعاد إنتاجها ضمن منوال تأويليّ طارئ استدعته إكراهات اجتماعيّة وسياسيّة ألزمت النخب الدينيّة باستقصاء المعنى واعتوار البرهان من موارد نصّيّة تتّسم بالعموميّة وتستجيب لتنوّع المنظورات وتباين القراءات وتلبّي كلّ الأفهام والأهواء الساعية إلى شرعنة رؤاها السياسيّة.

مثّل النصّ القرآنيّ على الدوام ملاذ الجميع في اصطناع المعنى والقيمة واختلاق المبرّرات أيّا يكن مجالها أو ملابساتها، لأنّ النصّ القرآني فضلا عن مقامه الرمزيّ في وجدان المؤمنين يوفّر للباحثين عن الشرعيّة كلّ الإمكانات التأويليّة، فالفكر الشيعيّ الحديث لم تعوزه الحجّة في تأوّل الحاجة إلى ولاية الفقيه من النصّ القرآنيّ الذي ينطوي على خيارات دلاليّة متنوّعة شأن مفهوم "أُولِي الأَمْرِ" الذي اقترن تركيبيّا ودلاليّا بطاعة الله وطاعة الرسول في قوله "يَا أَيّها الذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ" النساء /63. وهذا ما سوّغ للإسلام السياسيّ الشيعيّ أن يجعل ولاية الفقيه امتدادا للنبوّة سلطةً دنيويّة وروحيّة وتفويضا إلهيّا في آن[3].

وكثيرا ما يلجأ الخطاب الشيعيّ إلى اجتثاث المادّة القرآنيّة من مقاماتها النصّيّة واستعارة إحالاتها الدلاليّة لتفعيلها في سياق مخالف في عمليّة مغالطة أيديولوجيّة مبنيّة على ضرب من المقايسة المسقَطة على غرار قصص الأنبياء وما تحفل به من الخوارق التي يطوّعها هذا الخطاب في تبرير مفهوم الولاية التكوينيّة بوصفها قدرة عجائبيّة يتّسم بها الوليّ الفقيه على التصرّف في الموجودات الكونيّة[4] بالقدر الذي تيسّر هذه المادّة القرآنيّة المستوى الثاني من ولاية الفقيه وهو "الولاية التشريعيّة" باعتبارها إدارة عامّة وتفويضا مطلقا في سياسة المؤمنين. فرجل الدين الشيعيّ حسين منتظري ـ وهو من منظّري نظريّة ولاية الفقيه ـ لا يجد حرجا في أن

---

[1] محمّد حسين منتظريّ، **دراسات في ولاية الفقيه أو فقه الدولة الإسلاميّة**، ط 2، سوريا: الدار الإسلاميّة، 1988، ص 11.

[2] Mojtaba, Mahdavi, "Ayatollah Khomeini", **The Oxford Handbook of Islam and Politics**, (Oxford-New York: Oxford University Press, 2013), p 184.

[3] الخمينيّ، **مرجع سابق**، ص 24.

[4] منتظريّ، **مرجع سابق**، ص 75.

يعقد صلات قائمة على المطابقة والمماثلة بين ولاية الأنبياء من جهة وولاية الفقهاء المعاصرين من جهة أخرى ما دامت جهة التفويض واحدة وهي الله مستدلّا بالنبيّ داوود "يَا دَاوُود إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فاحْكُمْ بَيْنَ النَاسِ بِالحَقّ"[1]. ص 26/38.

ولا تنأى المادّة الحديثيّة الشيعيّة عن النصّ القرآنيّ في توفير هذه الملاذات التأويليّة بما لها من خصوصيّة تميّزها عن نظيرتها السنّيّة، فهي لا تكتفي بالمرويّات النبويّة بل توسّعها لتشمل الآثار المنقولة عن الأئمّة بوصفهم حائزين على النبوّة الباطنة بالكشف والإلهام. فالولاية في العقائد الشيعيّة الإماميّة الاثني عشريّة أسّ من أساسات الإسلام وعليها يتوقّف معنى الإيمان، بل هي الأسّ الأعظم في توجيهات الإمام جعفر الصادق "الوِلَايَةُ أَفْضَلُ لِأنّها مِفْتَاحُهُنّ والوَالي هو الدليل عليهنّ"[2]. بيد أنّ الإسلام الشيعيّ المعاصر يوغل في استدعاء هذه المادّة الحديثيّة ليجعل الولاية أكثر تخصيصا بالفقهاء الذين ماثلهم في المقام والسلطة والشرعيّة بالرسل واعتبرهم امتدادا عمليّا ورمزيّا لهم، فهم "أُمَنَاءُ الرُسُلِ مَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي الدُنْيَا"[3]. بل إنّ الفكر الشيعيّ لا يتوانى في الاستنجاد بالمصادر الحديثيّة السنّيّة نفسها رغم التوتّرات الطائفيّة والتاريخيّة بينهما ويولي هذه المرويّات أهمّيّة كبرى ما دامت توسّع موارد الشرعيّة وتعزّزها كالاستشهاد بمدوّنات مسلم ومسند أحمد وغيرهما[4]. لذا فالمرتكزات النصّيّة على تنوّعها ومرونتها والتباسها آلية أيديولوجيّة في التبرير والشرعنة توسّل بها الخطاب الشيعيّ المعاصر في اصطناع مفهوم ولاية الفقيه وإقامة أوده وتمكينه من الوجاهة الدينيّة والسياسيّة التي حوّلته إلى واقع دستوريّ في المجتمع الإيرانيّ.

وقد ألفى خطاب الإسلام السياسيّ الشيعيّ نفسه مجبرا على استدعاء تراث ثقافيّ ضخم من أدبيّات فقهيّة ووقائع تاريخيّة وسير ومناقب يدعم بها تصوّره عن ولاية الفقيه، ولكن بإعادة اختراعه وتخييله في سياق معاصر مبايِن كلّ المباينة. وهي مادّة ثقافيّة جمع فيها منظّرو ولاية الفقيه بين المسوّغات الفقهيّة التراثيّة عن الأئمّة المعصومين[5] وتلك المتعلّقة بأعلام الفكر الشيعيّ في الحقبتين الحديثة وما قبل الحديثة الذين مارسوا الولاية العامّة على جموع المؤمنين بفتاواهم مثل فتوى تحريم التبغ للميرزا الشيرازيّ (ت 1895) الذي كان "صادرا في حكمه عن موقف ولاية الفقيه العامّة على الناس" أو ميرزا محمّد تقيّ الشيرازيّ(ت 1920) الذي كان يمارس "ولايته الشرعيّة العامّة" في الفتوى بالجهاد[6].

غير أنّ الملفت للاهتمام هو الالتجاء إلى التراث السنّيّ الذي وقع تأوّله على نحو يرفد مفهوم ولاية الفقيه في مشروعيّتها وحتميّتها الدينيّة والسياسيّة على غرار ما أورده الماورديّ وابن حزم وابن خلدون في أدبهم السلطانيّ وتمثّلهم للإمامة والمُلك[7]، وكأنّما الخطاب الشيعيّ المعاصر قد استعاض عن شحّ الموارد النصّيّة بغنى الموارد

[1] **نفسه**، ص 37.

[2] **نفسه**، ص 13.

[3] الخمينيّ، **مرجع سابق**، ص 67.

[4] **نفسه**، ص- ص 56-63.

[5] الخمينيّ، **مرجع سابق**، ص-ص 101-107.

[6] **نفسه**، ص-ص 115-116.

[7] منتظري، **مرجع سابق**، ص-ص 87-88.

الثقافيّة التي وفّرت مادّة استدلاليّة كثيفة في تبرير الولاية العامّة للفقيه ودلالتها على التفويض الثيوقراطيّ المطلق.

إلّا أنّ الحجج النصيّة التي ساقتها النخبة الدينيّة الشيعيّة المعاصرة في تبرير مفهوم ولاية الفقيه على تنوّعها لا تلقى القبول والتسليم والاطمئنان حتّى من داخل الحقل الدينيّ نفسه الذي تنازعته أطروحات متباينة، فرجل الدين الإصلاحيّ محسن كاديفار **M.Kadivar** تلميذ آية الله منتظري شكّك في هذه المسوّغات وأقرّ ببطلانها وتهافت حجّيّتها لأنّ "مفهوم الولاية (الوصاية) لا معنى له إلّا فيما يتعلّق بمفهوم المحجوريّة فقط داخل الفقه الشيعيّ، والمحجوريّة تشير إلى الإعاقة العقليّة للفرد ممّا يجعل من المستحيل عليه أن يدير شؤونه بنفسه"[1].

وهو تهافت لا يؤازره خلوّ التاريخ الشيعيّ الإماميّ من تفسيرات داعمة فحسب بل التعسّف التأويليّ الذي أجراه أنصار نظريّة ولاية الفقيه على النصوص المختلفة لاستدرار المعنى الفقهيّ والسياسيّ لمفهوم ولاية الفقيه، إذ "لا يمكن للمرء أن يثبت صحّة ولاية الفقيه فيما يتعلّق بالقرآن أو السنّة أو الحجج المقنعة"[2]. بل إنّ شتّى التأويلات التي قُدّمت في الإسلام السياسيّ الشيعيّ تتّسم بتناقضات جمّة حتّى داخل المنظور الواحد بما يربك وحدة الموقف التأويليّ ووجاهته ما دامت هذه الموارد عرضة "لتأويلات مختلفة للدين في أزمنة مختلفة من طرف أفراد متباينين"[3].

1 ـ 3 ـ من الشرعيّة الرمزيّة إلى الشرعيّة الدستوريّة

كان علماء الدين على الدوام فاعلا سياسيّا محوريّا في تاريخ المجتمعات الإسلاميّة قديمها وحديثها ما داموا موصولين بتفاصيل المعيش اليوميّ للجموع المؤمنة وباحتياجات النخب الحاكمة إلى الشرعيّة والمؤازرة المجتمعيّة، لكنّ هذا الدور لم يحوّلهم إلى فاعل سياسيّ ذي تموقع مخصوص وبنية معلومة في مباشرة السلطة أو الانخراط في الحقل السياسيّ بما جعلهم يحافظون على ضرب من الاستقلاليّة والنأي بالنفس عن التورّط المباشر والعيانيّ في الحيثيّات والترتيبات السياسيّة دون الانقطاع عن التشابك الخفيّ وصنّاعَ القرار السياسيّ. وهو ما جعل رجال الدين وتحديدا الفقهاء نخبة رمزيّة فاعلة في معاش المؤمنين ومصائرهم عايشوا التحوّلات الاجتماعيّة والسياسيّة الكبرى وفعلوا فيها معاضدة أو معارضة ضمن أطر مضبوطة لم تخرجهم عن مواقعهم الدينيّة إلى الفعل السياسيّ المباشر حتّى عندما استقلّوا بمؤسّسات إداريّة ووظيفيّة مثل شيخ الإسلام أو المفتي أو دار الإفتاء.

لكنّ المجال الشيعيّ قد احتفظ بضرب من الخصوصيّة نتيجة لإكراهات الخلافة السنّيّة بتنوّع أطوارها وأشكالها وما استتبع ذلك من تعظيم للأئمّة المعصومين وتوقير مقامهم الزمنيّ والروحيّ بحثا عن بديل رمزيّ وعمليّ للزعامة السنّيّة المرفوضة عندهم. ويكاد دارسو تاريخ الفكر السياسيّ الشيعيّ يجمعون على أنّ الدولة القاجاريّة (1848-1925) مثّلت المنطلق الأوّل لتحوّل الفقهاء الشيعة إلى مؤسّسة سياسيّة رسميّة معترَف بها وفاعلة

[1] Yasullah, Shahibzadeh, **Islamism and post-islamism in Iran: an Intellectual History**, (New York: Palgrave Macmillan, 2016), p 170.

[2] **Ibid**, p 171.

[3] Ali, Pedran, "Political Thinking on Islam and Democracy: The Case of Iran", in, **Routledge Handbook of Political Islam**, (U.S.A-Canada: Routledge, 2012), p 159.

بشكل مباشر في سياسات الدولة وإدارة المجال العامّ وخاصّة في فترة حكم ناصر الدين شاه (1848-1896) عندما أصبح "العلماء الشيعة طبقة سياسيّة مستقلّة مع تراجع المَلَكيّة القاجاريّة"[1] في تتويج لما قامت به الدولة الصفويّة التي تبنّت التشيّع مذهبا رسميّا للدولة. وبهذا انتقل الفقيه من طور الانشغال بالاحتياجات الفرديّة والشؤون اليوميّة للمسلمين الشيعة إلى طور التفاوض على المنافع السلطويّة في الحقل السياسيّ.

ويمثّل القرن التاسع عشر طور نشوء نظريّة سياسيّة حديثة صاغتها نخبة الفقهاء في إعادة إنتاج لمفهوم الإمامة بتوسيع صلاحيّاتها وتطعيم استحقاقاتها السياسيّة، فتحوّلت طاعة الفقيه في أحكامه والانقياد لها إلى وصاية عامّة ومطلَقة تتخطّى الدينيّ إلى السياسيّ على يد الفقيه الشيعيّ أحمد النارافيّ (ت 1829) الذي "كان على الأرجح أوّل من نعت هذه الطاعة بالولاية بما يدلّ على مزيد من التوسعة في سلطة الفقهاء أثناء الغيبة"[2]. وقد مرّت نظريّة ولاية الفقيه بثلاثة أطوار قبل أن تكتمل في صورتها النهائيّة مع الخمينيّ (ت 1989) في ثورة 1979، فالطور الأوّل في دمج ولاية الفقيه في المجال العامّ كانت مع ميرزا محمّد ناعيني (ت 1936) ولكن في إطار دستوريّ لا يلغي التمثيل الديمقراطيّ. أمّا الطور الثاني فكان مع محمّد باقر الصدر (ت 1980) الذي اعتبر ولاية الفقيه رقابة على الحكومة وأعمالها لا وظيفة إداريّة لينتهي المفهوم بما سمّاه علماء الحوزة العلميّة في قُمْ "نظريّة ولاية الفقيه الاختياريّة المشروطة" كما شكّلها منتظري (ت 2009) وتقوم على اختيار الأجدر من الفقهاء وعرضه على الموافقة الشعبيّة[3]. وهو مسار تاريخيّ تراكميّ يجعل ولاية الفقيه اختلاقا مفهوميّا لنخب دينيّة متورّطة في الحقل السياسيّ بالقدر الذي يكشف عن المسار التراكميّ للنظريّة قبل بلوغ صورتها النهائيّة وما شاب ذلك من نشاط تفاوضيّ بشأن المفهوم وحدوده.

إلّا أنّ التنظير لمفهوم الوليّ الفقيه قد سبقه عمل تأسيسيّ أكبر صكّت خلاله النخبة الدينيّة الشيعيّة مفهومين أثيلين هما آية الله ومرجع التقليد في سياق المأسسة الدينيّة القائمة على الاستحقاق الفقهيّ والتنظيم الهرميّ. فالمؤسّسة الدينيّة الشيعيّة قد أرست جملة من الضوابط والترتيبات لتقنين مجال السلطة ومواقعها بين رجال الدين، فمرجع التقليد أو مؤسّسة المرجع التي ضبط أسسها مرتضى الأنصاريّ (ت 1864) هو رتبة دينيّة تستوجب كفاءة علميّة مقنّنة تتحقّق بعد 15 سنة من تعلّم الفقه ليحمل دارس الفقه لقب "المجتهد" أو "حجّة الإسلام" تخوّل له إصدار رسالة علميّة وآراء فقهيّة يعترف بها المراجع الآخرون ويكون له أتباعه من المقلّدين الشيعة أي المؤمنين العاديّين[4].

وقد خلقت هذه الرتبة تصدّعا بنيويّا وإشكالا دستوريّا في حكم الخمينيّ لأنّ المرشَّح المنتظر له وليّا فقيها لا يتمتّع برتبة مرجع تقليد وهو عليّ خامنائيّ (1939- ؟)، فكان أن "أمر بتعطيل المادّة 109 من الدستور التي تنصّ على أنّ الوليّ الفقيه يكون مرجع تقليد"[5]. أمّا رتبة آية الله فهو "لقب تشريفيّ ذو دلالة سياسيّة

---

[1] Gerhard, Bowering, **The Princeton Encyclopedia of Islamic Political Thought**, (Oxford-Princeton: Princeton University Press, 2013), p 56.
[2] Richard, Martin, Op. Cit., p 722.
[3] Mohsen, Kadivar, "Wilayat al-Faqih and Democracy", **Islam, The state, and Political Authority**, (New York: Palgrave Macmillan, 2001), p-p 216-217.
[4] Amirpur, Op. Cit., p 218.
[5] **Ibid**, p 221.

ظهر في التقليد الشيعيّ الاثني عشريّ خلال عهد سلالة قاجار" ويرتبط بفئة تمثّل "الطبقة العليا من الفقهاء القادرين على التفكير القانونيّ المستقلّ(المجتهدين)" وغالبا "ما لعبوا دورا محوريّا في دخول الطبقة الدينيّة الشيعيّة التقليديّة في المجالات السياسيّة المعاصرة"[1].

وقد ارتبط اصطناع هذه الرتب التي ستمثّل العماد النظريّ لنظريّة ولاية الفقيه بملابسات المجال السياسيّ الإيرانيّ وتجربة الدولة الحديثة التي تبنّت مشاريع تحديثيّة مشوَّهة ومسقَطة منذ حكم ناصر الدين شاه. وقد تعزّز بظهور الحركة الدستوريّة (1905-1911) تعاظمُ الدور السياسيّ للنخبة الدينيّة التي استثمرت الطقوس الشيعيّة والعتبات المقدّسة في التعبئة السياسيّة وفرضت إرادتها على السلطة الحاكمة وبقيّة الفاعلين السياسيّين في اقتراح دستور ذي معالم إسلاميّة للفقهاء دورا قياديّا ورقابيّا[2]. وهذا الانخراط المتصاعد للفقهاء في الشأن السياسيّ تحوّل إلى تقليد شيعيّ حرّر النخبة الدينيّة من طور الاستكانة والهدوء ودفع بهم إلى المطالبة باستحقاقات سياسيّة واستثمار مزالق الأنظمة الحاكمة المحسوبة على العلمانيّة والحداثة، فالخمينيّ انتقل من فقيه صوفيّ مطمئنّ إلى فقيه ثائر على إصلاحات الشاه محمّد رضا بهلويّ (1941-1979) المعروفة باسم "الثورة البيضاء" خاصّة بعد هجوم الشاه على المدرسة الفايزيّة في قم بالمظلّيّين ومقتل عدد من الطلّاب[3].

غير أنّ الخمينيّ الثائر طوّر نظريّة ولاية الفقيه في تفاعل مع المعارضة الشعبيّة للحكم الملكيّ القائم في إيران معتبرا الحكومة الإسلاميّة بديلا من الحكم الملكيّ والفقيه جديرا بالسلطة بدلا من الملك ممّا يعني أنّ النخبة الدينيّة قد صارت في صميم الحقل السياسيّ، فقد كانت نظريّة الخمينيّ في ولاية الفقيه انقلابا على التقاليد الشيعيّة الراسخة بجعل "الوليّ الفقيه القويم هو الحاكم الوحيد المؤهَّل الذي يقوم بهذه المهمّة بعد النبيّ والأئمّة"[4].

وستكون الثورة على نظام محمّد رضا بهلويّ في 1979 لحظة فارقة دفعت بالنخبة الدينيّة الإيرانيّة إلى اعتلاء السلطة وتحويل نظريّة ولاية الفقيه إلى واقع دستوريّ في أجواء غلب عليها الحماس الثوريّ المدفوع بمطالب اجتماعيّة وسياسيّة بعيدة عن رهانات الحكومة الإسلاميّة التي وقع إنشاؤها عندما "تحوّل القانون الفقهيّ الشيعيّ إلى قانون الدولة" ووقع "دمج رجال الدين والجمهوريّة" لتحقيق "مطابقة الفرد للشريعة" في محاكاة للمفهوم الشيعيّ لتبعيّة المقلّد لمرجعه أي "التصويت بالولاء للسلطة"[5]. لكنّ تفعيل مفهوم ولاية الفقيه سيذهب بأحلام الشعب الثائر ضدّ الفساد والفقر والساعي إلى الحرّيّة والديمقراطيّة، فقد تمكّن رجال الدين من الاستحواذ على السلطة ونيابة الجمهور الشيعيّ في بناء نموذج جمهوري هجين يجمع الشريعة والدولة مثلما يؤالف بين الديمقراطيّة وسيادة النخبة الدينيّة. بل إنّ الوليّ الفقيه باستحواذه على السلطة خيّب الانتظارات الشعبيّة بالقدر الذي غيّب الأصوات الدينيّة الأخرى، فمن "خلال ربط العلماء بالولاية على أعلى مستوى لم

[1] Bowring, Op. Cit., p 56.
[2] **Ibid**, p-p 56-57.
[3] Mahdavi, Op. Cit., p 183.
[4] **Ibid**, p 185.
[5] **Ibid**, p 186.

يوجّه الخمينيّ ضربة للتطلّعات الجمهوريّة والمثل الأعلى للسيادة الشعبيّة فحسب، بل أزال تعدّد السلطات الدينيّة في إيران"[1].

مرّت دسترة ولاية الفقيه بثلاثة أطوار ابتداء من اعتلاء الخمينيّ السلطة في إيران في 1979 وحتّى قبيل وفاته في 1989، فقد عُرضت ديباجة الدستور على استفتاء شعبيّ في أفريل 1979 ثمّ وقعت المصادقة عليه في أواخر السنة نفسها ليقع تعديله في 1989. وقد مكّنت هذه الشرعنة الدستوريّة الوليّ الفقيه من حيازة سيادة قانونيّة وسياسيّة وفقهيّة على الدولة والجمهور معا لأنّ "شرعيّة كلّ القرارات والأعمال في المجال العامّ تقوم على موافقة المرشد الأعلى وإذنه ويُسمّى وليّ الأمر"[2].

هذه الشرعيّة الدستوريّة جعلت الخمينيّ قائدا مدى الحياة ومكّنت المرشد الأعلى من صلاحيّات مطلقة بوصفه القائد الأعلى للقوّات المسلّحة وله حقّ إعلان الحرب والسلم ويُشرف على الحرس الثوريّ وشبكات التلفزيون والإذاعة والنشريّات الحكوميّة ويعيّن القاضي الأعلى ويصادق على انتخاب رئيس الجمهوريّة وستّة من أعضاء مجلس صيانة الدستور، وهو ما "يجعل المرشد الأعلى الرجل الأقوى في إيران في مأمن من التدقيق" و"يتخطّى العيب وغير مسؤول أمام الجمهور وغير محاسب من قبل أيّ أحد"[3].

ورغم هذه النزعة الاستبداديّة الثيوقراطيّة التي تزيّت بلبوس دستوريّ وقانونيّ، فمؤسّسة ولاية الفقيه تلاقي حشودا من المطاعن والاعتراضات وتشكيكات جمّة في تناسقها مع الديمقراطيّة والجمهوريّة واستجابتها لاستحقاق السيادة الشعبيّة ومشاركة الجمهور في صناعة القرار السياسيّ. وتزايدت حدّة الانتقادات في ولاية المرشد الحاليّ عليّ خامنائيّ من داخل الطبقة الدينيّة ومن خارجها على حدّ سواء، فالخمينيّ الذي تقلّد الولاية الأولى كان يمتلك مهارات كاريزميّة وتاريخا سياسيّا وعلميّا ودورا محوريّا في الثورة الإيرانيّة مكّن مفهوم ولاية الفقيه من شرعيّة متعاظمة حجبت مآخذها ونقائصها. وبهذا فاقتداراته "الكاريزميّة والقياديّة كانت قادرة على إقناع الناخبين الإيرانيّين بالتصديق على دستور يمنح الزعيم الروحيّ غير المنتخَب السلطة على جميع جوانب الحكومة"[4]، وهو ما لم يتحقّق لخامنائيّ الذي يفتقر إلى الجدارة الفقهيّة بما أنّه ليس مرجع تقليد ولا ينتمي إلى الطبقة العليا لرجال الدين بما يقدح في أهليّته ما دام "لا يجمع بين أعلى رتبة سياسيّة وأعلى رتبة دينيّة في شخصه" وهذا "يقوّض دعوته في قيادة الجماعة الشيعيّة"[5].

2 ـ مؤسّسة ولاية الفقيه وتجربة الإسلام السياسيّ الشيعيّ

تحوّلت ولاية الفقيه إلى جوهر النظريّة الخمينيّة في الحكومة الإسلاميّة عندما أفلح في تمكينها من المسوّغات الدينيّة والسياسيّة وزجّ بها في إطار حراك ثوريّ استهدف نظام الشاه بهلويّ الموسوم بالعلمانيّة والاستبداد في آن، فهي بذلك اختلاق مفهوميّ حديث لا صلة له بالتقاليد والموروث لأنّ الخمينيّ "فارق بشكل جذريّ التقاليد

---

[1] Rebecca, Barlow and Shahram, Akbarzadeh, “The Institutionalisation of Political Islam in Iran”, **Routledge handbook of Political Islam**, (New York: Routledge, 2012), p 143.
[2] Kadivar, Op. Cit., p 211.
[3] Barlow and Akbarzadeh, Op. Cit., p 143.
[4] Beeman, “Iran’s Islamic Republic”, **The Oxford Handbook of Islam and Politics**, (Oxford-New York: Oxford University Press, 2013), p 401.
[5] Amirpur, Op. Cit., p-p 222-223.

الشيعيّة للهدوء السياسيّ في مواجهة الظلم الاجتماعيّ والسياسيّ" عندما قام "بإعادة تأويل سياسيّ وعمليّ للنصوص المقدّسة تطوّر إلى شعبويّة ثوريّة"[1]. وهذا يفسّر ما واجهته ولاية الفقيه من أعطاب ومزالق نظريّة وعمليّة منذ تبنّيها عقيدة سياسيّة للدولة في جمهوريّة إيران الإسلاميّة، فالنخب الدينيّة على تنوّع نزعاتها المحافظة والإصلاحيّة والفاعلون السياسيّون باختلاف مشاربهم لم يكفّوا عن استهداف مؤسّسة ولاية الفقيه بالتشكيك في شرعيّتها ووجاهة أسسها الدينيّة والسياسيّة. أمّا من جانب آخر فالحكومات الخمس التي تعاقبت على السلطة في إيران قد كشفت عن أزمة بنيويّة عميقة تتّصل بماهيّة الدولة ذاتها بالقدر الذي ترتبط بمزاعم الديمقراطيّة والجمهوريّة التي يدّعيها نظام الوليّ الفقيه، فالسلطة الناشئة "كانت طبيعتها متنافرة مؤسّسيّا" وهي "مزيج من الشموليّة والاستبداديّة وشبه الديمقراطيّة"[2].

2 ـ 1 ـ مؤسّسة ولاية الفقيه وصراع الشرعيّة

لم يكن من اليسير مأسسة ولاية الفقيه نظريّا وعمليّا لدواع عدّة تتّصل في جوهرها بطبيعة الفكر الدينيّ الشيعيّ الذي يحتفظ بخصوصيّة تاريخيّة تنأى بالطبقة الدينيّة عن تصدّر المشهد السياسيّ والانخراط المباشر في ملابساته دون الانقطاع عن التفاعل معه ضمن ترتيبات معلومة تجعل لرجال الدين وظيفة الرقابة والاقتراح، فمؤسّسة "رجال الدين ظلّت غير سياسيّة إلى حدّ كبير ممّا يعني أنّها لم تقترح قطّ سياسات بديلة من السلطات الحاكمة"[3]. لكنّ حالة الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة قد كشفت عن تحوّل نوعيّ في دور رجال الدين وخروجهم من طور الصمت والسكينة إلى طور القيادة وإدارة الدولة، ولم تكن نظريّة ولاية الفقيه إلّا اختراعا أيديولوجيّا لم يصمد طويلا في وجه مطاعن وُجّهت إلى صلاحيّة المفهوم في وجاهته الدينيّة والسياسيّة مثلما وُجّهت إلى الوليّ الفقيه نفسه. وهذا يهدّد الأسس النظريّة والدستوريّة لولاية الفقيه ويسهم في تقويض جمهوريّة رجال الدين الحديثة.

وقد عدّ كثير من رجال الدين الشيعة مؤسّسةَ ولاية الفقيه بدعة دينيّة وسياسيّة تفتقر إلى المشروعيّة وليس لها ما يرفدها في العقائد الشيعيّة أو ما يمكن أن يكون سندا في التاريخ الثقافيّ للشيعة خاصّة وأنّ هذه الاعتراضات صادرة عن مؤسّسة العلماء نفسها، ويشترطون في نفس الرصيد الفقهيّ والانتماء الدينيّ بما يجعل مطاعنهم وجيهة ما دامت صادرة عن جهة مسلمة، فولاية الفقيه مجرّد أهليّة فقهيّة لا يجوز تحويلها إلى وصاية سياسيّة عامّة تتذرّع بمسوّغات دينيّة مفتعَلة و"أولئك الذين ينتقدون تنفيذ ولاية الفقيه في المجال العامّ هم من المسلمين المتديّنين على قدم المساواة مع الفقهاء" ويعتقدون أنّ تطبيقها "يفتقر إلى أيّ أساس في الفقه الإسلاميّ"[4].

وقد انبنت ولاية الفقيه على إقامة رابطة روحيّة وزمنيّة بين الأئمّة والفقهاء بأن جعلت الخمينيّ نائب الإمام الغائب المهديّ المنتظر ممّا يخلق "الانطباع بأنّ الإمام الثاني عشر قد عاد مع الخمينيّ"، وهو ما أثار اعتراض بعض رجال الدين مثل آية الله محمّد كاظم الشريعتمداري (ت 1986) الذي "يرى أنّ هذا اللقب

---

[1] Mahdavi, OP. Cit., p 183.
[2] **Ibid**, p 193.
[3] Mahdavi, OP. Cit., p 182.
[4] Kadivar, Op. Cit, p 209.

تجديف صارخ"[1]. وهذا الموقف المناوئ لجعل ولاية الفقيه نيابة عن الإمام الغائب متواتر بين الطبقة الدينيّة لأنّه يهدف إلى إضفاء القداسة على المرشد الأعلى وإلحاق صفة العصمة بشخصه وقراراته بما يجعله فوق المساءلة الدستوريّة.

ويُعتبر منتظري أكثر المنتقدين لولاية الفقيه التعيينيّة المطلقة القائمة على التعيين النخبويّ من مجموعة محدّدة من الفقهاء تجعل المرشد الأعلى ذا سلطة استبداديّة، ذلك أنّه يرى في هذه الصيغة انحرافا عن المعنى الأوّل وهو "نظريّة ولاية الفقيه الاختياريّة المقيَّدة" المبنيّة على الانتخاب المباشر من الجمهور والمحدودة في مسؤوليّاتها[2]. ورغم أنّ منتظري كان من آباء الثورة الإيرانيّة وأحد المنظّرين الاستراتيجيّين لنظريّة ولاية الفقيه وفاعلا محوريّا في دستور 1979 فقد احتجّ ـ وهو الذي كان نائب الخمينيّ وخليفته المنتظر في منصب المرشد العامّ ـ على انحراف النظريّة عن إطارها العامّ، إذ كانت الفكرة "أن يقف على حراسة السلطات الثلاث للدولة ويراقبها كي لا تنحرف عن مبادئ الإسلام ولم يكن من المفترض أن يتدخّل في شؤون الدولة" متّهما خامنئيّ "بتلويث النوايا الأصليّة للدستور" واصفا ما "أتاه في إيران بأنّه دكتاتوريّة المرشد الأعلى"[3]. وقد كلّف هذا الموقف منتظري العزل من منصبه أشهرا قليلة قبل وفاة الخمينيّ والإقامة الجبريّة الصارمة لسنوات طويلة ممّا دفعه إلى العزلة والانسحاب من الحقل السياسيّ الذي لم يعد إليه إلّا بعد انتخاب الإصلاحيّ محمّد خاتميّ (1943ـ ؟) في 1997[4]، بل إنّ تلميذ منتظري نفسه محسن كاديفار رجل الدين الإصلاحيّ (1959ـ ؟) حُكم عليه بالسجن ثمانية عشر شهرا بتهمة "الدعاية المزعومة ضدّ الجمهوريّة الإسلاميّة" بسبب انتقاده لعصمة المرشد الأعلى ونيابته للأئمّة[5].

إلى ذلك فقد وُجّهت إلى نظريّة الفقيه مطاعن من خارج الطبقة الدينيّة الداعمة لها على امتداد مسارها التشكّلي منذ بواكيرها الأولى، فآية الله مرتضى منتصري (ت 1864) شكّك في الرابطة المفتعلة بين الإمام الغائب والوليّ الفقيه وكان من الذين "ينظرون إلى ولاية الفقيه ببعض الريبة"[6]. بل إنّ طائفة هامّة من آيات الله ذوي المكانة العلميّة والرمزيّة المرموقة قد اتّخذوا موقفا حادّا من ولاية الفقيه والانغماس الأعمى لرجال الدين في الحياة السياسيّة، فدعا آية الله روحاني (ت 1997) إلى "الانسحاب الكامل لرجال الدين من السياسة" وكان مصيره الإيقاف والإقامة الجبريّة[7]. وحتّى الموالون لنظام وليّ الفقيه من الإصلاحيّين مثل مهدي كرّوبي (1937 ـ ؟) الذي كان من المقرّبين إلى الخمينيّ وشريكه في ثورة 1979 احتجّ على التعسّف في استخدام سلطة الوليّ الفقيه مجسَّدا في المرشد الأعلى[8].

[1] Amirpur, Op. Cit., p 222.
[2] Kadivar, Op. Cit., p 218.
[3] Amirpur, Op. Cit., p-p 235-236.
[4] **Ibid**, p 235.
[5] Shahibzadeh, Op. Cit., p 169.
[6] Martin, Op. Cit., p 722.
[7] Amirpur, **Ibid**, p 223.
[8] Beeman, Op. Cit., p 406.

لكنّ الأمر لم يقتصر على النخبة الشيعيّة المحلّيّة في إيران بل شمل رجال الدين الفاعلين في أقطار أخرى مثل آية الله عليّ السيستانيّ (1930 ـ ؟) الذي لم يناصر السلطة المطلقة لولاية الفقيه ودعم المنوال الديمقراطيّ الانتخابيّ في العراق أو آية الله محمّد حسين فضل الله (ت 2010) الذي طالب بنظام "اجتماعيّ دينيّ قائم على العلمانيّة بدلا من دولة محكومة بالشريعة الإسلاميّة"[1].

إلّا أنّ أزمة الشرعيّة الفقهيّة والسياسيّة لم تنحصر في المطاعن والتشكيكات التي وُجّهت إلى ولاية الفقيه باعتبارها نظريّة متهافتة المرتكزات فحسب، بل طالت الانتقادات شخص الوليّ الفقيه نفسه سواء مع الخمينيّ أو خامنائي. فآية الله منتظري الذي يعود إليه فضل التأصيل النظريّ لنظريّة ولاية الفقيه وأحد المقرّبين البارزين إلى الخمينيّ عاب الانحراف العمليّ في تطبيق ولاية الفقيه وتحويلها إلى فردانيّة استبداديّة تلغي الملمح الديمقراطيّ فيها، فكان أن "انتقد في كثير من الأحيان انتهاك حقوق الإنسان من قبل النظام"، وهو ما لم يرقْ للخمينيّ الذي "طلب منه الاستقالة وأمر مجلس الخبراء بالاجتماع واتّخاذ قرار بشأن القيادة المستقبليّة للجمهوريّة"[2]. وبذلك كان لتطبيق ولاية الفقيه أثره البالغ في ظهور ما سُمّوا بـ "أعداء ولاية الفقيه" الذين تمّ التخلّص منهم أثناء الحرب الإيرانيّة العراقيّة (1980-1988) ليتّخذ الخمينيّ صفة "الوليّ الفقيه المطلق" الذي تكفّل حقيقة بإدارة الدولة في توجّهاتها العامّة بإصدار مراسيم تتّصل بالشواغل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة في تجاوز صارخ لتوزيع المهامّ والمسؤوليّات بين البرلمان والرئاسة[3].

وإذا كانت كاريزما الخمينيّ وجذوة الحماس الثوريّ قد طمستا أصوات المعارضة العنيفة لولاية الفقيه نظريّةً وممارسة ولم تُبن مزالقها وأعطابها، فإنّ المرحلة الثانية من ولاية الفقيه قد أجّجت حمّى المطاعن والشكوك خاصّة وأنّ تعيين عليّ خامنائيّ قد تمّ في سياق ينطوي على إكراهات وتحدّيات جمّة. فإزاحة منتظري من خلافة الخمينيّ في منصب المرشد الأعلى دفع بالطبقة الوسطى من رجال الدين إلى واجهة السلطة وأقصى الطبقة العليا بما يُعدّ تجاوزا لأعراف التراتبيّة الدينيّة أثار حفيظة كبار آيات الله الذين لم يكن أيّ منهم "متعاطفا مع نظريّة الخمينيّ في ولاية الفقيه" فضلا عن افتقارهم "إلى الكاريزما الشخصيّة أو المؤهّلات السياسيّة العالية المطلوبة للمنصب"[4].

لذا تولّدت مطاعن ذاتيّة وموضوعيّة استهدفت جدارة عليّ خامنائيّ بالمنصب وأهليّة استحقاقه خاصّة أنّه لا يُعتبر مرجعيّة في المجال الشيعيّ ولم ينل رتبة "مرجع تقليد" بما يضعف مكانته الفقهيّة والقانونيّة في ظلّ وجود شخصيّات دينيّة أكثر جدارة ومقبوليّة عند جمهور الشيعة، فهناك "حاليّا العديد من علماء الدين الذين تتجاوز مؤهّلاتهم الفقهيّة خامنائي بكثير وبالتالي فإنّ السلطة الدينيّة القويّة يمكن تحدّيها بما يقوّض دعوته في قيادة الجماعة الشيعيّة"[5].

---

1 Bowering, Op. Cit., p 57.
2 Mahdavi, Op. Cit., p 189.
3 **Ibid**, p 187.
4 Mahdavi, **Ibid**, p 189.
5 Amirpur, Op. Cit., p 223.

وقد عمّقت هذه الوضعيّة الفقهيّة العلميّة للمرشد الأعلى عليّ خامنائيّ تلك الصراعات بينه وبين الطبقة الدينيّة المتنفّذة متّخذة أشكالا وذرائع شتّى، فالبحث عن الشرعيّة الفقهيّة قد تحوّل إلى هاجس استبدّ بخامنائي خاصّة بعد موت آية الله أبي القاسم الخوئيّ (ت 1992) وتلميذه الكلبيكاني (ت 1993) عندما سعى إلى إقامة جنازة لهذا الأخير في طهران وإمامة الناس فيها، لكنّ عائلة الكلبيكانيّ أفشلت مسعاه ودفنته في قم[1]. لذلك سعى خامنائي إلى تقليص نفوذ رجال الدين الطاعنين في شرعيّته، فاقترح أن يتولّى مكتبه جمعَ سهم الإمام من المؤمنين الشيعة ثمّ توزيعه على مراجع التقليد في عمل يهدف إلى تجفيف الموارد المالية لرجال الدين وتحجيم نفوذهم، وهو إجراء أثار استياء عارما لأنّه يستهدف مؤسّسة المرجعيّة وإخضاعها لسلطة المرشد الأعلى سعيا إلى زعامة مفترَضة كما أشار إلى ذلك آية الله يوسف الصانعي (1937 ـ ؟)[2]. لذا فمؤسّسة الوليّ الفقيه قد تحوّلت إلى مثار للجدل والتشكيك وأمارة على الاستبداد الثيوقراطيّ الذي أثار مطاعن تكاثرت في ولاية خامنائي من داخل الدائرة الدينيّة كما من خارجها.

2 ـ 2 ـ مؤسّسة ولاية الفقيه وأوهام الديمقراطيّة

إذا كانت الديمقراطيّة تعني في أدنى مفاهيمها السيادة الشعبيّة للجمهور في إدارة مجاله العامّ ضمن أطر مؤسّسيّة تكفل المشاركة والاختيار فإنّ نظريّة ولاية الفقيه تنظيرا وممارسة لا تعدو أن تكون نظاما شموليّا وصلت حنّا آرندت H. Arendt معالمه بالانغلاق والاستبداد في الأيديولوجيا والحركة ونظام الحكم[3]. فالنظام السياسيّ الإيرانيّ يسمّي نفسه دستوريّا وجمهوريّا رغم الوصاية العامّة والمطلقة للمرشد الأعلى وصلاحياته التشريعيّة والرقابيّة والتنفيذيّة التي يستمدّها من التعيين الربّانيّ ما دامت "شرعيّة ولاية الفقيه وسلطته قائمة على أساس التسلسل الهرميّ الخطّيّ من الله إلى رسوله إلى الأئمّة المعصومين ومن ثمّة إلى الفقهاء وعليه فإنّ الوصاية القضائيّة وقيادة الناس تمنحها الإرادة الإلهيّة ولا تخضع لموافقة جماعيّة"[4]. ويكفي تأمّل سلطات المرشد الأعلى في الدستور للوقوف على عمق المفارقة بين مزاعم الديمقراطيّة والنزوع الاستبداديّ وخاصّة في التعديل الدستوريّ لسنة 1989 وتحديدا الموادّ 107–110 التي عزّزت هيمنته على السلطات الثلاث ووسمته بالإطلاقيّة في الإدارة والقرار[5]. وهو إلى ذلك يبسط سلطانه على كلّ الهيئات المنتخَبة وغير المنتخَبة وعلى كلّ المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة والقضائيّة والإعلاميّة والدستوريّة[6].

ونظريّة ولاية الفقيه على هذه الشاكلة التي جسّدها المرشد الأعلى مناقضة لمفهومي الديمقراطيّة الإجرائيّ والجوهريّ، فالديمقراطيّة الإجرائيّة تقتصر "على العمليّات الانتخابيّة" أمّا الديمقراطيّة الجوهريّة فتشمل "الحريّات المدنيّة والفرديّة والحقوق وفصل السلطات مع مختلف الضوابط والتوازنات" مثلما رسم ملامحها ر. داهل R.

[1] **Ibid**, p 223.
[2] **Ibid**, p 225.
[3] Bassam, Tibi, **Islamism and Islam**, (U.S.A-U.K: Yale University Press, 2012), p 213.
[4] Pedran, Op. Cit., p 160.
[5] Mahdavi, Op. Cit., p 189.
[6] Beeman, Op. Cit., p 402.

Dahll[1]. وهذا ما لا يتوافق مع مقتضيات الولاية الفقهيّة العامّة التي تستدعي جملة من المسارات تقصي السيادة الشعبيّة والاختيار الحرّ والمسؤول وتنوّع الاتّجاهات في المجال.

فولاية الفقيه تقتضي أربعة مقوّمات تنسف أيّ معنى للديمقراطيّة وهي **الوصاية** وتفرض "على الجميع الحصول على إذن من الوليّ الفقيه في أيّ قرار أو إجراء في المجال العامّ"، و**التعيين** الذي يعتبر المرشد الأعلى "مسؤولا أمام الله فقط وليس مسؤولا أمام أيّ إنسان عن سلوكه"، و**الإطلاقيّة** التي تمكّنه من "سلطة مطلقة وغير مقيّدة وهو ليس فوق القانون فقط بل يفرض تحجيرات عليه ويمكنه إلغاء الدستور أيضا"، و**الاختصاص** أو الفقاهات بالاصطلاح الشيعيّ التي تجعل الحكم "حقّا حصريّا للفقهاء المسلمين الشيعة"[2]، وكأنّما ولاية الفقيه شموليّة استبداديّة رغم كلّ الإجراءات الشكليّة الديمقراطيّة.

وقد ألغت دسترة ولاية الفقيه أيّة دلالة للديمقراطيّة التي يقع تجسيدها في الانتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة، فالمرشد الأعلى يمسك بكلّ المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة النظاميّة وشبه النظاميّة وخاصّة خلال رئاسة هاشمي رفسنجاني عندما "تمّ وضع كلا الهيكلين (الجيش والحرس الثوريّ) في قيادة عامّة مشتركة تحت إشراف الزعيم الروحيّ" الذي يعيّن "جميع قادة الجيش والحرس الثوريّ ويكونون مسؤولين أمامه فقط"[3] بما مكّنه من قمع كلّ معارضة محتمَلة. إلى ذلك فالمرشد الأعلى يعيّن رئيس الجهاز القضائيّ الذي يختار بدوره نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور أعلى جهاز قضائيّ دستوريّ، وهذه الهيمنة القضائيّة مكّنت الوليّ الفقيه من استخدام "النظام القضائيّ لتقويض الإصلاحات من خلال سجن الشخصيّات الإصلاحيّة والصحفيّين وحجر الصحف الإصلاحيّة"[4].

أمّا الهيئات الأخرى مثل مجلس الخبراء ومجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس صيانة الدستور فمؤسّسات تخضع لنفوذ المرشد الأعلى وتحوّلت إلى آليّات قانونيّة ودستوريّة في تعزيز الانفراد بالقرار وإدارة الدولة وتعزيز هيمنة الوليّ الفقيه والطبقة الدينيّة الموالية له[5]. وهذا يكشف عن معضلة أساسيّة في الإسلام السياسيّ عامّة عندما أقحم الدينيّ في السياسة وحرّف اشتراطات الديمقراطيّة وجوهرها، ذلك "أنّ التديين الإسلامويّ للسياسة لا يترك أيّ مجال للمفاوضة لأنّ المقدّس غير قابل للتداول والخلاف بدعة"[6].

ورغم الانتظارات الملحّة التي ثار من أجلها الإيرانيّون في 1979 ضدّ فساد النظام الملكيّ واستبداده، فإنّ النظام السياسيّ الجديد قام على نظريّة أعادت إنتاج نظام ثيوقراطيّ جديد مدجّج بالمؤسّسات الصوريّة التي أبطلت العمق الدلاليّ لمفاهيم الديمقراطيّة والجمهوريّة والدستوريّة، فالجماهير الثائرة كانت تطمح إلى "نظام ديمقراطيّ جديد تكون فيه القيادة مسؤولة أمام الشعب" و"كانت فكرة السيادة الشعبيّة في قلب نموذج الجمهوريّة"

[1] Bowering, Op. Cit., p 128.
[2] Kadivar, Op. Cit., p-p 212-214.
[3] Beeman, **Ibid**, p 402.
[4] Beeman, Op. Cit., p 403.
[5] Barlow, Op. Cit., p 143.
[6] Tibi, Op. Cit., p 123.

لكنّ الواقع فنّد ذلك لأنّ "الدستور الإيرانيّ يحافظ على المحاذير الإلهيّة للسيادة الشعبيّة، بل إنّه يحمل الاسم الرسميّ للدولة: الجمهوريّة الإسلاميّة"[1].

وقد يُبرّر هذا في أيديولوجيا الإسلام السياسيّ الشيعيّ بأنّ على الديمقراطيّة أن تراعي الخصوصيّة الإسلاميّة وضوابطها، لكنّ ولاية الفقيه ليست هي الإسلام بل مجرّد اختراع مفهوميّ ذي منافع سياسيّة نخبويّة تحوّل إلى منوال مؤسّسيّ ألغى المشاركة الشعبيّة الحقيقيّة بالقدر الذي أبطل التنوّع الفقهيّ في الآراء والمرجعيّات. وقد كشفت تجربة المرشد الأعلى خامنائيّ عن هذه المفارقة البنيويّة التي حوّلت الديمقراطيّة إلى خطيئة حضاريّة ودينيّة تناقض الحاكميّة الإلهيّة ـ وهي بشريّة وزمنيّة في حقيقتها ـ، فقد صرّح خامنائي في ردّ على مطالب الإصلاحيّين بأنّه "لا يُقبل أيّ حكم في الديمقراطيّة الإيرانيّة ولكن يوحى به إلى المرشد من قبل الله"[2].

ومنذ مأسسة ولاية الفقيه في دستور 1979 تعاقبت على السلطة الصوريّة في إيران خمس حكومات كانت شاهدة على محوريّة الدور القياديّ والتنفيذيّ للمرشد الأعلى وإمساكه بكلّ تفاصيل المشهد السياسيّ داخليّا وخارجيّا، وهو ما يشكّك بقوّة في النهج الديمقراطيّ للجمهوريّة الإيرانيّة ويعزّز الاقتناع بدكتاتوريّة المرشد الأعلى الذي "أصبح مكتبه مؤسّسة تشبه بشكل غير عاديّ مؤسّسة الرئاسة" كما نعته منتظري[3]. فهذه المؤسّسات التشريعيّة والتنفيذيّة التي انتخبها الشعب الإيرانيّ لا تملك حقيقة القدرة والنجاعة في ممارسة مسؤوليّاتها الدستوريّة، ففي سنة 1987 وقع خلاف بين مجلس صيانة الدستور من جهة والبرلمان من جهة أخرى في مشروع قانون يتعلّق بالضرائب والعمل فتدخّل الخمينيّ و"أذن للحكومة أن تقدّم مشاريعها الضروريّة لمصالح الدولة"[4]. وقد تعزّز ذلك لمّا أصدر الخمينيّ في 1988 مرسوما عامّا يفرغ العمليّة الديمقراطيّة من دلالتها على مشاركة الجمهور في صناعة القرار، فاعتبر أنّ المرشد الأعلى هو "نائب الله" و"له الحقّ في إنشاء الأوامر الإلهيّة والثانويّة" بما فيها "تعليق أركان الإسلام"[5].

وتواترت منذ العشريّة الأخيرة من القرن العشرين دلائل جمّة على النزوع الاستبداديّ لثيوقراطيّة ولاية الفقيه التي أفرغت الجمهوريّة ومؤسّساتها من كلّ دلالة على الديمقراطيّة معيارا في المجال العامّ، ففي الفترة الممتدّة من 1997 إلى 2001 حصد التيّار الإصلاحيّ بزعامة محمّد خاتمي أربعة انتصارات انتخابيّة هامّة تمثّلت في انتخاب خاتمي رئيسا للجمهوريّة في مرّتين متتاليتين في 1997 و2001 والأغلبيّة المطلقة للإصلاحيّين في الانتخابات المحلّيّة في 1999 والانتخابات البرلمانيّة في 2001. لكنّ ذلك لم يغيّر واقع الاستبداد وأُفشلت العديد من التشريعات والتحويرات التي تستهدف تعزيز حقوق الإنسان وحرّيّة الصحافة والطابع المدنيّ للمجتمع الإيرانيّ.

وهذا عائد إلى الصلاحيّات المؤسّسيّة الواسعة للمرشد الأعلى لأنّ "المؤسّسات غير المنتخَبة مثل السلطة القضائيّة والحرس الثوريّ ومجلس صيانة الدستور قاومت الإصلاحات السياسيّة الديمقراطيّة، فقد عرقل مجلس

[1] Barlow, Op. Cit., p 142.
[2] Amirpur, Op. Cit., p 234.
[3] Amirpur, Op. Cit., p 236.
[4] Mahdavi, Op. Cit., p 188.
[5] **Ibid**.

صيانة الدستور مقترحات القانون الرامي إلى حماية حرّيّة التعبير والتجمّع وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة"[1]. بل إنّ الأمر تطوّر إلى ما يشبه حملات قمع منظّمة وموجّهة استهدفت العديد من المفكّرين والمعارضين السياسيّين بالاغتيال في ديسمبر 1998، وفي صيف 1999 قمعت ميليشيا "الباسيج" Basij شبه العسكريّة احتجاجات طلّابيّة وحُظرت عشرات الصحف المعارضة وسُجن العديد من الأصوات الإصلاحيّة من بينها أكبر غانجي لمدّة خمس سنوات بسبب انتقاده لعليّ خامنائي وعلي شريعتي، ورفَضَ مجلس صيانة الدستور أكثر من ألفي مرشّح للانتخابات البرلمانيّة منهم مائة نائب شغلوا مناصبهم في البرلمان للفترة 2000-2004[2].

ورغم أنّ المرشد الأعلى يتعمّد ألّا يتدخّل مباشرة في حيثيّات الحياة السياسيّة اليوميّة، فإنّ له من الآليّات ما يجعله يفرض إرادته السياسيّة ويعطّل بصورة فعليّة الأجهزة الحكوميّة المنتخَبة ومن بينها البرلمان(المجلس) والرئاسة، ففي سنة 2004 طرح الفصيل النسائيّ الإصلاحيّ في البرلمان اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة CEDAW على المجلس الذي وافق عليها لكنّ مجلس صيانة الدستور الخاضع للمرشد الأعلى طعن في الاتّفاقيّة وألغاها بحجّة أنّها منافية للشريعة، وهي إلى ذلك "غير إيرانيّة وغير إسلاميّة"[3].

لذا فالمرشد الأعلى هو الحائز الفعليّ للسلطة رغم وجود ترسانة من المؤسّسات التمثيليّة الديمقراطيّة بما يظهر وهم الخطاب عن نظام جمهوريّ قائم على المشاركة الشعبيّة، فقد كشفت إعادة انتخاب أحمدي نجاد في 2009 عن وجود هوّة بين الجمهور ونظريّة ولاية الفقيه ترجمتها حركة احتجاجيّة سُمّيت الحركة الخضراء، وقد كانت "ردّا على مدى السخط والإحباط في المجتمع" وأحدثت "شقوقا كبيرة في القمّة" ومثّلت "تحدّيّا لصورة تضامن النخبة والسلطة المطلقة للمرشد الأعلى عليّ خامنائي"[4].

خاتمة

رغم التعالق البنيويّ بين النخبة الدينيّة من جهة والنخبة السياسيّة الحاكمة من جهة أخرى في إدارة المجال العامّ، فقد حافظت مؤسّسة العلماء في الأفق الشيعيّ على نوع من الحياد والاستقلاليّة منع انخراطها المباشر في الحقل السياسيّ. لكنّ مرحلة الدولة القاجاريّة وإخفاق مشاريعها التحديثيّة العلمانيّة قد أغرى نخبة العلماء بتعزيز موقعهم وتوسيع صلاحيّاتهم السياسيّة، فكان أن تحوّل الفقهاء إلى فاعلين سياسيّين بمنظورات محدّدة ومشاريع مخصوصة تناهض السائد السياسيّ وتراهن على بدائل جديدة في تزامن مع اصطناع بنية تراتبيّة هرميّة دينيّة لها مفاهيمها الخاصّة كالمجتهد ومرجع التقليد وآية الله وولاية الفقيه.

لكنّ حكم محمّد رضا بهلويّ(1941-1979) بما فيه من استبداديّة ملكيّة وإجراءات تحديثيّة صوريّة ومسقَطة وتوجّهات علمانيّة مشوّهة أثارت غضب الشارع ومكّنت النخبة الدينيّة من مبرّرات قويّة لتأليب الجمهور عليه، فاستثمرت ما سُمّي "الثورة البيضاء" واستهداف العلماء في قم بالقتل والاعتقال والتنكيل وتغيير التقويم الإسلاميّ بالتقويم الشاهنشاهيّ واحتفالات ذكرى مرور 2500 سنة على الملكيّة[5] في تكفير هذا النظام واستهداف

---

[1] Shahibzadeh, Op. Cit., p 191.
[2] Shahibzadeh, Op. Cit., 189.
[3] Barlow, Op. Cit., p 148.
[4] **Ibid**, p 150.
[5] Mahdavi, Op. Cit., p 185.

العلمانيّة والتحريض على الغرب والتبشير بحكومة إسلاميّة يقودها الوليّ الفقيه نائبا إلهيّا يحوز التفويض والعصمة والعدالة ويمثّل الإمام الغائب كما ترسّخ مفهومه في الأدبيّات الشيعيّة.

وقد أفلحت النخبة الدينيّة وعلى رأسها الخمينيّ في اصطناع نظريّة ولاية الفقيه في مجهود تنظيريّ قام على مرتكزات نصّيّة وثقافيّة أُخضت لتأويليّة سياسيّة أقحمت الدين بقوّة في الحقل السياسيّ، فاكتسبت ولاية الفقيه الشرعيّة والوجاهة بما مكّنها من أن تتحوّل إلى واقع دستوريّ في 1979 ثمّ في 1989 تعزّز بقيادة المرشد الأعلى في طورين متلاحقين: الخمينيّ ثمّ عليّ خامنائي. وقد خلق هذا مفارقة نظريّة وعمليّة في الجمع بين الوصاية الفرديّة المقدّسة على المؤمنين الشيعة ومقتضيات النظام الديمقراطيّ القائم على السيادة الشعبيّة ومشاركة الجمهور في صناعة القرار.

إلّا أنّ العشريّتين الأخيرتين من زعامة المرشد الأعلى خامنائي قد كشفت عن قصور بنيويّ في نظريّة ولاية الفقيه التي عجزت عن تحقيق المستويات الدنيا لمجتمع ديمقراطيّ ترتسم فيه مؤسّسات مستقلّة وضوابط دستوريّة صارمة تضمن حرّيّة القرار ونزاهة الانتخابات وانفتاح المجال العامّ على تنوّع الآراء والتوجّهات. وعلى النقيض من هذه الآمال ألفت نظريّة ولاية الفقيه نفسها أمام معارضة عنيفة من رجال الدين والتيّار الإصلاحيّ وقوى المجتمع المدنيّ الناشئ وخاصّة الشباب والنساء وتحديدا بعد احتجاجات 2009 "بما يشير إلى تراجع الإسلام السياسيّ في إيران لصالح النموذج الجمهوريّ للحكم"[1]. وقد يكون هذا دافعا لتحوّل الإسلام السياسيّ من طور الإسلامويّة إلى طور ما بعد الإسلامويّة أو ما سمّاه بعض الدارسين للحالة الإيرانيّة ما بعد الخمينيّة[2].

قائمة المراجع

■ **الكتب**

• **باللسان العربيّ**

ـ برجر، بيتر، **القرص المقدّس: عناصر نظريّة سوسيولوجيّة في الدين**، تعريب: مجموعة من الأساتذة، تونس: مركز النشر الجامعيّ، 2003.

ـ الخمينيّ، روح الله، **الحكومة الإسلاميّة**، http://www.narjes-library.com.

ـ سكوت، جون، **علم الاجتماع: المفاهيم الأساسيّة**، ترجمة: محمّد عثمان، ط 1، بيروت: العربيّة للأبحاث والنشر، 2009.

ـ منتظريّ، محمّد حسين، **دراسات في ولاية الفقيه أو فقه الدولة الإسلاميّة**، ط 2، سوريا: الدار الإسلاميّة، 1988.

• **باللسان الأجنبيّ**

— Peter, Berger and Thomas, Luckmann, **The Social Construction of Reality a Treatise in the Sociology of Knowledge**, (England:Penguin Books, 1966).

[1] Barlow, Op. Cit., p 152.

[2] Mahdavi, **Ibid**, p 194.

– Gerhard, Bowering, **The Princeton Encyclopedia of Islamic Political Thought**, (Oxford-Princeton: Princeton University Press, 2013).
– Richard, Martin, **Encyclopedia of Islam and The Muslim World**, (U.S.A: Thomson Gale, 2004).
– George, Ritzer and Michael, Ryan, **The Concise Encyclopedia of Sociology**, (U.S.A-U.K: Wiley-Blackwell, 2011).
– George, Ritzer, **Encyclopedia of Social Theory**, (Thousand Oaks-London-New Delhi: Sage Publications, 2005).
– Yasullah, Shahibzadeh, **Islamism and post-islamism in Iran: an Intellectual History**, (New York: Palgrave Macmillan, 2016).
– Bassam, Tibi, **Islamism and Islam**, (U.S.A-U.K: Yale University Press, 2012).

■ **المقالات**

• **باللسان العربيّ**

ـ الشرفيّ، عبد المجيد، **"**المؤسّسة الدينيّة في الإسلام**"**، **لبنات**، تونس: دار الجنوب للنشر، 1994.

• **باللسان الأجنبيّ**

– Rebecca, Barlow and Shahram, Akbarzadeh, “The Institutionalisation of Political Islam in Iran”, **Routledge handbook of Political Islam**, (U.S.A-Canada: Routledge, 2012).
– Mohsen, Kadivar, “Wilayat al-Faqih and Democracy”, **Islam, The state, and Political Authority**, (New York: Palgrave Macmillan, 2001).
– Amirpur, Katajun, “A Doctrine in the Making? Velāyat-E Faqīh in Post-Revolution Iran”, **Speaking For Islam**, (Leiden: Brill, 2006).
– Mojtaba, Mahdavi, Ayatollah Khomeini, **The Oxford Handbook of Islam and Politics**, (Oxford-New York: Oxford University Press, 2013).
– Ali, Pedran, “Political Thinking on Islam and Democracy: the Case of Iran”, **Routledge Handbook of Political Islam**, (U.S.A-Canada: Routledge, 2012)

احتجاجات وتظاهرات الشعب الإيراني عام 2019م ... يسر دستوري وعسر حكومي

Protests and demonstrations of the Iranian people in Years 2019 Constitutional facilitation and government hardship

الدكتور امجد سعد شلال

Dr Amjad Saad Shallal

استاذ مساعد –جامعة القادسية / كلية التربية – قسم التاريخ

الملخص

تناولت هذه الدراسة أزمة سياسية عصفت بالجمهورية الإسلامية الإيرانية ألا هي "**الاحتجاجات – التظاهرات**" في عام 2019م، إذ سلط الباحث فيها الضوء على موضوع مهم وفريد من نوعه في معالجتها، تمثل في إجراء قراءة مقارنة بين **الحق الدستوري** للاحتجاج والتظاهر للفرد الإيراني وفق دستور الجمهورية لعام 1979م، وأدوات الردع لهذه الاحتجاجات، مع **رسم خارطة** لها توضح المدن التي عمتها تلك الاحتجاجات، وردف القارئ الكريم **إحصائيات أولية** عن قتلى وجرحى وعدد المعتقلين خلال احتجاجات عام 2019م، فضلًا عن اشتمال الدراسة على **عرض بيليوجرافي** للاحتجاجات الإيرانية خلال الفترة الممددة ما بين عام (1979–2017م) مع تبيان مبرراتها.

الكلمات المفتاحية: احتجاجات عام 2019م، دستور الجمهورية الإسلامية لعام 1979م، الحركة الخضراء، احتجاجات طلابية، روح الله خميني، حسن روحاني.

ABSTRACT

This study dealt with a political crisis that hit the Islamic Republic of Iran, except the `` protests - demonstrations " in 2019, where the researcher highlighted an important and unique topic in its treatment, represented in a comparison reading between the constitutional right of protest and the demonstration of the Iranian individual according to the Constitution of the Republic of 1979, and the tools of deterrence for these protests, with a map showing the cities that were covered by these protests, and the reader readers preliminary statistics on the deaths and injuries and the number of detainees during the protests in 2019, as well as the study includes a bibliographic presentation of the Iranian protests during the extended period General (1979-2017m) with an indication of their justification.

Keywords: 2019 protests, 1979 Islamic Constitution, Green Movement, student protests, Ruhollah Khomeini, Hassan Rouhani.

المقدمة

اجتاحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أثناء عهد الرئيس حسن روحاني في تاريخ يوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني في عام 2019م موجة من التظاهرات والاحتجاجات على تقنين استهلاك الوقود وارتفاع أسعار البنزين، بعد إقراره من قبل المجلس الاقتصادي، منددة بهذا القرار للوقوف على حيثيات القرار ورد فعل الشعب الإيراني تجاهه، ارتأى الباحث إخراج هذه الدراسة:

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة للوقوف على مبررات دفعت إلى تدوينها، هي:

- العمل على تبيان مبرر احتجاجات الشعب الإيراني وتظاهراته.
- إبراز المواد الدستورية في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تكفل حق الاحتجاج والتظاهر.
- كشف أساليب الحكومة الإيرانية تجاه الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية في إيران مع مقارنتها وفق ما جاء في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في أنه يطرح بعض الإبهامات منها:

- ما مفهوم الاحتجاج والتظاهر والدستور؟.
- ما مبررات الاحتجاجات والتظاهرات الإيرانية في (16تشرين الثاني2019م)؟.
- ما المواد الدستورية التي تجيز حق الاحتجاج والتظاهر في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟.
- ما المدن التي تظاهرت واحتجت في احتجاجات عام 2019م؟.
- ما إحصائيات القتلى والجرحى والمعتقلين من التظاهرات؟.

فرضية الدراسة

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: " ***إن احتجاجات وتظاهرات الشعب الإيراني جاءت وفق ما أقره دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالمقابل صدور قرار المجلس الاقتصادي حيال رفع أسعار الوقود هو أيضاً متماشٍ مع احدى مواد هذا الدستور*** ".

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث الدراسة في هذه الدراسة على منهج لإثبات فرضيتها هي:

أولاً: المنهج التاريخي: جاء اختيار هذا المنهج لضرورة تتبع أحداث الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية في إيران حسب تسلسها الزمني ما بين الفترة بين عام (1979-2019م).

ثانياً: المنهج التحليلي: ركز صاحب الدراسة على هذا المنهج لإيضاح الكثير من الإبهامات والاستفهامات في بعض فقراته.

ثالثاً: المنهج الوصفي: عمد الباحث إلى استخدام هذا المنهج للوقوف على إعطاء صورة وصفية قبيل وبعد احتجاجات وتظاهرات عام 2019م، من حيث مبررات وإحصائيات القتلى والجرحى والمعتقلين خلالها.

هيكلية الدراسة

قسم الدراسة على **مقدمة** و**مطلبين** و**خاتمة** و**نتائج** هما:

- المطلب الأول: **تبيان الدلالة والمفهوم لمصطلح ((الاحتجاج – التظاهر – الدستور)).**
- المطلب الثاني: **ببليوجرافيا الاحتجاجات والتظاهرات في إيران خلال المدة (1979-2018م)**
- المطلب الثالث: **احتجاجات وتظاهرات عام 2019م يُسر في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام 1979م وعسّر الحكومة الإيرانية.**
- المطلب الرابع: **خارطة التظاهرات والاحتجاجات والإيرانية لعام 2019م وإحصائيات أولية بعدد القتلى والجرحى والاعتقالات بلغة الأرقام.**
- **خاتمة** و**نتائج** تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة.

منابع الدراسة

تنوعت منابع الدراسة ما بين مصادر ومراجع عربية، ومعلومات منتقاة من شبكة المعلومات الدولية " **الإنترنت**"، وبعض الصحف الإيرانية الدولية " **الإلكترونية** " حصراً غرضها **إغناء** متن الدراسة.

مصطلح الدراسة: الاحتجاج والتظاهر.

شغل مصطلح " **الاحتجاج** " و" **التظاهر**" اهتماما كبيرا بين أوساط الكثير من باحثين وكتاب وقراء في الشأن الإيراني –**المعاصر**– في عالمنا اليوم، وعلى وجه الخصوص من وجهة نظر دستور الجمهورية الإسلامية لعام 1979م، حتى تعالت الأصوات بين التوافق في رؤى وطروحات بعضهم البعض تارة، والتعارض والتضاد تارة أخرى.

المطلب الأول

تبيان الدلالة والمفهوم لمصطلح (الاحتجاج – التظاهر – الدستور)

وفق هذا المطلب يمكن إعطاء معنى وتعريف لمصطلح "**الاحتجاج**" و"**التظاهر**" و"**الدستور**"؛ لتكون تلك المفاهيم واضحة المعالم والرؤى عند القارئ الكريم أثناء تصفح سطور العنوان الآنف الذكر، في مقدمتها:

أولاً: الاحتجاج

لغة: اِحْتِجاج: اسم، و**احتجَّ:** فعل، **جمع:** احتجاجات، تدل تلك الكلمات على معنى: اعتراض واستنكار، و**قيل:** احتجاج رسمي بمعنى: بيان مكتوب يتضمن اعتراضاً على حالة راهنة ومطالباً في تغييرها[1]، و**اصطلاحاً** دل على: طريقة للتعبير عن رأي جماعة أو حزب سياسي أو شخص لإيصال صوتهم إلى أغلب شرائح المجتمع ورجال الدولة[2].

---

(1) جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، ط7، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص25؛ معنى احتجاج، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، https://www.almaany.com .

(2) الاحتجاج، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، https://ar.wikipedia.org .

ثانياً: التظاهر ... المظاهرة

لغة: تَظاهَرَ: فعل، **تظاهروا:** تجمعوا ليعلنوا رضاهم أو سخطهم في أمر يهمهم، **تظاهر القوم:** قاموا بمظاهرة، و**اصطلاحاً** التظاهر: فعل سياسي جماعي، و**المظاهرة:** هي أن تسير مواكب من الناس في الشوارع أو تتجمهر في الساحات محتجة على شخص أو عمل، أو مؤيدة شخصياً أو عملاً[1].

ثالثاً: الدستور

الدستور: جمع: دساتير، **هو:** القاعدة التي يعمل بها، ويسمى: **القانون الأساس** لأمة من الأمم، يتضمن القوانين القضائية والسياسية في توجه العلاقات بين الراعي والرعية[2]، و**الدستور:** هو أهم وثيقة في الحياة السياسية للمجتمع وبنيان الدولة، واشتماله على مجموعة قواعد قانونية تحدد نظام الحكم وشكل الحكم في الدولة[3].

المطلب الثاني

ببليوجرافيا الاحتجاجات والتظاهرات في إيران خلال المدة (1979-2019م)

عصفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موجه من الاحتجاجات والتظاهرات بعد فترة وجيزة من إعلانها في إيران بتأريخ الأول من شهر نيسان في عام 1979م[4]، ولا مجال لإيراد تفاصيل عن الاحتجاجات الإيرانية ما بين الفترة (1979-2018م)، لذا ارتأى الباحث عرض أبرزها، بشيء من الاختزال الشديد في قدومها:

أولاً: احتجاجات الأقليات العرقية عام 1979م

كان كرد إيران راغبون في حصولهم على حكم ذاتي واستقلالية في إدارة شؤون أمورهم ؛ وهذا ما دفعهم إلى تأييد الإيرانيين والاصطفاف معهم في ثورتهم الإسلامية عام 1979م[5]، لكن آمالهم باتت خيالاِ على الرغم من مناشداتهم المتكررة للحكومة الإيرانية، وفي بداية شهر أذار من العام ذاته خرج الكرد في شوارع – **سكناهم** – كردستان منددين بسياسة التهميش والتقاعس عن تحقيق مطالبهم، حتى تصاعدت الاحتجاجات إلى مواجهات مباشرة مع جيش الجمهورية الإسلامية عقب هجوم الأكراد في تأريخ الرابع عشر من شهر آب في عام 1979م على مدينة باوه، بعد الالتحام العسكري بين الطرفين لقرابة أكثر من شهرين وصلا إلى توقيع اتفاق بينهما في تأريخ الثاني من شهر تشرين الثاني في عام 1979م لإيقاف الالتحام العسكري[6].

---

(1) جبران مسعود، المصدر السابق، ص ص 219، 749، التظاهر، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، **https://ar.wikipedia.org** .

(2) جبران مسعود، المصدر السابق، ص359.

(3) جعفر عبد الرزاق، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي (1905-1920)، (بغداد: دار روابي ، 2005)، ص14.

(4) للوقوف على **حيثيات انبثاق الجمهورية الإسلامية وتتبع إعلانها في إيران**. ينظر: أحمد فليح حسين الجبوري، إيران في عهد الإمام الخميني (دراسة في السياسة الداخلية 1980-1981)، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية ، 2015)، ص17-20؛ أحمد فليح حسين الجبوري، حكومة أبو الحسن بني صدر في إيران، (بابل: دار الصادق (ع) ، 2018)، ص38-41.

(5) لتتبع **حيثيات الثورة الإسلامية من حيث المبررات ومجريات أحداثها ونتائجها**. ينظر: صادق زيبا كلام، الثورة الإسلامية في إيران (الأسباب – المقدمات)، ترجمة: هويدا عزت محمد، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة ، 2004)؛ عباس على حميد زنجانى، انقلاب إسلامي وريشهءهاى آن ، چاپ دوازدهم ، (تهران : چاپخانه طوبى ، 1377ش) .

(6) أحمد فليح حسين الجبوري ، حكومة أبو الحسن بني صدر ... ، ص46-51.

رغب العرب في الأحواز في تحقيق طموحاتهم التي تتمثل في الاعتراف بالقومية العربية في سلطة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتشكيل مجلس محلي كأساس لحكم ذاتي، وجعل اللغة العربية لغة رسمية في ربوعها، والعفو العام عن السجناء العرب السياسيين ... وغيرها، إلا أن الحكومة الإيرانية أخذت تماطل في تنفيذ تلك المطالب، وفي بداية شهر أذار في عام 1979م نزل العرب إلى شوارع مدنهم في الأحواز منددين بتسويف مطالبهم واغتصاب حقوقهم، لكن الحكومة ردت على تلك الاحتجاجات برشق المتظاهرين بإطلاق عيارات نارية حية، احتل جيش الجمهورية في تأريخ الثلاثين من شهر نيسان في عام 1979م الأحواز، وعمد على شن حملة شعواء من القتل والاعتقال لإنهاء الاحتجاجات، وراح خلال ذلك الكثير من الضحايا بين الطرفين(1)، وكذا الحال للأقلية **التركمانية** في صحراء التركمان(2).

ثانياً: احتجاجات قادة الثورة الإسلامية عام 1979م

أعلن الكثير من قادة الثورة الإسلامية امتعاضهم من سياسة **المرشد الأعلى** للجمهورية الإسلامية الإيرانية روح الله خميني، فأوعزوا إلى مؤيديهم بالخروج في مظاهرات تندد سياسته تجاه طموحات ورغبات قادة الثورة، على سبيل التمثيل لا الحصر احتجاجات الجناح اليساري للإسلاميين أنصار **منظمة مجاهدي خلق** في عام 1980م، لاسيما بعد إيضاح توجهات المرشد الأعلى في تشكيل نوعية الحكم " **النظام** " في إيران ، الأمر الذي دفع الأخير إلى استخدام الكفاح المسلح على أثر سياسة التهميش والإقصاء، وتفجير مقرات ومراكز المنظمة في العام ذاته، فردت المنظمة في تفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي في شهر حزيران من عام 1981م وسقوط نحو سبعين شخصاً بين قتيل وجريح، واغتيال رئيس الجمهورية الإسلامية **علي رجائي** ورئيس الوزراء **محمد جواد باهنر** في العام ذاته، في المقابل شنت الحكومة الإيرانية حملة شعواء لمتابعة أعضاء منظمة مجاهدي خلق وقادتها حتى اضطروا إلى الهرب خارج إيران(3).

وعلى المنوال ذاته، في عام 1981م لما دعا أنصار **الجبهة الوطنية الإيرانية** ومؤيديها للخروج في تظاهرات حاشدة تندد بالإعدامات والاغتيالات لساسة وقادة إيرانيين، هدد روح الله خميني في إصدار فتوى تحمل مضمون التكفير كل من يخرج فيها، فشعر قادة الجبهة الوطنية بخيبة أمل(4).

ثالثاً: احتجاجات " الفتنة " عام 1989م

عاشت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أزمة سياسية اصطلح على تسميتها بـ "**الفتنة**"، أثر خروج الكثير من مؤيدي **الشيخ حسين علي منتظري** إلى شوارع المدن الإيرانية، منددة بسياسة التفرد لروح الله خميني في منصب المرشد الأعلى للجمهورية، علماً أن الشيخ مرشحاً لخليفة الأخير في هذا المنصب "**الولي الفقيه**"(5).

(1) المصدر نفسه، ص51-53.

(2) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الحركات الاحتجاجية وأزمات النظام السياسي في إيران، شبكة المعلومات الدولية " الأنترنت " ، **https://arsanah-iiis.org** ، ص7.

(3) المصدر نفسه، ص8.

(4) المصدر نفسه، ص7.

(5) للاطلاع على **حيثيات الأحداث ومجرياتها** . ينظر: علي المسترشد، أربعة ملفات حساسة حول الشيخ حسين علي منتظري، (بيروت : دار المحجة البيضاء، 2010)، ص43-64.

رابعاً: احتجاجات طلاب جامعة طهران عام 1999م

واجهت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أخطر وأشد الاحتجاجات الطلابية في عهدها، إذ خرج عدد ليس باليسير من طلاب جامعة طهران إلى الشارع المجاور للمجمع السكني لهم في الثامن من شهر تموز في عام 1999م، تطالب إطلاق الحريات عقب أغلاق مكتب صحيفة **(إسلام – الإسلام)** ذات التوجهات الإصلاحية، لما تغاضت الحكومة الإيرانية عن ذلك المطلب اشتدت الاحتجاجات والمواجهات مع قوات حفظ النظام، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى إرسال قوات من **الباسيج** و**الحرس الثوري** مع الشرطة لإخمادها، على أثرها قدر عدد القتلى بنحو أربعة قتيل وجرح أكثر من (200) جريح[1].

خامساً: احتجاجات الطلاب والعمال (2003-2007م)

اندلعت احتجاجات طلابية لم تنل التوسع والانتشار في ربوع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في مقدمتها احتجاجات طلاب جامعة طهران في عام 2003م، للمطالبة بالإفراج عن الكثير من السجناء الإصلاحيين السياسيين، والتنديد بدعوات بعض الساسة الإيرانيين في خصخصة التعليم، وتجدد الاحتجاجات في مشاركة طلاب الجامعات الإيرانية في عام 2005م، المنددة برفع أسعار الوقود في البلاد، و**احتجاجات العمال** عام 2006م وخلالها عملت الحكومة الإيرانية على اعتقال عمال النقل العام، ومعاملتهم معاملة غير حضارية كتعذيبهم وفرض غرامات مالية على بعضهم، وفي عام 2007م أرادت الحكومة الإيرانية العمل على نفس النهج في رفع أسعار الوقود حتى اصطدمت بموجه من الاحتجاجات الطلابية ضدها[2].

سادساً: احتجاجات الحركة الخضراء عام 2009م

جاءت هذه الاحتجاجات نتيجة التعارض والتصادف بين التيارين "**الإصلاحي**" و"**المحافظ**" على انتخابات الرئاسة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 2009م، ولما حسم الأمر للتيار الثاني الذي مثله أحمد نجاد وتسنمه رئاسة الجمهورية في الثالث عشر من شهر حزيران في عام 2009م **بولاية ثانية**، فاتهم الأول الثاني بتزوير الانتخابات، وبزغ عن تلك التصادفات **حركة احتجاجية** أطلق عليها بـ"**الحركة الخضراء**"؛ لأنها اكتسبت اسمها من **وشاح أخضر** ميز به دعاة الحملات الانتخابية للإصلاحيين، وعلى الرغم من تقطع استمرارها لقرابة خمسة وأربعون يوماً إلا إنها قمعت بشتى الطرق والوسائل من قبل الأجهزة الأمنية والحرس الثوري والباسيج في البلاد[3].

سابعاً : احتجاجات عام 2017م

انطلقت هذه احتجاجات من إحدى المدن المقدسة في إيران ألا وهي مدينة مشهد المقدسة في الثامن والعشرين من شهر كانون الأول في عام 2017م، أثر تفاقم الأزمة الاقتصادية وتوتر السياسية الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية مع – **سياسة العالم الغربي** – الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، إلا أنها انتهت بعد

---

(1) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، المصدر السابق، ص10-11.

(2) المصدر نفسه، ص9.

(3) المصدر نفسه، ص14-15.

تعرض المتظاهرين ما بين قتيل وجريح واعتقال من قبل الأجهزة الأمنية للحكومة الإيرانية والحرس الثوري والباسيج[1].

المطلب الثالث

احتجاجات وتظاهرات عام 2019م يُسر في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام 1979م وعسّر الحكومة الإيرانية

جهد الإيرانيون على مر العصور التاريخية في بلادهم على مختلف أشكال الحكومات التي شيدت على الهضبة الإيرانية، في دفاعها عن حرية التعبير وأبداء الرأي سواء بالمكتوب كان أو بصورة الاحتجاج والتظاهر بين أرصفة مدنها، إلا أن حصول الإيرانيين –**نوعاً ما**– على مبتغاهم وحقوقهم في سرعة تكاد لا تتجاوز إلا ساعات أو أيام محدودة؛ فحبذا لديهم الأسلوب الأخير، الأمر الذي دفعهم إلى نزول شوارع مدنهم على هيئة جموع وجحافل بشرية غير مسلحة للاحتجاج والتظاهر تجاه أي إجراء تعمل الدولة على تطبيقه، **في ضوء ما تقدم**، جاءت المادة (27) من دستور الجمهورية الإسلامية لعام 1979م تؤكد وتقر الكلام أعلاه، ما نصها: "***يجوز عقد الاجتماعات وتنظيم المسيرات بدون حمل السلاح، وبشرط أن لا تكون مخلفة بالأسس الإسلامية***"[2].

إلا أن ما يثير الدهشة بحق، أن الرئيس الإيراني حسن روحاني اعترف بلسانه في ذلك، إذ صرح في تاريخ التاسع عشر من شهر تشرين الثاني في عام 2019م في هذا الصدد، قائلاً: " ***الاحتجاج حق لجميع المواطنين، لكننا لم نسمح لمثيري الفوضى والشغب بزعزعة الأمن في المجتمع***"[3].

جاء هذا التصريح للرئيس الإيراني حسن روحاني عقب نزول الشعب الإيراني شوارع مدنهم، معلنين احتجاجهم على قرار المجلس الاقتصادي في رفع أسعار البنزين، في جلسته التي حضرها هو مع رئيس السلطة التشريعية والسلطة القضائية... وغيرهم، المنعقدة في تاريخ السادس عشر من شهر تشرين الثاني في عام 2019م، أكدت السلطات الثلاثة خلال هذه الجلسة على تطبيق خطة تقنيين ورفع أسعار البنزين، ودعت جميع المؤسسات للعمل على تطبيقها[4].

في هذا المضمار، وضح الرئيس الإيراني حسن روحاني في تاريخ الجلسة للمجلس الاقتصادي ذاتها عن مبتغى وغاية من رفع أسعار البنزين في بلاده، ما نصه: "***إن زيادة سعر البنزين جاء لصالح الشعب الإيراني، ولمساعدة ذوي الدخل المحدود والفقيرة***" [5].

([1]) المصدر نفسه، ص19.

([2]) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المادة (27). نقلا عن: محمد علي التسخيري، الدستور الإسلامي الإيراني، (طهران : فجر الإسلام ، 2003) ، ص253.

([3]) " الوفاق"، (صحيفة)، طهران، العدد (6283)، 19 تشرين الثاني 2019م، ص1.

([4]) " الوفاق"، العدد (6281) ، 17 تشرين الثاني 2019م ، ص11.

([5]) المصدر نفسه ، ص1.

ونالت خطة تقنين استهلاك البنزين ورفع سعره تأييد ومباركة من قبل المرشد الأعلى السيد علي الخامنئي، بهذا الصدد صرح قائلاً: "**سأدعم أي قرار يتخذه رؤساء السلطات الثلاث بالإجماع؛ لأنهم اتخذوا قراراً مدروساً، ويتعين تطبيقه** "[1].

ما يبعث على الحيرة والدهشة، أن الرئيس الإيراني حسن روحاني وأجهزة الأمن وحفظ النظام في إيران سارت عكس ما أقره دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام 1979م في مادته (27) المشار إليها سلفاً، تجاه احتجاجات وتظاهرات الشعب الإيراني على أسعار البنزين في تاريخ السابع عشر من شهر تشرين الثاني في عام 2019م، واتباع وسائل وطرق رادعة تتنافى مع إحدى مواد هذا الدستور في قيدومها المادة (32) التي نصت على:

"لا يجوز اعتقال أي شخص إلا بحكم القانون، وبالطريقة التي يعينها، وعند الاعتقال يجب تفهيم المتهم فوراً، وإبلاغه تحريراً بموضوع الاتهام مع ذكر الأدلة، ويجب إرسال ملف التحقيقات الأولية إلى المراجع القضائية المختصة، خلال أربع وعشرين ساعة كحد أقصى، ويلزم إعداد مقدمات المحاكمة في أسرع وقت ممكن، ومن يعمل خلاف هذه المادة يعاقب وفق القانون"[2].

مما يلفت الانتباه حقاً، أن الحكومة الإيرانية وأجهزتها الأمنية كافة عمدت إلى انتهاك حرمة وكرامة المتظاهرين والمحتجين أمام مرأى الشعب الإيراني، التي شاهدها القاطن في مدن الهضبة الإيرانية وخارجها عبر العين المجردة تارة، ووسائل الاتصال الاجتماعي والتلفاز تارة أخرى، حتى جاءت هذه الممارسات مخالفة للمادة (39) من الدستور، التي نصت:

"يمنع بتاتاً انتهاك كرامة أو شرف من ألقي القبض عليه أو أوقف أو سجن أو أبعد بحكم القانون، ومخالفة هذه المادة تستوجب العقاب"[3].

وعلى صدق القول أعلاه، أعلن التلفزيون الإيراني أن مسلحين مجهولي الهوية أطلقوا النار عشوائياً في شوارع مدينة **(خرمشهر – المحمرة)** جنوب إيران، وسقط بعضهم ما بين قتيل وجريح، وردت الأجهزة الأمنية بالغاز المسيل للدموع؛ لتفريق المتظاهرين[4].

في نفس الوقت، نجد أن الحكومة الإيرانية جادة في تطبيق خطة تقنين استهلال الوقود وارتفاع أسعار البنزين وفق المادة (176) القانونية في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تضمنت:

" يتم تشكيل مجلس الأمن الوطني الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية، ويكون أعضاءه من رؤساء السلطات (التنفيذية – التشريعية – القضائية) ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة ومسؤول شؤون التخطيط والميزانية ومندوبان يعينان من قبل المرشد الأعلى وزراء الخارجية والداخلية والأمن ... وغيرهم؛ لغرض المصالح الوطنية وحراسة الثورة؛ وذلك للقيام بالمهام التالية: تنسيق النشاطات السياسية

---

(1) " الوفاق"، العدد (6282)، 18 تشرين الثاني 2019م، ص1.

(2) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، المادة (32) .

(3) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، المادة (39) .

(4) " الوفاق " ، العدد (6281) ، 17 تشرين الثاني 2019م ، ص11.

والاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية، والاستفادة من الإمكانيات المادية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية..."[1].

المطلب الرابع

خارطة الاحتجاجات والتظاهرات الإيرانية لعام 2019م وإحصائيات أولية بعدد القتلى والجرحى والاعتقالات (بلغة الأرقام)

حقيقةً، امتازت احتجاجات وتظاهرات السادس عشر من شهر تشرين الثاني في عام 2019م بأنها شاملة ورحيبة الأفق على الهضبة الإيرانية، وافتقارها إلى موضع محدد من الهضبة أو فئة أو مكون من مكونات المجتمع الإيراني، وعلى الرغم من قصر مدتها فإنها حصدت أرواح الكثير من هذا المجتمع، لكثرة أعداد من سقط خلالها من المتظاهرين ما بين قتيل وجريح واعتقال ارتأى الباحث تبيانها وفق المنحى الآتي[2]:

أولاً : أبرز المدن التي خرج بعض من سكانها للاحتجاج والتظاهر

((طهران – الأحواز – بهبهان – ماه شهر – كرمانشاه – كرج – تبريز – خوزستان – شوستر – عبادان (آبادان) – شيراز – سنندج – بوكان – سيرجان – مريوان – جوانرود – خرمشهر – بجنورد – هشتكرد – ساوه – ايرانشهر – أصفهان – بيرجند – مرودست – نور آباد ممسنى – انديمشك – جوان رود – اردبيل – كجسار – اروميه – بوشهر – بندر ريك)) ، حتى وصل عدد المدن التي شملها الاحتجاج والتظاهر قرابة (146) مدينة .

ثانياً : إحصائيات أولية بعدد القتلى والجرحى والاعتقال

- **يوم السبت 16 تشرين الثاني 2019م**

حدد نحو ثمانية شهداء في مدينة بهبهان وسيرجان وكرج وشيراز وخرمشهر ومريوان وعدد من الجرحى.

- **يوم الأحد 17 تشرين الثاني 2019م**

بلغ عدد القتلى خمسة وثمانين قتيلاً، واعتقال ألف شخص في كافة المدن المحتجة.

- **يوم الاثنين 18 تشرين الثاني 20219م**

قدّر عدد القتلى حوالي مئتي قتيل واعتقال ثلاثمئة شخص والآفا من الجرحى، وفي نفس اليوم وقع تسعة عشر قتيل في مدينة كرج ومجاوريها.

- **يوم الثلاثاء 19 تشرين الثاني 20219م**

اعتقل من مدينة البرز قرابة مئة وخمسين شخص، ومن خوزستان بحدود مئة وثمانين، من شهريار نحو ثمانين شخصاً، وأحراق خمسة عشر بنك في مدينة إسلام شهر، وقتل فيها أربعة وجرح أربعون شخصاً.

جدير ذكره في هذا السياق، أن هناك إحصائيات عن الاحتجاجات والتظاهرات الإيرانية عام 2019م خارجة عن المنطق والعقل تناقلت ذكرها على صفحة المعلومات الدولية " **الإنترنت** "، على سبيل التمثيل لا الحصر :

---

[1] دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، المادة (176) .

[2] **الإحصائيات** مستقصاه مصادرها من عناوين متفرقة من شبكة المعلومات الدولية " **الأنترنت** " .

- **قتل:** أكثر من 251 قتيلاً.
- **جرحى:** أكثر من 3700 جريح .
- **اعتقل:** أكثر من 7000 معتقل .
- بلغ عدد المصارف المدمرة في مدينة شيراز مقدارها يتراوح ما بين (76-100) مصرف.

خاتمة الدراسة والنتائج

خلال تصفح صفحات هذا التقرير توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات، أهمّها:

- ❖ خروج الشعب الإيراني بشكل تظاهرات في كافة المدن الإيرانية؛ بسبب عدم اكتراث الحكومة الإيرانية لواقعه المعيش المزري، فقد وضعت الزيت على النار في ارتفاع أسعار البنزين.
- ❖ إن دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية كفل حق التظاهر والاحتجاج للفرد الإيراني تجاه أي عمل يمس واقعه في كافة جوانب حياته اليومية.
- ❖ تعامل الحكومة الإيرانية بأساليب غير حضارية لإخماد التظاهرات والاحتجاجات الإيرانية، بعيداً عن الطرق السلمية والقانونية التي الزمها دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية اتباعها.
- ❖ على الرغم من قصرها إلا أنها خلفت أعداد كبيرة من القتلى والجرحى والمعتقلين.

ثبت المصادر

أولاً : الرسائل

- أحمد فليح حسين الجبوري، إيران في عهد الإمام الخميني (دراسة في السياسة الداخلية 1980 -1981)، رسالة ماجستير ، (جامعة بابل: كلية التربية ، 2015).

ثانياً : الكتب (العربية – المترجمة – الفارسية)

أ- الكتب العربية

- أحمد فليح حسين الجبوري، حكومة أبو الحسن بني صدر في إيران، (بابل : دار الصادق (ع)، 2018) .
- جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، ط7 ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1992)
- جعفر عبد الرزاق، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي (1905-1920)، (بغداد: دار روابي، 2005).
- علي المسترشد، أربعة ملفات حساسة حول الشيخ حسين علي منتظري، (بيروت: دار المحجة البيضاء، 2010).
- محمد علي التسخيري، الدستور الإسلامي الإيراني، (طهران: فجر الإسلام، 2003) .

ب- الكتب المعربة

- صادق زيبا كلام، الثورة الإسلامية في إيران (الأسباب – المقدمات)، ترجمة: هويدا عزت محمد، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2004).

ج- الكتب الفارسية

- عباس على حميد زنجانى، انقلاب اسلامى وريشهءهاى آن، چاپ دوازدهم، (تهران: چاپخانه طوبى، 1377ش) .

ثالثاً : الصحف

- " الوفاق " ، (صحيفة) ، طهران ، العدد (6281) ، 17 تشرين الثاني 2019م .
- =================== ، العدد (6282)، 18 تشرين الثاني 2019م .
- =================== ، العدد (6283)، 19 تشرين الثاني 2019م .

رابعاً : شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت "

- التظاهر، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، https://ar.wikipedia.org .
- الاحتجاج، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، https://ar.wikipedia.org .
- معنى احتجاج، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، https://www.almaany.com .
- مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الحركات الاحتجاجية وأزمات النظام السياسي في إيران، شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت"، https://arsanah-iiis.org .

أسباب المظاهرات في إيران واهم السيناريوهات المتوقعة (دراسة تحليلية)

The reasons for the demonstrations in Iran and the most important scenarios expected (an analytical study)

أ. هيبة غربي

Gharbi Hiba

ماجستير في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3 /الجزائر.

Master's degree in Political Science, Department of International Relations, University of Constantine 3 / Algeria.

الملخص:

لم تكن هذه الاحتجاجات التي اندلعت عقب قرار حكومي برفع أسعار البنزين، وكذلك الاحتجاجات التي شهدتها مدينة مشهد وعدد من المدن الإيرانية، في ديسمبر 2017، بــ حدث جديد في تاريخ الجمهورية الإسلامية، حيث يُمكن إحصاء عشرات الحالات الاحتجاجية ذات الطبيعة السياسية الاقتصادية منذ انتصار الثورة وإلى اليوم، غير أنّ هذه الاحتجاجات في مجموعها صارت –من حيث أنها ظاهرة سياسية اجتماعية تُشكِّل واقعًا– تتسع مساحة، وتفرض أسئلة تتعلق بـــ السياسات والإدارة والأهم الاستقرار والثبات السياسي؛ إذ أنّ الحالة الاحتجاجية خاصة منذ سنة 2009 وتظاهرات الحركة الخضراء قد أصبحت عاملًا مهمًّا من عوامل عدم الاستقرار السياسي. هذا ما جعل هذه الأخيرة في إيران وأبعادها المختلفة وما تحمله من مؤشرات على صراع سياسي–اجتماعي يمتد على مستوى أجنحة الحكم وطبقات المجتمع، تتطلب حلاً انطلاقاً من أسبابها وصولاً إلى أحد الخيارين إما بــ المواصلة والاستمرار للنيل من النظام القائم وهذا لن يكون إلاّ من خلال نظام جديد يكون أكثر مصداقية وشرعية وإنْ تطلب الأمر تحول الانتفاضة إلى ثورة حقيقية...أو التعايش مع نظام استبدادي وفاشل ليس لديه ما يُصدِّره غير السلاح والبؤس والميليشيات والغرائز المذهبية.

Abstract:

The protests that erupted following a government decision to raise gasoline prices, as well as the protests in Mashhad and a number of Iranian cities, in December 2017, were not a new event in the history of the Islamic Republic, where dozens of protests of a political and economic nature can be counted since the victory of the revolution and to Today, however, these protests as a whole are a socio-political phenomenon that is a reality. They are expanding and imposing policy, administrative and, most importantly, political stability issues. The protests, especially since 2009, and the Green Movement demonstrations It is an important factor of political instability. This is what made the latter in Iran and its various dimensions and the signs it carries on a socio-political conflict that extends at the level of the wings of government and classes of society, require a solution from the causes to one of the two options either to continue and continue to undermine the existing regime and this will only be through A new one would be more credible and legitimate, and if necessary, it would turn the Intifada into a real revolution ... or coexist with an authoritarian and failed regime that has nothing to do but arms, misery, militias and sectarian instincts.

الكلمات المفتاحية: إيران / أسباب التظاهرات في إيران/ أهم السيناريوهات

Key words: Iran / Reasons for demonstrations in Iran / The most important scenarios.

1.الإطار العام للدراسة:

1.1 مقدمة:

شهدت طهران ومدن إيرانية احتجاجات مساء الجمعة، **16 نوفمبر 2019**، عقب فرض زيادة بـ نسبة **50%** في أسعار البنزين، وشملت الاحتجاجات التظاهر وغلق الشوارع بـ السيارات ومهاجمة بنوك ومنشآت حكومية. وبدأت الحكومة الإيرانية تقنين توزيع البنزين ورفعت أسعاره بنسبة لا تقل عن **50%** اعتبارًا من الجمعة، في خطوة قالت إنها تهدف إلى جمع الأموال لـ مساعدة المواطنين المحتاجين والتصدي لتهريب الوقود، بـ موجب الخطة التي أقرها المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي في إيران. وبدأت إيران بـــ تطبيق خطة اقتصادية تتضمن رفع الدعم عن عدد من السلع واعتمدت نظام بطاقات الوقود للمرة الأولى سنة **2007**، في مسعى لإصلاح منظومة الدعم الحكومي للوقود ووضع حد للتهريب الذي ينتشر على نطاق واسع.

لم تكن هذه الاحتجاجات التي اندلعت عقب قرار حكومي برفع أسعار البنزين، وكذلك الاحتجاجات التي شهدتها مدينة مشهد وعدد من المدن الإيرانية، في **ديسمبر 2017**، بـ حدث جديد في تاريخ الجمهورية الإسلامية، حيث يُمكن إحصاء عشرات الحالات الاحتجاجية ذات الطبيعة السياسية الاقتصادية منذ انتصار الثورة وإلى اليوم، ولكن هذه الاحتجاجات في مجموعها صارت –من حيث إنها ظاهرة سياسية اجتماعية تُشكِّل واقعًا– تتسع مساحة، وتفرض أسئلة تتعلق بالسياسات والإدارة والأهم الاستقرار والثبات السياسي؛ إذ إن الحالة الاحتجاجية خاصة منذ سنة **2009** وتظاهرات الحركة الخضراء قد أصبحت عاملًا مهمًّا من عوامل عدم الاستقرار السياسي. وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من كل هذه المقدمات تبحث هذه الدراسة التحليلية في الحالة الاحتجاجية في إيران وأبعادها المختلفة وما تحمله من مؤشرات على صراع سياسي–اجتماعي يمتد على مستوى أجنحة الحكم وطبقات المجتمع[1]، وصولاً إلى أهم السيناريوهات التي يُمكن الخروج بها كنتيجة أو حلّ يُنهي الأزمات الاجتماعية المختلفة والمنتشرة بين الناس في ظل حكومة أنانية وفاسدة.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في أنّ هذه الاحتجاجات التي اندلعت لم تكن عقب قرار حكومي برفع أسعار البنزين، وكذلك تلك التي شهدتها مدينة مشهد وعدد من المدن الإيرانية، في **ديسمبر 2017**، بـ حدث جديد في تاريخ الجمهورية الإسلامية، حيث يُمكن إحصاء عشرات الحالات الاحتجاجية ذات الطبيعة السياسية الاقتصادية منذ انتصار الثورة وإلى اليوم، ولكن هذه الاحتجاجات في مجموعها صارت من حيث أنها ظاهرة سياسية اجتماعية تُشكِّل واقعًا تتسع مساحة، وتفرض أسئلة تتعلق بـــ السياسات والإدارة والأهم الاستقرار والثبات السياسي، لذا يظهر من الإشكالية السابقة التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة الاحتجاجات الإيرانية في إبراز طبيعة وحقيقة الحالة الاحتجاجية المتعددة الأسباب والأبعاد ضد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تُعاني منها البلاد؟**. ومنه تفرعت الأسئلة التالية:

---

[1] فاطمة الصمادي، " **المظاهرات في إيران... عن سيناريوهات التصعيد الشعبي وصراع الأجنحة**"، موقع: https://midan.aljazeera.net/، 2019/11/26.

- ما هي الأسباب الحقيقية لقيام المظاهرات في إيران؟.
- ما هي أهم السيناريوهات المتوقعة للمظاهرات في إيران؟.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة البحثية إلى الإشارة بصورة مركزة لأهم أسباب الحالة الاحتجاجية الأخيرة التي شهدتها وتشهدها الجمهورية الإسلامية. والتي لا تقف فقط عند قرار حكومي برفع أسعار البنزين الذي يُعتبر القشة التي قسمت ظهر البعير، وإنما بـــ الغوص في أدق التفاصيل كإحساس الشعب بالحرمان النسبي بوصفه حافزاً رئيساً للتعبير العلني على الظلم والتهميش واللاعدالة الاجتماعية، والنفوذ الإيراني في الخارج التي لها مآرب أخرى، تأتي في إطار جمع ومضاعفة عناصر القوة، أين أصبح هذا الفعل الخارجي لإيران مكلّف اقتصاديًّا وسياسيًّا، ويُثير خنق فئات داخل إيران ترى أنّ فقراء إيران أولى بـــ الدعم من حزب الله وحماس وسوريا، هذا من جهة والعقوبات الأمريكية المفروضة عيها من جهة ثانية. ومنه تفرعت الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على تعاملات إيران الخارجية والتي تقوم على مبدأين أساسيين، نظرية الدور وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ونظرية الواقعية الكلاسيكية التي تُفسر علاقات الدول كلها علاقات مصلحة المرادفة للقوة.
- قوة الأفكار لدى الشعب الإيراني التي لعبت دورها وذلك من خلال التغيير السلمي الذي حول رؤيته للنظام الإيراني من نظام قابل للتعايش والتعاون معه، إلى عدو يجب القضاء عليه وتغيره بـــ نظام آخر يكون أكثر مصداقية وشرعية.

4.1 أهمية الدراسة:

سوف يستطيع الباحث هنا فهم حقيقة مفادها، انه عند التحدث عما يحدث اليوم في إيران علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ المجتمع الإيراني مجتمع متغير وله قابلية التغيير، وبالتالي فان الجيل الخامس في إيران بعد الثورة، والطموحات التي يسعى للحصول عليها تكاد أن تكون مختلفة عن الطموحات التي أرادها الجيل الأول والثاني وربما حتى الثالث، وعليه فان هذا الجيل الشبابي له نوع من القطيعة الابستمولوجية مع شعارات الماضي القائمة على القبول والرضا والسكوت عن حقوق الشعب المنتهكة أمام مرأى الجميع دون تحريك ساكن.

5.1 فرضية الدراسة:

يُمكن إحصاء عشرات الحالات الاحتجاجية ذات الطبيعة السياسية الاقتصادية منذ انتصار الثورة وإلى اليوم، غير أنّ هذه الاحتجاجات في مجموعها صارت –من حيث أنها ظاهرة سياسية اجتماعية تُشكّل واقعًا– تتسع مساحة، وتفرض أسئلة تتعلق بـــ السياسات والإدارة والأهم الاستقرار والثبات السياسي. هذا ما جعل هذه الاحتجاجات وأبعادها المختلفة وما تحمله من مؤشرات على صراع سياسي–اجتماعي يمتد على مستوى أجنحة الحكم وطبقات المجتمع في إيران، تتطلب حلاً انطلاقاً من أسبابها وصولاً إلى أحد الخيارين إمّا بـــ

المواصلة والاستمرار للنيل من النظام القائم وهذا لن يكون إلاّ من خلال نظام جديد يكون أكثر مصداقية وشرعية.

6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف لنا الأوضاع الاحتجاجية انطلاقاً من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك، خاصة وأنّ إيران دولة شرق أوسطية حالها كسائر بلدان المنطقة، تُعاني من العديد من الإشكاليات الداخلية، وها هو الشعب الإيراني اليوم يُعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية صعبة، وله مواقف متباينة حول السياسة الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية معللاً ذلك أنّ إيران بـــ حاجة إلى أموالها، أكثر من سوريا ولبنان واليمن وغيرهم من الدول الشرق الأوسطية. وانطلاقا من هذا المنهج استطاع الباحث أن يربط بين ما يحدث في إيران، وبين ما تفسره "**نظرية الحرمان النسبي**" والتي ترى انه هناك شبه إجماع بين كثير من المحللين والباحثين على وجود محرك رئيسي لظاهرتي العنف والتطرف وهو الإحساس بالحرمان النسبي بوصفه حافزاً رئيساً للتعبير العلني على الظلم والتهميش واللاعدالة الاجتماعية.

7.1 الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات السابقة والتي جاءت تقريبا في نفس الصدد أهمها:

_ كتاب حوراء محمد علي قاسم تحت عنوان: **الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية)**، ركز الكاتب هنا على عدة نظريات التي تناولت متغير الاحتجاج ومن بينه نظرية "**الحرمان النسبي**" مؤكداً على أنه هناك ثمة إدراك واسع لكون ظاهرة العنف والتطرف تبدأ من خلال المظلومية وانعدام العدل، ما يتبعه انعزال الفرد عن المجتمع الظالم والآثم، وكرد فعل على هذه المظلومية يبحث هذا الأخير عن هوية جديدة أو فلسفة أخرى للحياة من خلال الانخراط في الجماعات المتطرفة المسلحة (سواء بالسعي لـ الانضمام لها أو بالتجنيد من قبلها) أين يُصبح جزءاً من هذه الجماعة المتطرفة. وعليه يُعتبر عمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على العنف والتمرد كبيرة.

_ مقال فاطمة الصمادي تحت عنوان: **المظاهرات في إيران... عن سيناريوهات التصعيد الشعبي وصراع الأجنحة**، ركز الكاتب هنا على أهم الأسباب الحقيقية لقيام المظاهرات في إيران معتمداً في ذلك على "**نظرية الدور**" لـــــ فهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي الإيراني، وفي مقدمته الدعم الذي تقدمه إيران لـــــ حلفائها في الخارج على الرغم من الأزمة التي يعيشها اقتصادها، وهو سؤال بقي مطروحًا ويُعاد طرحه مع كل عقوبات كانت تواجهها إيران. أين يُشكِّل البحث الإيراني عن "**دور إقليمي ودولي**" معترف به مدخلًا مهمًّا لمعرفة خلفيات إصرار صانع القرار الإيراني على مواصلة تقديم الدعم للحلفاء في الخارج؛ وذلك على الرغم ممّا تُعانيه البلاد من وضع اقتصادي حرج كانت العقوبات المفروضة على إيران منذ عقود أحد أسبابه المهمة.

التعقيب على الدراسات السابقة: استعرض البحث على مجموعة من الدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بـــ موضوع البحث محل الدراسة، أين توصلت الأبحاث من خلال تلك الدراسات إلى مجموعة من

النتائج أعانته على إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، ومن خلال الاستعراض للدراسات السابقة يُمكننا التعقيب على هذه الأخيرة في النقاط التالية:

الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتمثل هذه الاستفادة في النقاط التالية أهما:

_ تحديد الإطار العام للدراسة.

_ تحديد متغيرات الدراسة وإمكانية صياغة أسئلتها.

_ اختيار منهج الدراسة والأداة المناسبة لها.

_ مقارنة بعض النتائج في الدراسات السابقة بـــ نتائج الدراسة الحالية.

_ الاستفادة من مراجع الدراسات السابقة.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:

أوجه التشابه: كلاهما يهدفان إلى البحث في أدبيات موضوع الدراسة من خلال التركيز على مناقشة الاحتجاجات التي شهدتها إيران، خاصة وأنّ مشكلة إيران الحقيقية الآن تتمثل في الاقتصاد، وأنّ مشكلة الاقتصاد ترجع في نهاية الأمر لأداء الحكومة السيئ، ومسؤولية السياسات الحكومية وفشلها المتعاقب في الوفاء بـــ احتياجات الناس، وخاصة الشباب منهم. ويرتبط ذلك بصورة كبيرة بالفجوة بين الشعار والواقع، فما تحقق في إيران اليوم مقارنة بالشعارات المطروحة قليل وقليل جدًّا.

أوجه الاختلاف: قدمت الدراسات السابقة في نتائجها وتوصياتها انتقادات فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار أنّ المجتمع الإيراني مجتمع متغير وله قابلية التغيير، وبالتالي فإن الجيل الخامس في إيران بعد الثورة، والطموحات التي يسعى للحصول عليها تكاد أن تكون مختلفة عن الطموحات التي أرادها الجيل الأول والثاني وربما حتى الثالث، وعليه فإن هذا الجيل الشبابي له نوع من القطيعة الابستمولوجية مع شعارات الماضي القائمة على القبول والرضا والسكوت عن حقوق الشعب المنتهكة أمام مرأى الجميع دون تحريك ساكن. عكس الدراسات الحالية التي انطلقت من انتقاد الذات نفسها وتقويتها وتطويرها وتقويمها انطلاقاً من تغيير أفكارها. هذا التغيير الذي لا يأتي إلاّ من خلال إسقاط النظام القديم، وإقامة نظام جديد يُعبر عن المطالب التي نادت بها الجماهير. ويطيح هذا التوزيع الجديد بـ مؤسسات النظام الدولي القديم ليحل مكانه مؤسسات جديدة تبلور نظامها. على حد قول الكثير من المحللين والمنظرين في العلوم السياسية أنّ النظام لا يتغير إلاّ بـ نظام جديد.

2. الأسباب الحقيقية لقيام المظاهرات في إيران:

إيران دولة شرق أوسطية حالها كسائر بلدان المنطقة، تعاني من العديد من الإشكاليات الداخلية، فقد شهدت أراضيها، العديد من الصراعات بعد قيام الثورة الإيرانية سنة **1979**، والتي بدأت بالصراع بين التيار الإسلامي والشيوعي سنتي **1981/1980**، وبين التيار الإسلامي والعلماني سنة **1984**، والتي انتهت لصالح جماعة "**التيار الإسلامي المقاتل**"، وقد أُعدم في هذه الصراعات العشرات من مواطنيها وربما الثورة الخضراء سنة

2009، مثالاً حياً يُوضح أنّ الاستقرار في إيران هو ليس مطلقاً وثابتاً أين رفعت يومها شعارات "**الموت للخميني**" و"**إيران أولاً**" وهي نفس الشعارات التي رفعت في مظاهرات **نوفمبر 2019**.

فالشعب الإيراني اليوم يُعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية صعبة، وله مواقف متباينة حول السياسة الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية معللاً ذلك أنّ إيران بـــ حاجة إلى أموالها، ولعل رفع الدولة الإيرانية إنفاقها العسكري بـــ نسبة **17%** ما بين سنتي **2016/2015** بـــ سبب تواجدها العسكري في سوريا كفيل أن يُوضح حجم الإنفاق الخارجي لإيران. فكل ما تشهده المدن الإيرانية اليوم هي احتجاجات شعبية ضد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد[1].

هذا وقد نجد أنّ المجتمع الإيراني في بنيته هو مجتمع احتجاجي، كما يصفه "**حسين بشيريه**". فضلًا عن ثقافة التشيع والبُعد الثوري والذي جرى الترويج له كَلُبٍّ للفكر السياسي الشيعي، ويمكن هنا العودة إلى ثورة المشروطة، وتأميم النفط وحركة مصدق، وثورة الغابة، وانتفاضة "**خرداد**" سنة **1963**، والثورة الإسلامية نفسها، وما تلاها من احتجاجات. يرتبط ذلك بصورة كبيرة بـــ "**الحق في الاحتجاج السياسي**"، وعلى الرغم من أنّ ذلك مكفول في الدستور الإيراني في **المادة 27** منه حيث تقر المادة بـ "**حق الاحتجاج السياسي**" للمواطنين، لكن تطبيق هذا النص يشوبه الكثير من اللبس والخلل. هذا ما يجعل الحالة الاحتجاجية متعددة الأبعاد والأسباب، وسوف نُشير بصورة مركزة لأهم أسباب الحالات الاحتجاجية الأخيرة التي شهدتها وتشهدها الجمهورية الإسلامية.

1.2 الحرمان والفقر:

هنا لا يمكن الحديث عن الاحتجاج كفعل سياسي عقلاني، بقدر ما هو فعل عاطفي شعبوي، ولذلك نجد أنّ التظاهرات سريعًا ما تتجه إلى تخريب الممتلكات العامة وفعل العنف، وعلى مدى العقود الماضية كانت دائرة الحرمان والفقر في الجمهورية الإسلامية تتسع، وهو ما مكَّن من نشوء تيار يوصف بأنه شعبوي هو تيار "**محمود أحمدي نجاد**" الذي توجه بصورة أساسية للطبقات المحرومة والفقيرة. وما زال إلى اليوم يمتلك تلك الخصائص الشعبوية ويوصف سواده الأعظم بـــ الحرمان والفقر والإحساس بالتهميش والإقصاء. ولا تنكر الإحصاءات الرسمية الإيرانية اتساع رقعة الفقر والحرمان، ففي خطابه في مدينة كرمان مؤخرًا، صرح الرئيس الإيراني، "**حسن روحاني**" قائلاً: "**إنّ الوضع الاقتصادي في البلاد أسوأ من سنوات الحرب التي استمرت لثماني سنوات وإنّ الأوضاع في البلاد غير طبيعية، وليس لدينا أموال لإدارة البلاد، ويعيش 18 مليون من أصل 25 مليون أسرة في ظروف صعبة**".

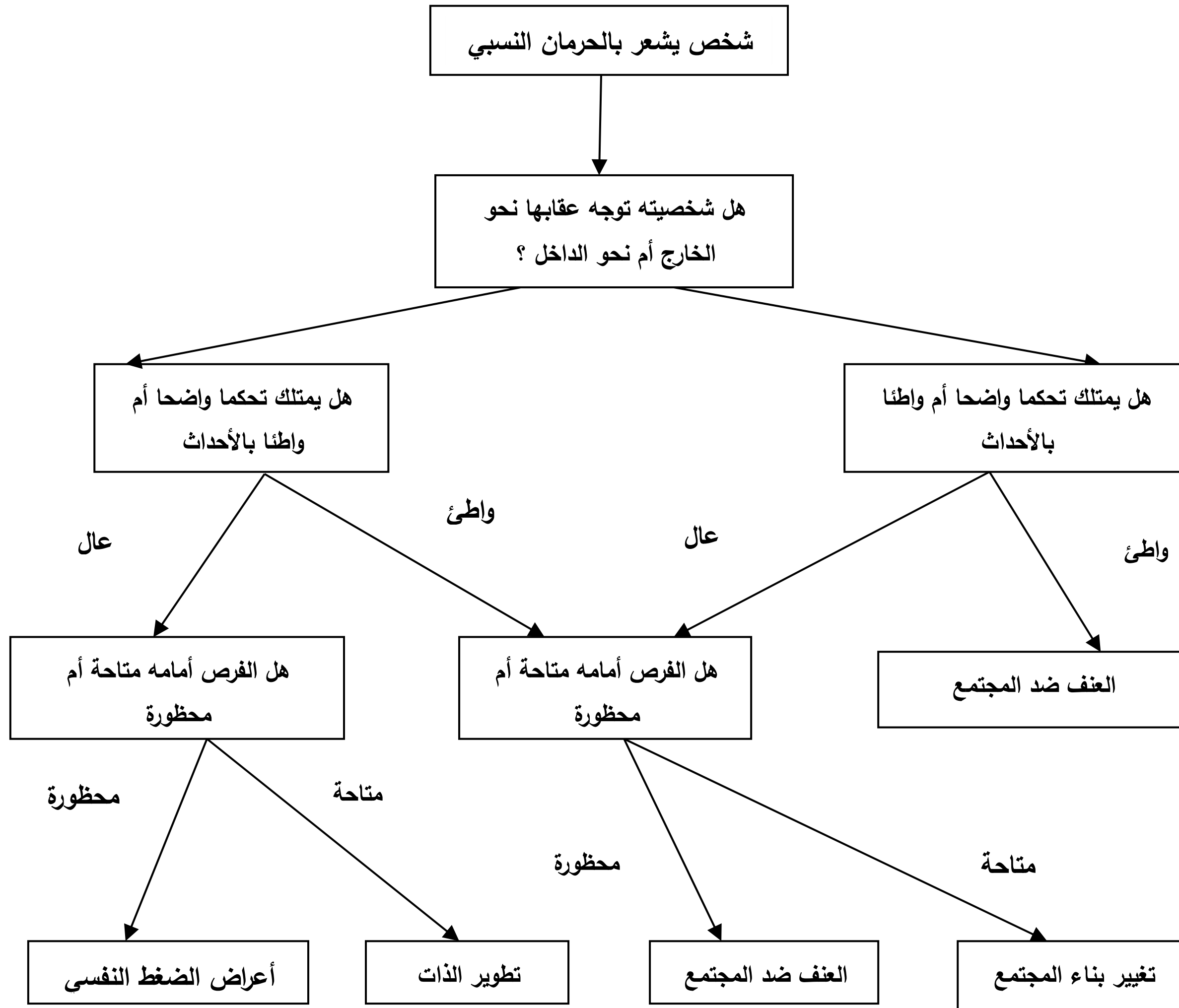
ويُصرح "**ناصر موسوي لاركاني**"، عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى قائلاً: "**إنه بـــ النظر إلى مؤشر خط الفقر، فإنّ 55% من الأسر الإيرانية هي تحت خط الفقر. ورغم الاختلاف في الإحصاءات إلا**

---

[1] "**احتياجات إيران....هل تسير على خطى العراق ولبنان؟**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com/، 2019/11/20.

أنها تكاد تُجمع على أن **40% من الإيرانيين يرزحون تحت خط الفقر**". وبــــ الموازاة، يتحدث تقرير "**مركز الإحصاءات الإيراني**" عن بطالة تصل إلى **12%**، وأنّ عدد العاطلين عن العمل في إيران يتجاوز **الــــ 3 ملايين و200 ألف** شخص ممن هم في سنّ العمل، وتزيد نسبة البطالة في الفئة العمرية **15-29 عن 25%**.

في **جانفي 2018**، شهدت طهران مؤتمرًا لـــ مناقشة الاحتجاجات التي شهدتها إيران بــــ مشاركة مفكرين وقادة حزبيين، وسادت حالة من الإجماع بين المشاركين على أنّ المجتمع الإيراني يخضع لتغييرات اجتماعية سريعة وواضحة، وأنّ مشكلة إيران الحقيقية الآن تتمثل في الاقتصاد، وأنّ مشكلة الاقتصاد ترجع في نهاية الأمر لأداء الحكومة السيئ، ومسؤولية السياسات الحكومية وفشلها المتعاقب في الوفاء بــــ احتياجات الناس، وخاصة الشباب منهم. ويزيد من تعقيد حالة الحرمان والفقر أنها تتركز في المحافظات الحدودية التي توجد فيها الأقليات العرب والأكراد والبلوش. ويرتبط ذلك بصورة كبيرة بالفجوة بين الشعار والواقع، فما تحقق في إيران اليوم مقارنة بالشعارات المطروحة قليل وقليل جدًّا.[1]



شكل رقم 1.1: نظرية الحرمان النسبي

المصدر: حوراء محمد علي قاسم، الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية)، ص 150.

---

(1) فاطمة الصمادي، **المرجع سبق ذكره**.

هذا ما تفسره "نظرية الحرمان النسبي" والتي ترى انه هناك شبه إجماع بين كثير من المحللين والباحثين على وجود محرك رئيسي لظاهرتي العنف والتطرف وهو الإحساس بالحرمان النسبي بوصفه حافزاً رئيساً للتعبير العلني على الظلم والتهميش واللاعدالة الاجتماعية. خاصة وانه هناك ثمة إدراك واسع لكون ظاهرة العنف والتطرف تبدأ من خلال المظلومية وانعدام العدل، ما يتبعه انعزال الفرد عن المجتمع الظالم والآثم، وكرد فعل على هذه المظلومية يبحث هذا الأخير عن هوية جديدة أو فلسفة أخرى للحياة من خلال الانخراط في الجماعات المتطرفة المسلحة (سواء بالسعي لـــ الانضمام لها أو بالتجنيد من قبلها) أين يُصبح جزءاً من هذه الجماعة المتطرفة. وعليه يُعتبر عمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على العنف والتمرد كبيرة[1].

2.2 صراع الأجنحة وتضاد الخطاب:

هي حالة ليست بالجديدة ولا تتعلق بإقصاء التيار الإصلاحي فقط ولا بما أعقب احتجاجات الحركة الخضراء سنة **2009**، فحالة صراع الأجنحة رافقت الجمهورية الإسلامية على مدى أربعة عقود، فبعد وصول الثورة إلى غايتها، كان الائتلاف الذي تشكَّل في السابق يأخذ بـــ الانهيار، وبدأت الخلافات التي ظلت كامنة بعض الوقت من أجل إسقاط الشاه تظهر، وبدأ، غداة انتصار الثورة، وبـــ التدريج، التضارب في المصالح بين الجماعات السياسية. فمن داخل الثورة التي انتصرت بتحالف قوى عدة، استطاعت القوى الدينية، ومن خلال قيادة ذات كاريزما عالية، أن تقتنص الفرصة وتستفيد من ضعف القوى الأخرى، وتمسك بزمام السلطة السياسية، لكن إحكام القبضة على السلطة السياسية، لم يكن ليتم إلاّ بـــ استبعاد وإقصاء المنافسين من الساحة، وفي نهاية المطاف كانت الحكومة ذات الصبغة الإسلامية تُثبِّت أركان الجمهورية الإسلامية في الثمانينات من القرن الماضي[2] .

لم ينتهِ الصراع بـــ شأن السلطة مع سقوط الشاه وعودة آية الله الخميني منتصرًا من المنفى، سنة **1979**، وقيام الجمهورية الإسلامية، وإنما استمر ذلك طوال الثمانينات، أين شهدت هذه الفترة انهيار تحالفات القوى التي أسقطت الشاه. ففي البداية تمت المواجهة مع الليبراليين، ثم انتقلت إلى اليساريين من العلمانيين والإسلاميين، وهي المواجهة التي انتهت بفوز "**روحانيون مبارز**" (رجال الدين المقاتلين) في كلتا الحالتين. ولاحقًا، كانت "**القوة المنتصرة**" تدخل هي الأخرى في صراع وانقسامات ما زالت قائمة إلى يومنا هذا. ولم تأتِ حالة الاحتجاج سنة **2009** على سبيل المثال بعيدًا عن (صراع رفسنجاني–أحمدي نجاد). وكذلك الحال سنة **2018** في مشهد؛ انما جاءت في جزء كبير منها في إطار الصراع ضد "**حسن روحاني**" من قبل تيار

---

[1] الحبيب استاتي زين الدين، "**الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية**"، مجلة عمران، م 6، ع 22، 2017، ص 169.

[2] فاطمة الصمادي، **المرجع سبق ذكره.**

أصولي يسعى لإقصاء الرجل الذي دخل اسمه مع الاتفاق النووي إلى قائمة الخلفاء المحتملين لمرشد الثورة الإسلامية، "**علي خامنئي**".

ينفع هنا العودة إلى ما كتبته صحيفة "**كيهان**"، قبل أيام قليلة من اندلاع الاحتجاجات الأخيرة، أين تحدثت هذه الأخيرة ذات الخط الأصولي الواضح عمّا وصفتها بــ"**التناقضات**" الواردة في تصريحات "**حسن روحاني**" في كلٍّ من "**يزد**" و"**كرمان**" و"**رفسنجان**". واعتبرت الصحيفة أن "**حسن روحاني**" يُحاول بــ هجومه على السلطة القضائية التي يرأسها "**إبراهيم رئيسي**"، أحد المرشحين البارزين أيضًا لخلافة "**علي خامنئي**"، الفرار من الإجابة على مطالب الشعب الذي سأله في "**يزد**" عن عمل حكومته. كما أضافت الصحيفة أنّ المحتجين الذين هتفوا أثناء خطاب "**حسن روحاني**" في "**يزد**"، كانوا يأملون بــ شعاراتهم "**دَفْع الرئيس إلى أن يجيب على وعوده الاقتصادية التي قدمها قبل انتخابه**"، وصرحت الصحيفة قائلة: "**إنّ هؤلاء المواطنين لا يريدون أن يذهب روحاني للهوامش في تصريحاته، فضلًا عن أن يخلق توترًا سياسيًّا في البلاد**". كما أكدت: "**أنّ روحاني طمأن الغرب بــ عدم نية إيران الخروج من الاتفاق النووي، بدلًا من أن يشجع الناس على الوفاء بعهودهم التي لم تقم حكومته أصلًا بالوفاء بها**". وتعليقًا على تصريحات سابقة لــــ "**حسن روحاني**"، وجدت الصحيفة أنها تحمل رسالة للغرب مفادها "**أنّ الخطوات النووية الأربعة التي قامت بها إيران خلال الأشهر الماضية لم تكن للضغط عليهم لتنفيذ تعهداتهم وإنما كانت خطوات استعراضية فقط.**"[(1)]

3.2 العامل الخارجي: يمكن هنا بيانه ضمن سياقين

1.3.2 الفعل الخارجي الإيراني: صحيح أنّ حضور إيران في الخارج، وعلى امتداد ساحات مختلفة يأخذ عناوين ثورية أيديولوجية واضحة، إلاّ أنّ اللجوء إلى الإطار الأيديولوجي وحده لا يساعد في تفسير السلوك السياسي الإيراني، بل إنه في جوانب كثيرة يفضي إلى تناقضات تجعل مسألة الفهم والتفسير عسيرة، وربما يكون من الأجدى اللجوء إلى علم السياسة لفهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي الإيراني، وفي مقدمته الدعم الذي تقدمه إيران لحلفائها في الخارج على الرغم من الأزمة التي يعيشها اقتصادها، وهو سؤال بقي مطروحًا ويُعاد طرحه مع كل عقوبات كانت تواجهها إيران. ويمكن بصورة أساسية التوقف عند "**نظرية الدور**"، انطلاقًا من كون السياسة الخارجية الإيرانية باتت محكومة بثنائية التهديد والفرصة.

يُشكِّل البحث الإيراني عن "**دور إقليمي ودولي**" معترف به مدخلًا مهمًّا لمعرفة خلفيات إصرار صانع القرار الإيراني على مواصلة تقديم الدعم للحلفاء في الخارج؛ وذلك على الرغم مما تعانيه البلاد من وضع اقتصادي حرج كانت العقوبات المفروضة على إيران منذ عقود أحد أسبابه المهمة. وبالعودة إلى نظريات سلوك الدولة "**Theories of state behavior**"، التي تسعى لفهم سلوك الدولة وشرح دوافع ومحركات هذا السلوك الخارجي؛ الذي يرتبط بصورة كبيرة بــ المحيط الذي يحيط بتلك الدولة وتتحرك داخله ومن خلاله، نجد أنّ طبيعة العلاقات التي حكمت إيران بـــ محيطها الإقليمي وعلى وجه التحديد بـــجيرانها العرب تغيب عنها الثقة، ويرافقها شعور التهديد المتبادل. وعلى هذا الأساس هناك قناعة راسخة في أذهان صنّاع القرار

---

(1) **المرجع نفسه.**

بإيران بأنّ حضور إيران في عدد من الملفات الإقليمية وما يرافق ذلك من أعباء اقتصادية هو ضرورة لابدَّ منها لضمان أمنها القومي.

في الحقيقة لا يمكن التقليل من المقولات الأيديولوجية التي رافقت سلوك إيران الخارجي، لكن عصا النفوذ الإيراني في الخارج لها مآرب أخرى، قد تتفوق على الشعارات. وتبدو "**نظرية الواقعية الكلاسيكية**" "**Classical Realism**"، مفيدة على هذا الصعيد؛ خاصة فيما يتعلّق بـــ الهدف، فهي تُجادل بأنّ البحث عن القوة والأمن هو هدف كل الدول، وهو المحرك الأساسي لسلوك الدولة، ويُظهر الأداء السياسي الإيراني ميلًا واضحًا للتركيز على "**القوة والأمن**"، ولتحقيق هذا الهدف تسعى إيران إلى زيادة قوتها بالتزامن مع إضعاف الخصوم والأعداء، في سعي واضح لترجيح كفتها في ميزان القوى الإقليمي إذ "**تُشكِّل الحالة اليمنية مثالًا واضحًا على هذه الحالة**"، وعليه فإن مجمل أداء إيران يأتي في إطار جمع ومضاعفة عناصر القوة، ويجري النظر إلى كل دولة من الدول الأخرى كمنافسين؛ باعتبار أنّ القوة إذا لم تكن في يد الدولة ذاتها فهي خطر عليها. لكن الفعل الخارجي لإيران مكلّف اقتصاديًّا وسياسيًّا، ويُثير خنق فئات داخل إيران ترى أنّ فقراء إيران أولى بـــ الدعم من حزب الله وحماس وسوريا [1].

في إيران، هناك قناعة راسخة في أذهان صنَّاع القرار بأنّ حضور إيران في عدد من الملفات الإقليمية وما يرافق ذلك من أعباء اقتصادية هو ضرورة لابدَّ منها لضمان أمنها القومي. وبالإضافة إلى مقتضيات الأمن، تذهب إيران إلى أبعد من ذلك ولا تخفي سعيها لتوظيف هذا النفوذ لتغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، والتأثير على ميزان القوى بما يصب في صالح دورها الإقليمي، وموازنة التهديد الإقليمي والدولي وتحسين وضعها التفاوضي فيما يتعلق بعدد من الملفات. ولذلك، ورغم الكلفة العالية وإحكام حلقة العقوبات، ستواصل إيران تمويل وجودها الخارجي، والإنفاق على حلفائها في المنطقة.

⬅ تقوم إيران في تعاملاتها الخارجية على مبدأين أساسيين:

نظرية الدور/ من خلال مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها إيران في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية :

_ تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى –كبرى – إقليمية – صغرى) ومنه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.

_ تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

_ توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.[2]

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) "**نظرية الدور في العلاقات الدولية**"، الموسوعة السياسية، موقع: https://political-encyclopedia.org/، 2019/11/26.

الواقعية الكلاسيكية/ التي تُفسر علاقات الدول كلها علاقات مصلحة المرادفة للقوة، وقد وضح لنا "هانس مرغانتو" أحد أهم المنظرين للفكر الواقعي أن المصلحة الوطنية هي المحافظة على البقاء القومي، حماية الحدود والنظام السياسي والهوية الثقافية من الاعتداءات الخارجية. فالمصلحة عنده هي القوة، والقوة هي جزء من طبيعة الإنسان البيولوجية، فقد توافق مع "طوماس هوبز" في كون أن الإنسان شرير بطبعه.

من العلاقات الإيرانية بغيرها من الدول خاصة منها العربية نجد أنّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وإيران واحدة منها ولهذا لُوحظ بان أي تناقض بين المصالح الإيرانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فإيران كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحًا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام. وعلى هذا الأساس لمن يريد تحليل العلاقة العربية_ الإيرانية عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الإيرانية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس– نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة.

2.3.2 فعل المعسكر المعادي لإيران: وتتزعم الولايات المتحدة الأمريكية هذا المعسكر، وأسهمت سياستها تجاه إيران في إيجاد الحالة الاحتجاجية ببُعديها، الاقتصادي والسياسي، خاصة مع دورات متعاقبة من العقوبات التي وصلت مؤخرًا إلى النفط. حيث انخفضت صادرات إيران من النفط الخام من **2.5 مليون برميل** يوميًّا، سنة **2017**، إلى **مليون برميل** يوميًّا، في **نوفمبر** سنة **2018**، لتتعافى مؤقتًا وترتفع إلى **1.5 مليون برميل** يوميًّا، شهر **فيفري 2019**. وبعد رفض تجديد الإعفاءات الأمريكية لــ ثماني دول لاستيراد خام النفط الإيراني بهدف تصفير الصادرات، هناك توقعات بــ تراوح الصادرات الإيرانية بين **300–650 ألف برميل** نفط يوميًّا.

وترتبط العقوبات بصورة معلنة بــ مقولة: "**السعي لتغيير السلوك السياسي لإيران**".

ويرصد الباحث، "**تامر بدوي**"، في ورقة سابقة نشرها مركز الجزيرة للدراسات وحملت عنوان: "**العقوبات الأميركية مجددًا: التأثيرات وحدود مرونة الاقتصاد الإيراني**" تأثير الدورات من العقوبات التي فُرضت على إيران منذ انتصار الثورة وإلى اليوم، إذ تعتبر هذه العقوبات نتاجًا لعقود من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن على طهران. هذا وقد تحدث **تقرير لـ** "**مجموعة الأزمة الدولية**" حمل عنوان "**شبكة العنكبوت: صناعة وتفكيك العقوبات على إيران**"، والذي صدر في **فبفري 2013**، عن ثلاث مراحل مرَّت بها العقوبات على إيران :

المرحلة الأولى: تمتد من سنة **1979** إلى سنة **1995**، وقد استهدفت خلال هذه الفترة إيران على خلفية أزمة الرهائن الأميركيين، والسلوك المعادي لواشنطن، ودعم طهران لمجموعات عنيفة.

المرحلة الثانية: تمتد من سنة **1995** إلى سنة **2006**، وقد استهدفت خلال هذه الفترة إضعاف نظام الجمهورية الإسلامية من خلال استهداف قطاع النفط والغاز ومحاولة منع النظام من الحصول على تقنيات حساسة تساعده على تطوير برنامج نووي وصاروخي(1).

المرحلة الثالثة: تمتد من سنة **2006** إلى **سنة 2010** وتستهدف طهران اقتصاديًّا على خلفية تطوير برنامجها النووي. وتأتي العقوبات الأميركية في هذه المرحلة في سياق حِزم عقوبات أوسع فرضتها دول أخرى صديقة لواشنطن (بالتنسيق معها) وعقوبات أممية.

المرحلة الرابعة من العقوبات: بالنظر إلى الانتكاسة التي مُني بها الاتفاق النووي، يمكن إضافة مرحلة رابعة من العقوبات، بدأت مع مجئ "**دونالد ترامب**" إلى السلطة وتستمر إلى اليوم وتأخذ عنوان "الضغط الأقصى على إيران" مع هدف بتصفير تصدير النفط الإيراني. ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها "حرب اقتصادية ضد إيران"، فـ"الحرب الاقتصادية" هي التوصيف الأدق للفعل الأميركي تجاه إيران اليوم، وقد يكون سيناريو الحرب الاقتصادية الشاملة هو الأرجح على صعيد التطبيق، وهو يقوم على مجموعة محاور:

- **العقوبات الاقتصادية الشاملة:** وهو ما يعني حرمان إيران من الاستفادة من مقدراتها خاصة تلك التي يتكئ عليها دخلها القومي، وهي النفط والغاز، وهو ما يجري تطبيقه اليوم، في إطار تصفير الصادرات النفطية الإيرانية، ويعزز من تأثير ذلك الريعية في الاقتصاد الإيراني. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي بشأن النمو الاقتصادي لإيران سنتي **2020/2019** إلى انكماش كبير بفعل العقوبات، ويتوقع الصندوق تراجع معدل النمو من **+4%** في تقرير إيران السنوي لـــ سنة **2018** إلى **-6%** في **افريل 2019**، وهو المعدل الأسوأ منذ سنة **2012**. وسواء كان الحرس الثوري يسيطر على **10%** إلى **30%**، وفق بحث لــ "**كامبار مهندس**"، أو **60%** ، وفق "**كيفان هاريس**"، من الاقتصاد الإيراني فهو من أكثر الفئات المستهدفة على صعيد العقوبات هذه، خاصة أنّ نشاطه الاقتصادي يتركز في قطاعات النفط والغاز. وهذا التحدي يحتم على إيران إيجاد مقاربات جديدة للالتفاف على العقوبات وتحمل تبعاتها، خاصة أن ذلك يترافق مع معدل بطالة يقارب **13%** ويتركز في الفئة العمرية الشابة.

- **حظر التعامل الاقتصادي مع إيران:** يضمن ذلك سلسلة عقوبات أميركية تجعل الشركات محجمة عن التعامل التجاري مع إيران خوفًا من العقوبات، وهذا ينطبق على الشركات الأوروبية والصينية والهندية التي انسحبت تباعًا عقب انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي. ويُعمِّق من معضلة العملة الإيرانية -التي فقدت **60%** من قيمتها خلال العام الأخير- أنّ صرف العملة الصعبة، وخاصة الدولار الأميركي، متأثر بـــ صورة جوهرية بـــ تراجع العائدات القادمة من صادرات النفط الخام والصادرات غير النفطية.

- **مأزق التحويلات البنكية:** في **22 فيفري2019**، أعطت "**مجموعة العمل المالي(FATF)**"، إيران أربعة أشهر أخرى، مُهلةً لإجراء التعديلات اللازمة لمكافحة غسل الأموال والدعم المالي لـــ لإرهاب. ووفقًا لما

---

1 فاطمة الصمادي، "**إيران والحالة الاحتجاجية: البعد المطلبي وتحديات الاستقرار السياسي**"، مركز الجزيرة للدراسات، موقع: http://studies.aljazeera.net/، 2019/11/27.

أعلنت(**FATF**) ، فإنّ إيران تبقى خارج القائمة السوداء حتى **جوان 2019**، بـــ انتظار قبول انضمام طهران للمعاهدة الدولية، وإذ لم تُفعِّل إيران التشريعات المتبقية بحلول **جوان 2019** بما يتماشى مع معايير(**FATF**)، عادت المجموعة في **جوان 2019** وأعطت إيران، مُهلةً جديدة حتى **أكتوبر 2019** لتعزز الإجراءات لمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال حتى تتطابق مع المعايير الدولية في هذا المجال وأعقبتها بـــ مهلة أخرى حتى مطلع سنة **2020**. ووفقًا لما أعلنته(**FATF**) ، فإنّ إيران تبقى خارج القائمة السوداء، بـــ انتظار قبول انضمام طهران للمعاهدة الدولية. وتشترط الدول الأوروبية وفاء إيران بمتطلبات المجموعة لتتمكن من تفعيل القناة المالية الخاصة بالتحويلات البنكية مع إيران. ولذلك، ستبقى عقبة التحويلات البنكية لإيران، قائمة إلى إشعار آخر، مع وجود رفض قوي لمتطلبات مجموعة العمل المالي داخل إيران خاصة فيما يتعلق باتفاقية غسيل الأموال ودعم الإرهاب.

– **التأثير السياسي والاجتماعي:** في كتابه "**إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية**"، الذي أصبح مرجعًا أساسيًّا لدعاة الحفاظ على نظام العقوبات، يُدافع "**غاري هوفباور**" وفريقه وهم من أصحاب الباع في دراسة العقوبات، عن تأثير وجدوى العقوبات في السياسة الخارجية. ومع ذلك، فإن نتائج دراستهم لـــ .**200** حالة من العقوبات منذ الحرب العالمية وإلى اليوم تقول بـــ أنّ ثلث هذه الحالات فقط قادر على تغيير سلوك الطرف الواقع تحت هذه العقوبات، بل إن باحثين آخرين يقولون بأن النسبة تقل عن ذلك بكثير وهي في حدود **5%**، وفق ما يُشير إليه "**كريستيان فون زوست**"، رئيس وحدة دراسات الأمن والسلام في "**معهد لايبنيتس**"[1].

هذا وقد أدى ارتفاع أسعار الوقود الذي يُعتبر القشة التي قسمت ظهر البعير، حيث رفعت أسعاره بنسبة **50%** أو أكثر، فإيران التي تعاني نسبة تضخم أكثر من **40%** حالياً، ونسبة النمو تكاد تكون معدومة، وبطالة وعقوبات اقتصادية خانقة، جميعها تجعل خزينة الحكومة فارغة، والبلاد غارقة في مستنقع البطالة التي تجاوزت **15%**، وتضخم مالي في ازدياد مطرد، في بلد يعتبر منتجاً رئيسياً للنفط. فحسب رئيس مكتب الرئاسة الإيرانية، "**محمود واعظي**" فإن قرار رفع أسعار الوقود لم تتخذه الحكومة وحدها، بل اشتركت على إقراره السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وهذا القرار حسب إدراك السلطات الإيرانية سيكون له الأثر الهائل على الفقراء في إيران، بدليل صدور تصريحات تُطمئن الجمهور بأن السلطات ستقوم بـ توزيع عوائد ارتفاع السعر على **18مليون** عائلة فقيرة، هذه الزيادة في أسعار الوقود التي بلغت نحو **50%** أدت إلى مظاهرات كبيرة وعنيفة في مختلف أنحاء البلاد حرقت في بعضها صور المرشد الأعلى للثورة "**علي خامنئي**"[2].

عندما نتحدث عما يحدث اليوم في إيران علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع الإيراني مجتمع متغير وله قابلية التغيير، وبالتالي فان الجيل الخامس في إيران بعد الثورة، والطموحات التي يسعى للحصول عليها تكاد أن تكون مختلفة عن الطموحات التي أرادها الجيل الأول والثاني وربما حتى الثالث،

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) "احتياجات إيران....هل تسير على خطى العراق ولبنان؟"، **المرجع سبق ذكره.**

وعليه فان هذا الجيل الشبابي له نوع من القطيعة الابستمولوجية مع شعارات الماضي القائمة على القبول والرضا والسكوت عن حقوق الشعب المنتهكة أمام مرأى الجميع دون تحريك ساكن.

ربما قوة الأفكار لدى الشعب الإيراني قد لعبت دورها وذلك من خلال التغيير السلمي الذي حول رؤيتها للنظام الإيراني من نظام قابل للتعايش والتعاون معه، إلى عدو يجب القضاء عليه وتغيره بـــ نظام آخر يكون أكثر مصداقية وشرعية.....هذه البداية لم تحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية، وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان الشعب والمجتمع الإيراني. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبّرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء تذاتاني هذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا....

إضافة إلى هذا وذلك، هناك من يرى أنّ هذه المظاهرات والاحتجاجات لم تكن عفوية بل هي مؤامرة خارجية تستهدف النيل من النظام الإيراني، خاصة وأنّ إيران من الأنظمة المغضوب عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، والكيان الصهيوني وعدد من الدول العربية؛ وهو غضب يأتي لتعارض المصالح بين بعض الدول وإيران، وخشية دول أخرى من المشروع الإيراني في المنطقة. وهناك عدد من المؤشرات التي تفيد بوجود يد خارجية في التظاهرات التي تعيشها إيران سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن بين أهم المواقف الدولية ما يلي:

إسرائيل: دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي، "**بنيامين نتنياهو**"، الدول التي تريد السلام في المنطقة إلى ممارسة الضغط على إيران. وصرح قائلا: "**أن إيران تُخطط لهجوم آخر. هذا صحيح، هجمات إضافية، لكن إيران لا تُهاجم فقط جيرانها ونحن، إيران تهاجم أيضا مواطنيها... هذا أكبر نظام إرهابي في العالم، بما في ذلك ضد مواطنيه**". وأضاف قائلاً: "**لهذا أدعو جميع الدول التي تريد تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا وحول العالم إلى الضغط بشكل متزايد على إيران ودعم إسرائيل في أعمالها ضد هذا العدوان**"[(1)].

أمريكا: زعم "**مايك بومبيو**" وزير الخارجية الأمريكي، أنّ سبب الاحتجاجات الرئيس في إيران هو سوء الإدارة وليس العقوبات المفروضة. وأوضح قائلاً في مقابلة خاصة مع موقع قناة "**إيران إنترناشيونال**": "**أنه تم فرض عقوبات على وزير الاتصالات الإيراني، محمد جواد آذري جهرمي، "لدوره في قطع الأنترنت، وحرمان الشعب الإيراني من التداول الحر للمعلومات**". أما الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" فقد صرح في تغريدة عبر حسابه على موقع تويتر قائلاً: "**أصبحت إيران غير مستقرة إلى درجة أنّ النظام حجب نظام الأنترنت الخاص به بالكامل، وذلك كي لا يتمكن الشعب الإيراني العظيم من الحديث عن العنف الهائل الذي يحدث داخل البلاد**". وتابع: "**يرغبون انعداما في الشفافية، فهم يعتقدون أنّ العالم لن يكتشف الموت والمأساة التي يُسببها النظام الإيراني**"[(2)].

---

(1) "**تنتانياهو يدعو جميع الدول الراغبة في السلام إلى الضغط على إيران**"، موقع: https://arabic.sputniknews.com/، 2019/11/25.

(2) "**بومبيو: هذا سبب الاحتجاجات في إيران**"، موقع: https://arabic.sputniknews.com/، 2019/11/25.

فرنسا: تُتابع فرنسا بـــ قلق المظاهرات الجارية في إيران، وتُعرب عن قلقها الشديد إزاء المعلومات التي تُفيد بـــ مقتل العديد من المتظاهرين في الأيام القليلة الماضية. وتُذكّر بـــ حرصها على احترام حرية التعبير والانتفاع بـــ وسائط الإعلام والحق بالتظاهر سلميًا. كما تدعو إيران إلى احترام التزاماتها الدولية في ما يخص حقوق الإنسان، ولاسيما العهد الدولي الخاص بـــ الحقوق المدنية والسياسية(1).

3. أهم السيناريوهات المتوقعة للمظاهرات في إيران: (دراسة استشرافية)

لا تزال صحف عربية تولي اهتماماً واسعاً بالاحتجاجات التي تشهدها إيران على خلفية قرار رفع أسعار الوقود. ويرى كُتّاب أن إيران دخلت مرحلة "**لا عودة فيها إلى الخلف**"، نظراً إلى أنّ النظام القائم ليس قابلاً للحياة، بينما يرى آخرون أنّ إيران دولة مؤسسات ونظامها لن يسقط بهذه التظاهرات. وعلى الأساس نستشرف بـــ سيناريوهين اثنين وهما كالتالي:

1.3 السيناريو الأول/مرحلة اللاعودة: يرى الكثير من المحللين أنه من العجيب حقاً أن يتناسى حكام إيران الحاليون أنهم لم يرثوا السلطة كالملوك، بل جاؤوا نتيجة ثورة شعبية عارمة قبل **40** عاماً، وأنّ الآلاف الذين ضحوا بحياتهم، وعشرات الألوف الذين اعتقلوا وعذبوا لـــ تأمين انتصار تلك الثورة، كانوا يحلمون بـــ دولة تحفظ كرامتهم، وتؤمن لهم العدالة والتنمية وتوقف القمع والبطش والتعذيب والفساد.

إن إيران اليوم دخلت مرحلة "**اللاعودة فيها إلى الخلف**"، نظراً إلى أنّ النظام القائم ليس قابلاً للحياة مهما كانت القوة القمعية التي يمتلكها. خاصة أنّ ما تشهده إيران هذه الأيّام هو تتويج لفشل نظام ليس لديه ما يُصدرّه غير السلاح والبؤس والميليشيات والغرائز المذهبية. إلاّ أنّ هذه المظاهرات قد لا تنجح هذه المرّة في التخلّص نهائياً من النظام، لكنها ستنجح غداً أو بعد غد(2).

⬅ قد تتحول هذه الانتفاضة إلى ثورة حقيقية، لأن أهدافها لم تتوقف عند مجرد التظاهر والاحتجاج فقط، وإنما طالبت بـ التغيير الذي لا يأتي إلاّ من خلال إسقاط النظام القديم، وإقامة نظام جديد يُعبر عن المطالب التي نادت بها الجماهير. ويطيح هذا التوزيع الجديد بـ مؤسسات النظام الدولي القديم ليحل مكانه مؤسسات جديدة تبلور نظامها. على حد قول الكثير من المحللين والمنظرين في العلوم السياسية أنّ النظام لا يتغير إلاّ بـــ نظام جديد.

لقد نحت "**مونتيسكيو**" مبدأ الفصل بين السلطات، واعتبر بأن تفكيك السلطة إلى سلطات وظيفية، هو المدخل لمحاصرة نزعات الاستبداد فالسلطة "**لا توقفها إلاّ السلطة**"، والسلطة لا يمكن مراقبتها إلاّ من طرف السلطة.. والسلطة هنا ستكون مستمدة من الشعب والى الشعب، والشعب هو الوحدة المرجعية لها. وهذا لن يتحقق إلاّ من خلال التغيير السلمي الذي لعبته قوة الأفكار لدى الشعب الإيراني. هنا بالذات يمكن الحديث عن تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي وتكون هناك قطيعة مع كل المسارات السابقة

---

(1) "**إيران**"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr/، 2019/11/27.

(2) "**مظاهرات إيران: هل تؤدي التظاهرات في إيران إلى سقوط النظام**"، موقع: https://www.bbc.com/arabic، 2019/11/27.

للظاهرة، خاصة إذا كان هناك نوع من التماسك سواء التمسك بـ الفكرة ذاتها والمتمثلة في النيل من النظام الإيراني الاستبدادي، أو تمسك الشعب بـــ بعضه البعض وعدم انقسامه إلى رأيين مختلفين.

2.3 السيناريو الثاني/ النظام الإيراني لن يسقط: صحيح أنّ النظام الإيراني فشل في محاربة الفساد في الداخل وإنهاء البيروقراطية والروتين والفساد المالي والإداري رغم محاولاته وجهوده التي يبذلها في هذا المجال. وأنّ إيران الآن تعيش في أسوأ أوضاعها الاقتصادية منذ الثورة بفعل العقوبات الأمريكية، وهو ما يزيد من زخم هذه الثورة.

إلاّ أنّ إيران ورغم كل ما حدث، تبقى دولة مؤسسات ونظامها لن يسقط بـ هذه التظاهرات الحقوقية المشروعة التي هي حق للشعب الإيراني، وسيفشل البعض في حرفها عن أهدافها الحقوقية المشروعة مثلما فشلت العقوبات الأمريكية والحرب الاقتصادية المفروضة عليها في تحقيق أهداف أمريكا وحلفائها في المنطقة، بل على العكس لقد أكسبت هذه العقوبات النظام الإيراني مناعة كبيرة ومنحته خبرة كافية بــ تجاوز هذه العقوبات. خاصة وأنها ليست المرة الأولى التي ينزل فيها الإيرانيون إلى الشارع تعبيراً عن غضبتهم وخيبتهم، حيث شهدت إيران احتجاجات سابقة، لكنها نجحت في قمعها وتشتيت المحتجين والالتفاف على مطالبهم[1] بالكلام لا بالفعل والتطبيق. خاصة وأنّ البيئة الإيرانية خصبة فيما يتعلق ببذور الاحتجاج، فالجمهورية الإسلامية نفسها هي نتاج حالة احتجاج ثورية قادت إلى إسقاط نظام كان يعد واحداً من أكثر الأنظمة قوة وبطشًا. فبالرغم من أنّ الانتفاضة الشعبية الحالية خلفها قادة محليون قادرون ومستنيرون، وتتمتع بزخم شعبي هائل في كل مكان اندلعت فيه تقريباً، غير أنها لا تزال تفتقر إلى القيادة الوطنية الشاملة والموحّدة وهذا أكبر عيوبها..

النتائج:

_ إيران دولة شرق أوسطية حالها كسائر بلدان المنطقة، تُعاني من العديد من الإشكاليات الداخلية وأنّ عامل الاستقرار فيها هو ليس مطلقاً وثابتاً، هذا وقد نجد أنّ المجتمع الإيراني في بنيته هو مجتمع احتجاجي، كما يصفه "**حسين بشيريه**". فضلًا عن ثقافة التشيع والبُعد الثوري والذي جرى الترويج له كَلُبٍّ للفكر السياسي الشيعي، ويُمكن هنا العودة إلى ثورة المشروطة، وتأميم النفط وحركة مصدق، وثورة الغابة، وانتفاضة "**خرداد**"، والثورة الإسلامية نفسها، وما تلاها من احتجاجات. كل هذا يرتبط وبــ صورة كبيرة بـــ "**الحق في الاحتجاج السياسي**"، المكفول في الدستور الإيراني حسب **المادة 27** والتي تنص بـــــ"**حق الاحتجاج السياسي**" للمواطنين، إلاّ أنّ تطبيق هذا النص يشوبه الكثير من اللبس والخلل.

_ يُعتبر عمق ومدى الشعور بـــ الإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على العنف والتمرد كبيرة.

---

[1] **المرجع نفسه.**

_ بالرغم من أنّ الانتفاضة الشعبية الحالية خلفها قادة محليون قادرون ومستنيرون، وتتمتع بزخم شعبي هائل في كل مكان اندلعت فيه تقريباً، غير أنها لا تزال تفتقر إلى القيادة الوطنية الشاملة والموحّدة وهذا أكبر عيوبها..

_ تبدو "**نظرية الواقعية الكلاسيكية**" "**Classical Realism**" مفيدة جداً؛ خاصة فيما يتعلّق بــ الهدف، فهي تُجادل بأنّ البحث عن القوة والأمن هو هدف كل الدول، وهو المحرك الأساسي لسلوك الدولة، ويُظهر الأداء السياسي الإيراني ميلًا واضحًا للتركيز على "**القوة والأمن**"، ولتحقيق هذا الهدف تسعى إيران إلى زيادة قوتها بالتزامن مع إضعاف الخصوم والأعداء، في سعي واضح لترجيح كفتها في ميزان القوى الإقليمي إذ "**تُشكِّل الحالة اليمنية مثالًا واضحًا على هذه الحالة**"، وعليه فإن مجمل أداء إيران يأتي في إطار جمع ومضاعفة عناصر القوة، ويجري النظر إلى كل دولة من الدول الأخرى كمنافسين؛ باعتبار أنّ القوة إذا لم تكن في يد الدولة ذاتها فهي خطر عليها. لكن الفعل الخارجي لإيران مكلِّف اقتصاديًّا وسياسيًّا، ويُثير خنق فئات داخل إيران ترى أنّ فقراء إيران أولى بــ الدعم من حزب الله وحماس وسوريا.

_ تقوم إيران في تعاملاتها الخارجية على مبدأين أساسيين: "**نظرية الدور**"/ من خلال مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية. **و"الواقعية الكلاسيكية**"/ التي تُفسر علاقات الدول كلها علاقات "**مصلحة**" المرادفة للقوة.

_ إنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وإيران واحدة منها ولهذا لُوحظ بأن أي تناقض بين المصالح الإيرانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فإيران كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام. وعلى هذا الأساس لمن يريد تحليل العلاقة العربية_ الإيرانية عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الإيرانية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس –نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة.

_ عندما نتحدث عما يحدث اليوم في إيران علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع الإيراني مجتمع متغير وله قابلية التغيير، وبالتالي فان الجيل الخامس في إيران بعد الثورة، والطموحات التي يسعى للحصول عليها تكاد أن تكون مختلفة عن الطموحات التي أرادها الجيل الأول والثاني وربما حتى الثالث، وعليه فان هذا الجيل الشبابي له نوع من القطيعة الابستمولوجية مع شعارات الماضي القائمة على القبول والرضا والسكوت عن حقوق الشعب المنتهكة أمام مرأى الجميع دون تحريك ساكن. ربما قوة الأفكار لدى الشعب الإيراني قد لعبت دورها وذلك من خلال التغيير السلمي الذي حول رؤيتها للنظام الإيراني من نظام قابل للتعايش والتعاون معه، إلى عدو يجب القضاء عليه وتغيره بــ نظام آخر يكون أكثر مصداقية وشرعية.....هذه البداية لم تحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية، وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير

الذي حدث على مستوى أذهان الشعب والمجتمع الإيراني. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبّرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء، وهذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا....

التوصيات:

_ على حكام إيران الحاليين أن لا يتناسوا أنهم لم يرثوا السلطة كالملوك بل جاؤوا نتيجة ثورة شعبية عارمة قبل **40** عاماً، وأنّ الآلاف الذين ضحوا بحياتهم، وعشرات الألوف الذين اعتقلوا وعذبوا لـــ تأمين انتصار تلك الثورة، كانوا يحلمون بـــ دولة تحفظ كرامتهم، وتؤمن لهم العدالة والتنمية وتوقف القمع والبطش والتعذيب والفساد.

_ تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، الذي يُفسر بأن تفكيك السلطة إلى سلطات وظيفية، هو المدخل لمحاصرة نزعات الاستبداد. فالسلطة "**لا توقفها إلاّ سلطة أخرى**"، والسلطة لا يمكن مراقبتها إلاّ من طرف السلطة.. والسلطة هنا ستكون مستمدة من الشعب والى الشعب، والشعب هو الوحدة المرجعية لها. وهذا لن يتحقق إلاّ من خلال التغيير السلمي الذي لعبته قوة الأفكار لدى الشعب الإيراني.

_ بالرغم من أنّ الانتفاضة الشعبية الحالية خلفها قادة محليون قادرون ومسيرون، وتتمتع بزخم شعبي هائل في كل مكان اندلعت فيه تقريباً، غير أنها لا تزال تفتقر إلى القيادة الوطنية الشاملة والموحّدة وهذا أكبر عيوبها. لذا وجب أن تتغذى هذه الأخيرة بنوع من القيادة الوطنية الشاملة، هذه القيادة هي التي ستمكننا من الحديث عن تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي. والتي ستؤدي بدورها إلى نوع من القطيعة مع كل المسارات السابقة للظاهرة، خاصة إذا كان هناك نوع من التماسك سواء التمسك بـــ الفكرة ذاتها والمتمثلة في النيل من النظام الإيراني الاستبدادي أو تمسك الشعب بـــ بعضه البعض وعدم انقسامه إلى رأيين مختلفين.

خاتمة:

انطلاقاً من هذه الدراسة التحليلية نستنتج أنّ هذه المظاهرات تُضيف المزيد من الضغوط على النظام الذي يعاني بــــ الفعل تحت وطأة العقوبات الاقتصادية الأمريكية. وقد تتحول إلى خطر شديد على النظام الإيراني ككل إن استمرت لفترة طويلة وعلى الرئيس "**حسن روحاني**" بـــ شكل خاص وذلك قبيل الانتخابات البرلمانية المنتظرة في شهر **فيفري 2020** المقبل، لأنها تُوضح أثر انخفاض معدل الدخل وارتفاع معدلات البطالة وانهيار قيمة العملة المحلية الريال. خاصة وأنّ الأزمة الإيرانية كبيرة ومتفاقمة، وإذا لم يفق النظام الإيراني من غيبوبته، وانفصاله العقلي عن الواقع، ستكون النتائج كارثية، وإن كانت الأزمة ستنتهي لا محال بزواله، وإن طال الزمن، ونأمل أن لا تنتهي بفاتورة دماء كبيرة مؤلمة للشعب الإيراني.

المراجع:

1_ "**نظرية الدور في العلاقات الدولية**"، الموسوعة السياسية، موقع: https://political-encyclopedia.org/، 2019/11/26.

2_ "**احتياجات إيران....هل تسير على خطى العراق ولبنان؟**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com/، 2019/11/20.

3_ فاطمة الصمادي، "**إيران والحالة الاحتجاجية: البعد المطلبي وتحديات الاستقرار السياسي**"، مركز الجزيرة للدراسات، موقع: http://studies.aljazeera.net/، 2019/11/27.

4_ "**إيران**"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr/، 2019/11/27.

5_ فاطمة الصمادي، " **المظاهرات في إيران... عن سيناريوهات التصعيد الشعبي وصراع الأجنحة**"، موقع: https://midan.aljazeera.net/، 2019/11/26.

6_ "**نتانياهو يدعو جميع الدول الراغبة في السلام إلى الضغط على إيران**"، موقع: https://arabic.sputniknews.com/، 2019/11/25.

7_ "**بومبيو: هذا سبب الاحتجاجات في إيران**"، موقع: https://arabic.sputniknews.com/، 2019/11/25.

8_ "**مظاهرات إيران: هل تؤدي التظاهرات في إيران إلى سقوط النظام**"، موقع: https://www.bbc.com/arabic، 2019/11/27.

استراتيجية العقوبات الأمريكية تجاه إيران: المحددات ومجالات التأثير

US Sanctions Strategy toward Iran: Determinants and Areas of Influence

د. فراس عباس هاشم

باحث بالشؤون الإقليمية –حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة النهرين –العراق

ferashashem48@yahoo

الملخّص:

تعرض هذه الدراسة محددات التعاطي الأمريكي مع إيران في ظل الاستراتيجيات المختلفة والمتقاطعة مع الفواعل الدولية والإقليمية الأخرى، كما تركز الدراسة على النفوذ الإيراني لما يشكّله من تهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة سيّما في ظل دينامية الأحداث والاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. مع التركيز على المقاربات الإدراكية للولايات المتحدة في التعامل مع إيران انطلاقاً من افتراضات أساسية بتبني خيارات استراتيجية للتعامل مع إيران وهكذا جاء خيار العقوبات الاقتصادية كمدخل لاستراتيجية الردع الأمريكي تجاه إيران في الساحة الإقليمية. وتستعرض الدراسة أهم المعوقات التي تقف أمام التحركات الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، الخليج العربي، الولايات المتحدة، إيران، الردع الاستراتيجي.

Abstract

This study presents the determinants of US engagement with Iran under different strategies and cross-cutting with other international and regional actors. It also focuses on Iranian influence because it poses a threat to US strategic interests in the region, especially in light of the dynamics of events and unrest in the Middle East. Focusing on the US cognitive approaches in dealing with Iran, based on basic assumptions to adopt strategic options for dealing with Iran, the choice of economic sanctions came as an introduction to the US deterrence strategy towards Iran in the regional arena. The study reviews the most important obstacles to American action.

Key words: Economic sanctions, Persian Gulf, US, Iran, strategic deterrence.

المقدمة

إن الوضع الدراماتيكي الذي بات يواجه منطقة الشرق الأوسط سيما في ظل تصاعد حدة التوتر والمواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على خلفية انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي وتشديد العقوبات الاقتصادية ضد إيران بالإضافة الى إعادة الانتشار العسكري الامريكي في منطقة الخليج يحظى بأهمية لدى الأطراف الإقليمية والدولية خصوصا تلك الساعية لبناء نفوذ جديد في المنطقة على حساب الولايات المتحدة لتفسر رؤى وإرادات مختلفة لحركتها وهو ما أدركته الولايات المتحدة.

وإزاء ذلك يمكننا القول يحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة بمجموعة من المبادئ والأهداف، التي يحاول تحقيقها خلال فترة رئاسته، وتعتبر هذه الأهداف والمبادئ جزء من استراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم في التعاطي مع حاجاتها في رسم استراتيجية سياستها الخارجية [1].

وعليه تحاول إدارة الرئيس الأمريكي ترامب تبني استراتيجيات متخذة أشكال متعددة كما هو الحال في مواجهة ما تعتقد أنه اتساع نفوذ إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وكانت إحدى الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجيات العقوبات الاقتصادية مدخلاً مهماً من مداخل التوجهات الجديدة للولايات المتحدة حيث تعد أداة فاعلة للتأثير بالاقتصاد الإيراني وما تبعها من تدابير سياسية وعسكرية، فضلاً عن ذلك يمنح الولايات المتحدة ورقة ضغط تنعكس في موقفها التفاوضي حيال الاتفاق النووي.

إلى جانب ذلك كشفت معطيات التحركات الأمريكية عن جهودها في محاولة ترتيب التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالحها، هذه الخيارات الاستراتيجية ساعدت الولايات المتحدة تعيد رسم خارطة التعاون والشراكات التي تدعمها الولايات المتحدة من جهة، وبناء واقع جديد باستعادة دورها ومكانتها المتراجعة في المنطقة من جهة ثانية، تهدف بالأساس من خلاله الولايات المتحدة إلى تحجيم النفوذ الإيراني وهذا ما توضح من خلال دفعها لإعادة النظر في مساحات التحرك الإقليمي.

وعليه تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة للبحث في التحولات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة المخاطر الناتجة من تصاعد حدة المواجهة بين الأمريكية الإيرانية في ظل العقوبات الاقتصادية التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد إيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي فضلاً عن ذلك تشكل أيضاً كمدخل استراتيجي للولايات المتحدة لمواجهة التحركات الإيرانية في المنطقة.

ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي ممكن طرح اشكالية" ترتكز المقاربات الإدراكية للولايات المتحدة في التعامل مع إيران انطلاقاً من افتراضات أساسية بتبني خيارات استراتيجية للتعامل مع إيران وهكذا جاء خيار العقوبات الاقتصادية كمدخل لاستراتيجية الردع الأمريكي تجاه إيران في الساحة الإقليمية ".وتنطلق الإجابة على هذه الإشكالية من خلال فرضية مفادها" ما تزال مسارات عامل القوة بما فيها القوة الاقتصادية راسخة في سياسة الولايات المتحدة تجاد ترسيم معادلات التوازن الإقليمي بعد فقدانه في منطقة الشرق الأوسط وإدارته بما يخدم

---

[1] مجيد، عيسى، "الخطاب الرئاسي الأمريكي والتحولات الديناميكية في السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجله المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (36)، (العراق: جامعه تكريت، 2015)، ص 66.

أهدافها الاستراتيجية في المنطقة ". كما تفرض علينا منهجية الدراسة تناول هذا الموضوع بإتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال دارسة طبيعة المتغيرات الحاصلة من استمرار الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران في منطقة الخليج العربي. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم إدراك الولايات المتحدة دوافع اهتمام الفواعل الدولية الصاعدة ومحاولتها ترسيخ نفوذها ودورها في منطقة الشرق الأوسط.

واتساقاً مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدراسة إلى ثلاث محاور يشمل المقدمة. ويركز المحور الأول: التصورات الأمريكية في تشكيل استراتيجية المواجهة ومعادلة حدودها. أما المحور الثاني: العقوبات الأمريكية ومحددات التأثير تجاه تعزيز فاعلية الردع الاستراتيجي. فيما تناول المحور الثالث: الاتجاهات المعوقة في مسارات دينامية العقوبات الأمريكية تجاه إيران.

المحور الأول

التصورات الأمريكية في تشكيل استراتيجية المواجهة ومعادلة حدودها

لعلنا لا نجافي الحقيقية إذا قلنا لا يوجد إقليم آخر في العالم يماثل إقليم الشرق الأوسط، من حيث حجم الاضطرابات التي تشهدها دوله، بما فيها منطقة الخليج العربي التي تقع في صميم هذه الدوامة وتتعدد العوامل التي تسببت في حالة عدم الاستقرار الإقليمي. ولعل أبرز مظاهر هذا التعقيد يتصل بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني وتوجهها نحو زيادة العقوبات ضد إيران، بموازاة ذلك تمثل منطقة الخليج العربي أبرز مناطق الصدام الأمريكي –الإيراني بوصفها نقطة ارتكاز رئيسة للاقتصاد العالمي [(1)].

وعليه يمكن القول إن البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ذات تداخلات معقدة ومتقاطعة فيما بينها، فعلى مدى السنوات الأخيرة، كانت الإدارة الأمريكية مترددة في الانخراط تجاه أزمات المنطقة، ولكن بنفس الوقت حتمت متطلبات المصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي تولد عنه وجهتا نظر حول هذه القضية، ترى أولاهما استمرار الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، بينما تقلل الثانية من تلك الأهمية بسبب تغير أولويات ومصادر تهديد الأمن القومي.

وهكذا على الرغم من انتصار الاتجاه الأول، الذي ينادي بأهمية الانخراط الأمريكي في المنطقة، فإن هناك قناعة أمريكية بأن الشرق الأوسط يعاني مشكلات وأزمات هيكلية، وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تعيد التفكير في كيفية التعامل مع أزمات وصراعات هذا الإقليم المضطرب، من دون أن يفرض ذلك عليها أعباءً أمنية واقتصادية [(2)].مع ذلك هو تحديداً ما كشفته مدلولات الرأي الثاني التي تمثل أفكار وتوجهات الرئيس

[(1)] حسام ابراهيم، علي صلاح، (وآخرون)،"حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط (2018 –2019)"، شادي عبد الوهاب، أحمد عتمان (محررين)، **التقرير الاستراتيجي**، العدد (1)، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،2019)، ص6.

[(2)] المصدر نفسه، ص7. وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: رايق سليم بريزات، مشروع **الشرق الأوسط الكبير (الأهداف –الأدوات – المعوقات)**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013).

الأمريكي (دونالد ترامب) وما ينطبق على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع القضايا الخارجية بما فيها منطقة الشرق الأوسط التي لاتزال ساحة للتنافس والصراع ما بين القوى الدولية والإقليمية .

ومن زاوية أخرى أدت هذه التغييرات الخارجية إلى تغيير الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وتعززت هذه الرؤية في نص الاستراتيجية الدفاعية التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية في العام (2018) التي جاء فيها "أن المنافسة الاستراتيجية طويلة المدى مع الصين وروسيا تعتبر في قمة الأولويات الأساسية لوزارة الدفاع"، وأشارت بالتزام الولايات المتحدة بتشكيل ائتلافات دائمة في الشرق الأوسط، تختلف تماما عما رسخته إدارة الرئيس الأمريكي السابق(باراك أوباما-Barack Obama) في السابق، ما جاء أيضاً "سنعمل على تعزيز شرق أوسط مستقر وآمن...، لا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ويساهم في استقرار أسواق الطاقة العالمية وتأمين طرق التجارة، وسنعمل على تطوير دائم للتحالفات لتعزيز المكاسب التي حققناها في المنطقة وأحداث توازن مع إيران في المنطقة[1].وبالتالي تجعلنا هذه الصياغات أكثر ادراكاً وفهما لنطاق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مما يجعلها بالأخير مضطرة إلى الاستمرار في الانخراط بشكل كبير تجاه القضايا التي تمثل مصالحها الحيوية.

ومَن هنا يُمكّن القول إنّ التَّحوُّل فِي الإدراك الزمني قاد الرئيس الأمريكيّ(دونالد ترامب– Donald Trump) عَلى إِستعادة الماضي باعتباره جزءًا مَن الذاكرة الوطنية الأمريكية مَن خَلاَّل شعارات وأفكار تدور حول المصالح الأمريكية فِي العالم عامّة ومنطقة الشَّرق الأوسط خاصّة، وأبرز ملمح لهذا التغيّير اختار أَنّ يتبِنّى نظرية "مادمان"(Madman Theory) أَو ما يسمى فِي العلاقات الدولية بنظرية "الفاعل المجنون أَو الدولة المجنونة" التي ارتبطت بشكل رئيسي بسياسات الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون– Richard Nixon) الخارجية، حيَّث قام بترسيخ اعتقاد لدى (الاتحاد السوفيتي) السابق بأنه غير عقلاني ومتقلب، وهو ما يجعل القادة الآخرين يتجنبون استفزازه خوفًا مَن أي رد فعل غير متوقع، وهو ما يتّبعه (ترامب)، حيَّث يعمد إلى التصعيد والوصول بالأمور إلى حافة الهاوية ومَن ثم يفتح لخصومه فرصة للتفاوض وفقًا لشروط مناسبة له [2].

فوفقاً للحسابات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية الموجهة ضد إيران منذ بداية تنسم (ترامب) الرئاسة الأمريكية هي إعادة التموضع في المنطقة، وتغيير معادلة التوازنات فيها عبر شق مسار جديد في التوتر في العلاقات التي تحكم سلوك البلدين، فإحدى نتائج اتساع العقوبات الأمريكية ضد إيران زيادة حدة الاستقطابات الداخلية لكي تؤدي الدور المطلوب منها في ضبط القضايا الأكثر أهمية للمصالح الأمريكية في المنطقة التي تسعى إلى تحقيقها وهو ما انعكس على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط[3].

---

[1] حسام ابراهيم، علي صلاح، (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[2] فراس عباس هاشم، "الرؤى الاستراتيجية الأمريكية ومُنطَلَقاتها الدعائية تَجاه إيران"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (485)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص81.

[3] تقرير الحالة الإيرانية (يناير/فبراير 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 48.

والملاحظ أن منظور التفكير لدى الإدارة الأمريكية في صياغتها لموضوع مواجهة الوجود الإيراني في المنطقة ومنع الموارد عنها بهدف تقويض فاعلية دورها كقوة إقليمية ينتج خطابا ينسجم مع هذه التوجهات التي تؤدي فيه الولايات المتحدة دور في تقرير مصير هذا الوجود، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكية (مايك بومبيو – Mike Pompeo) قائلاً "على أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها لجهة ضرورة إبقاء قوات مسلحة في شمال شرق سوريا لمنع انتشار نفوذ إيران في المنطقة. مضيفاً "هذا يمثل جزءا مهما من استراتيجيتنا في الشرق الأوسط والتي تشمل إجراءات خاصة بالتصدي لإيران" [1].

يتضح ممّا سبق أن الإدارة الأميركية رأت في "نجاحات إيران في تشكيل نفوذ ومشاركة حقيقية بمصالحها وحلفائها وقدراتها والتمدد في المنطقة من اليمن إلى العراق إلى سوريا ولبنان وغزة في فلسطين، واعتبرت ذلك نقطة ثقل استراتيجي للسياسة الإيرانية وأنها أصبحت تشكل ظاهرة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها، كما أنها أصبحت تشكل ظاهرة دولة إقليمية عظمى تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة نفوذها في المنطقة[2]، وهذا في الواقع ما عجّل بتعمد الإدارة الأمريكية رفع منسوب التصعيد ضد إيران بمزيد من العقوبات يمكن أن تساعدها على تمرير صفقة جديدة حيال البرنامج النووي الإيراني، بمعنى أدق يستدعي سياسة "حافة الهاوية" التي اتبعتها الولايات المتَّحدة في مواجهة كوريا الشمالية والتي أفضت في النهاية إلى تسوية للأزمة بين البلدين، وما يرجِّح هو ذلك تصريح الرئيس الأمريكيّ (ترامب) على هامش قمة الناتو قائلاً " بأن الولايات المتَّحدة سوف تفرض أقصى الضغوط على إيران، وسوف يتواصلون معنا وسيطلبون الحوار، وفي ذلك الوقت سوف نجلس إلى طاولة التفاوض ونصل إلى اتِّفاق"[3].

وفي ضوء ذلك ركزت الإدارة الأمريكية على الحدّ من استخدام القوة العسكرية كأداة مركزية لإدارة السياسة الخارجية، مقابل تصاعد دور الأداة الاقتصادية باعتبارها مكسباً استراتيجياً مهماً ومؤثراً لممارسة الضغوط ضد منافسي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عامة وإيران على نحو الخصوص بحشد المزيد من القوة، الأمر الذي يعطي للولايات المتحدة طوقا لتعطيل المزايا التي تتمتع بها إيران في المنطقة والمساومة معها اقتصادياً[4]. ومن هنا فإن هنالك حاجة لإعادة النظر حول الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة، كقوة عسكرية يمكن من خلالها الحد من المخاطر التي تهدد المصالح الحيوية الأمريكية وحلفائها في منطقة الخليج العربي والذي سوف يزيد من احتمالية زيادة حدة المواجهة مع إيران.

---

[1] "واشنطن تراهن على أكراد سوريا في مواجهة نفوذ إيران وطموحات أردوغان"، **العرب اللندنية**، 11 نيسان /أبريل 2019. يقول الاستاذ (بوني ف.ساوندرز) إن موقع سورية الاستراتيجي على حدود كل من إسرائيل وتركيا، ومرور أنابيب النفط القادمة من حقول العراق الغنية في أراضيها إلى البحر الأبيض المتوسط، أبرز أهمية سوريا بالنسبة للولايات المتحدة. انظر: منير الحمش، "ماذا تريد أمريكا من سورية ولماذا تكره القومية العربية "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (457)،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2017)،ص 140.

[2] فراس عباس هاشم،" تمثلات ادراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية) "، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (2) (برلين :المركز الديمقراطي العربي،2018)، ص 84.

[3] المصدر نفسه، ص 85.

[4] عمرو عبد العاطي، "التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد(6)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018) ،ص 158.

وأخيراً يمكن القول إن إعادة التوازن الاستراتيجي لصالح الأطراف العربية يكمن في احتمالين، الأول يتمثل في إعادة الوجود القوي والمؤثر للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أمّا الخيار الثاني فيتمثل في تشكيل منظومة أمنية عربية سواء أخذت شكل تحالفات أو غيرها، تأخذ على عاتقها إعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة. من خلال تخطى استراتيجية القوة الإقليمية التي تسعى إلى تأكيد ذاتها وتعزيز نفوذها في المنطقة وتتحرك نحو استراتيجية منطقة أكثر قوة لتضيق الخناق عليها[1]. وهذا يجعلنا أمام افتراضات في ضوء التحديات الإقليمية قد تفرض الولايات المتحدة تشكيل تحالفات إقليمية تكون السعودية وإسرائيل فيها قواعد ارتكاز جوهرية لمواجهة المحاور الإقليمية الأخرى.

المحور الثاني

العقوبات الأمريكية ومحددات التأثير تجاه تعزيز فاعلية الردع الاستراتيجي

ابتداءً لا بدّ لنا من القول إن أية عقوبات تفرضها مؤسسات المجتمع الدولي على أي دولة ترتبط بتأثيرات محددة وموجعة تستهدف هذه العقوبات إحداثها، لدفع الدولة المعنية والتي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياساتها التي عوقبت في فرض ضغوط دولية تنفذ بها إرادتها في الاتجاه الذي تريده مؤسسات المجتمع الدولي والدول المسيطرة على صناعة القرار فيها، وفي سبيل ذلك يعتمد المنطق الداخلي للعقوبات على استخدام قوانين الاقتصاد السياسي من أجل ثني الدولة المعاقَبة عن مواقف بعينها، وبالتالي يقوم هذا المنطق على افتراض أساسي مفاده أن القيادة السياسية في البلد المعني سوف تستسلم عند نقطة معينة ما أمام الضغوط الخارجية، بسبب حساباتها المجردة للاحتفاظ بسلطتها السياسية[2].هذه الحقيقة كان لها انعكاساتها على ملامح الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط خصوصا بعد اعتماد الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران على تكثيف العقوبات لدفعها إلى تغيير من سلوكها الخارجي

والحد من نطاق تأثيرها في المنطقة.

وإزاء ذلك تتجلى التأثيرات السلبية في الدولة المعاقَبة في أشكال مختلفة تحدد بمقتضاها مثل ارتفاع أسعار المستهلكين وازدياد البطالة وخسائر أصحاب الأعمال وتقلص المعروض من السلع، ونظراً لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً عضويّا، وهكذا نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في جانب السياسة،

---

[1] مصطفى كمال،" تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط "، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/4/15، شوهد في 2018/12/23، في:www.acrseg.org/40698 . يختلف مفهوم التوازن الاستراتيجي بالنسبة إلى الدول الساعية اليه وفق طموحاتها وأهدافها ودوافعها فالنسبة الى دول معينة فإن التوازن الاستراتيجي يعني مساواة الدول في ما بينها في كل المجالات، أو على الأقل في المجال الذي يعتبر مهدداً لهذا التوازن، وبالنسبة إلى دول أخرى بنيان التوازن يعني تفوق دولة معينة على الدول المعنية بهذا التوازن والمستهدفة من خلاله خلافا للمفاهيم والمعايير الدولية المتعارف عليها ومن خلال المعايير المفروضة والمستندة إلى القوة وليس إلى الشرعية الدولية. عدنان مهنا، **مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014)، ص 105.

[2] عبد الرحمن فريجة، فهيم رملي، "الخصائص الاقتصادية لإيران –الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية"، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (5)، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، 2019)،ص 15.

معنى هذا الكلام أنه من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتدّ سلبًا أيضاً في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني، طالما ظلت تؤدي إلى التأثير في سياساتهم وتعديلها في النهاية[(1)].

من جانب آخر مع بداية تصاعد زخم التأثير في التحركات الأمريكية على الساحة الإقليمية ومدى تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط ،انطلاقاً من الإحساس بأهمية بلورة حراك استراتيجي خاصة في ما يتعلق بالردع الاستراتيجي الأمريكي تجاه إيران إلى أبعد مدى، تبعا لأدراكم أن هذه التحركات ركزت على استهداف ما تعتقده إنه مشروع التواصل الجغرافي الممتد من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط والذي تراهن عليه إيران من أجل تحقيق تواصل مع حلفائها في المنطقة، وهذا ما يفسر لنا الانتشار العسكري والتحركات الأمريكية في تلك المنطقة جاء ضمن المساعي الأمريكية لردع إيران[(2)]، وهذا يعني أن الاستراتيجية الأمريكية تركزت في أحدى مفرداتها على العقوبات والضغوط الاقتصادية ضد إيران لتحقيق مجموعة من الأهداف لصالح فعلها الاستراتيجي التي يمكن تحقيقها بوسائل متعدد كتعديل الاتفاق النووي وتعديل السلوك الإقليمي لإيران في المنطقة، ووقف التهديدات الصاروخية الباليستية، وضمن هذا الإطار تحاول الولايات المتحدة عدم الوقوف مع هذا الحد مع بل توسعت في حساباتها لموازاة الضغوط الاقتصادية بنشاط سياسي وعسكري مكثف لتحجيم نفوذ إيران الإقليمي وكذلك السعي نحو تحقيق إجماع دولي في ما يخص الملف النووي[(3)].

ومن الملاحظ أن هذا الأمر يعكس الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة أن تلجأ في مسعاها من خلال فرض مزيد من العقوبات على الصادرات النفطية أن تؤدي أدواراً مركزة الى حد كبير على قدرة تأثير ذلك في قرارات وسياسات القيادة الإيرانية بحيث لا يمكن معالجتها على ما سواها من القضايا الأخرى. ولهذا تقدم (ليا ميشلي– Michelis Léa) في كتابها (إيران ومضيق هرمز... استراتيجيات ورهانات القوة منذ عام (١٩٧٠) المنشور في العام (2019) الذي جاء فيه "أن البعد الاقتصادي هو حاسم إلى حدّ كبير في فهم وضع إيران الاستراتيجي، ويمثل محدداً رئيسياً في رسم سياستها الخارجية "[(4)]. ومن خلال ذلك نلحظ أن إيران تواجه تحدّيا كبيرا نتيجة فرض العقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة ومحاولة الأخيرة فرض معايير وسيلة العقوبات كنهج محدد في قدرتها على التأثير بعد استبعاد خيار المواجهة العسكرية.

وبناءً على ما تقدم عانى الاقتصاد الإيراني بشكل كبير من سطوة تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية بعد الانسحاب من الاتفاق النووي في العام (2018) (انظر الجدول رقم (1))، ومن هذه الدلالات التي مارستها الولايات المتحدة فرض حزمتين من العقوبات، إحداهما تشمل عقوبات مالية والأخرى تشمل عقوبات نفطية، سيما خلال النصف الثاني من العام(2018)[(5)]. وهنا لا بدّ من أن نذكر إن تلك المشاكل دفعت صندوق

---

(1) عبد الرحمن فريجة، فهيم رملي، مصدر سبق ذكره، ص 16.

(2) التقرير الاستراتيجي السنوي: إيران في 2018، (الرياض المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018)، ص 190.

(3) المصدر نفسه، ص 204.وللمزيد من المعلومات حول الموضوع ينظر : عبادة محمد التامر، **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران–العراق–سورية –لبنان انموذجاً)**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

(4) احمد صلاح، "عبث إيران بمياه مضيق هرمز بمثابة انتحار لمصالحه"، **الشرق الأوسط**، 30 ايار/ مايو 2019.

(5) حسام إبراهيم، علي صلاح، (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص28.

النقد الدولي إلى تقليص توقعاته لمعدلات نمو الاقتصاد الإيراني بشكل كبير في تقديرات عام (2018) ، ليحقق انكماشاً صافياً بنحو 1.5 %، بعد أن حقق نمواً بنحو 3.7 % في العام (2017) ، ونحو 12.5 % في العام (2016) [1]. وفي ضوء ذلك كشفت الفقرات السابقة مدى تأثر الاقتصاد الإيراني بالعقوبات الاقتصادية خصوصا بعد ارتفاع معدلات التضخم.

جدول (1): مؤشرات أداء الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية

السنوات	النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج الإجمالي %	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج الإجمالي %
2010	5.7	19.8	13.5	2.6	11.7
2011	3.1	20.6	12.3	0.7	8.9
2012	7.7-	41.3	12.1	0.2-	12.1
2013	0.3-	19.6	10.4	0.8-	10.7
2014	3.2	16.2	10.6	1.1-	11.8
2015	1.6-	8.4	11	1.7-	38.4
2016	12.5	11.8	12.4	2.2-	47.5
2017	3.7	8.3	11.8	1.7-	39.5
2018	1.5-	47.8	12.8	2.7-	44.2
2019	3.6-	27.7	14.3	1.9-	39.3

Source: World Economic Outlook Database, **International Monetary Fund**, 2018, accessible at: https://goo.gl/P1bpfC

المصدر: حسام ابراهيم، علي صلاح، (وآخرون)، حالة الإقليم :التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط(2018 –2019)، شادي عبد الوهاب، أحمد عتمان (محررين)، التقرير الاستراتيجي، العدد (1)، (أبو ظبي :مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2019)، ص 29.

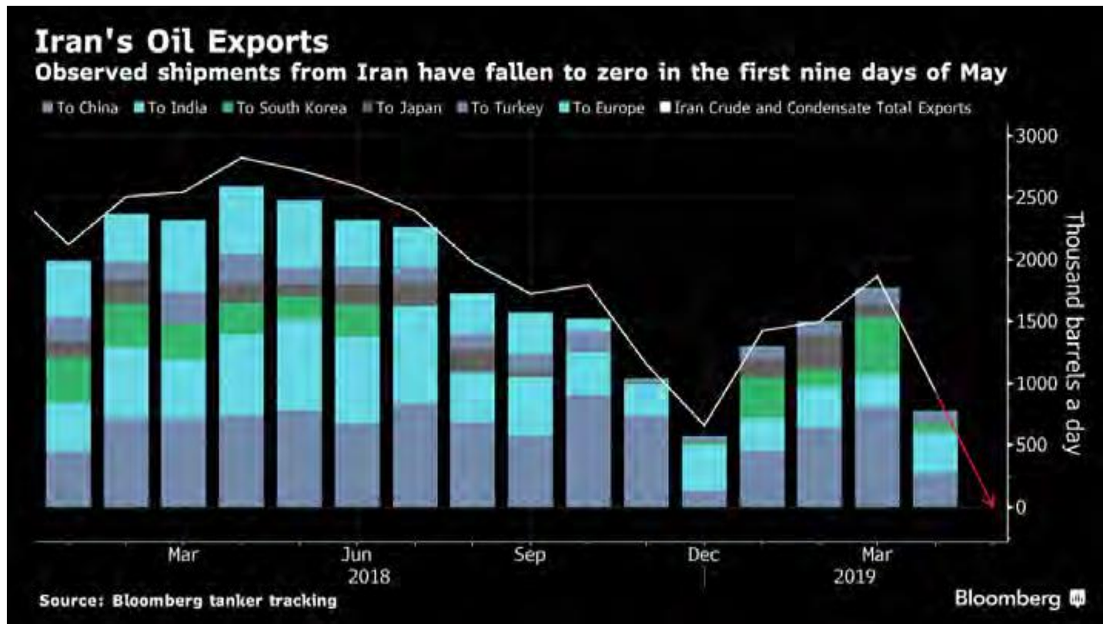
وعلى صعيد الواقع أظهرت بيانات لتتبع الناقلات أن صادرات إيران من النفط الخام تراجعت في تموز /يوليو عام (2019) إلى 300 ألف برميل /يومياً أو أقل، بعد أن شددت الولايات المتحدة عقوباتها على المصدر الرئيس للإيرادات لإيران ، في حين كانت تقديرات شهر حزيران /يونيو عام(2019) تشير إلى أن صادرات النفط الإيراني تراوحت بين 300 ألف برميل/ يوميا إلى 500 ألف برميل /يوميا، وهو ما يؤكد التراجع المستمر والحادّ والسريع لصادرات النفط الإيراني ،مقارنة بالعام (2018) إذ وصلت صادراتها النفطية إلى 5 ، 2مليون برميل/يوميا (انظر الشكل البياني التالي رقم (1))[2].لا سيما وأن اسعار النفط تشهد موجة من التقلبات بسبب الأحداث والتطورات غير المتوقعة التي بدأت تشهدها منطقة الشرق الأوسط واسواق الطاقة العالمية(انظر الرسم البياني رقم(2)) جعلتها عرضة للتغير بين فترة وأخرى والتي تمثل تحديا لإيران وسيكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، فضلاً عن العقوبات الأمريكية التي كان لها دوراً بارزاً في تراجع الاقتصاد الإيراني.

---

[1] المصدر نفسه، ص28.

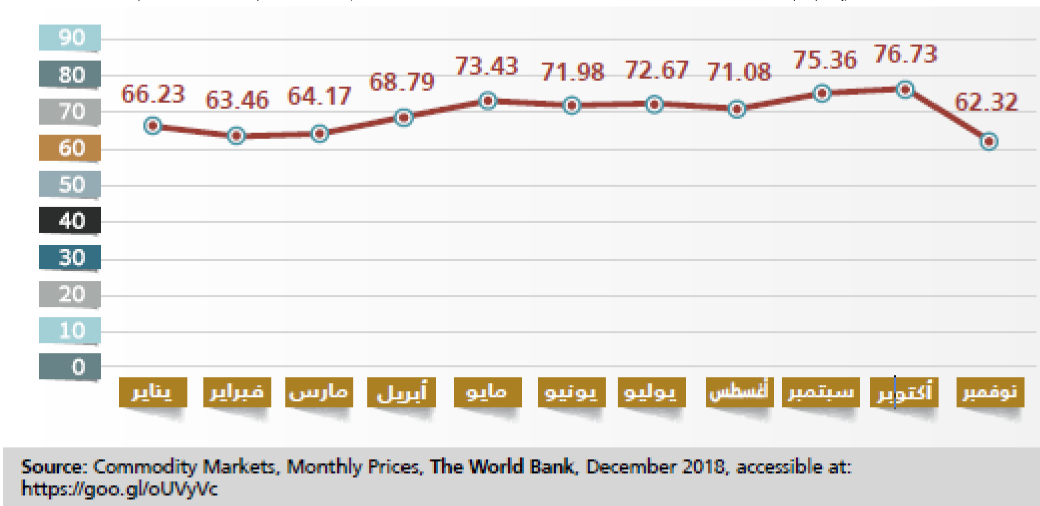
[2] تقرير الحالة الإيرانية (يوليو 2019)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019)، ص 16.

شكل بياني (1): صادرات النفط الإيراني للفترة من (مارس 2018 حتى أبريل 2019)



المصدر: تقرير الحالة الإيرانية (يوليو 2019)،(الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019)، ص 17.

شكل بياني (2): متوسط الأسعار العالمية للنفط خلال العام 2018(دولار/برميل)



Source: Commodity Markets, Monthly Prices, The World Bank, December 2018, accessible at: https://goo.gl/oUVyVc

المصدر: حسام ابراهيم، علي صلاح، (وآخرون)، حالة الاقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط(2018 –2019)، شادي عبد الوهاب ، أحمد عتمان (محررين)، التقرير الاستراتيجي ، العدد (1) ،(أبو ظبي :مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019)، ص30.

وفي ضوء ذلك كشفت الفقرات السابقة مدى تَأثُّر الصادرات النفطية الإيرانية بالعقوبات وبالتالي انعكست تلك المتغيرات على حجم التجارة بين إيران وكلّ من الصين وأوروبا سلبيًّا بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية، إذ تراجع مع الشريك التجاري الأول وهو الصين بنحو 6% من 37 مليار دولار في عام (2017) ، إلى 35 مليار دولار في عام (2018)، وكانت نسبة التراجع التجاري أكبر مع أوروبا في عام(2018) بـ 12 % وبقيمة قرابة 7، 20 مليار دولار مقارنة بـ 6، 23 مليار دولار في عام (2017) ، وفي المقابل نما حجم التجارة الإيرانيَّة مع دول الجوار كالعراق وتركيا كما اوضحنا سابقاُ، وكذلك مع رابطة الدول المستقلة (CIS)

بنسب كبيرة خلال العام(2018)[1]. ولهذا تهدف الاستراتيجية الأمريكية من خلال توظيف تلك القوة الاقتصادية ضد إيران التي تعد قوتها في بناء قدراتها الذاتية، ومن هنا تسعى الولايات المتحدة في زيادة تأثيرها سبيل تحقيق أهدافها في المنطقة لا سيما بعد التطور في الحضور الإقليمي الإيراني كفاعل في النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

المحور الثالث

الاتجاهات المعوقة في مسارات دينامية العقوبات الأمريكية تجاه إيران

مع تطور الأحداث الدولية وحاجة الدول الصاعدة إلى إثبات وجودها وديمومته، فكان البحث عن الوسائل التي تظهر قدرتها التأثيرية امراً ضروريا ،وهكذا تبدو أهم مظهر من مظاهر هذه المرحلة صعود ممارسات التوازن المضاد(Counter Balancing) التي اخذت تمارسها كل من روسيا والصين ضد الولايات المتحدة واقدامهما على ردعها وأن كانت بدلالات متعددة تتلاءم مع طبيعة الحدث، وما تحمله تلك الممارسات من دلالات كانت سائدة تماماً بعد نهاية الحرب الباردة ، طالما كانت القوى الكبرى متناغمة إبان ذروة الصعود الأمريكي كقطب عالمي تنبع من قوتها لاسيما بعد تفكك (الاتحاد السوفيتي) السابق، فنمو هذا التفوق الذي تقوده الولايات المتحدة واجه تحديات مع بدء فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق(باراك أوباما- Barack Obama) وتغيير أولويات الأهداف الأمريكية[2].ومن هنا يتبين لنا ان النجاح الذي حققته بعض الدول الفاعلة في النظام الدولي على صعيد دورها ومكانتها يعود الى قدرة هذه الفواعل الدولية في التعاطي مع الوضع الجديد واستغلال فرصة التراجع النسبي في قوة الولايات المتحدة.

وتبعا لذلك بدت القراءات الاستراتيجية لإدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب– Donald Trump) أمام تحد ناتج عن صعود قوى جديدة ، إذ بدأت الصين في محاولة إعادة وضعها البحري في جنوب بحر الصين من ناحية ومنطقة الشرق الأوسط عبر مشروع طريق الحرير بينما بدأت روسيا في إعادة وضعها العسكري في القوقاز لمنع تمدد الحلف الاطلسي والاتحاد الأوربي إذ كانت تدخلاتها العسكرية في جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا وسوريا ثم ضمها جزيرة القرم الاوكرانية تمثل خطوة تحولية كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية وهكذا تشكل التحركات الروسية والصينية ولادة استراتيجيات لإعادة رسم الخريطة الدولية[3]، وازاء ذلك الواقع الجديد تمثل التحولات الإقليمية التي حلت في منطقة الشرق الأوسط نتيجة مدفوعة أيضاً استهدفت قوة الولايات المتحدة ووجودها في المنطقة، وكان من نتائجها سعى إيران للتأثير في حاله التوازن الإقليمي الهش الذي تحاول أمريكا العمل في ظله لإعادة رسم خرائط توزيع النفوذ تجسيدا لطموحها العالمي، فعمدت إيران كدولة إقليمية

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (مارس 2019)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 23.

[2] نادية محمود مصطفى (محررة)، **العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة** ، ج3 ، (القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016)، ص 1972.حول هذا الموضوع انظر: ريتشارد هاس، **عالم في حيص بيص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم**، تعريب: إسماعيل بهاء الدين سليمان ،(بيروت: دار الكتاب العربي ،2018).

[3] المرجع نفسه، ص 1972.

إلى استغلال ذلك للتأثير في مجريات الأحداث الحاصلة في المنطقة، حيث نظرت الولايات المتحدة إلى ما يتطلبه ذلك من تقويض دور إيران الإقليمي
ومحاصرته وضمان ديمومة دورها في المنطقة(1).

ومن هنا يمكننا القول بلغ احتدام الصراع ذروته بين الولايات المتحدة وإيران بجعل منطقة الشرق الأوسط(2)، بكل ما تحمله تلك المواجهة من إشكاليات ترزح تحت وطأة ديناميكيته وكانت مدخلاً مهمّا ينبني عليه من اختبار القوة داخل ساحته غالباً، واستمر ذلك بصفه خاصة بين استراتيجية الضغوط القصوى التي تتبعها إدارة الرئيس الأميركي (ترامب)، والردود الإيرانية المتراوحة بين الرسائل العسكرية والاقتراحات الدبلوماسية المزدوجة (3).فيما يرى البعض إلى احتمالية استلال الولايات المتحدة لمقاربات أكثر ديناميكية من شانها توفير الظروف المطلوبة لحساب تهدئة الأوضاع والسعي لأحداث نقله بالتراجع قليلاً عن سياسة "حافة الهاوية" التي سلكتها مع إيران مؤخرا ولكن مع الإبقاء على ضغوطها والسعي إلى توسيع مظلة التعاون الدولي في هذه المواجهة، يعتمد بشكل أساس باستمالة الحلفاء الأوروبيين، وأيضاً من خلال توظيف نقاط الالتقاء بالنسبة للدول المختلفة معها كروسيا(4).

بناءً على هذا ما تزال قراءة المعطيات في الادراك الاستراتيجي الإيراني ترى أن إدارة الرئيس الأمريكي(ترامب) تراهن في الأساس على العقوبات التي تفرضها عليها، وكذلك على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال ادائها الاستراتيجي الأمر الذي أنتج معطيات جديدة على الأرض بالفعل على نحو بدا جليًّا في تراجع الصادرات النفطية وانهيار العملة الوطنية وارتفاع معدل التضخم، إلا أن نتائجها "الكاملة" لم تتحقق بعد، خاصة فيما يتعلق بالعمل على الوصول بالصادرات النفطية إلى المستوى صفر، حيث تواجه تلك المساعي صعوبات تتصل بمحاولات إيران الالتفاف عليها عبر ممارسة أنشطة مختلفة وهو ما أدركته الولايات المتحدة لاحقا(5). وعلى العموم بدت العدد من الدول الآسيوية كالصين والهند، واليابان، جهودها في التحرك نحو إيجاد مصادر بديلة لتامين احتياجات اسواقها من مصادر الطاقة في خضم تزايد حدة التوترات في المواجهة الأمريكية الإيرانية في منطقة الخليج العربي والتي قد تفرض وضعاً يؤدي إلى نقص امدادات النفط للأسواق العالمية.

---

(1) أبو بكر دسوقي،" رؤية استراتيجية فراغ القوة والصراع على النفوذ في الشرق الأوسط"، **مجلة حمورابي للدراسات**، العدد (14)، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015)، ص 14. وللمزيد انظر أيضاً: فواز جرجس، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاجات والثورة والفوضى في الوطن العربي**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2016).

(2)Palko Karasz, Iran Slams U.S. After Middle East Troop Buildup Is Announced, May 25, 2019,https://www.nytimes.com/.../middleeast/iran-us-troops-middle-east.ht...

(3) خطار أبو دياب، "قمم مكة.. نداء الفرصة الأخيرة لحماية السلام والأمن في المنطقة "، **العرب اللندنية**، 1حزيران / يونيو 2019.

(4) "واشنطن تطالب برلين بحظر الجناح السياسي لحزب الله "، **العرب اللندنية**، 1حزيران /يونيو 2019.

(5) محمد عباس ناجي، "حرب نفسية: كيف تتعامل إيران مع الحشد العسكري الأمريكي في المنطقة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019/5/12، شوهد في 2019/10/1، في:https://futureuae.com

وقد كان من جراء ذلك إعادة إيران إنتاج ساحات أكبر واوسع لمواجهة الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا ما نجده واضحاً من خلال التأكيد على ربط الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي كأسلوب أداء يتعلق بوقف الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة على إيران، وفي ذات السياق صرح كبير مستشاري المرشد الأعلى السيد (علي خامنئي) للشؤون العسكرية اللواء (يحيى رحيم صفوي) قائلا " أن جميع السفن الأجنبية والقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي في مرمى الصواريخ الإيرانية".

لا تغدو هذه التصريحات سوى فرصة جديدة تحاول إيران من خلالها تعزيز مكانتها الإقليمية واستغلالها من أجل التعاطي مع الوضع الجديد بما يحقق أهدافها ومصالحها[1]. وعلى الرغم من كل ما بذلته الولايات المتحدة من جهود في تأكيد الحاجة الملحة الى تشكيل تحالف دولي من أجل حماية الملاحة في الخليج العربي لقناعتها بأن تلك التدابير ستؤدي إلى استباب الأمن في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك من أجل تطوير مركزها الإقليمي سيما بعد ما أفصحت إيران عن إمكانية تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، إلا أن الولايات المتحدة تواجه تحديًا في ما يتعلَّق بتشكيل هذا التحالف، وهذا ما حصل مع بعض الدول الأوروبية التي تعارض هذا التوجه، وذلك في إطار مهمة سياساتها ومضمونها في الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران[2]. ويرى الأستاذ في كلية الدراسات العليا في الشؤون العامة والدولية بجامعة أوتاوا الكندية (توماس جانو– Thomas Jano) أن الموقع الذي شغلته إيران في المنطقة جعلها تعبر عن نفسها بأنها جادة في ممارسة الردع.. وهو المبدأ الرئيسي في استراتيجيتها الدفاعية، والتي بدأت وكأنها أخذت البحث عن مقتربات صياغة دورها الإقليمي من خلال مواصلة توجيه رسائل للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين والدوليين مفادها أنها تمتلك الوسائل اللازمة لتهديد مصالحهم من بوابة الاقتصاد، عبر الإشارة أن أي حرب ضدها ستكون مكلفة للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل[3].

وهكذا تدرك إيران طبيعة أزمتها ونقاط ضعفها وقوتها، فقد اعتادت على توظيف إمكانياتها وهي تناور مستفيدة من الظروف المتعلقة بالأزمة، لهذا هي لا تزال متمسكة ببقاء الاتفاق ما التزم به أي من أطرافه، ولا تكف عن التهديد بـ "الخروج منه" كورقة ضغط ومناورة وحسب، في ظل تحليها للمعطيات العاملة لموقفها حيال تلك الظروف، الأمر الذي جعلها تُكثف من نشاطها الدبلوماسي للحصول على تأييد لمواقفها في مواجهة العقوبات الأمريكية ولأجل ضمان استمرار علاقاتها التجارية الخارجية، لتلجأ إلى تُعزيز من حضورها في الساحات الإقليمية والاشتباك المكثفة ومدياتها، هما مكسبها الرئيس ورهانها الأكبر أثراً في مواجهة الولايات

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (يونيو 2019)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019)، ص47.ولمزيد من المعلومات حول الصعود الإيراني في الشرق الأوسط انظر : خالد يايموت،"الصعود الايراني الجديد: العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي" ، **مجلة رؤية تركية** ، العدد (29)،(تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،2016).

[2] تقرير الحالة الإيرانية (يوليو 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 41.

[3] فقد أدت الهجمات التي استهدفت منشآت معالجة وتكرير النفط الخام في (بقيق) وحقول (خريص) التابعة لشركة النفط الوطنية السعودية (ارامكو) في 14 ايلول /سبتمبر عام (2019) إلى خفض إنتاج السعودية من النفط الخام بمقدار النصف تقريبا، وأوقف تدفّق نحو 5% من إجمالي الإمدادات العالمية. إيران الضعيفة مازالت قادرة على الإضرار باقتصاد العالم، **العرب اللندنية**، 20 أيلول/ سبتمبر 2019.

المتحدة وضغوطها[1]. تكشف التطورات الجارية التي أصابت منطقة الشرق الأوسط عمق الدور الذي تلعبه الفواعل الإقليمية ومنها إيران وتشكل واقعاً في مسارات الأحداث الأمر الذي جعل محاولاتها المتعلقة بتكريس نفوذها من خلال حضورها في بيئة الصراعات والاضطرابات يتجه نحو سد فجوة الفراغ في القوة التي تشهدها المنطقة.

الخاتمة

ممّا تقدم يمكننا القول أثبتت تطورات الأحداث في منطقة الخليج العربي والتي فرضتها حقائق حدة التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران بسبب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصاد ضد إيران، عن مجموعة من التغييرات سيكون لانعكاساتها أبعاد جيوسياسة في تشكيل خارطة التوازنات في المنطقة، ومن هنا يعطي هذا الادراك للولايات المتحدة الفرصة لتعزيز مكانتها واستعادة دورها أمام التوجهات الجديدة للفواعل الدولية الأخرى الباحثة عن بناء نفوذ دور إقليمي في المنطقة ضمن استراتيجية الأمر الواقع.

وهذا ما أثر كثيراً في رسم الملامح الجديدة للمنطقة ، ولأنها مثلت تحديا كبيراً لها مما استلزم ذلك دفع الولايات المتحدة إلى محاولة فرض رؤيتها في رسم تحالفات المنطقة الجديدة ولكي تثبت وجودها دعت إلى إقامة تحالف دولي بقيادتها لحماية الملاحة في منطقة الخليج العربي يمنحها عمقا استراتيجياً في ردع إيران ولهذا تدرك الأخيرة حجم المخاطر التي سوف تواجهها في حالة الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة ولهذا كانت الاستجابة الإيرانية بالاعتماد على ما تمتلكه من قوة وقدرات متراكمة في تعاملها مع المواقف والأحداث في المنطقة عبر تبني استراتيجية تصعيدية وقائية برفع تكلفة أي محاولات وجهود تستهدف مساحة نفوذها بالإضافة إلى ذلك محاولة كسب القوى الدولية كروسيا والصين والاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمريكية.

المصادر والمراجع:

- مجيد، عيسى، "الخطاب الرئاسي الأمريكي والتحولات الديناميكية في السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجله المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (36)، (العراق : جامعه تكريت، 2015).
- حسام ابراهيم، علي صلاح، (وآخرون)،"حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط (2018 –2019)"، شادي عبد الوهاب، أحمد عتمان (محررين)، **التقرير الاستراتيجي** ، العدد (1) ،(أبو ظبي :مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019).
- رايق سليم بريزات، مشروع **الشرق الأوسط الكبير (الأهداف –الأدوات –المعوقات)**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013).

[1] هيبة غربي، "السياسة الخارجية الإيرانية إزاء أمريكا عهد دونالد ترامب"، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (5)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص 167.

- فراس عباس هاشم، "الرؤى الاستراتيجية الأمريكية ومُنطَلَقاتها الدعائية تَجاه إيران"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (485)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019).
- منير الحمش، "ماذا تريد أمريكا من سورية ولماذا تكره القومية العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (457)،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2017).
- فراس عباس هاشم، " تمثلات ادراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية) "، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (2) (برلين :المركز الديمقراطي العربي،2018).
- عمرو عبد العاطي، "التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجة الأمريكية تجاه إيران، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد(6)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018).
- مصطفى كمال،" تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط "، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/4/15، شوهد في 2018/12/23، في:www.acrseg.org/40698 .
- عدنان مهنا، **مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).
- عبد الرحمن فريجة، فهيم رملي، "الخصائص الاقتصادية لإيران –الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية"، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (5)، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، 2019)،ص 15.
- التقرير الاستراتيجي السنوي: إيران في 2018، (الرياض المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018)، ص 190.
- عبادة محمد التامر، **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران–العراق–سورية –لبنان انموذجاً)**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
- احمد صلاح، "عبث إيران بمياه مضيق هرمز بمثابة انتحار لمصالحه"، **الشرق الأوسط**، 30 ايار/ مايو 2019.
- تقرير الحالة الإيرانية (يناير/فبراير 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019).
- تقرير الحالة الإيرانية (مارس 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019).
- تقرير الحالة الإيرانية (يونيو 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019).
- تقرير الحالة الإيرانية (يوليو 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019).
- نادية محمود مصطفى (محررة)، **العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة**، ج3، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016).
- ريتشارد هاس، **عالم في حيص بيص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم**، تعريب: إسماعيل بهاء الدين سليمان، (بيروت: دار الكتاب العربي ،2018).
- أبو بكر دسوقي،" رؤية استراتيجية فراغ القوة والصراع على النفوذ في الشرق الأوسط"، **مجلة حمورابي للدراسات**، العدد (14)، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015).
- فواز جرجس، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاجات والثورة والفوضى في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

- (1) خطار أبو دياب، "قمم مكة.. نداء الفرصة الأخيرة لحماية السلام والأمن في المنطقة "، **العرب اللندنية،** 1حزيران / يونيو 2019.
- "واشنطن تطالب برلين بحظر الجناح السياسي لحزب الله "، **العرب اللندنية،** 1حزيران /يونيو 2019.
- محمد عباس ناجي، "حرب نفسية: كيف تتعامل إيران مع الحشد العسكري الأمريكي في المنطقة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019/5/12، شوهد في 2019/10/1، في:https://futureuae.com
- خالد يايموت، "الصعود الايراني الجديد: العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي"، **مجلة رؤية تركية،** العدد (29)،(تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،2016).
- هيبة غربي، "السياسة الخارجية الإيرانية إزاء أمريكا عهد دونالد ترامب"، **مجلة مدارات إيرانية،** العدد (5)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019).
- Palko Karasz, Iran Slams U.S. After Middle East Troop Buildup Is Announced, May 25, 2019,https://www.nytimes.com/.../middleeast/iran-us-troops-middle-east.ht...

[1] فلسطين اليوم (2019/11/19م): دبلوماسي إيراني بكشف تشكيل جبهة عسكرية موحدة ممتدة من طهران إلى غزة لمواجهة أي عدوان، تاريخ النشر (29 يوليو 2019م)، الرابط https://paltoday.ps/ar/post/354202

المحور الثاني: الدور الايراني في إدارة اعادة الهيكلة الاقليمية لدول الربيع العربي ودول المقاومة

دور إيران في إدارة الجهات الداخلية في الشرق الأوسط وانعكاسها على اسرائيل (دراسة حاله دور محور المقاومة والممانعة).

د. محمد محمد عبد ربه المغير

ايران واعادة الهيكلة الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط بعد احداث الربيع العربي

د. شاهر اسماعيل الشاهر– أ. مازن جبور

السياسات الايرانية في المنطقة وانعكاساتها على الثورات العربية (سوريا انموذجا)

د.إياد المجالي

القوة الايرانية الثقافية وتأثيرها على الهوية العراقية

د. زهرة الثابت

دور إيران في إدارة الجبهات الداخلية في الشرق الأوسط وانعكاسها على اسرائيل... دراسة حالة دول محور المقاومة والممانعة

Iran's role on managing the internal Home fronts at the Middle East and its reflection on Israel… Case study of the axis resistance and prevention

د. محمد محمد عبد ربه المغير

Dr. Mohammed M. A. Al-Mougher

أستاذ مساعد برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث–أستاذ مساعد كلية الهندسة جامعة فلسطين

Assistant Professor- Master Program of Crisis and Disaster Management- Assistant Professor-Faculty of Engineering, Palestine University

ملخص:

تلعب إيران دورًا بارزًا في القضايا المركزية في الشرق الأوسط، وقد أثرت بشكل مباشر على العديد من الإقليمية، هدفت الدراسة لبيان دور إيران في الشرق الأوسط وانعكاس هذا الدور على إسرائيل وذلك من خلال دراسة محور المقاومة والممانعة، استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي الحدسي المبنى على خبرات الباحث وتحليل ظاهرة المشكلة، خلصت الدراسة إلى أن لإيران دور بارز وهام في التأثير على الجبهات الداخلية لدول المحور في الشرق الأوسط وهذا التأثير في ظاهره إيجابي ولكنه يحمل بين ثناياه تأثيرا سلبيا. أوصت الدراسة بضرورة تقييم المتغيرات الأمنية والسياسية والعسكرية وأثرها على دول المحور، وبناء محور يضم كل من إيران وسوريا وتركيا ومصر والأردن وفلسطين والعراق لمواجهة السياسات الإسرائيلية الأمريكية في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: إيران، الجبهات الداخلية، الشرق الأوسط، اسرائيل، محور المقاومة والممانعة

Abstract:

Iran plays a prominent role in the central issues in the Middle East, and it directly affected many regions. The study aimed to demonstrate a role in the Middle East and its reflection on Israel. Through the study of the axis of resistance and resistance, the researcher used the descriptive and analytical approach based on the researcher's experiences And the analysis of the phenomenon of the problem, the study concluded that Iran has a prominent and important role in influencing the internal fronts of the Axis countries in the Middle East, and this effect is a positive phenomenon, but it carries a negative effect in its midst. The study recommended the necessity of assessing readers and military security variables and their impact on the Axis countries, and building an axis that includes Iran, Syria, Turkey, Egypt, Jordan, Palestine and Iraq to confront American policies in the Middle East.

Key Words: Iran, Internal Home fronts, Middle East, Israel, The axis resistance and prevention

1. الإطار العام للدراسة

1.1 تمهيد

يمثل الشرق الأوسط موقعا جيوستراتيجيًا هامًا في العالم وهو أحد المحركات الأساسية للأمن العالمي والدولي المؤثر على الجبهة الداخلية للاحتلال الاسرائيلي الإقليمي المؤثر على جبهة الاحتلال لما يتمتع به من مزايا استراتيجية في التأثير المباشر عليها، وهذا ينعكس على الاستقرار داخل الجبهة الداخلية لدى الاحتلال، وبالتالي يعتبر نقطة قوة هامة في إدارة الصراعات العربية الإسلامية مع الاحتلال الإسرائيلي.

سعت إيران إلى محاولات كثيرة للسيطرة على الجبهات الداخلية وأهمها الفلسطينية في مستويات عدة وظهر ذلك من خلال التصريحات للمتحدثين باسمها حول تشكيل جبهة موحدة لمواجهة أي عدوان إسرائيلي يستهدف محور المقاومة والممانعة (إيران، سوريا، حزب الله، الفصائل الفلسطيني العسكرية)[1]، ولكن سرعان ما تترك إيران المجتمع الفلسطيني يواجه حتفه لوحده خلال جولات التصعيد الإسرائيلي المتكررة على قطاع غزة وخاصة ما حدث في تصعيد نوفمبر 2019م والذي استشهد فيه القيادي البارز في سرايا القدس أبو العطا.

تمارس إيران أدوارًا إقليمية متنوعة بحكم الإمكانيات والموارد المتوفرة لديها ممّا يؤهلها لتلعب دورًا استراتيجيًا مؤثر في الشرق الأوسط، وبما أن القضية الفلسطينية المحرك الأهم في القضية للأمن في الشرق الأوسط بل العالم[2] اهتمت إيران بالتعامل مع الأطراف الفلسطينية بشكل متوازٍ وداعم أساسي للسياسات الرافضة للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي وشكلت دعمًا أساسيًا لفصائل المقاومة الفلسطينية، وقد ورد ذلك في تصريحات الناطقين الإعلاميين لفصائل المقاومة بأن إيران الداعم الأول للمقاومة الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من خلال رؤية الباحث بأن هناك تناقض بين التصريحات الإيرانية والفلسطينية والتدخلات المباشرة في الشأن الفلسطيني والمتعلق بتشكيل جبهة موحدة لردع الممارسات الإسرائيلية، وكذلك في المصلحة الخفية لإيران في دعم فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان، إذ يرى الباحث أن لإيران أهدافًا معلنة تتواكب مع استراتيجيتها الإقليمية والمتمثلة في حماية المستضعفين أمام المستكبرين، ولكن هذه الأهداف والاستراتيجية لها ما بعدها من أهداف خفية تتمثل في إدارة الصراع الإيراني الإسرائيلي على الصعيد الدبلوماسي والسياسي المعلن.

3.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الإيراني في إدارة الجبهات الداخلية في الشرق الأوسط وانعكاس ذلك على اسرائيل وبالتالي التأثير المباشر أو غير المباشر على الاحتلال.

---

[1] العزاوي، رعد قاسم صالح (2019): محركات أمن الشرق الأوسط فترتي 1979-2019 رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الأول العدد الثالث، برلين ص25-53.

[2] أبو علي، رمزي& أبو شرخ، صباح & المغير، محمد (2019)، دور عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد الرابع، برلين.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة ممّا يلي:

- ندرة الدراسات التي تربط العلاقات بين الدور الإيراني في إدارة الجبهات الداخلية في الشرق الأوسط وخاصة فيما يتعلق بالدول المرتبطة بصراع مستمر مع الاحتلال.
- مساهمة الدراسة في توفير انعكاس الدور الحقيقي لإيران مواجهة إسرائيل وتحريك عناصر الجبهة الموحدة بما يحقق المصالح الإيرانية.
- إثراء المكتبة العربية بالدراسات البحثية التي تربط بين متغيرات بحثية مختلفة.

5.1 منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يصف مكونات الجبهات الداخلية لدول محور المقاومة والممانعة في الشرق الأوسط، ويحلل الآراء التي كتبت حول هذا الموضوع وعلاقة ذلك بتعزيز الدور الإيراني بما يحقق مصالحها الجيواستراتيجية.

6.1 مصطلحات الدراسة

– **التعريف الإجرائي لدور:** هي الممارسات التي تقوم بها إيران في إطار شامل لتعزيز دورها في الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثل في حماية المستضعفين وتصدير الثورة.

– **الجبهات الداخلية:** تعتبر القوة الشعبية للدول أثناء الصراعات العسكرية أو الاعتداءات الخارجية أو مواجهة التهديدات، وتمثل النشاطات البشرية الداعمة للقوات التي تواجهه المهددات وتعتبر قوة شعبية ومجتمعية ومؤسسات مدنية وأهمية ووطنية تمارس أنشطة بشرية لدعم الصمود المجتمعي[1]

– **التعريف الإجرائي لإدارة الجبهات الداخلية:** هي السلوكيات والأنشطة البشرية التي تقدمها المؤسسات والجهات الداعمة لتقوية الصمود المجتمعي وتعزيزه للتعامل مع المخاطر والحد من آثارها على المجتمع والمؤسسات الأهلية والحكومية والمدنية والأمنية.

– **التعريف الإجرائي محور المقاومة والممانعة:** هو المحور المكون من إيران وسوريا، وحزب الله اللبناني، وفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة، يهدف هذا امحور لتقوية الروابط الأمنية والعسكرية لمحاربة الاستبداد الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وتعمل الدول القوية في المحور على تعزيز وتقوية صمود الفصائل الضعيفة.

– **التعريف الاجرائي لانعكاس:** هو الأثر المترتب على الجبهة الداخلية الاسرائيلية.

[1] فيصل المفيريج. (2014). *فعالية خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات في المجمعات السكنية الحكومية*. الرياض: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ص47-49 .

2. الإطار النظري:

1.2 تمهيد

اهتمت السياسات الإيرانية في دعم المستضعفين ومحاربة المستكبرين الذين يستغلوا المستضعفين في خدمتهم ممّا يتطلب الثورة على الأنظمة المستبدة، فمنذ قيام الثورة الإيرانية عمدت إيران على تنمية التمدد الخارجي وفق المشاريع الإقليمية للدولة الإيرانية، وتطوير استراتيجيتها في الوجود العسكري في المنطقة العربية مما يشكل تهديد للوجود العربي في العديد من المناطق العربية.

عملت إيران على تشكيل محور لمواجهة الممارسات الاسرائيلية بحق المسلمين في منطقة الشرق الأوسط والذي يسعى لتعزيز مقاومة المشاريع الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وذلك في الإطار السياسي وبناء القدرات العسكرية والأمنية لفصائل المقاومة الفلسطينية ولحزب الله اللبناني والجيش السوري، وكذلك بناء القدرات العسكرية القتالية للموارد البشرية.

2.2 الجبهات الداخلية:

تعتبر الجبهة الداخلية المكون الهام والأساسي الساعي لدعم وإسناد الجيش في العمليات القتالية وتجهيز الدولة لحماية أي مهدد خارجي يعتدي على السيادة الوطنية لها، إن الجبهة الداخلية تتمثل في تشكيل القوة الشعبية الموحدة لدول المحور والتي بدورها ستعمل على محاربة الأجندات الخارجية المتمثلة في سياسات إسرائيل وأمريكيا في الشرق الأوسط.

1.2.2 مكونات الجبهة الداخلية:

تتكون الجبهة الداخلية لأي دولة من مجموعة عناصر التي تعمل على تكامل التكوين لشراكة وطنية بين كافة المكونات والعناصر، وتتلخص هذه العناصر بما يلي:

- **المجتمع:** هو عبارة مجموعة من الأسر والأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية محددة تتسم بترابط اجتماعي، وتتكييف في العلاقات البشرية والعمرانية ولها احتياجات من الخدمات الأساسية والبنية التجتية[1]. وتؤثر الكثافة السكانية والخصائص البشرية والهوية المحلية والوطنية على المتغيرات التي يمكنها أن تتطلب المزيد من إجراءات حماية الجبهة الداخلية. ويرى الباحث أن المجتمع هم الكتلة البشرية ذات الهوية الاجتماعية والثقافية والعمرانية المشتركة والتى تعمل على تميزهم عن باقي المكونات البشرية في البيئات المحيطة بهم، وتربطهم علاقات اجتماعية تؤهلهم لتقديم مزيد من النشاطات والفعاليات بغية تعزيز الحماية المشتركة ودفع أي ضرر ليتمتع المجتمع بأعلى قدر من الأمان والطمأنية والسكينة.
- **المؤسسات والهيئات الوطنية والمحلية:** هي الجهات الحكومية والأجهزة التنفيذية والمؤسسات الوطنية والهيئات المحلية تعمد على توجيه مسار التنمية وتأهيل المجتمع لتحمل المخاطر والأزمات التى يمكن أن تواجهه، إذ أنها تستجيب وتتعامل مع المهددات للجبهة الداخلية وفق منظومة وطنية وإدارية متكاملة تعمل

[1] إسماعيل عامر. (2015). *دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره*. غزة:، ص27.

في المستوى الوطني والإقليمي والمحلي[1]، إن طبيعة الخدمات المقدمة من تلك المؤسسات يمكنها أن تساهم في تعزيز قوة ورصانة الجبهة الداخلية وحماية المجتمعات الهشة من التهديدات الداخلية والخارجية.

- **المنظومة الأمنية:** إن المنظومة الأمنية مكون هام استراتيجي يعمل على ضبط الحالة العامة وتحقيق الأمن المجتمعي واستدامة الخطط الوطنية،[2] ومجابهة المخاطر والتهديدات الخارجية والداخلية والتي غالبًا لا يتم تحديد تلك العمليات المعقدة التي تقوم بها الجهات الأمنية لضبط السلم المجتمعي ومكافحة الجرائم وبناء الخطط الوطنية والقطاعية لضبط حالة الأمن العام في أثناء الأزمات والكوارث والحد من الجرائم لاقل مستوى لها.

- **المنظومة الإعلامية:** يتميز الإعلام بأنه السلطة الرابعة التي لها تأثير مباشر على حياة المجتمعات، ولكن في وقتنا الحالي أصحبت الماكنة الإعلامية المحرك الأساسي للقضايا المجتمعية المختلفة وخاصة في ظل انتشار وسائل الإعلام الحديث بين أفراد المجتمع إذ يعتبر الإعلام أحد المكونات المساهمة في تحصين المجتمع من المخاطر والتهديدات،[3] وقد ظهر جليًا دور المنظومة الإعلامية في توجيه محور المقاومة نحو التعامل مع ملف إيران النووي وتوجيه الإعلام لمحور المقاومة مع توجهات إيران في محاربة إسرائيل لمواجهة الجهود الدبلوماسية التي يبذلها نتنايا هو ضد إيران وخاصة في المجتمعات العربية المتضررة من الملف النووي الإيراني كدول الخليج العربي، أمّا محور المقاومة والممانعة فقد عمل على الاستنكار والشجب وتوجيه الشعوب بما يتناسب مع المتغيرات الميدانية والسياسية لدول المحور ومواجهة آلة الحرب الإسرائيلة التي ضربت معاقل المحور في سوريا ولبنان وقطاع غزة.

3.2 العوامل المؤثرة على الجبهات الداخلية لمحور المقاومة والممانعة:

تلعب العديد من العوامل المؤثرة على دول الاحتلال الإسرائيلي والتي تنعكس أثارها على مكونات دولة الإحتلال وبالتالي يمكن أن تساهم في تعزيز المتغيرات المؤثرة على استقرار البيئة الداخلية لدولة الاحتلال وتأثيره على جبهته الداخلية.

1.3.2 العامل الجيواستراتيجي: هذا العامل محور هام في إدارة الصراعات والاستقرار، فقوة الدولة الاقتصادية والقوة العسكرية مع الجيواستراتيجي يمكنه أن يحول الدولة إلى محور التأثير والاهتمام، إذ تعتبر الأبعاد الأربعة أهم المؤثرات على طبيعة الموقع الجيواستراتيجي لأي دولة وهي:[4]

---

[1] محمد المغير. (2012). *استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي– حالة دراسية قطاع غزة*. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، بغزة ص16.

[2] محمد المغير (2019): مؤشرات تقييم مخاطر الاعلام الجديد، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد الثامن المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 47-63.

[3] وائل شديد (2010): الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق، سلسلة الإدارة التطبيقية (4)، الطبعة الأولى، ردمك (ISBN): 978-1-64786-706-5

[4] محمد أبو قوطة (2015): اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الالكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- **الأرض**: تتكون الأرض من التضاريس الجغرافية والطرق البرية وسكك الحديد وخطوط الملاحة الجوية والحدود السياسية والدول المحيطة، قوة الدولة في امتلاك الثروات والموارد وطبيعة المناخ والشكل الجغرافي وجغرافية المكان.
- **البحر**: إن الاقتصاد البحري والموانئ التجاري والمواصلات البحرية والممرات المائية والثروات البحرية، والمنشآت المرتبطة بالاتصاد البحري، وغيرها.
- **الفضاء**: إن المتغيرات المرتبطة بتكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية وتدفق المعلومات والبيانات والهجمات السيبرانية من أهم المكونات الفرعية للعامل الجيواستراتيجي.
- **الزمن**: يؤثر الزمن ومتغيرات ارتباطه بالتطور التكنلوجي والتحولات الديمغرافية ومعدلات نفاذ الثروات والطاقة المتجددة، وتأثير عامل الزمن على الحياة الطبيعية والبيئة المشيدة.

2.3.2 صناعة النخب: تعمل الدول العظمي على صناعة رجالاتها في الدول النامية والدول الهشة والدول المليئة بالموارد والإمكانيات وذلك بهدف السيطرة والنفوذ على تلك المجتمعات ومواردها وتوجيه فكرها لخدمة القضايا المتعلقة بشأن الدول العظمي.[1] عمدت إيران على صناعة نخبها في دول المحور للتأثير على صياغة القرارات الاستراتيجية والمحورية في تلك الدول والتأثير على قراراتها الداخلية والخارجية.

3.3.2 الجاذبية: تؤثر عناصر الجذب الثقافي والفكري والحضاري على القوة الاجتماعية بمكوناتها الطائفية الإيديولوجية والاقتصادية والعسكرية إن عامل الجذب يساهم في تغيير الفكر والقناعة لدى الفئات المختلفة للمجتمعات المعرضة للهشاشة وذلك في إطار حماية القيم والمعتقدات والجذب نحو القيم المجتمعية الجديدة والتى يمكن أن تكون دخيلة على المجتمع لكنها تساهم في تطوير المنظور الفكري لتلك المجتمعات،[2] وهذا بدوره يؤثر على سلوك دول المحور بما يخدم مصالح إيران الخارجية في التمدد والسيطرة والنفوذ.

4.3.2 العوامل الاجتماعية الاقتصادية: تساهم تلك العوامل على مستويات التعليم والخدمات الصحية والنمو المتزايد للسكان والتنمية المجتمعية، والتأثير على قضايا الفقر والبطالة وانعدام الدخل الاقتصادي للفئات الأكثر ضعفًا والأعلى هشاشة، ممّا يؤثر على تنمية وتطوير قدرات المجتمع وبالتالي الاحتياج لمزيد من التمويل الخارجي والمساعدات، وهذا يعتبر مدخلًا للهيمنة والنفوذ على سلطة القرار لدى الدول غير المستقرة.[3] إنّ إيران تساهم في تمدد المخاطر في دول المحور وخاصة سوريا ولبنان وشكلت قواعد عسكرية للنظام الإيراني

[1] نبيل بكاكرة (2018م): التنوع والتغير في مضامين القوة؛ نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، ص 165-175.

[2] جورج قرم. (2011). *أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والإبداع*، المنتدى الإقليمي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في ظل الأزمات العالمية- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية- مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة، بيروت، ص2-4.

[3] محمد المغير (2018): تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد الثاني، المجلد الأول، المركز الديمقراطي العربي، ص 42-58.

وبالتالي يرتفع مستوى المخاطرة ، وذلك من شأنه زيادة التحكم بالمجتمع الهش ويكون عرضة للاختراق والتهديد من دول تعادي المحور وتهدد استقراره.

5.3.2 الصراعات الحزبية والحروب الأهلية: إن المنطقة العربية شهدت العديد من الصراعات خلال الفترات الزمنية السابقة بعد الثورات العربية، والصراع على السلطات في بعض الدول العربي والافريقية، وسعت الدول العظمي لاستغال الفرصة وتغيير أنظمة الحكم وخاصة التى تعارض السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وتحويله لمجموعة من النقاط الساخنة المليئة بالصراعات العسكرية على السلطة والموارد وإنهاك الجبهة الداخلية العربية المليئة بالصراعات المستمرة.[1]

6.3.2 النزاعات الفكرية والإيدلوجية: عملت الدول العظمي على تعزيز الصراعات الفكرية والطائفية في الفترات السابقة وظهور مجموعات تحمل أفكارا مشبوهة تدعي العمل على تطبيق الشرائع وتنفيذ العقوبات وبنفس الوقت تمتلك أيديولوجية فكرية لأجندات استخباراتية ساهمت في زعزت الاستقرار الأمني والديني وذلك في إطار تشويه النظم الإسلامية وبالتالي التأثير على الجبهة الداخلية[2].

7.3.2 المتغيرات الأمنية: العامل الأمني من أهم المتغيرات المؤثرة على الجبهة الداخلية فكلما زاد الاستقرار في المجتمع ينعكس ذلك على الاستقرار المجتمعي وتماسك وتحصين مكونات الجبهة الداخلية، إذ أن الاحتلال الإسرائيلي أحد المتغيرات اللاعبة في الجبهات الداخلية لمحور المقاومة والممانعة؛ إذ أنه لوحظ أن اسرائيل استطاعت ضرب إيران وقواعدها في ساحة سوريا ولبنان والعراق وذلك في إطار محاربة الإرهاب أو التمدد الإيراني المؤثر على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، فقد تجرأت إسرائيل على استهداف العديد من القيادات الإيرانية في سوريا وبالتالي أصبحت سوريا ساحة عراك بين إيران واسرائيل وهذا أكبر تحدٍّ أمني للاحتلال لمكونات الجبهة الداخلية لدول المحور.

8.3.2 التهديدات الخارجية: تمثل التهديدات الخارجية خطر مستمر على مكونات الجبهة الداخلية ممّا يتطلب موارد مادية واستنفاذ الطاقات المجتمعية والمؤسسية واستهداف المدنيين، وزيادة معدلات الإنفاق التشغيلي على عمليات التحصين والوقاية من الاختراقات الخارجية المهددة للعناصر الجبهة الداخلية، يضاف لذلك استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير المقدرات المادية والأعيان المدنية أثناء الاعتداءات العسكرية، ولكن التهديدات الأكثر تأثيرًا وصفت بالقوة المؤثرة والتى يطلق عليها توازن الردع خاصة بعد الأعمال العسكرية في غزة 2014م.[3]

---

[1] مركز أبحاث دراسات المستقبل. (2014). *تنظيم الدولة الإسلامية* . غزة: مشنورات مركز دراسات المستقبل ص 2-6.

[2] Meir Elran .(2016) .*The Israeli Home Front Command: Missions, Challenges, and Future Prospects* .Tal Aviv-Israeli : Military and Strategic Affairs, Volume 8, No. 1 , P 59-62.

[3] – طايل يوسف عبد الله العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013، ص 123.

3. مناقشة النتائج:

تمثل دول محور المقاومة والممانعة تأثيرا استراتيجيا على إسرائيل وهذا انعكس على كل حالة الاستقرار الداخلي لدولة الاحتلال وذلك من خلال تدنّي العمق السياسي والعسكري ووقوعها تحت نار محور المقاومة والممانعة، إن الموقع الجيواستراتيجي لدولة الاحتلال بين (لبنان وسوريا وغزة) أثر على قوة المحور والتأثير المباشر في المتغيرات السياسية دولة الاحتلال.

ساهمت إيران في الإضرار بمكونات الجبهات الداخلية في الشرق الأوسط وجعلت منها عنصر هام ومؤثر على التمدد الاسرائيلي في دول المحور وبالتالي سقوط التطبيع الاسرائيلي مع تلك الدول مما يساهم في تحصين مشروع مقاومة الاحتلال الغاشم على أرض فلسطين.

أثر التواجد الإيراني على الجبهة الداخلية السورية بشكل كبير وأصبحت ساحة نزاع دولي لتصفية الحسابات بين محور المقاومة والممانعة ومحور المساومة والتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي وقد دفعت شعوب تلك الدول الدماء والنفقات المادية واللوجستية مقابل الهدوء والنسبي في داخل إيران مع إمكانية تحريك النخب الإيرانية المعارضة للسياسات الأمريكية والصهيونية في الشرق الأوسط.

استهدف الاحتلال الإسرائيلي الأراضي السورية مرارًا وتكرارًا وهدد ذلك استقرار الدولة السورية واستهداف قواعد حزب الله اللبناني المتواجدة على الأراضي السورية ولكن إيران لم تقدم أي رد على استهداف قواعدها وعناصرها في سوريا وفي المقابل كل استهداف في قطاع غزة ترد المقاومة الفلسطينية على الاحتلال بشكل متوازن ومدروس بشكل جماعي من خلال غرفة العمليات المشتركة، وقد حقق ذلك توازن الردع ومنع التغول الإسرائيلي على مقدرات وأعيان الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

حاولت إيران فرض رأيها على الفصائل الفلسطينية بما يتعلق بالملف السوري، وكان هذا سببًا في التأثير على استراتيجة المحور في التعاطي مع القضايا المركزية وخاصة القضية الفلسطينية المحرك الأساسي للأمن العالمي خلال العقود الماضية.

سعت وما زالت تسعى إيران لاستخدام القوة الناعمة وأدواتها في مختلف القضايا الجوهرية في إدارة الصراعات بالشرق الأوسط، وساهمت تلك القوة في توجيه الفكر المجتمعي لدول المحور وعززت الانقاسمات المجتمعية والفكرية وصنعت النخب السياسية والأمنية وقد أثر ذلك على التأثير في القرارات الجوهرية في المتعلقة بمحركات الأمن بالشرق الأوسط.

عملت إيران على تسخير القوة العسكرية لبقاء النظام السوري وتقوية أركان تواجد حزب الله كعنصر مؤثر وفعال في الجبهة الداخلية الايرانية وقد ظهر ذلك جليًا في استخدام القوة الخشة واستخدام القوة العسكرية في دعم النظام السوري وقتل المئات من الشباب العربي السوري والشباب العراقي بحجة محاربة ما يسمى داعش،

4. خلاصة:

خلصت الدراسة إلى أن إيران عنصر فعال وهام في دول محور المقاومة والممانعة وهي لاعب أساسي ومؤثر في القضايا المركزية في الشرق الأوسط، وأصبح ملفها النووي أحد محركات الأمن القومي لمنطقة الشرق

الأوسط، وتسعى بكل ما تمتلك من قوة وموارد لبسط سيطرتها ونفوذها في الشرق الأوسط وخاصة الدول المجاور لإسرائيل، كما وقد استغلت إيران دول المحور للمساهمة في التغيرات السياسية في الساحة الإسرائيلية خلال الفترة السابقة وفق ما ورد في تقارير إخبارية. تمتلك إيران موارد تؤهلها لقيادة محور المقاومة والممانعة ممّا يجعلها تخاطر بمكونات الجبهات الداخلية لدول المحور، وبالتالي هناك تأثير سلبي على المجتمعات في تلك الدول وخاصة أنها سوف تخضع للمغامرة وزيادة الضرر والهشاشة لها واستنزاف مواردها في تحصين المجتمعات. إن الوجه الحسن لإيران والذي يتمثل في دعم قضايا القدس يواجهه وجه بشع يتمثل في القتل ولاتنكيل بالمجتمعات الهشة والضعيفة في الشرق الأوسط من خلال أذرعها الخارجية العسكرية المتواجدة في تلك الدول.

يضعف ظهور دور إيران التأثير السلبي والعسكي على إسرائيلي من خلال دول المحور باستثناء قطاع غزة بحكم القوة الجيواستراتيجية المؤثرة على مكونات الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ولكن التأثير السلبي الأكبر كان بارزًا على الجبهات الداخلية لدول المحور والتى أثرت بشكل سلبي على المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدول المحور ممّا ساهم في شق المجتمعات وأثر على تعزيز الفرقة العربية، إن البيئة الفلسطينية مختلفة بحكم أنها تقع تحت الحصار الخانق على القطاع كما وأنها مجبورة على التعامل مع محور إيران بسبب عدم توفير دعم مادي وعسكري وسياسي واعلامي من قبل الدول العربية للفصائل الفلسطينية، وبالتالي تستفيد إيران من التقرب من فصائل الفلسطينية وذلك في إطار حشد وتدعيم الجبهة الداخلية الإيرانية في القضايا المركزية والجوهرية المؤثرة في الشرق الأوسط.

5. التوصيات

- ضرورة البحث في الأهداف المخفية المتعلقة بالعلاقة المحورية بين إيران وباقي دول محور المقاومة والممانعة.
- أن تؤثر الفصائل الفلسطينية في توجيه المحور وقيادتها بما يحقق أهداف المقاومة مشروع التحرير.
- تحقيق التوازن الاستراتيجي في محور المقاومة والممانعة في إطار الرد على استهداف الاحتلال للساحة السورية.
- توسيع محور المقاومة والممانعة ليشمل الدول المجاورة للحدود الإسرائيلية مع الدول العربية وخاصة مصر والأردن وتركيا والعراق.
- تعزيز الوعي الأمني والسياسي لبناء برنامج إقليمي محوري يواجه المتغيرات الأمنية والسياسية المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط.
- دراسة العديد من العوامل التى تساعد في تحصين الجبهات الداخلية لدول المحور وهي: (التنمية التكنولوجية، والسيطرة والتحكم في الإعلام الموجه لتفيت المجتمعات، ومواجهة الأفكار المتشددة، بناء البرامج الوطنية لصناعة النخب العربية الاسلامية، توجيه الطاقات المجتمعية لإحتواء الشباب

من أصحاب الفكر المنحرف، تعزيز الموارد والإمكانيات استدامتها لتواجه مخاطر السياسات الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط).

6. المراجع:

- فلسطين اليوم (2019/11/19م): دبلوماسي إيراني بكشف تشكيل جبهة عسكرية موحدة ممتدة من طهران إلى غزة لمواجهة أي عدوان، تاريخ النشر (29 يوليو 2019م)، الرابط https://paltoday.ps/ar/post/354202
- العزاوي، رعد قاسم صالح (2019): محركات أمن الشرق الأوسط فترتي 1979-2019 رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الأول العدد الثالث، برلين
- رمزي أبو علي، صباح أبو شرخ، محمد المغير (2019)، دور عمليات الإخلاء والإيواء في حماية الجبهة الداخلية في قطاع غزة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد الرابع، برلين.
- فيصل المفيريج. (2014). *فعالية خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث والازمات في المجمعات السكنية الحكومية.* الرياض: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- إسماعيل عامر . (2015). *دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره.* غزة.
- محمد المغير . (2012). *استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي- حالة دراسية قطاع غزة.* غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، بغزة.
- محمد المغير (2019): مؤشرات تقييم مخاطر الاعلام الجديد، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد الثامن المركز الديمقراطي العربي، برلين.
- وائل شديد (2010): الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق، سلسلة الإدارة التطبيقية (4)، الطبعة الأولى، ردمك (ISBN): 978-1-64786-706-5
- محمد أبو قوطة (2015): اعتماد النخبة السياسية الفلسطينية على المواقع الالكترونية في اكتساب المعلومات عن المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- نبيل بكاكرة (2018م): التنوع والتغير في مضامين القوة؛ نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، جامعة الجزائر (3)، الجزائر .
- جورج قرم. (2011). *أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والابداع*، المنتدى الاقليمي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في ظل الأزمات العالمية- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية- مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة، بيروت.
- محمد المغير (2018): تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد الثاني، المجلد الأول، المركز الديمقراطي العربي.
- مركز أبحاث دراسات المستقبل. (2014). *تنظيم الدولة الاسلامية* . غزة: مشنورات مركز دراسات المستقبل.
- Meir Elran .(2016) .*The Israeli Home Front Command: Missions, Challenges, and Future Prospects* .Tal Aviv- Israeli : Military and Strategic Affairs, Volume 8, No. 1 .

إيران وإعادة الهيكلة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بعد أحداث "الربيع العربي"

Iran and the regional restructuring of the Middle East

د. شاهر إسماعيل الشاهر
أستاذ مشارك - كلية الدراسات الدولية- جامعة صن يات سين
أ. مازن جبور
ماجستير علاقات دولية

الملخص:

تعتمد إيران اعتماداً كبيراً في مشروعها الإقليمي على جملة من المرتكزات الجغرافية، والأيديولوجية والأمنية لإدارة الانتشار الاستراتيجي في الشرق الأوسط، حيث عملت طوال السنوات التي أعقبت عام 2003 على ربط الدول والحركات التي تقترب منها أيديولوجياً باستراتيجيتها بشكل مباشر لا سيما في العراق وسوريا واليمن ومصر ولبنان والبحرين وليبيا، ويبقى الملف النووي الإيراني الذي تتشكل منه القدرات العسكرية الإيرانية السقف الأعلى لمشروعها الاستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط، وإن وصول إيران إلى امتلاك القدرات النووية يعني وصول استراتيجيتها إلى منتهاها في إعادة رسم خارطة توازنات القوى الإقليمية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: إيران-تركيا - النظام الإقليمي-الشرق الأوسط-الربيع العربي.

Abstract:

Iran, in its regional project relies heavily on a number of geographical, ideological and security bases to manage strategic proliferation in the Middle East. Where it worked throughout the years that followed in 2003 to link the countries and movements that ideologically approaching them directly to its strategy, especially in Iraq, Syria, Yemen, Egypt, Lebanon, Bahrain and Libya, The Iranian nuclear file, which makes up Iran's military capabilities, remains the upper ceiling of its strategic project towards the Middle East region, The Iranian nuclear file, which makes up Iran's military capabilities, remains the upper ceiling of its strategic project towards the Middle East region.

key words: Iran - Turkey - Regional System - Middle East - Arab Spring.

مقدمة:

تعد العلاقات العربية الإيرانية واحدة من الإشكاليات الطارئة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وصولاً إلى قيام ما سمي "الربيع العربي"، وعلى رغم المزيج الذي شكلته تلك العلاقة الإيرانية – العربية عبر تاريخها من الفرص والتهديدات للعلاقات البينية العربية –العربية إلا أن العرب اختاروا المواجهة على الاحتواء وهو ما ظهر جلياً في أحداث "الربيع العربي" وبشكل رئيس على الساحتين السورية واليمنية.

انتقلت العلاقات العربية الإيرانية إلى العداء الصريح والواضح بالانتقال من المنافسة السياسية والاقتصادية والثقافية إلى الصراع الأيديولوجي والعسكري غير المباشر، مع ما شهده ذلك من تحول في أجندات بعض العرب الذين وضعوا إيران كعدو أول للعرب بدلاً من "إسرائيل" وهو ما زاد في الشرخ بين المحاور العربية، إذ شكل تعميق الخلاف العربي فرصة لكلا الطرفين "إسرائيل" وإيران للعب دور أكبر وأكثر فاعلية وتأثير في العالم العربي.

لقد مثلت أحداث "الربيع العربي" فرصة لإيران للانتقال في العلاقة من شكلها الرسمي مع الحكام والحكومات العربية إلى العلاقة غير الرسمية في شكلها الشعبي عبر تمكن إيران من الدخول على خط الشعوب ودعم تشكيلات سياسية لها أجنحة عسكرية أو أجنحة عسكرية شكلت لاحقاً أجنحة سياسية تمكنها من العمل السياسي والمدني على غرار اليمن والعراق والبحرين، الأمر الذي فشل إلى درجة ما في سورية نتيجة طبيعة العلاقة التاريخية بين سورية وإيران القائمة على الاعتمادية وليس التبعية.

يتطلب التغير في شكل العلاقات العربية الإيرانية من العرب التوحد حول قضاياهم المركزية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والأراضي المحتلة عموماً، ومحاربة الإرهاب، والحفاظ على وحدة الدول العربية وسيادتها واستقلالها، وهو ما يتطلب بالدرجة الأولى انتقالا عربيا من التبعية إلى الاعتمادية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية، إذ يشكل نمو النفوذ الروسي والصيني في المنطقة وتطوير علاقاتها مع تلك الدول، وما سبق يتطلب قبل كل شيء قطيعة مع أدوارها القائمة في دول عربية شقيقة من سورية إلى اليمن والعراق ولبنان وليبيا.

كما يجب على العرب السائرين في الخط الأميركي إدراك حقيقة الصعود الصيني الروسي على المستوى الدولي، مع لفت الانتباه إلى أن العداء الإيراني الأمريكي يمثل بيئة مناسبة وبوابة واسعة لدخول كل من بكين وموسكو في علاقة مع إيران باعتبارها قوة إقليمية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وتمثل خياراً مناسباً لمواجهة محتملة مع أميركا.

يحاول البحث التالي الإضاءة على العلاقات العربية الإيرانية، في ظل الربيع العربي خصوصاً، من خلال البحث في تطورات الدور الإيراني في العالم العربي، ومن استشراف مستقبل العلاقات العربية الإيرانية، وانطلاقاً مما سبق يجب البحث عن سؤالين رئيسيين: الأول: ما هي المآلات المستقبلية للنظام الإقليمي العربي؟، والثاني: ما هو مستقبل العلاقات العربية الإيرانية في ظل السيناريوهات المحتملة للنظام الإقليمي العربي؟

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المناهج البحثية التالية:

المنهج التاريخي: من خلاله سيتم استعراض أبرز النقاط في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وحتى قيام ما يسمى "الربيع العربي".

المنهج التحليلي: تم استخدام المنهج التحليلي لقراءة مآلات العلاقات العربية الإيرانية في الوضع الراهن حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، لتحليلها وتفكيكها والخروج منها بمحددات رئيسية.

المنهج الاستشرافي: انطلاقاً من المحددات التي تم التوصل إليها، وضع الباحث سيناريوهات مستقبلية للنظام الإقليمي العربي ولشكل العلاقة العربية الإيرانية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة تقوم على أساس البحث في العلاقة العربية الإيرانية لتحديد مكامن القوة والضعف، الاتفاق والخلاف، العداء والصداقة فيها وذلك لفهم مآلات هذه العلاقة بعد أحداث ما سمي "الربيع العربي"، بما يمكن من تصويب أي خلل في تلك العلاقة والبحث عن الشكل الأسلم لها.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

- ساهم الربيع العربي في تعميق الخلل في العلاقات العربية الإيرانية.
- هناك محددات قوة واتفاق يمكن التركيز عليها في العلاقات العربية الإيرانية بما يساهم في الوصول إلى شكل سليم للعلاقة بين الطرفين.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لإيران:

إيران إحدى الدول المحورية بمنطقة الشرق الأوسط في ضوء ما تمتلكه من مقومات حضارية وثقافية وموقع جيواستراتيجي بالغ الأهمية، يضم بداخله جميع مقومات القوة الشاملة للدولة، وهو ما جعلها إحدى القوى الرئيسة التي يصعب تجاهلها، فإيران كانت وستبقى إحدى دول التنافس الحضاري في منطقة الشرق الأوسط.[1] وممّا يزيد من أهميتها الجيوستراتيجية أنها ترى في منطقة الخليج العربي مجالها الحيوي الرئيس، والذي يحقق طموحاتها وتطلعاتها السياسية والاقتصادية، وهذا ما يتعارض والسياسة الأمريكية، ويتفق نوعاً ما مع الرؤية الصينية.[2]

---

[1] سهيلة عبد الأنيس محمد، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية: الابعاد وملفات الخلاف**"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 126، 2007، ص11.

[2] – حسن الرشيدي، "**أهداف السياسة الخارجية لإيران**"، 22 ابريل، 2008، على الرابط: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=2169

فإيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح قطباً إقليمياً فاعلاً، فهي تمتلك عناصر القوة، وتستثمر بالفعل تلك العناصر لاكتساب دور إقليمي، وتسعى سياسياً واستراتيجياً لأن تصبح قوة إقليمية مهابة عن طريق مد نفوذها تجاه دول المنطقة العربية. وتتركز الأهداف والمصالح السياسية الإيرانية في الآتي[1]:

– المحافظة على نظام الحكم الديني في إيران والقضاء على أي معارضة في الداخل تهدد هذا النظام والتصدي بكل قوة للمعارضة الخارجية.

– العمل على جعل إيران الأقوى سياسياً، وتعزيز وضع إيران داخل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي وآسيا الوسطى، حيث تضطلع إيران للقيام بالدور الرئيس في إقرار نظام أمني خليجي، والاستفادة من المتغيرات الأخيرة بالمنطقة، ورفض الاعتماد على قوى خارجية في منظومة الأمن الخليجي.

– العمل على تصدير الثورة ونموذج الدولة الإيرانية وفق توجهات النظام الحاكم في طهران إلى بقية الدول الإسلامية الأخرى، مع جعل ولاية الفقيه هي الأساس في الحكم، معتمدة في ذلك على عامل الجوار الجغرافي والاعتبارات الحضارية والثقافية التي تربطها بالدول الإسلامية.

– تحقيق التوازن مع القوى الفعالة العربية والإسلامية والغربية، وذلك من خلال توظيف موقعها الجيواستراتيجي والجيوبولتيكي والقدرات الشاملة للدولة للحصول على دور مؤثر في قلب منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وأيضاً من خلال إرساء أسس علاقات جديدة مع القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على أساس من المصالح المتبادلة بما يسهم في اضطلاعها بدور يتناسب مع ثقلها الإقليمي.

ومع وصول الرئيس روحاني إلى السلطة في إيران عام 2013، لم يحصل أي تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أن ملامح التغير قد تتضح في الآتي:

1. التغير في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية نحو إعطاء دور أكبر للدبلوماسية الإيرانية في العمل بالقضايا الشائكة، مثل قضية البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات مع دول الخليج العربي. فقد أكد روحاني على التفاهمات المشتركة مع دول الجوار، وإيجاد مصالح مشتركة، ونبذ الخلاف، وهو دبلوماسي ماهر ذو خبرة كبيرة في السياسة الخارجية.
2. تخفيف حدة خطاب السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، مع التأكيد على ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية، كونها سياسة لا شرقية ولا غربية قائمة على مبادئ الثورة، وترفض التدخلات الخارجية في شؤونها، ولا يحمل ذلك أي تغيير في مضمون العلاقات أو القضايا وإن اختلف في الأسلوب والأداة، إذ إن الرئيس نجاد كان ينتهج خطاباً شديد اللهجة تجاه تلك الدول.
3. تخفيف الضغوط الداخلية والخارجية على إيران، عبر التفاوض ودعم العلاقات المشتركة، والتركيز على الملف الاقتصادي، مما يعني خلق مصالح أوسع مع الدول الأخرى، وإن كان الرئيس محمود أحمدي نجاد قد بدأ ذلك بالفعل عبر توسيع علاقة إيران بأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

[1] – **عبد الحي**، وليد– مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 256.

4. تتجه إيران في ظل الرئيس روحاني إلى دعم قوتها الناعمة، وتأكيد دور الدبلوماسية في السياسة الخارجية كإحدى أهم أدوات القوة الناعمة. وجدير بالذكر أن الرئيس نجاد قد انتهج سياسة قائمة على "القوة الذكية" التي تجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة في تحركات السياسة الخارجية دون إهمال أي منهما.

وتسعى إيران لأن تكون في العام 2025 الدولة المركزية في المنطقة. وما سيوصلها إلى ذلك هو التطور العلمي والتكنولوجي. فإنتاجها (العلمي) يتضاعف كل ثلاث سنوات، وفي العام 2010 احتلت إيران المركز الأول عالمياً في البحوث العلمية المحكمة المنشورة وبفارق عن الدولة التي تليها مباشرة (اليابان) بـ 12000 بحث[1]. فإيران تعتمد على استراتيجية شاملة لحيازة المكانة والنفوذ الإقليميين، قائمة على تعزيز عناصر القوة وملء فراغاتها الناشئة عن التغيرات الحادثة في اختلالات التوازن المستمرة التي تشهدها المنطقة باضطراد.

إن الوضع الراهن يشير إلى صراع إرادات إيراني ـ تركي على القيادة الإقليمية، إذ يملك كلا البلدين نظرياً أفضل الفرص للانخراط في النظام الإقليمي البازغ. تتجه إيران تاريخياً إلى التمدد نحو الغرب، أي العراق وبلاد الشام نزولاً إلى مصر في أقصى تمددها. فضلاً عن نفوذها في الخليج العربي الذي كان منذ خمسة قرون على الأقل ساحة لتمدد نفوذها الإقليمي. وفي المقابل تميل جغرافياً تركيا إلى التوسع في اتجاهين، الأول نحو الغرب، أي البلقان وأوروبا، والثاني نحو الجنوب أي سورية ومصر. ويبقى ملاحظاً هنا أن هذه الطموحات الإقليمية لكليهما لا تأتي من باب حب التوسع، وإنما ترجع إلى مجموعة من الأسباب: **أولاً**: شح الموارد في إيران وتركيا تاريخياً، **وثانياً**: للتحكم بطرق التجارة والمواصلات، **وثالثاً**: الدفاع عن الحدود من خارجها وليس من داخلها، **ورابعاً**: المترتب على ثالثاً، لأن التوسع خارج الحدود يحقق هدفاً أساسياً لكليهما وهو إخفاء الطبيعة الفسيفسائية للكتلة البشرية في هذين البلدين المتصارعين.

ثانياً: تاريخ العلاقات العربية الإيرانية:

تأثرت العلاقات العربية الإيرانية بشكل دائم بالاستقطاب الدولي وتأثيرات القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة في توجهاتها وتموضعها وهذا ما جعلها دون المستوى المطلوب من حيث التعاون والتنسيق.

إن الخلافات القومية والمذهبية المتنامية بين الجانبين قديمة جداً، فالعصر الإسلامي (الأموي والعباسي) يحتوي نماذج للخلاف (العربي– الإيراني) في مقدمتها المحاولات التي تمت من الجانبين لفرض سيطرته على الخلافة الإسلامية بطابعه القومي، إن هذه الخلافات التاريخية القديمة يجب ألا تستمر في العصر الحالي مع اختلاف اللاعبين الدوليين ومع اختلاف معطيات العصر وعناصر التهديد فيه، وإن استمرارها سيبقى مصدراً مثيراً للهواجس ومنمياً للتناقضات بينهما، لأن مصدر الخطر الحقيقي على الجانبين كان وما يزال كيان الاحتلال الصهيوني.

---

[1] جميل مطر. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، دار كتب عربية للنشر الالكتروني، 2015، ط5، ص18.

وهناك مجموعة من العوامل التي تعد من المؤثرات السلبية في العلاقة العربية الإيرانية قبل قيام الثورة الاسلامية في إيران، من أهمها:

1- الانتماء الأيديولوجي القائم على أساس مذهبي طائفي، يحيل لكل منهما إلى الادعاء بامتلاكه الأفضلية على الآخر، ويزيد من النزعة العصبية التي بقيت تلعب الدور الأساسي في تحديد مواقفهما من بعضهما.

2- ظهور الحركات الدينية ذات التوجهات التعصبية المتطرفة، لدى كل من الجانبين الإيراني والعربي التي جعلت كل طرف يكفر الطرف الآخر، ما أدى الى ظهور ردود فعل متبادلة ساهمت في تعميق الخلاف وأدت إلى تبادل التهم والتحريض الطائفي والمذهبي.

3- إن تنصيب شاه إيران لنفسه كركيزة أساسية من ركائز المشروع الصهيوني الأميركي في المنطقة العربية، عمق الخلاف العربي الإيراني، خصوصاً أن ذلك حصل في ذروة الأزمة الفلسطينية حيث كانت فلسطين ترزخ تحت الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية.

4- مثلت الخلافات حول الحدود والجزر التي يثيرها باستمرار الطرف العربي بين فترة وأخرى، إحدى العناصر الرئيسة المساهمة في ازدياد العداء العربي الإيراني.

5- كان وما زال للعامل الخارجي الذي يحمل أجندة هادفة لزيادة العداء العربي الإيراني، والانتقال بالخلافات من مستوى التنافس والتعاون الإقليمي والقومي إلى مستوى الخلاف والعداء التاريخي الديني الطائفي، وزاد على ذلك استخدام الغرب للملف النووي الإيراني كعصا فوق رأس العرب تثير هلعهم باستمرار من جار نووي معاد.

ومنذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام1979 سعت طهران لتقليل الخلافات والهواجس المثيرة لحدوث التناقض العربي الإيراني، إذ قامت بإجراءات عديدة في هذا الاتجاه منها:

- إغلاق سفارة كيان الاحتلال الإسرائيلي في إيران وتحويلها إلى سفارة لدولة فلسطين، بالإضافة إلى وقف تدفق النفط الإيراني إلى إسرائيل.
- انسحاب إيران من الأحلاف المعادية للعرب وتحولها إلى قوة مؤيدة للقضايا العربية ولحقوق العرب العادلة.
- السعي إلى التقرب من العرب والانخراط في منظماتهم الإقليمية.

إن التوجهات الإيرانية السابقة وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها لم تكن كافية لحل الخلافات العربية الإيرانية المباشرة، أي الخلاف الأيديولوجي والخلاف على الجزر في الخليج العربي، إذ ظهرت بعض الأصوات العربية التي تحمل مواقف سلبية مشككة بالثورة ممّا ساهم في اشتداد مظاهر التناقض والخلاف ما بين العرب والإيرانيين، وبدلاً من التخلي عن الصور السابقة للعلاقات العربية – الإيرانية فإنها ازدادات تشوهاً وارتباكاً إلى أن وصلت إلى درجة القطيعة بالحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) التي أريد منها أن تشكل حداً فاصلاً بين العرب والإيرانيين ومدخلاً لاستبدال الصراع العربي – الإسرائيلي بصراع عربي- فارسي.

ثالثاً: إيران والنظام الإقليمي العربي: أيّة علاقة

لا تزال المنطقة العربية تتعرض لتدهور إقليمي وتفكك متزايد، خاصة أن عدداً من بلدانها الرئيسة يقع في قلب العاصفة الإقليمية التي لم تهدأ في المنطقة، والتي تنخرط فيها إيران بشكل أو آخر، وقبلها كانت إيران موجودة على خط أزمات المنطقة سواء في الحرب الأميركية على العراق سنة 2003، أو في حروب المقاومة مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، ثم ما تلا ذلك من حروب طاحنة وصلت مراحل متقدمة من الدمار سواء في سورية أو العراق أو اليمن.

منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، لعبت إيران وما زالت تلعب أدواراً متفاوتة في الأزمات والحروب القائمة على أراض عربية، وهي الحروب التي تدفع فاتورتها وخسائرها بلدان ومجتمعات عربية.

إن فهم علاقة إيران مع المحاور العربية تقتضي العودة إلى نشأة وتطور النظام الإقليمي العربي، حيث يرى الباحثون أن النظام الإقليمي العربي بدأ مع تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى عام 1973 تميزت تلك المرحلة بخصوصية النظام العربي من ناحية تفاعلاته وكثافاتها وتشابكها. من خلال المواقف العربية الموحدة تجاه القضية الفلسطينية، والتعاون السوري العربي في حرب عام 1973، وتلت تلك المرحلة مرحلة الانحسار القومي التي بدأت بزيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية "السلام" المصرية الإسرائيلية فبرزت الاتجاهات القطرية كما لم تظهر من قبل، هذا بالإضافة إلى الانقسام الذي عاشه النظام الإقليمي العربي تجاه الموقف من الحرب العراقية الإيرانية، والوقوف مع قوات التحالف في وقت لاحق في وجه النظام العراقي السابق (نظام صدام حسين) عند غزوه للكويت.

كما شكل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 حدثًا مفصليًا في تاريخ العمل العربي المشترك، ومع أن الرفض الجماعي للاحتلال الأمريكي للعراق باستثناء الكويتي، إلا أنه لا يعدو كونه رفضاً رسمياً فقط من الناحية النظرية حيث سمحت بعض الدول العربية للقوات البريطانية والأمريكية باستخدام أراضيها للتمركز واحتلال العراق، وبعد الاحتلال اتبعت الولايات المتحدة سياسة الضغوطات والتصعيد مع الدول التي لا تتفق مع أجندتها وسياستها في المنطقة فأنتجت سياسة الضغط والتصعيد محورين في المنطقة لتعبر عن طبيعة النظام الإقليمي العربي وتظهر بشكل أوضح أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، والمحورين هما:

المحور الأول: محور المعتدلين أو محور دول الاعتدال والذي يتشكل من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة أو محور (6+2) أي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر والأردن وذلك حسب تعبير وزير الخارجية الأميركية الأسبق كوندليزا رايس.

المحور الثاني: محور المقاومة، الذي يحوي الدول والأطراف التي تعارض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية (سورية . حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية . إيران كطرف إقليمي غير عربي).

وبعد نشوء ما سمي "الربيع العربي" فقد أضيف إلى المحور الثاني العراق كطرف عربي، وروسيا والصين كأطراف دولية، روسيا عبر السياسة والاقتصاد والعسكرة، والصين سياسياً واقتصادياً.

من خلال الشرح السابق، نجد النظام الإقليمي العربي منقسما إلى محاور وأن إيران طرف في أحد هذه المحاور وبالتالي فإن علاقتها مع الدول التي تشكل النظام الإقليمي العربي ليست على نفس المستوى، وبالتالي فإن علاقاتها هي مع دوله فرادى وليس مع النظام الإقليمي العربي بشكله المؤسسي المتمثل بالجامعة العربية، أي أن هذه العلاقة خاضعة للتبدل والتغير وتتنقل من التحالف إلى الصراع في عملياتها التفاعلية.

رابعاً: طبيعة العلاقة البنيوية للدول في النظام الإقليمي العربي وأثرها في العلاقة مع إيران

قدم جميل مطر وعلي الدين هلال أربعة جوانب تحليلية في ضبط التفاعلات داخل النظام الإقليمي العربي كمدخل لفهم أوضح لتفاعلات النظام الإقليمي العربي من أجل تسهيل شرح دور الاعتمادية في النظام الإقليمي العربي، وهذه الجوانب هي[1]:

أ. الخصائص البنيوية للنظام: ويقصد بذلك سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام، ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها، ونلاحظ هنا عدم وجود تماثل في هذه الأنظمة السياسية والاقتصادية فمنها الرأسمالي والإسلامي والقومي والليبرالي.

فنستنتج من ذلك أن المصلحة هي المحدد الأساسي في تفاعلات النظام الإقليمي العربي.

ب. نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام: ويقصد بذلك مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات أم يوجد نوع من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام، أو يوجد تراتبية معينة في توزيع القوة.

وهنا نلاحظ أن عامل القوة يكتسب صفة الأهمية من الدول غير العربية المتفاعلة في النظام الإقليمي العربي وهي إيران وتركيا والولايات المتحدة وروسيا حيث أصبحت كل من الولايات المتحدة وروسيا تمتلكان قوة استراتيجية في المنطقة من قوة عسكرية واقتصادية كبيرة، في حين تمتلك إيران قوة تكتيكية تبعاً لظروف المنطقة، بالإضافة إلى قوتها العسكرية المقبولة وإمكاناتها الاقتصادية (النفطية والغازية) بالإضافة إلى موقعها الجيواستراتيجي في المنطقة، وارتباطها العميق بحركات المقاومة العربية، في حين تمتلك تركيا قوة عسكرية وأيديولوجية عبر التواجد المباشر في شمال سورية وشمال العراق وعبر امتدادها الأيديولوجي وارتباطها بحركة الإخوان المسلمين وتقاطعها مع قطر في هذا المنحى.

جـ. نمط التحالفات والسياسات: ويشير إلى طبيعة العلاقة المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات المتبعة فيما بينها، والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام.

فالمقصود بأنماط وأشكال التفاعلات: هو نتائج علاقات وتفاعلات الدول العربية فيما بينها من ظهور محاور في النظام الإقليمي العربي وتحالفات مع الخارج.

ورغم أنه خلال عقد التسعينيات ازداد الحضور الأمريكي في الخليج العربي، وتحولت الولايات المتحدة إلى القوة الرئيسية في المنطقة والتي تتولى مباشرةً حماية مصالحها الحيوية المرتبطة أشد الارتباط بالنفط وتصديره

---

[1] ناشيونال إنتيرست: أمريكا لم تعد القوة الأعظم في الشرق الأوسط، ترجمة منال حميد، الخليج أونلاين، 16 شباط، 2017، انظر الرابط التالي: https://alkhaleejonline.net/

وسلامة وصوله بالكميات والأسعار المقبولة لدى الأسواق العالمية، إلا أن أمريكا لم تعد أعظم قوة في الشرق الأوسط الآن؛ فروسيا والصين، دولتان بات لهما وجود كبير في المنطقة، وبدأت الكثير منها تفك ارتباطها عن الدور الأمريكي، وخاصةً في أعقاب تحطيم النظام الإقليمي بعد غزو العراق عام 2003 و"ثورات الربيع العربي" 2011[1]، كل ذلك أدى إلى أن تكون منطقة الشرق الأوسط قاسماً مشتركاً لكل تلك القوى والدول، الأمر الذي دفع واشنطن أن تعمل على استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط، خاصةً أن موسكو لم تعد تكتفي بدورها في سورية وإنما أبدت رغبة كبيرة في التدخل بشكل أكبر في رسم سياسات الشرق الأوسط.*

زادت المعضلة الأمنية لدول الخليج من الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، أي ازداد اعتماد دول الخليج على الحماية الأمريكية المباشرة من أجل مواجهة المخاطر الإقليمية، وبالتالي الولايات المتحدة تقدم الأمن للدول الخليجية، مقابل أن تساهم الدول الخليجية من خلال سياساتها النفطية المعتدلة في تحقيق الاستقرار للأسواق النفطية العالمية، ولكن كيف يتم ذلك؟ إن النفط كان يسعّر بالدولار ومن ثم فإن أرباح شركات النفط ومصدري النفط تتأثر سلباً عندما يحدث انخفاض في قيمة الدولار، ولذلك فإن ارتفاع أسعار النفط هو آلية لتصحيح الانخفاض في قيمة الدولار، أي أن انخفاض أسعار النفط مفيد بالنسبة لمعظم الدول، لكن الدول المصدرة تمثل استثناء من هذه القاعدة[2]. أي عندما تنخفض قيمة الدولار كانت تشجع الحكومة الأمريكية وأصحاب المصالح الحكومات الخليجية على ضخ مزيد من النفط في الأسواق، وبما أن الطلب مرتفع على النفط فإن أسعاره سترتفع، والنفط مسعر بالدولار مما يؤدي على ارتفاع الدولار أيضاً .

هذه العملية قد تثري دول الخليج ظاهرياً، ولكن الحقيقة إن ارتفاع سعر النفط المدفوع بهبوط قيمة الدولار يولد تحديات ومآزق، والتحدي الأكثر حدة هو ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير، إلا أن "أداتية" النفط بهذا الشكل، أمراً لم يعد قائماً، نظراً لأن الاعتماد الأمريكي على النفط الخارجي قد تراجع بشكل كبير. ففي عام 2005 غطت الولايات المتحدة 35 في المئة من احتياجاتها من النفط الخام ذاتياً، وخلال العام ٢٠١٤ قفز هذا الرقم إلى 61 %[3].

ويلاحظ أنه ومنذ بدء "الربيع العربي"، اتجهت أميركا للحصول على الأموال من دول الخليج مقابل الحماية الأمنية[4].

أمّا بالنسبة لمصر والأردن فتقوم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات اقتصادية سنوية لحكومتي البلدين، ويذكر أيضاً أن مصر تعد ثاني أكبر مستورد للقمح في العالم من الولايات المتحدة بعد اليابان.

---

* لعل أكثر ما يدلل على ذلك هو زيارات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مصر وفلسطين والسعودية وسورية والإمارات العربية المتحدة والدور المتنامي لموسكو في الملف الليبي.

[2] أندرو ووكر، "فوائد انخفاض أسعار النفط"، BBC، 24 كانون الأول 2015، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/w32mU

[3] أندرو ووكر، "فوائد انخفاض أسعار النفط"، مرجع سابق.

[4] "ترامب للملك سلمان: لديك تريليونات الدولارات ومن دوننا ربما لا تستطيع الاحتفاظ بطائراتك"، الميادين. نت، 1 تشرين الأول 2018، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/mVphp

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك اعتمادية كبيرة غير متكافئة بل وترابط معقدين بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن.

أما بالنسبة لمحور سورية وحلفائها، فرغم القضايا الخلافية بينهم كانت المصلحة هي المحدد الأساسي للعلاقات الإيرانية السورية والروسية السورية ومن خلفهما حركات المقاومة في المنطقة، فإيران طامحة للعب دور إقليمي كبير، وسورية وحزب الله وحركات المقاومة الفلسطينية يهدفون لتحرير أراضيهم المحتلة وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً .

وتحتل سورية مكانة مميزة في الاستراتيجية الإيرانية، فمن خلالها يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا وصولاً إلي لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث تعد العلاقات الإيرانية السورية أكثر ثباتاً وديمومة من أي علاقة أخري في المنطقة العربية تقريباً. وتتمثل أهم العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات بين البلدين على النحو التالي:

–المصالح المشتركة بين الدولتين والدور الاستراتيجي لسورية في معادلات المنطقة.

– الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمية والحفاظ على المصالح الاستراتيجية للدولتين، خاصة في ظل الاحساس الثنائي المتعلق بالمخاطر المحيطة بهم.

وبما أن إسرائيل هي العقبة في تحقيق أهداف كل طرف فكان الالتقاء على أن العداء لإسرائيل هو القاسم المشترك لهذا المحور، حيث تقوم إيران بتزويد حزب الله بمختلف أنواع الصواريخ عن طريق سورية، وتقدم للمقاومة الفلسطينية المساعدات المالية والعسكرية، وهي الدولة الوحيدة بالإضافة لسورية التي تساندهما بالمال والسلاح معاً.

على المستوى الاقتصادي، يظهر الميزان التجاري بين سورية وإيران بين العامين 2013 و2016 مستوى الخلل لصالح إيران، لكن رغم كل ذلك تبقى إيران في المرتبة 11 في سلم الأهمية النسبية للدول في التجارة الخارجية السورية.

إذاً، تعتبر سورية صلة الوصل في هذا المحور، وتشمل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. مما سبق نستنتج أن هناك اعتمادية بين إيران من جهة وحزب الله وحماس من جهة أخرى، ولكن تبقى سورية حلقة الوصل بينهما والضامن الأساسي لحزب الله وحماس، ويوجد أيضاً اعتمادية بين سورية وإيران وبين سورية وروسيا.

بعد أن وجدنا أنه يوجد اعتمادية في المحاور العربية سنحاول أن نبين إلى ماذا أدت الاعتمادية في طبيعة العلاقات البنيوية للمحاور العربية.

إن المنافع المتبادلة بين الدول هي التي تحدد المسار العام لأي تعاون وواضح أن المنافع "غير متبادلة" بين الولايات المتحدة ودول الاعتدال باعتبار أن ميزان القوة بين الطرفين هو الذي يحدد في النهاية حجم المنافع

أو المكاسب لكل طرف، فميزان القوة يكون بكامله لصالح أمريكا[1]، أي العلاقة هي علاقة اعتماد غير متوازن، وبما أن درجة الاعتمادية كبيرة بينهما فإن الاعتمادية هنا تقود دول الاعتدال إلى تبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن العلاقة بين سورية وإيران ليست بالاعتماد غير المتوازن لأن قوة إيران إلى حد الآن مقبولة، ولا يوجد اعتماد عسكري سوري على إيران مطلق، بالإضافة إلى تدني مستوى التبادل التجاري بينهما. ولا هي بالاعتماد المتماثل لأن إيران تبقى أقوى عسكرياً واقتصادياً من سورية، والمورد الأساسي للأسلحة إلى حزب الله وحماس. كما أن العلاقة السورية الإيرانية لا تندرج ضمن الاعتماد المتوازن ولا الاعتماد المتماثل، وهذا يمنح سورية مرونة وحركة أكثر في علاقاتها الدولية، ولكن تبقى سورية مرتبطة بإيران دون أن تصل إلى حد التبعية إلى الآن.

نستنتج أن النظام الإقليمي العربي هو نظام معتمد على الغير، ومن هنا يبدأ الحديث عن نهاية النظام الإقليمي العربي، وإن كانت الاعتمادية تقود إلى السلم والأمن الدوليين فكيف نفسر أحداث المنطقة وحروبها .

وبما أن النظام الإقليمي العربي كما وجدنا يعاني من التبعية والارتباط والانقسام فكيف سيواجه التحديات أو الأزمات التي قد تحدث، فماذا يحدث مثلاً لو أوقفت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية لمصر والأردن، أو أوقفت تصدير القمح لمصر، ما هو الشكل الذي ستؤول إليه العلاقة بين النظام الإقليمي العربي وإيران في حال امتلاك إيران السلاح النووي؟ ماذا يحدث في الاقتصادات الخليجية إذا ما تعرض الاقتصاد الأمريكي للانهيار أو لخسائر فادحة أو إذا رفعت أميركا الحماية الأمنية عنها؟ ماذا سيحدث لكل من سورية وحركات المقاومة إذا ما زاد الغرب ضغوطاته وعقوباته على كل من روسيا وإيران؟

إذاً النظام الإقليمي العربي مقبل على تحديات كبيرة وخطيرة تحدد مستقبله لسنوات طويلة قادمة.

خامساً: السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الإقليمي العربي

1- إصلاح وتحديث النظام الإقليمي العربي ومؤسساته وعلاقاته وفق رؤية مشتركة لمستقبل، قد تكون إرهاصاته بدأت بالمصالحات العربية التي بدأت تطرق أبواب دمشق، وذلك افتراضاً من أن العرب قد شعروا بحجم الخطر المحدق بهم في ظل إدارة الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب وفي ظل ترسيخ معادلة النفط مقابل الأمن والسلاح، وأدركوا أن الدور الإقليمي لإيران وتركيا ما هو إلا نابع عن غياب الدور العربي. وهذا الخيار يبقى مرهوناً بعملية إصلاح جدي يجب أن تشمل النظام الإقليمي العربي ككل بالإضافة إلى الوحدات المكونة له .

2- استمرار الأزمة التي يعيشها النظام الإقليمي العربي على حالها دون أي تغيير، ولكن على المدى الطويل لن يستمر هذا الاحتمال بفعل المخاطر التي يواجهها فقد يتحول النظام الإقليمي العربي إلى

---

[1] انظر في هذا السياق: محمد بن سعيد الفطيسي، منطق الهيمنة عند الدول الصغيرة، مجلة العلوم السياسية والقانون – دورية دولية محكمة – المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا / برلين، ع7.

أنظمة مختلفة أو أنظمة فرعية كالنظام الإقليمي الخليجي أو النظام الشرق أوسطي أو قد تحمل الأزمة في طياتها حلول تنقل النظام الإقليمي العربي إلى وضع الاستقرار والقوة والتوازن.

3- انهيار النظام الإقليمي العربي، حيث أنه إذا ما تم قياس مستقبل النظام على صورة الأداء التراجعي له خلال العقود الماضية واستمرت صيرورة التراجع، بالإضافة إلى كل العوامل والتحديات الداخلية والخارجية، والتي تعطي بمجملها تأثيراً سلبياً على النظام الإقليمي العربي بصورته القومية المعروف عليها. كل ذلك يوحي بأن انهيار النظام الإقليمي قد لا يكون مستبعداً من بين هذه الخيارات.

تقتضي عملية صياغة الرؤية المستقبلية لعلاقة إيران مع النظام الاقليمي العربي، إجراء عملية مقاطعة بين السيناريوهات المستقبلية للنظام الإقليمي العربي مع وضع المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

سادساً: العلاقات العربية الإيرانية بعد "الربيع العربي"

منذ بداية ما سمي "الربيع العربي" اختلف الموقف الإيراني منها باختلاف البلد الذي قامت فيه حركات احتجاجية، ففي وقت وقفت فيه إيران مع بعض الحركات الاحتجاجية وقفت ضد بعضها الآخر، ويمكن تفسير هذا الاختلاف الإيراني في النظر والحكم على هذه الحركات الحتجاجية من عدة جوانب، منها:

أولاً: علاقة إيران بالبلد الذي فيه تحرك.

ثانياً: طبيعة التكوينات المجتمعية في الدولة التي قامت فيها الاحتجاجات.

ثالثاً: طبيعة الاحتجاجات ذات نفسها ومن هم داعميها.

مهما اختلف الموقف الإيراني من التعاطي مع الحركات الاحتجاجية تحت ما يسمى "الربيع العربي" إلا أنه أثبت في النهايمة مجموعة من الحقائق منها:

أولاً: التقدم السياسي والعسكري والاقتصادي والعلمي الإيراني على جميع الدول العربية.

ثانياً: القدرة الإيرانية العالية على التأثير في العالم الإسلامي ومستقبله عموماً والعربي خصوصاً، وهو ما سوق لها بأنها الأجدر والأحق بقيادة العالم الإسلامي، وهو ما يرتبط بصورة أساسية بتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ما يسمح لها بلعب دور أكبر في قضايا وملفات المنطقة.

لقد رأى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، آية الله علي خامنئي، أن التحركات الإسلامية الأخيرة في العالم الإسلامي "مقدمة لتحول أكبر وسيادة الإسلام"[1]، وبدا جلياً السعي للتدليل على وجود طابع أيديولوجي لهذه التحركات، إذ بدأ التقديم لها على أنها تحمل رُوحية الثورة الإسلامية الإيرانية وتواصلًا لصمود الشعب الإيراني خلال 32 عامًا على قيام الثورة؛ وهو ما عبر عنه الإمام الخامنئي في كلمته أمام مؤتمر دولي للصحوة الإسلامية، عُقد في طهران عام 2011، حيث قال: "الانتفاضات العربية استلهمت من الثورة الإسلامية الإيرانية مفاهيمها ومعانيها"[2].

---

[1] راشد الغنوشي.. "لست الخميني"، الجزيرة نت، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2011 (تاريخ الدخول: 29 كانون الأول 2019)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/ZCKe4

[2] "آية الله خامنئي: قلق من وصول تسونامي الربيع العربي إلى إيران" دويچه وله، 17 سبتمبر/أيلول 2011 (تاريخ الدخول: 22 كانون الثاني 2020)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/xjUpd

وقدَّم الرئيس الإيراني الأسبق، محمد خاتمي، تحليلاً للثورة في مصر وتونس[1]، اعتمد أساساً على الأوضاع السياسية والاجتماعية التي سادت البلدين، وأرجع ذلك في تونس إلى الديكتاتورية والاستبداد والموقف المعادي للدِّين، أما في مصر فأرجع الأسباب إلى فساد نظام الحكم وتبعيته للخارج. وتوقف خاتمي عند تاريخ مصر وتمدنها، ورأى أن لهذه المسألة أثراً كبيراً في الثورة المصرية، وأنها من هذا الجانب تقف صنواً لإيران.

إن انتقال الحركات الاحتجاجية من مصر وتونس إلى البحرين واليمن لم يغير في الموقف الإيراني من هذه التحركات، إذ أنها عززت من البُعد الأيديولوجي في موقفها، باعتبارها وقفت إلى جانب تحركات قادها معارضون ينتمون على الطائفة الشيعية التي تمثلها إيران.

تلك الاندفاعة المرحِّبة بشكل أو بآخر أعقبها توقف وتراجع إلى الخلف، وإعادة قراءة المشهد بصورة أخرى؛ فما يحدث في مصر يعطي مؤشرات كبيرة على ترتيبات سياسية تعيد تشكيل محور الاعتدال العربي بصورة لن تصب في مصلحة إيران، إذ كانت إيران تعوِّل على علاقات جيدة مع مصر، وكانت ترى في الإسلاميين طرفًا "كفؤًا" لعلاقات استراتيجية مؤثِّرة، تعزِّز بصورة أو بأخرى النفوذ الإيراني في إفريقيا.

لكن الانقلاب العسكري على حكم الإخوان المسلمين في مصر، يعني تحكم الجيش المصري في مسار الأمور ومستقبل العلاقة، وهو الجيش الذي وقف على مدى ثلاثين عاماً وأكثر من القطيعة بين إيران ومصر ضد تحسين العلاقات، بل ولعب دوراً كبيراً في إجهاض كل محاولات التقارب التي قام بها مفكِّرون حيناً وحزبيون وسياسيون من كلا الجانبين حيناً آخر .

وبعد أن كانت الثورة في مصر وتونس وليبيا والبحرين واليمن توصف في إيران بأنها "ألطاف إلهية" يجب أن "تُنهي تمامًا هيمنة الأعداء"، لاحقاً جرى التوجس من نتائجها في عدد من الدول وظهر هذا التوجس واضحاً وتعاملت إيران بتوجس مماثل تجاه مجريات الثورة الليبية مع تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو".

وصفت إيران احتجاجات البحرين التي اندلعت في شباط 2011 بـ"ثورةُ حقٍّ وفي مكانها"، وفي واحدة من خطب الجمعة قال خامنئي: إن "ثورة البحرين ستنتصر بعون إلهي...واتهامنا بالتدخل كذب محض...لو تدخلنا لكان الأمر مختلفًا"[2].

إن الحكم الإيراني على احتجاجات البحرين ينطلق من مجموعة من المحددات منها: النظرة الإيرانية التاريخية إلى البحرين، وطبيعة المذهب للشعب البحريني الذي قام بالاحتجاجات، كما أن البحرين تشكِّل تحدياً أمنيّاً بالنسبة لإيران في منطقة الخليج ناتج عن وجود قواعد غربية فيها، وزاد في التحدي وجود قوات سعودية في البحرين التي تنظر إليها إيران بوصفها "بلدًا شيعيّاً"[3].

---

[1](في إشارة إلى تطورات مصر، سيد محمد خاتمي: الإنسان يتحمل الجوع لكنه لايتحمل الإهانة)، انتخاب نيوز، 19 حزيران 2011 (تاريخ الدخول: 22 كانون الأول 2019)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/rzLsV

[2]"المرشد الأعلى: نحن لا نتدخل في القضية البحرينية"، سايت روشنگري، 19 نيسان 2017 (تاريخ الدخول: 15 كانون الأول 2019)، انظر الرابط التالي: http://roshangari.ir/video/43229

[3] "تطورات الثورة في البحرين والصراع المذهبي والجيوسياسي بين إيران والمملكة العربية السعودية"، دورية تحقيقات سياسية: ربيع 2014، الدورة 4 ، العدد 10 ؛ صص 141 – 169، ص163.

إلى سورية، فقد مثلت طبيعة الاحتجاجات التي انتقلت مباشرة للعمل المسلح وفيما بعد شكل هذا العمل المسلح بيئة مناسبة للإرهاب، الأمر الذي بدى واضحاً لإيران فلم تقابل الحركات الاحتجاجية في سورية بالحماس الذي قابلت به الحركات الاحتجاجية في الدول العربية الأخرى، إذ أن إيران هاجمت التحولات التي طرأت سريعاً على التحركات الاحتجاجية في سورية وحذرت من تبعاتها[1]، وأعلنت موقفها المؤيد للدولة السورية.

ويمكن فهم الموقف الإيراني من الأحداث السورية، من منحى آخر قائم على ما تحمله من تهديد لإيران ولمحور المقاومة عموماً، إذ أن الهدف الأصلي للمخطط الأميركي في سورية، هو توجيه ضربة لخط المقاومة في المنطقة، لأن سوريا تدافع عن المقاومة الفلسطينية، والمقاومة اللبنانية.

كما نظرت إيران إلى الأحداث السورية بوصفها تدخلاً في الشأن الداخلي لسورية، ووصفت ما يجري في سورية بأنه "انحراف" وحرب بالوكالة[2]، أعلنت عن تعاونها مع كل من يحارب الإرهاب في سورية ولبنان والعراق، وتحارب الصهيونية أيضًا[3].

من جانب آخر، لم تخرج إيران في تعاملها مع الحلول للأزمة السورية من الوقوع في مجموعة من المتناقضات والتي أعلنت عنها بشكل خفي في مجموعة من المفاصل الحساسة:

سعت إيران إلى تنفيذ استراتيجيتها في العالم عموماً والعالم العربي خصوصاً، والقائمة على أساس استقطاب التكوينات المجتمعية على أساس طائفي ديني، وهو ما يظهر جلياً من علاقتها مع المكون الشيعي في كل من العراق والبحرين ولبنان واليمن وسورية، أي العمل على المستوى الشعبي في البلدان التي تتعرض لأزمات. مثلت الساحة السورية إحدى مواضع الكشف عن التناقض الإيراني من خلال العلاقة الوطيدة مع تركيا في وقت يتحارب وكلاءهما في الميدان، إذ أن إيران وقفت مباشرة إلى جانب النظام التركي في حادثة الانقلاب التي جرت ضده[4]، هذا التقارب الإيراني التركي أثار حفيظة الخليج العربي وعلى وجه الخصوص السعودية التي لمست فيه إقصاء لها من زعامة العالم الإسلامي عموماً و"السني" خصوصاً.

ارتكب العرب في محور الاعتدال خطأهم التاريخي بفتح الباب واسعاً أمام إيران وتركيا لمدّ نفوذهما أكثر في العالم العربي، وبدل التقرب من الأنظمة السياسية في البلدان العربية التي تعرضت لأزمات كانوا السباقين لمحاربتها والتخلي عن دورهم في الوقف إلى جانبها، وهو ما جعل النظام الإقليمي العربي برمته في مهب الريح.

---

[1] خامنئي: لا ندعم ثورة توّجّهها أميركا، الجزيرة نت، 4 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 10 كانون الثاني 2020)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/D0ayS

[2] "جواب قائد الثورة على 20 سؤالًا يتعلق بـ"الصحوة الإسلامية""، الموقع الرسمي لمرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، 9 شباط 2015 (تاريخ الدخول: 6 كانون الثاني 2020)، انظر الرابط التالي: http://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=22406

[3] "تصريحات في لقاء مسؤولي الدولة وسفراء العالم الإسلامي"، الموقع الرسمي لمرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، 24 شباط 2016 (تاريخ الدخول: 6 كانون الثاني 2020)، انظر الرابط التالي: http://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=29736

[4] دندراوي الهواري، " هل تدخلت أمريكا بمقاتلات إف 16 لإعادة أردوغان للحكم بالقوة؟!"، اليوم السابع، 18 تموز 2016، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/4LTWA

انطلاقاً مما سبق، نستنتج أن ما يسمى "الربيع العربي" فاقم حالة الخلاف والصراع بين إيران ومحور الاعتدال العربي.

سابعاً: سيناريوهات مستقبلية للعلاقات العربية الإيرانية

يرتبط مستقبل استمرار العلاقات العربية الإيرانية بالرغبة في تطويرها وتحسينها على قاعدة التعاون والاحترام المتبادل لخصوصية كل طرف اتجاه الطرف الآخر وعلى مراعاة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي تحفظ الحقوق الوطنية لكل منهما.

مراعاة المصالح المشتركة أمر حتمي بما أنه ليس بالإمكان تغيير الجغرافيا الإقليمية، أي أن الجوار الإيراني – العربي مسألة حتمية ولا يمكن تغييرها، لكن الذي يمكن تغييره والتأثير فيه هو التاريخ والسياسة، لذلك تكمن مصلحة العرب وإيران في إنهاء مرحلة الصراعات والتوجه نحو مرحلة التعاون والأمن الإقليمي.

ولذلك فإنه وعلى الرغم من أن الاحتمالات المستقبلية لطبيعة وشكل العلاقات العربية الإيرانية، غير حصرية، إلا أنه يمكن التركيز على عدد من السينايوهات لمستقبل هذه العلاقة، وهي:

أولاً: البقاء على الشكل الحالي من الصراع بمستوياته السياسية والاقتصادية ضمن حرب استنزاف مفتوحة.

ثانياً: الانتقال التدريجي لحل المشكلات العالقة تاريخياً والمستمرة في التراكم مع تطورات الوضع لإقليمي والدولي الراهن.

ثالثاً: الانتقال من مستوى الصراع السياسي والاقتصادي إلى مستوى الحرب الإقليمية الشاملة أو المحدودة.

لا بد من الإشارة إلى أن للتأثير الدولي في المنطقة الدور الأكبر في الانتقال من شكل إلى شكل جديد للعلاقات الإيرانية العربية، كما أن طبيعة العلاقات والتحالفات والأدوار الحالية بين دول المنطقة ذاتها، لها الدور الأكبر في التأثير في مستقبل العلاقة.

وترتبط فرصة كل واحد من هذه الاحتمالات الأربعة بمدى رغبة وقدرة الأطراف السياسية المختلفة في تغليب حسابات البراغماتية السياسية على النزعات الأيديولوجية والتوسعية وإغراءاتها، ومدى بروز خطاب وممارسة سياسية إقليمية قائمة على المساومات والرهان على التعاون المستقبلي الذي يشترط تقديم الجميع تنازلات معينة لقاء مكاسب التعاون الإقليمي.

وانطلاقاً مما سبق، فإن مجموعة المعطيات الحالية في المنطقة والاقليم وعلى وجه الخصوص تصاعد التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يجعل الفرضية الأولى التي تنص على البقاء على الشكل الحالي من العلاقات الصراعية، قائمة على المدى المنظور على الأقل، وعلى الرغم من حالات الوساطة التي تشهدها العلاقات الإيرانية السعودية إلى أنها لم تكن لحل الخلافات التاريخية القائمة بل لتفادي الانتقال إلى الصدام العسكري المباشر.

إن الانتقال التدريجي لحل المشكلات العالقة تاريخياً والمستمرة في التراكم مع تطورات الوضع لإقليمي والدولي الراهن، وفق ما تنص عليه الفرضية الثانية يتطلب بداية استقرار التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في المنطقة، هو يتطلب من إيران مراجعة سياساتها في المنطقة من اليمن إلى لبنان والعراق، وسياساتها على

المستوى العسكري وبشكل خاص ملف السلاح النووي وملف التسلح بشكل عام، كما يتطلب من الدول العربية بداية الفصل في علاقاتها الإقليمية عن علاقاتها الدولية أي أن تكون أكثر استقلالية في سياساتها وتوجهاتها الإقليمية عن السياسات والتوجهات الأميركية في المنطقة.

يبقى الاحتمال الثالث الذي ينص على الانتقال من مستوى الصراع السياسي والاقتصادي إلى مستوى الحرب الإقليمية الشاملة أو المحدودة، قائماً في خضم مصفوفة الأزمات والتحالفات وحروب الوكالة والاحتمالات الغامضة وتبدل موازين القوى ومعها تبدل حضور وانسحاب قوى عالمية في المنطقة، تنفتح مستقبلات الشرق الأوسط والمنطقة على احتمالات عديدة. وتصطف غالبية هذه الاحتمالات في جانب المزيد من التدهور، بخاصة في ظل التفكك العربي وغياب مواقف متماسكة وموحدة.

مقترحات وتوصيات

بعد البحث في العلاقات العربية الإيرانية والنظر إلى سيناريوهات مستقبلية لكل من النظام الإقليمي العربي ولمستقبل العلاقات العربية الإيرانية، يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات، وهي:

على صعيد النظام الإقليمي العربي العام:

تنمية قدراتنا الذاتية وامتلاكنا من آليات التطور الذاتي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وذلك بما يعزز الشروط والمتطلبات الذاتية المطلوبة لصيانة الأمن القومي العربي.

ضرورة وضع سياسة دفاعية متوافقة مع ظروف التنمية والإصلاح، فالتنمية تقتضي أن تتحرك على أساس مصالحنا القومية، وأن تحدث توازناً معقولاً ومؤثراً بين السياسة الدفاعية والسياستين الاقتصادية والسياسية.

يجب أن يقوم النظام الدفاعي على فكرة التوازن بحيث ندخل في سباق تسلح، وبالوقت نفسه يكون للنظام الإقليمي العربي وزنه الإقليمي والدولي .

إذاً التنمية والقوة هي الحل لإصلاح النظام الإقليمي العربي وإخراجه من حالة التبعية التي يعيشها، فما هي الوسائل لامتلاك القوة؟ وكيف نحقق التنمية العربية الشاملة؟

على صعيد علاقة إيران مع النظام الإقليمي العربي، يمكن النظر إلى مستقبلها، كما يلي:

1- بناءً على السيناريوهات المحتملة للنظام الإقليمي العربي بين الإصلاح والاستمرار والانهيار، يفترض أن يتعاطى النظام الإقليمي العربي مع إيران كالآتي:

أ. في حال ذهب النظام الإقليمي العربي باتجاه خيار الإصلاح، يجب أن يدخل مع إيران في مشروع حوار شامل يضع هواجسه وطلباته بناء على مصالحه على طاولة المفاوضات، وهذا أمر ضروري يفرضه تداخل الجغرافيا والتاريخ والأيديولوجيا.

ب. إن استمرار النظام الإقليمي العربي على وضعه الراهن، سيقدم الكثير من الفرص لإيران لمواصلة سياساتها المصلحية في المنطقة، أولاً، ستتمكن إيران من التغلغل بشكل أكبر في الشعوب العربية من بوابة الوقوف إلى جانبهم والالتزام بقضاياهم القومية، ومن البوابة الإيديولوجية الدينية، كذلك يمكن الاستفادة من التناقضات القائمة داخل مجلس التعاون الخليجي وبين بعض دول المجلس وتركيا، لصالح إيران بما

يمكنها من تقاسم السيطرة الإقليمية مع تركيا، وتجعل من خيار "إسرائيل" وحيداً أمام محور الاعتدال العربي.

ت. إن انهيار النظام الإقليمي العربي يعني التشتت الفعلي والحقيقي للشعوب العربية ذات الانتماءات الطائفية والمذهبية المتعددة، وهو خيار يقتضي الحيلولة دون وقوعه.

2- من الأفضل للعرب في محور الاعتدال النظر إلى الأزمات التي تشهدها دول المنطقة كبوابة للبدء بحوار ومن ثم تعاون مع إيران وليس بوصفه بوابة للصراع والحرب، وكذلك عليها أن تتعلم من درس سورية بأن غيابها في أي ساحة من ساحات الأزمات العربية يعني نفوذ إقليمي لدول المنطقة والعالم وهو ما حدث في سورية والعراق واليمن والآن ليبيا.

3- التأكيد على استقلالية العلاقات العربية الإيرانية عن علاقات النظام الإقليمي العربي بالدول الكبرى ومنها روسيا والولايات المتحدة باعتبار أن علاقة المحاور العربية مع القوى الدولية والإقليمية عامل سلبي في علاقات النظام الإقليمي العربي مع إيران.

4- يجب الحذر من الوقوع في شرك تضليل الرأي العام العربي حول العلاقة بين العروبة والاسلام، والعلاقة بين الفارسية والإسلام، ومن ثم الخروج من سجالات العدو الأول بين إيران و"إسرائيل".

5- من المهم بمكان النظر الى مسألة نقطة العودة للعلاقات الإيرانية – العربية، هل من حيث ماهو قائم الآن؟ أم أن تتم العودة الى الخلافات قبل الثورة الإسلامية، أم هل سيتم تصفير العلاقة والبدء بوضع ركائز جديدة لها؟ أو هل لدى النظام الإقليمي شروط مسبقة يجب تحقيقها لعودة العلاقات؟ هذه الأسئلة يجب أن توضع موضع الإجابة أن تدرس خياراتها بدقة ومن منظور استراتيجي.

6- أياً كان الخيار والشكل والنقطة المحتملة لعودة العلاقات الإيرانية – العربية، لا بد من التنبه إلى أن جزء مهمّا من الدول العربية ذات العلاقات العدائية مع إيران ضمن علاقة متينة مع واشنطن، ومن ثم فإن عودة علاقاتها مع إيران، لن يخرج من إطار رهانات أميركا على المنطقة.

تاسعاً: المصادر والمراجع

- جميل مطر. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، دار كتب عربية للنشر الالكتروني، 2015، ط5، ص18.
- ناشيونال إنتيرست: أمريكا لم تعد القوة الأعظم في الشرق الأوسط، ترجمة منال حميد، الخليج أونلاين، 16 شباط، 2017، انظر الرابط التالي: https://alkhaleejonline.net/
- لعل أكثر ما يدلل على ذلك هو زيارات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مصر وفلسطين والسعودية وسورية والإمارات العربية المتحدة والدور المتنامي لموسكو في الملف الليبي.
- أندرو ووكر، "فوائد انخفاض أسعار النفط"، BBC، 24 كانون الأول 2015، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/w32mU
- أندرو ووكر، "فوائد انخفاض أسعار النفط"، مرجع سابق.

- "ترامب للملك سلمان: لديك تريليونات الدولارات ومن دوننا ربما لا تستطيع الاحتفاظ بطائراتك"، الميادين. نت، 1 تشرين الأول 2018، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/mVphp
- انظر في هذا السياق: محمد بن سعيد الفطيسي، منطق الهيمنة عند الدول الصغيرة، مجلة العلوم السياسية والقانون – دورية دولية محكمة – المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا / برلين، ع7.
- راشد الغنوشي.. "لست الخميني"، الجزيرة نت، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2011 (تاريخ الدخول: 29 كانون الأول 2019)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/ZCKe4
- آية الله خامنئي: قلق من وصول تسونامي الربيع العربي إلى إيران" دويچه وله، 17 سبتمبر/أيلول 2011 (تاريخ الدخول: 22 كانون الثاني 2020)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/xjUpd
- (في إشارة إلى تطورات مصر، سيد محمد خاتمي: الإنسان يتحمل الجوع لكنه لايتحمل الإهانة)، انتخاب نيوز، 19 حزيران 2011 (تاريخ الدخول: 22 كانون الأول 2019)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/rzLsV
- "المرشد الأعلى: نحن لا نتدخل في القضية البحرينية"، سايت روشنگري، 19 نيسان 2017 (تاريخ الدخول: 15 كانون الأول 2019)، انظر الرابط التالي: http://roshangari.ir/video/43229
- "تطورات الثورة في البحرين والصراع المذهبي والجيوسياسي بين إيران والمملكة العربية السعودية"، دورية تحقيقات سياسية: ربيع 2014، الدورة 4 ، العدد 10 ؛ صص 141 – 169، ص163.
- "خامنئي: لا ندعم ثورة تؤجِّجها أميركا"، الجزيرة نت، 4 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 10 كانون الثاني 2020)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/D0ayS
- "جواب قائد الثورة على 20 سؤالًا يتعلق بـ"الصحوة الإسلامية""، الموقع الرسمي لمرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، 9 شباط 2015 (تاريخ الدخول: 6 كانون الثاني 2020)، انظر الرابط التالي: http://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=22406
- "تصريحات في لقاء مسؤولي الدولة وسفراء العالم الإسلامي"، الموقع الرسمي لمرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، 24 شباط 2016 (تاريخ الدخول: 6 كانون الثاني 2020)، انظر الرابط التالي: http://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=29736
- دندراوي الهواري، "هل تدخلت أمريكا بمقاتلات إف 16 لإعادة أردوغان للحكم بالقوة؟!"، اليوم السابع، 18 تموز 2016، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/4LTWA

السياسات الايرانية في المنطقة وانعكاساتها على الثورات العربية سوريا أنموذجاً

الدكتور إياد المجالي
باحث في العلاقات الدولية والشؤون الايرانية
جامعة مؤتة/ الأردن

ملخص:

تفرض المتغيرات التي أفرزتها الثورات العربية والمواقف الدولية منها ضرورة تحديد طبيعة النظام الدولي السائد من أجل إتاحة امكانية فهم حدود سلوك الدول الفاعلة وانعكاس سياساتها في مجريات الثورات العربية وتحديد تبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مسارات التغيير؟، وتقتضي طبيعة الحالة تفسير المسوغات التي تدفع بفواعل دوليين إقليميين لتنفيذ سياسات استراتيجية ذات أثر مباشر في مسارات التغيير الشعبي لأنظمة سياسية حاكمة، بحيث تتمكن شعوبها من أن تستقل بقرارها وتدافع عن مصالحها الوطنية ومقدراتها وتضمن أمنها القومي بمفهومه الواسع، لهذه الإشكالية كان لا بدّ من تحديد فرضية تناقش وتحلل وتجيب على سؤالها المركزي هو: ما هو تأثير استراتيجية النظام السياسي الإيراني على مجريات الازمة السورية ؟ وما هي مرتكزات هذه الاستراتيجية؟، وماهي مسوغات ومبررات تبني النظام الإيراني هذه السياسات؟.

إن الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة تتجلى في أنها تسلط الضوء على جانب مهم ومحوري في تفاعل أطراف دوليين بإطار أنماط الصراع القائم في سوريا وانعكاس هذا التفاعل بشكل كبير ومهم في مساراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحليل وتفسير المسوغات والمبررات السياسية والاستراتيجية الإيرانية تجاه سوريا من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة، ضمن المنهج الوصفي التحليلي في ضوء المتغيرات السياسية الميدانية عبر مراحل تطور الأزمة السورية ومآلاتها، لتخلص الدراسة إلى ماهية وحجم انعكاس الاستراتيجية الإيرانية على دول الربيع العربي وبالتحديد مجريات الأزمة السورية كنموذج.

Abstract:

The variables produced by the Arab revolutions and international positions, including the necessity of defining the nature of the prevailing international system in order to allow the possibility of understanding the limits of the behavior of the active states and the reflection of their policies in the course of the Arab revolutions and determining their political, economic and social consequences on the paths of change? To implement strategic policies that have a direct impact on the paths of popular change for ruling political systems, so that their peoples are able to independence by their decision and defend their national interests and ability and guarantee their national security in its broad sense, for these forms Of it was necessary to determine the hypothesis are discussed and analyzed and the answer is central to her question: What is the impact of the Iranian political system strategy on the course of the Syrian crisis? What are the foundations of this strategy ?, What are the rationale and justifications for the adoption of these policies by the Iranian regime? .

The scientific and practical importance of this study is manifested in that it sheds light on an important and pivotal aspect in the interaction of international parties within the framework of the existing patterns of conflict in Syria, and this interaction has been largely and importantly reflected in its political, military, economic and social tracks, with the aim of analyzing and interpreting the Iranian political and strategic rationales and justifications towards Syria through Answer the questions of the study, within the descriptive analytical approach in the light of the political changes in the field through the stages of the development of the Syrian crisis and its

consequences, so that the study concludes with the nature and size of the Iranian strategy's reflection on the Arab Spring countries By the course of the Syrian crisis as a model.

حول السياسات الإيرانية في المنطقة:

إن الطريقة التي تشكلت بموجبها وبمقتضاها الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت حالة فريدة من نوعها، مثلت خروجاً عن السبل المألوفة والأنماط التقليدية في تشكل الأنظمة إثر الصراعات والثورات الشعبية، فالمعروف ضمن أطر النظم السياسية التي تشكلت عقب معاهدة وستفاليا (The Peace Westphalia) عام 1648م([1])، كأول بناء لنظام سياسي في العصر الحديث له سيادة ومؤسسات تعنى بتطبيق القوانين الدستورية على مقدراتها وشعبها، فالدولة حسب الأعراف تمثل نتاج شعب متجانس في قيمه وعاداته وتقاليده وطريقة حياته، يرتبط هؤلاء بتاريخ مشترك، خلق بينهم تجانس في التفكير ونمط الحياة الثقافية، والأهداف والمصالح المشتركة، من خلال التواجد على أرض يتوارثها الأبناء عن الآباء.

ورغم أن إيران افتقرت للعديد من عناصر بناء النظم السياسية الحديثة، خاصة في جانب تعدد القوميات والديانات فيها، إلا أنها تمكنت من جمع هذه الفئات المتباينة في العرق والعقيدة والقومية وبناء حكومة إسلامية ذات نظام سياسي عقائدي ثوري (ثيوقراطي)، سعت بكل جهودها لقيادة العالم الإسلامي وظفت لهذه الغاية إمكانيات كبيرة واتخذت من أجل ذلك استراتيجية متجددة بإطار الدستور الذي أعدت مواده بما ينسجم مع طرح النظام السياسي الحاكم في إيران لفرض هيمنتها داخليا وخارجيا والتمكن من التمدد وتحقيق مشروعها التوسعي في دول الإقليم كافة.

تكللت جهود الجماهير الإيرانية من مختلف التيارات والقوى السياسية بإنجاز تحول فكري واجتماعي عميق وجذري في بنية المجتمع الإيراني، تمثل في الثورة الإسلامية في شباط من عام 1979م، ألغت وأسقطت النظام السابق وقدمت البديل، بتدشين الدولة الإسلامية بإطار ولاية الفقيه، وضمن دستور للدولة بنظام سياسي جديد، الذي مثل حالة فريدة بين الأنظمة السياسية في العالم خاصة وأنه يجمع بين الدولة الدينية بسلطة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، أعلى منصب في البلاد بموجب الدستور، وبين النظام الديمقراطي الذي بموجبه يتم انتخاب رئيس الدولة، والبرلمان بالاقتراع السري المباشر، وهو رؤية فكرية لنظام تختلط فيه مشروعية النظام السياسي مع ولاية الفقيه التي أرسى قواعدها آية الله الخميني، كأهم أشكال الفقه الشيعي الاثني عشري، والتي انعكست على منح صلاحيات غير مقيدة للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، نظرًا

[1] معاهدة وستفاليا : The Peace Westphalia: عقدت عام 1648م، وهي من أهم معاهدات الصلح التي أنهت حرب الثلاثين عام الدينية في أوروبا، والتي كانت تدور رحاها بين مختلف دول أوروبا، التي تدين بالديانة البروتستانتية والكاثوليكية، إن حرب الثلاثين عام هي حرب مستمرة لم تتوقف اشاعت الخراب والدمار في اوروبا، وقع المعاهدة الإمبراطور الروماني المقدس فيرديناند الثالث مع الأمراء الألمان وممثلي الجمهورية الهولندية وفرنسا والسويد، تضمنت المعاهدة أربعة مبادئ أساسية: أولها مبدأ السيادة المطلقة للدولة الوطنية، والمبدأ الثاني المساواة القانونية بين الدول الوطنية بغض النظر عن قوتها أو إمكانياتها، والمبدأ الثالث إلزامية المعاهدات بين الدول، وترسيخ فكرة القانون الدولي الملزم للجميع، و المبدأ الأخير هو عدم التدخل من طرف دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، انظر: الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ج7، ص290 -291

لمضمون هذه النظرية الفقهية، والتي تؤكد على ضرورة وجود فقيه معصوم يقود الأمة حتى ظهور المهدي، وهي بهذا الشكل تعد أبرز مقتضيات الديمقراطية ولكن بشكل مختلف قليلاً [1] .

إن تحليل أبعاد ومؤشرات تأثير مؤسسات النظام السياسي الإيراني في النظم السياسية العربية وتفاعلات شعوبها قبل وبعد ما يسمى الربيع العربي تبدو صعبة للغاية، وذلك ناتج عن تعقيد تركيبة هذا النظام وتشابك أهدافه وغاياته التوسعية ومساعيه الحثيثة لتصدير ثورته، فهو نظام نادر بكافة تفاصيله سواء من المؤسسات والأجهزة التي تنفذ استراتيجيته أو من الخطاب السياسي الذي تطرح من خلاله أفكارها ورؤاها حول مختلف القضايا التي تمس حياة الشعوب وتطلعاتهم، خاصة وأن عملية تشكيل وصناعة استراتيجيات النظام السياسي الإيراني تتسم بتداخل وتعدد المؤسسات والهيئات والقوى الفاعلة في السلطة، ولتحديد وتحليل هذه الأدوار التي شكلت محركاً وداعماً للعدد من الحركات التحررية في توجهاتها الدينية العقائدية، في الجانب الاخر مارست حاجز صد ومساند مباشر لأنظمة سياسية إقليمية لمواجهة مطالب شعبية واحتجاجات جماهرية على سياسات وممارسات هذه الأنظمة كما هو الحال في اليمن وسوريا.

امتلكت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مشروعاً استراتيجياً بني على ثوابت النظام السياسي القائم وعلى فكر الثورة وعقيدتها، وانطلقت سياستها الخارجية من أسس مشروعها الإقليمي التوسعي وطبيعته، وتُعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحدة دولية ذات خصائص وأنماط متميزة، تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية، وبموازين القوى في المجتمع الدولي، وتنعكس تلك المؤثرات على عملية صنع القرار واتخاذه، رغم التعقيدات في تركيبة السلطة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والأسس الفكرية والإيديولوجية التي تكون النظام السياسي في إطارها.

هذا ما يفسر سلوك النظام السياسي الحاكم في طهران القائم على نظرية ولاية الفقيه، إحدى أهم مصادر سياساته الداخلية والخارجية، ومرتكزه الفكري والأساس الفلسفي له، التي تضمن توسيع حدود سلطة المرشد الأعلى في صنع القرار السياسي، والتي انعكس نطاقها الخارجي الاستراتيجي بشكل مكثف وعميق ومباشر، ولذلك جاءت سياسة إيران واستراتيجيتها الثابتة والمتغيرة وفق ذلك المنطلق خصوصا في القضايا المصيرية العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية[2]، أو في التعامل مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دول المنطقة بدءا من الاحتجاجات والثورات الشعبية التي عمت اكثر انظمة المنطقة منذ 2010م.

بينما تعد الأسس التي بنيت عليها الأهداف الثابتة والمتغيرة للنظام السياسي الإيراني الديني الحاكم في الإقليم تجاه دول الجوار، انطلقت من شعار (لا شرقية ولا غربية) كمبدأ مكمل للرؤية الفكرية التي ارتكزت عليها سياسات النظام الايراني ومواقفه مع المتغيرات الإقليمية، والتأكيد على مبدأ عدم الانحياز ورفض التبعية للقوى العظمى[3]، مما يبرر ويسوغ اثر وحضور إيران المباشر في أزمات وصراعات دول المنطقة القائمة منذ عقود، والتي رافقها نفوذ واسع الانتشار وتصدير الثورة فكراً ومعتقداً في العالمين العربي والإسلامي وجعلها

---

[1] مكاوي، نجلاء وآخرون، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، بيروت ، 2015، ص 13-14

[2] البطنيجي، عياد، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ع77، 2011، ص63

[3] جمعه، العلاقات العربية الإيرانية، ص 182-183

مرادفاً لإسلامية الثورة، ووردت هذه الرؤية في جميع أدبياتها والمؤلفات والدراسات البحثية التي تناولتها تحليلاً وتوضيحاً ومعالجة [1].

ما يمكن تحديده في جانب تفسير العلاقة المتنامية بين سياسات النظام الإيراني بكافة مؤسساته وأثرها المباشر في حجم الانعكاسات السلبية والإيجابية على السواء في تداعيات الثورات العربية ودول الجوار العربي، وتحديدا الأزمة السورية فقد مكنت النظام الإيراني من التدخل المباشر واستقبال الدعم العسكري واللوجستي للجيش السوري خلال مواجهاته للخطر الذي أحدق بالسلطة السياسية في دمشق، وهددت كامل الأراضي السورية عبر فصائل دينية متطرفة مسلحة دخلت مسار الصراع في المشهد السياسي السوري بتحشيد إقليمي لخلق إرباك سياسي يفكك الدولة السورية من الداخل ويقدم نموذج الانفصال العسكري لمجندين في الجيش السوري على شكل فصائل منشقة ومعارضة تلقت دعما مباشر من قوى دولية وإقليمية، سعت لاستثمار الأزمة في خلق توازن للقوى وتحقيق أهداف ومصالح سياسية واقتصادية من خلال حرب الإنابة على الأرض السورية وبأدوات متطرفة وظفت الدين الإسلامي كغطاء لعملياتها العسكرية في سوريا.

في الوقت الذي ارتبطت فيه الاستراتيجية الإيرانية وسياساتها الخارجية بجملة من المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية، ذات التأثير المباشر في صنع القرار السياسي لتحقيق الأمن والاستقرار لنظامها السياسي، التي تجاوزت استراتيجيتها الأمنية الوطنية لتشمل دول الإقليم، ووظفت لذلك بعدين أساسيين الأول : يتمثل في البعد العقائدي والذي يسعى لتغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت والأئمة الاثني عشر والدعوة إلى تنفيذ وصاياهم، حيث أصبح البعد الديني مصدرا مشرعا في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فجاءت رؤيتها العقائدية مساهما فاعلا في تحديد شكل وطبيعة الاستراتيجية، التي وضعت الجمهورية الإسلامية في النظام الدولي كوحدة مستقلة ذات سيادة، خاصة وأن المعايير التي بنيت بإطارها تلك الأهداف والمصالح جاءت بغلاف ديني وبمسعى لقيادة مشروع إسلامي عالمي هو الحكومة الإسلامية العالمية.

وهي وفق الفكر السياسي الشيعي، والمفهوم الإسلامي الإيراني: تمثل نتيجة وحاجة ملحة بعد أن شكل الإسلام البنية الأيديولوجية الرئيسية العليا للنظام السياسي، لمرحلة ما بعد الثورة، فقد ظل القوة المهيمنة على كافة مفاصل الدولة، لهذه الغاية قرر النظام السياسي بدوره تشكيل نسيج الدولة وعلاقاتها مع العالم الخارجي بإطار راديكالي إصلاحي غير واقعي، وبنظرة إسلامية دافعة نحو تشكيل استراتيجية داخلية وخارجية، فيما تضمن البعد الثاني "مسار النضال الثوري الذي يتعلق باتجاه قوة ذاتية من دول المنطقة، من خلال استثمار إمكاناتها الاقتصادية والأمنية التي تحول دون وجود قوى أجنبية في الإقليم" [2]، ظلت هذه المعايير والأسس بمثابة قاعدة ومظلة أيديولوجية، ومحدداً لسياستها وقراراتها الخارجية، لذلك ظهرت مؤشرات تناقض وعدم تطابق

---

[1] عبد الحميد، عصام السيد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006، ص167

[2] عبد المؤمن، محمد السعيد، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد196، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص 63، متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

الأنظمة في الإقليم مع سياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تخلق حالة من الصراع وتضارب المصالح وتقاطعها [1].

ومثلت الرؤية العقائدية الثورية في جانب المصلحة "مصلحة النظام السياسي " لمواجهة الأيديولوجيا الدينية ومشروعها التوسعي محدداً ارتبط بطبيعة القوى المسيطرة على السلطة وسياساتها، حيث أخذت نعمل وفق خطاب التهدئة لمحيطها الإقليمي، ووسيلة للتقرب والتعاون وتحقيق المصالح في سياستها الخارجية، مع الإبقاء على المسائل الخلافية والقضايا ذات القرار المشترك معلقة، وأخذت تحسن صورتها من خلال استراتيجية ثقافية، والترويج للثقافة والحضارة الإيرانية، ونفي سمات الطائفية من مشروعها رغم واقع الحال الذي تمثل بتصدير قيم الثورة [2]، لذلك اتبع نظامها السياسي القوة الناعمة، التي تخولها تحقيق أهدافها دون الاعتماد على القوة الصلبة فحسب، لمراحل متقدمة من حياة النظام رغم أن سياساتها جاءت برد فعل سلبي عمق عزلتها الإقليمية، بعد أن أخذت بالاعتماد على العامل الطائفي في حشد وتوظيف الأغلبية الشيعية في العديد من دول الإقليم لتحقيق أهداف سياسية وممارسه الضغوط السياسية من خلال دعم أنشطتهم وتحفيزهم[3].

وتراجعت الإيدلوجيا أمام المصلحة والآليات التي تفرضها متغيرات الساحة السياسية، حيث لم تستطع مقتضيات المصلحة ومعطيات الظرف الإقليمي والدولي إلا أن تفكك هذا المحدد الاستراتيجي الإيراني، ومثلت المصلحة محدداً رئيسياً في علاقات إيران مع قوى وأنظمة أخرى، وتسارعت وتيرة المتغيرات، واكتفى النظام السياسي الإيراني بإعداد الاستراتيجية، التي تمنحه تمدداً أكثر في مجاله الحيوي، وحلمه التاريخي القديم نحو العراق وسوريا ولبنان[4]، واندفعت بذلك عبر إقامة علاقات وطيدة مع حركة حماس: حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية، وحركة الجهاد الفلسطيني، وحزب الله في لبنان[5].

إيران في سوريا:

يبدو واضحاً أن سوريا ذات الموقع والدور الإقليمي المؤثر والفاعل، قد شكلت مدخلاً لرسم مشاهد الشرق الأوسط وخطوطه العريضة، حتى أن سوريا باتت ساحة لتنفيس حالات الاحتقان الإقليمي والدولي عبر الوكلاء، وهذا ما يُهدد حقيقةً إمكانية التوصل إلى حل بشأن الحرب على سوريا. ورغم ذلك فإن الحالة السياسية السورية القادرة على جمع التناقضات الإقليمية والدولية، وترجمتها مسارات واقعية، ستُثبت قُدرتها على تفسير الظواهر المُعقدة والراهنة، وصوغ حلول سياسية أو بدائل عسكرية، وذلك انطلاقاً من قُدرة الدولة

---

1 مكاوي، الاستراتيجية الإيرانية، ص83

2 عبد الشافي، عصام، جدالات الفكر والحركة: البعد الديني فى السياسة الخارجية، ع 1، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013، ص33-35، متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

3 باكير، علي حسين، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية والقدرات وحدود التأثير، مركز الجزر للدراسات، قطر، 2013، متوفر على الرابط الإلكتروني www .Studies, Aljazeera .net

4 عبد الحي، وليد، بنية القوة الإيرانية وآفاتها، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013/4/16، متوفر على الرابط الإلكتروني www .Studies, Aljazeera .net.

5 مكاوي، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ص89.

السورية على إدارة مستويات الصراع في سوريا وعليها. وهذا ما تم إثباته بدلائل قاطعة، حيث أن الرئيس الأسد تمكن وبقدرة استراتيجية من توظيف وإدارة وتفكيك كافة المعادلات الجيوسياسية المتربصة بالدولة السورية، وتشكيل نماذج من التوازنات، ستكون بلا ريب بوابة لحلول سياسية، وأنموذج اقتصادي مؤثر على مستوى الإقليم.

تعد إيران الخاسر الأكبر من الثورات العربية بعد الأنظمة العربية على المدى القصير والمتوسط، إذ انتشر الموقف السلبي من دورها في الساحة العربية، وغيّر أنظمةً حليفة للولايات المتحدة في هذه المرحلة كما في مصر وتونس، أما سورية فتعيش حالة من عدم الوضوح بسبب مراهنة إيرانية لجهة بقاء النظام السياسي الحاكم في دمشق ضمن مسار محاولات تفكيكها واسقاط نظامها، لذلك سعت الاستراتيجية الإيرانية إلى تقليص الخسائر بالقدر الأكبر في سورية، وتعظيم المكاسب في لبنان والعراق، بيد أن ذلك قد يفيد في مرحلة نظرا للحاجة إلى سد الفراغ الناجم عن تراجع دور القوى الدولية، لكن تشعر إيران ان التغير في سورية يستهدفها جيوستراتيجيا، في حين تعجز هي –بسبب طبيعة نظامها، والنظرة السلبية لدورها ضمن الرأي العام العربي– عن تجيير هذا التغير لصالحها أو على الأقل الحّد من الخسائر.

لا شك أن انعكاس السياسات الاستراتيجية الإيرانية على معطيات الأزمة السورية قد جاءت مباشرة، كما أن الضغوط الأمريكية المكثفة التي يتعرض لها النظام السياسي الإيراني قد شكلت محددا إقليمياً عكس حجم التدخل الإيراني في أنماط الصراع لكل من اليمن والعراق وسوريا، خاصة بعد تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية ويتصاعد رفض إدارة الرئيس ترامب مطالبا تخفيض العقوبات التي أدت إلى التراجع الشديد في عائدات النفط الإيراني، وذلك ضمن استراتيجية أمريكية تهدف إلى تعديل سلوك النظام الإيراني، بما يضع حدا لبرنامج الصواريخ الباليستية، ويحجم نفوذ إيران ونشاطاتها الإقليمية، ويحرمه من العودة إلى تخصيب اليورانيوم من جديد.

بات واضحاً أن الحالة السورية بوصفها السياق الرئيس في بناء المعادلات الإقليمية والدولية، قد باتت ناظمة ووفق الموقع الجيو–إستراتيجي لسورية، لكافة حالات الصراع والتنافس على المستوين الإقليمي والدولي، وبالتالي فإن الصراع والتنافس على سورية باعتبارها عاملًا مرجّحًا في توازنات المنطقة، سيكون له الأثر الحاسم في تحديد مآل الأزمات الشرق أوسطية، والمسارات التي يمكن أن تسلكها مستقبلًا.

فقد شكل تصاعد الضغوط الأمريكية لتحجيم سلوك إيران الإقليمي بتصنيف إدارة ترامب الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية دافعا قويا للروس لتتضيق الدائرة على كافة الميليشيات التابعة الإيرانية في سوريا في خضم التنافس الروسي الإيراني على تقاسم النفوذ في سوريا، فهرول الروس نحو استهداف كافة المقرات والتمركزات الاستراتيجية الموالية لإيران في سوريا، ولسان حالهم أن على إيران الاستجابة للأوامر الروسية بسحب الميليشيات من هذه المناطق وإلا التلويح بأن الروس يستهدفون تنظيمات إرهابية سواء أكانوا عسكريين أو حتى مستشارين كما يردد الإيرانيون في منابرهم الإعلامية.

بينما دخلت أزمة سوريا مراحلها النهائية بتجميع فصائل المعارضة السورية في بقعة جغرافية واحدة أشبه بسجن كبير، والقضاء على تنظيم داعش، وبروز صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية لتعظيم نطاق النفوذ بالحصول على الرقم الأكبر من المكاسب والمغانم في سوريا الجديدة، أجرى الرئيس السوري بشار الأسد زيارة مفاجئة وسرية للعاصمة الإيرانية طهران في 25 فبراير 2019، في أول زيارة خارجية لإيران منذ اندلاع الأزمة قبل نحو ثماني سنوات. ذهب الرئيس السوري وحيدًا لمقابلة المرشد الأعلى علي خامنئي، وكان لافتًا حضور قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني (قبل استهدافه بعملية الاغتيال الأمريكية) وغياب الرئيس الإيراني حسن روحاني، ثم التقى -أيضًا وحيدًا- الرئيس روحاني مع وفد إيران يتقدَّمه سليماني أيضًا.

حيث كشفت الزيارة وتصريحات المرشد الأعلى والرئيس الإيراني، في اللقاء الذي جمعهما بالرئيس الأسد، عن حزمة من الأمور وثيقة الصلة بشهيَّة إيران المفتوحة باستمرار للحصول على مزيد من النفوذ في المناطق المصنَّفة إيرانيًّا ضمن ما يُسمَّي "الفضاء الإيراني الواسع" أو "الهلال الشيعي"، وتمسُّك إيران بالبقاء طويل الأمد في سوريا يقول خامنئي: "الانتصارات وجّهَت ضربة قاسية إلى المشروع الغربي والأمريكي في المنطقة، وهو ما يستوجب مزيدًا من الحذر ممَّا قد يدبِّرونه في المرحلة المقبلة ردًّا على فشلهم"، مضيفًا: "المنطقة العازلة التي يسعى الأمريكيون لإقامتها هي مثال على هذه المؤامرات الخطيرة التي يجب مقاومتها"، وهو ما يعكس تَمسُّك إيران بالرغبة في السيطرة والحصول على أكبر قدر من المكاسب.

لم يكتفِ خامنئي بتحذيره الأسد ونظامه من مخاطر الانفكاك عن إيران وميليشياتها المسلحة في سوريا في المرحلة المقبلة، بل واصل حديثة دون أدنى اعتبار للأسد بعدم إتاحة الفرصة له بتجديد طلب سوريا الرسمي لبقاء الميليشيات المسلحة أو حتى المستشارين العسكريين كما يردِّد الإيرانيون في سوريا، بما أن سوريا دخلت مرحلتها النهائية بعد القضاء على غالبية الجيوب الإرهابية وتجميع المعارضة بقوله مباشرةً: "سنستمر إلى جانب سوريا حتى استعادة عافيتها الكاملة والقضاء على الإرهاب نهائيًّا"، موضحًا أن "كلًّا من طهران ودمشق هي العمق الاستراتيجي للأخرى"، وهو ما تكرر في أثناء لقاء الأسد–روحاني بقول روحاني: "إيران ستقف –كما في السابق– إلى جانب شعب وحكومة سوريا، وإن انتصار سوريا هو انتصار لإيران"، ومِن ثَمَّ لم تعُد إيران بحاجة إلى تجديد سوريا إذنها المسبق بالحضور في الأراضي السورية.

كذلك أشار خامنئي إلى مسألة كاشفة عن سياسة التغيير الديموغرافي الإيرانية المتبعة في سوريا، من خلال استهداف الميليشيات الشيعية المكونَ السُّنّيّ بالمحافظات السُّنية في أثناء المعارك كافَّةً التي دارت في سوريا للتأثير على التركيبة السكانية السورية لصالح المكوِّن الشيعيّ، وإن كان ذلك يصعب تحقيقه في دولة 73% من سكانها تابعون للمذهب السني، وذلك بقوله: "العلاقات الدينية بين إيران وسوريا تحتاج إلى تقوية وتطوير"، مضيفًا: "هُويَّة وقوة تيَّار المقاومة مرتبطتان بهذا التواصل الاستراتيجي بين سوريا وإيران، وبناءً على هذا لن يستطيع الأعداء تنفيذ مخططاتهم".

هذا يؤكد حقيقة الاستراتيجية الإيرانية تجاه المتغيرات السياسية في الإقليم والواقع الميداني لحجم المتغيرات في الأزمة السورية، فهي تشكل محافظة أو ولاية ضمن الولايات الإيرانية، وما تصريح رجل الدين الإيراني – المقرَّب من المرشد على خامنئي– رئيس وحدة مكافحة الحرب الناعمة التابعة للحرس الثوري (قاعدة عمار الاستراتيجية) مهدي طائب حول أهمية سوريا للمشروع الإيراني الإقليمي بأنها تمثل المحافظة رقم 35 بقوله: "إذا هاجمَنا الأعداء وكانوا يريدون أخذ إما سوريا وإما محافظة الأحواز، فإن الأولوية هنا المحافظة على سوريا، فإذا حافظنا على سوريا معنا فإن بإمكاننا استعادة الأحواز أيضًا، ولكن إن فقدنا سوريا فلا يمكننا أن نحافظ على طهران" إلا دليل كافٍ على ذلك، علمًا بأن عدد المحافظات الإيرانية 31 محافظة، وذلك لاعتبار العقل الإيراني أن العراق والبحرين واليمن هي المحافظات المتممة للمحافظات الخمس والثلاثين.

يبدو أن حجم الدور الذي لعبته إيران في حمايه سوريا من مصير غامض كانت ستتلقاه بعد أن فقد أكثر من 75% من الأراضي السورية لصالح فصائل المعارضة والتنظيمات الإرهابية بحلول 2015، وهنا يمكن الإشارة إلى ما ورد في كتاب "رسائل الأسماك"، الذي نشرته دار نشر "انتشارات بعثت 27" التابعة للحرس الثوري الإيراني في الذكرى الأولى لمصرع مؤلِّفه القائد بالحرس الثوري العميد حسين همداني الذي لقي حتفه في سوريا 2015: " لقد استدعاني القائد العامّ للحرس الثوري محمد علي جعفري وبلّغني أن أذهب إلى سوريا بصفتي قائدًا في الحرس"، وبعدها بثلاثة أشهر شكَّلَت إيران ما يُعرَف بـ"قوات الدفاع الوطني" التي تشبه في تركيبتها قوات الباسيج الإيرانية للدفاع عن سوريا، ودعت حزب الله للمشاركة بمقاتلين، ومن هنا بدأ المشهد يتغير لصالح الحكومة السورية والجيش السوري، بخاصة بعد استرداد حلب من أيدي المعارضة والفصائل المسلحة مطلع 2017.

إيران تنتظر جَنْي الثمار بعد أن قدَّمَت أثمانًا مادية وبشرية باهظة في سبيل الحفاظ على سوريا بما يمكِّنها من الهيمنة وتنفيذ المخططات بما يضمن لها موطئ قدم شرق المتوسط، بعد أن أصبحت بيئة مواتية للتمدُّد، وهو ما يفسِّر حزمة الاتفاقيات الدفاعية (تنصّ على تقديم طهران الدعم لإعادة بناء الجيش السوري والصناعات الدفاعية) والاقتصادية طويلة الأمد (تشمل قطاعات الطاقة والنفط والكهرباء والزراعة والقطاع المصرفي) التي وقَّعَتها إيران مع السلطة السياسية في سوريا خلال عامَي 2018 و2019 لجَنْي ثمار ما أنفقته من أثمان مادية وبشرية.

قدّرت الإحصائية التي صدرت خلال عام 2018م أن عدد المقاتلين الإيرانيين في سوريا بنحو 20 ألف مقاتل، ونحو 7500 عنصر من حزب الله أحد أهم أذرع إيران في سوريا، فضلًا عن مقتل أكثر من 2000 مقاتل منهم قيادات كبيرة في الحرس الثوري الإيراني، كما قدَّرَت مجموعة عمل إيران في أغسطس 2018 بحجم المبالغ المالية الإيرانية المقدَّمة للميليشيات الإيرانية في سوريا والعراق واليمن خلال 2018 بنحو 16 مليار دولار، فضلًا عن تقديمها 4.6 مليارات دولار في شكل خطوط ائتمان وقروض لسوريا، أضف إلى ذلك إجمالي حجم المبالغ المالية الخاصة بالاتفاقيات الاستثمارية والتجارية الموقعة بين الإيرانيين والسوريين حتى فبراير 2019.

على هذا النحو أرادت إيران إيصال رسائل متعددة إلى أطراف عديدة في مقدمتها الروس، بأن إيران رقم في المعادلة السورية لا يمكن الاستهانة به، إذ إن العلاقة الوثيقة بين طهران ودمشق هي في أفضل مراحلها، وإن إيران ليست أقل نفوذًا من روسيا في سوريا، أما رسالة ايران إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، بأن مطلبكم إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا لم يعُد قرارًا سوريًّا بل قرارا إيرانيا بامتياز، وبقاء الميليشيات في سوريا بات قرارًا إيرانيًّا في سوريا، وعلى كافة الأطراف أن تقبل بتحوُّل قواعد اللعبة في سوريا بوجود الميلشيات الإيرانية في المحافظات السورية كافة. ثم رسالة إيران إلى الدول العربية بأن سوريا لم تعُد ضمن المحيط العربي بل باتت ضمن الإطار الإقليمي وولاية إيرانية خارج الحدود الإيرانية.

الخلاصة

لم تعد الحرب على سوريا وإرهاصاتها بوابة لتوازنات إقليمية ودولية جديدة فحسب، بل ساهمت تداعيات الحرب على سوريا، في رسم منحى جيوسياسي ناظماً للاصطفافات والتحالفات الوليدة في المنطقة. وعليه فقد باتت موازين القوى هي العامل الحاسم في تقوية بنية التحالفات، وتوجيه السياسات الخارجية. وبالتالي فإن جوهر الصراع بين روسيا والولايات المتحدة بوصفهما قطبين يوازي كل منهما الأخر سياسياً وعسكرياً، وحتى على مستوى التشبيك الاقتصادي، يقوم على تحديد مناطق النفوذ، ورسم المسارات الجيوستراتيجية المُنظمة لحدود العلاقات والتفاعل السياسي والعسكري فيما بينهم. ضمن ذلك تتأرجح كتلة مُحتملة من الصدامات بين موسكو وواشنطن، ما يُهدد العلاقات بين القطبين بالوصول إلى مستويات تصادمية.

لكن في جانب أخر تقوم العلاقات فيما بينهم بتصحيح مسارها تلقائياً، خاصة إذا ما اقتربت المسارات العسكرية إلى درجة تُهدد بموجبها خرائط النفوذ العالمي. هذا التصحيح التلقائي برز واضحاً في سياق الحرب على سوريا، وهذا ما يؤكد بأن سوريا كانت ولا زالت عاملاً جيوسياسياً حاسماً في رسم سياسيات الدول، حتى أن الموقع الاستراتيجي لسوريا منحها بُعداً اقتصادياً فاعلا ومؤثراً في رسم فرضيات اقتصادية، تُبنى عليها المعادلات الجيواقتصادية.

كما أن مُجمَل المشاهدات وتحليل أبعاد الأثر المباشر للسياسات الإيرانية وبنائها الاستراتيجي، والتحوُّلات الجذرية في موازين القوى التي فرضتها ممارسات النظام السياسي الإيراني في دول الجوار الإقليمي ضمن إطار صراع النفوذ، يبدو أن منحنى توسيع نطاق النفوذ الإيراني في سوريا في ارتفاع، وأن لسان حال إيران أن على جميع أطراف الأزمة القبول بها رقمًا لا يمكن تجاوزه، ليس فقط في الساحة السورية، بل وفي الساحتين الإقليمية والدولية.

خاصة مع الانتشار الواسع النطاق لمقاتلي الميليشيات الموالية لإيران في عموم سوريا، وتمسك الروس بضرورة إنجاز الخطوة التالية المتمثلة في تقليم أظافر إيران في سوريا وتحويلها إلى منطقة نفوذ روسية شبة خالصة، تؤشر جميع هذه المعطيات على أن الدور الإيراني سيتقوقع في حدودٍ مغلقة في مناطق الثورات العربية وفشل السياسة الخارجية الإيرانية فيها.

المراجع

- البطنيجي، عياد، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ع77، 2011.
- الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،198، ج7
- باكير، علي حسين، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية والقدرات وحدود التأثير، مركز الجزر للدراسات، قطر، 2013، متوفر على الرابط الإلكتروني www .net Studies, Aljazeera.
- عبد الحي، وليد، بنية القوة الإيرانية وآفاتها، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013/4/16،
- عبد الحميد، عصام السيد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.
- عبد الشافي، عصام، جدالات الفكر والحركة: البعد الديني فى السياسة الخارجية، ع 1، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013، متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg
- عبد المؤمن، محمد السعيد، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد196، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2014، متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg
- مكاوي، نجلاء وآخرون، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015

القوة الإيرانية الثقافية وتأثيرها على الهوية العراقية

زهرة الثابت: باحثة جامعية ودكتورة مختصة في اللغة والحضارة العربية (أديان مقارنة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القيروان، تونس.

الملخص

مثلت إيران منذ سقوط العراق سنة 2003م قوة إقليمية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، إذ باتت تشكل منافسا خطيرا لدول الجوار، وهددت العراق في أمنها واستقرارها. وحاولت أن تتدخل في الشأن العراقي كقوة ناعمة فبسطت نفوذها على المجال السياسي والاقتصادي ولكن ذلك لم يمنعها من أن تؤثر في الشأن الثقافي العراقي أيضا محاولة بذلك زعزعة ثوابت الهوية العراقية. فكان المد الإيراني الذي طال الدين واللغة والتعليم والأنشطة الثقافية والإعلام والمرأة... ونروم من خلال هذه الورقة العلمية تبين مظاهرة القوة الإيرانية الثقافية كقوة ناعمة في هذه الميادين والوقوف عند أثرها على هوية الشعب العراقي.

الكلمات المفتاحية: إيران – العراق – القوة الثقافية – الهوية

Abstract :

Since the fall of Iraq, Iran has been an important regional power in the Middle East. As it has become a serious competitor to neighboring countries. And it threatened Iraq in its security and stability, and tried to interfere in Iraqi affairs as a soft power. So it extended its authority over the political and economic domains, but also it affected the Iraq cultural affairs in an attempt to destabilize the Iraqi identity. It was the Iranian tide that reatched and affected religion, language, education, cultural activities, media and woman. We aims from this scientific paper to show the manifestations of Iranian cultural power in these domains and we show its impact on the identity of the Iraqi people.

key words: Iran – Iraq – cultural power – identity

المقدمة

تحتل إيران اليوم منزلة مهمة في العالم بأسره، لذلك كانت محط أنظار الجميع لمكانتها في السياسة الدولية وتأثيرها الفاعل في منطقة الشرق الأوسط. إذ هي قوة إقليمية مهمة ازدادت رسوخا وثباتا خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003م. فهي قد لعبت دورا مهما "**يرمي إلى إعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط بإعادة رسم خارطتها السياسية والجغرافية أو الطائفية والمجتمعية**"[1]. وذلك بالتدخل في شؤون دول الجوار لا سيما العراق التي شكلت عمقا استراتيجيا لإيران حتى تختبر قدراتها وإمكانياتها وثقلها الحضاري والتاريخي.

إذ عمدت إيران إلى توسيع نفوذها ليس بالتأثير على مفاصل نظام الحكم الجديد بالعراق وحسب، بل بخلخلة ثوابت الهوية العراقية وذلك عبر الغزو الثقافي. إذ شكلت القوة الثقافية الإيرانية مصدرا مهمّا من مصادر القوة الناعمة الذي وظفته إيران من أجل الاحتواء الخفي والجذب اللين للآخر العراقي، بعيدا عن التهديد واستخدام القوة الصلبة. باختصار لقد كانت الثقافة أداة إيران للهيمنة على العقول والميول لأنها تمتلك الكثير من المقومات الثقافية التي تمتاز بها والتي أصبحت محل إعجاب العالم. فالتقاليد الإيرانية واللغة الفارسية ومبادئ الإسلام والتشيع تمثل مصادر الثقافة الإيرانية وإحدى مقومات القوى الناعمة على حد تعبير الباحث الإيراني عباس مالكي[2]. ونروم من خلال هذه الورقة العلمية الحفر في مصادر القوة الثقافية الإيرانية، وتبين مدى فاعليتها في التأثير على الهوية العراقية. فكيف استطاعت القوة الثقافية الإيرانية أن تفرض هيمنتها على العراق حضارة وهوية وثقافة؟

❶-مدخل اصطلاحي

قد تلفت انتباه الدارس في هذا المبحث ثلاثة مفاهيم يبدو الحفر فيها ومن باب الإجراء ضروريا هي القوة والثقافة والهوية، وذلك لتقصي المعاني المتوارية خلفها وتبين أوجه العلاقة الرابطة بين هذه المفاهيم الجوهرية.

-في مفهوم القوة: جاء في لسان العرب أن القوة "نقيض الضعف"[3] وهي أيضا الغلبة فتقول "قويته أنا تقوية أي غلبته"[4]. ولكن القوة هي بمجال السياسة أعلق، وهي مفهوم جوهري في العلاقات الدولية وقد جاء في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية أنها تعني "**النفوذ المتحكم في السلطة أو الحكم**"[5]، وهي تعني أيضا "**القدرة على حمل الآخرين على أن يفعلوا ما نريدهم أن يقوموا به على افتراض أن هذا مختلف بطريقة ما عمّا يرغبون هم بعمله وذلك باستخدام التهديد وباستخدام العقوبات إذا لزم الأمر**"[6]. وعليه إذن فالقوة هي القدرة على التأثير في الآخرين. إنها باختصار وعلى حدّ تعبير جوزيف ناي "**القدرة على الحصول على**

---

[1]-علي حرب، تواطؤ الأضداد، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى 2008م، ص.237.

[2] -Abbas Maleki, Soft power and its implications on Iran, 15 May 2017.

[3]-ابن منظور، لسان العرب، مادة (قوي).

[4]-المرجع نفسه.

[5]-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.ت، د.ط، ص.337، ضمن الموقع الألكتروني (www.kotobarabia.com).

[6]-المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

النتائج التي يريدها المرء. ويخبرنا القاموس أيضا أن القوة تعني امتلاك القدرات على التأثير في أسلوب الآخرين لجعل تلك الأشياء تحدث، وهكذا بعبارة أدق فإن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي يتوخاها المرء"[1]. ويذكر فريد ميليش ثلاثة اتجاهات للتعريف بالقوة في عالم السياسة هي:

"–الاتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.

–الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

–الاتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية"[2]. ويضيف ميليش أن القوة هي جوهر العلاقات الدولية، وأنها وسيلة لبسط النفوذ. بل مضمونها تجاوز المجال الفكري العسكري ليتسع إلى مضمون حضاري شاسع يتسع ليشمل القوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة الاجتماعية والقوة الثقافية وهي مدار اهتمامنا. فما حد الثقافة؟ وما العلاقة بينها وبين القوة؟.

–في مفهوم الثقافة: يذكر ابن منظور في لسانه أن الثقافة مصدر من "**ثقف الشيء ثقافا حذقه**"[3]، ويضيف جميل صليبا أن "**الرجل المثقف هو الحاذق الفهم وغلام ثقف أي ذو فطنة وذكاء، والمراد أنه ثابت المعرفة بما يحتاج إليه**"[4]. أمّا في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية فثقافة أي مجتمع "**تتكون من أفكاره ومعتقداته ولغته وفنونه وقيمه وعاداته وتقاليده وقوانينه وغير ذلك من وسائل حياته ومناشط أفكاره**"[5]. أمّا محمد عابد الجابري فالثقافة في نظره "**ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتغيرات والإبداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية ما يشكل أمة أو فيما معناها بهويتها الحضارية في إطار ما نعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء**"[6]. وأمّا مالك بن النبي فعرف الثقافة بكونها "**الجو المشتمل على أشياء ظاهرة مثل الأوزان والألحان والحركات وعلى أشياء باطنة كالأذواق والعادات والتقاليد، بمعنى أنها الجو العام الذي يطبع أسلوب الحياة في مجتمع معين وسلوك الفرد فيه بطابع خاص يختلف عن الطابع الذي نجده في مجتمع آخر**"[7].

---

[1]– جوزيف س.ناي، القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى 2007م، ص.20.

[2]–انظر فريد ميليش، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج 36، عدد6، 2014، ص.72.

[3]–ابن منظور، لسان العرب، مادة ثقف.

[4]–جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، الثقافة، ص.378.

[5]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مقال الثقافة، ص.139.

[6]–محمد عابد الجابري، الهوية الثقافية والوطن والأمة والدولة، مقال صادر بمجلة إيلاف بتاريخ 30–08–2005م. ضمن الموقع الإلكتروني(www.elaph.com).

[7]–مالك بن النبي، تأملات، دار الفكر، دمشق، الطبعة 11، سنة 2014م، ص.147.

أمّا إيرانيا فالثقافة في نظر الخميني ليست سوى "**أفكار وسلوكيات تربى عليها الفرد والمجتمع، لذلك فهي من وجهة نظره يمكن أن تكون منتجة للهوية ومؤسسة للتربية والأخلاق ومحورية في تربية الفكر**"[1]. أمّا علي خامنئي مرشد الثورة فيحدد معالم الثقافة في ثلاثة مجالات:

-المجال الأول: مجال السياسات الكبرى للدولة إذ "**يشبه الثقافة بالروح التي تسري في جسم أنشطة الدولة وفعالياتها كلها ويعدها بوصلة توجه سياسات الدولة الكبرى**"[2].

-المجال الثاني: وهو مجال تشكل الوعي والسلوك العام، ويرى خامنئي أن حركة المجتمع تتم وفقا لثقافته[3].ونبه خامنئي إلى أمور مهمة أهمها الانضباط أي الثقة بالنفس والاعتزاز القومي بمعنى الافتخار بالهوية الإيرانية والافتخار بالانتماء إلى إيران والتشبث بالقانون والتدين والتمسك بالمعتقد[4].

-المجال الثالث: السياسات العامة في التربية والتعليم والبحث العلمي والصحة، وبهذا الخصوص يعتقد خامنئي أن أجهزة الدولة مسؤولة على وضع سياسات هذه القطاعات الحساسة[5]. وإذا كان التصور الإيراني المحمول عن الثقافة على هذا النحو، فلا شك أن إيران ستحرص على تثبيت هذا المفهوم عند توغلها في العراق من أجل نشر ثقافتها.

قصارى القول إذن إن الثقافة هي مجموعة العلوم والفنون والأفكار والآداب والعادات والتقاليد التي تميز مجتمعا ما. ويبدو أن الصلة بين القوة والثقافة متينة لأن الثقافة كما يذكر جوزيف ناي ليست إلا موردا من موارد القوة الناعمة[6]، والقوة الثقافية هي ضرب من الاحتواء الخفي والجذب اللين بعيدا عن الإرغام والتهديد واستخدام القوة الصلبة، إنها المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية للأمة وهي المحدد البارز لهويتها. فما الهوية؟

-في مفهوم الهوية: يعتبر مفهوم الهوية من أكثر المفاهيم تغلغلا في عمق الحياة الإنسانية الثقافية والاجتماعية والعقائدية. وبالرغم من البساطة الظاهرة في تداول هذا المفهوم إلا أنه يظل عصيا عن الحصر، لأنه مفهوم معقد وهذا راجع إلى التنوع في دلالته الاصطلاحية. فالهوية لغة من الهو وقد جاء في المعجم الفلسفي أن الهو يعرف ب"**الغيب الذي يصح شهوده للغير كغيب الهوية المعبر عنه بلا تعيين وهو باطن البواطن**"[7]. ويعرف الفارابي الهوية على أنها "**الشيء عينيته وتشخيصه وخصوصيته ووجوده المنفرد**"[8]. وجاء في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية أن الهوية "**أن يعرف الشخص جذوره وميوله ويؤكد على انتمائه**

---

[1]-أحمد موسى التوظيف الإيراني للفارسية: دور اللغة في تصدير الثقافة والثورة، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة 2، العدد 5، ديسمبر 2017، ص51.

[2]-المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[3]-المرجع نفسه، صص.51-52.

[4]-المرجع نفسه، ص.52.

[5]-المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[6]-جوزيف س.ناي، القوة الناعمة، ص.32.

[7]-جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، ص.529.

[8]-المرجع نفسه، ص.530.

لهذه الجذور، وأن هوية الشعب هي الشعور القومي والانتماء الفعلي لأمة من الأمم أو لشعب من الشعوب"[1].

أما اصطلاحا فقد تباينت تعريفات الهوية فيعرفها محمد عابد الجابري بأنها "**رد الفعل ضد الآخر ونزوع حالم لتأكيد الأنا بصورة أقوى وأرحب"[2]**. وعرفها البعض بأنها "**مجموعة مقومات تميز جماعة من البشر في صفاتها الجوهرية التي تبرز خصوصياتها كاللغة والتاريخ والتراث والفنون والأماني المشتركة"[3]**. وذهب البعض الآخر إلى أنها تعبر "**عن حقيقة الشيء والمطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره كما تعبر عن خاصية المطابقة أي مطابقة الشيء لنفسه أو لمثله وبالتالي فالهوية الثقافية لأي شعب هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة** التي **تميز حضارته عن غيرها من الحضارات"[4]**.

ومهما تباينت التعاريف وتنوعت فإن الذي يمكن أن يطمئن إليه الباحث هو أن الهوية موصولة بحقيقة الفرد وماهيته وهي مجموعة من السمات التي تميزه وهي تتعلق باللغة والدين والعقيدة والثقافة والحضارة والجنس والعرق. إنها باختصار "**الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتميا إلى تلك الجماعة. وهي شفرة تتجمع عناصرها العرقية على مدار تاريخ الجماعة (التاريخ) من خلال تراثها الإبداعي (الثقافة)وطابع حياتها (الواقع الاجتماعي). بالإضافة إلى الشفرة تتجلى الهوية كذلك من خلال تعبيرات خارجية شائعة مثل: الرموز، الألحان، العادات التي تنحصر قيمتها في أنها عناصر معلنة تجاه الجماعات الأخرى وهي أيضا التي تميز أصحاب هوية مشتركة عن سائر الهويات الأخرى. ولكن الملامح الحقيقية للهوية هي التي تنتقل بالوراثة داخل الجماعة وتظل محتفظة بوجودها وحيويتها بينهم مثل: الأساطير والقيم والتراث الثقافي"[5]**.

ويبدو أن العلاقة بين الهوية والثقافة وطيدة إذ الثقافة هي التي تحتضن الهوية أو قل إنها "**الوعاء الذي يستوعب ويجسد الهوية وهي تعبر عن الشعور بالانتماء"[6]**. وقد أضحت إيران ومنذ سقوط العراق سنة 2003م تشكل قوة إقليمية مهمة في محيطها الجيوسياسي، لذلك عملت على جعل العراق مرتعا خصيبا لاختبار قوتها وخصوصا منها الثقافية لأنه مع سقوط بغداد " **شهدت السياسة الإيرانية تجاه العراق تطورا غير مسبوق حيث بدأت مرحلة جديدة من التأثير الإيراني داخل العراق، ليس فقد داخل مؤسسات نظام**

---

[1]–إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ص.477.

[2]–محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب، مركز الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، 2012م، ص.17.

[3]–أحمد بعلبكي وآخرون، الهوية وقضاياها في الوعي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013م، ص.369.

[4]–انظر عمر بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى 2012م، ص.85.

[5]–عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد224، أغسطس/ آب/1978، ص.7.

[6]–عبد الحسين شعبان، أسئلة الهويات في المجتمعات المتعددة الثقافات بين الوحدة والانقسام، مؤمنون بلا حدود، 15 أكتوبر 2018، ص.20.

الحكم الجديد أو التنظيمات السياسية التي هيمنت على الحياة السياسية، ولكن أيضا بالتعامل مع القطاعات الشعبية والمراجع المذهبية بما يضمن لطهران انتماء على طاولة التأثير في الشأن العراقي الداخلي"[1].

فماهي مظاهر تأثير إيران قوة ثقافية على الشأن العراقي؟ وإلى أي مدى أسهمت هذه القوة في نحت ملامح جديدة للهوية العراقية؟

❷-**مظاهر القوة الثقافية الإيرانية وتأثيرها على الهوية العراقية**

حاولت إيران بعد سقوط العراق على يد القوى الأمريكية أن تحسن استغلال الوضع فتصبح نموذجا ملهما مصدرا لثقافته حريصا على نسف ملامح الهوية العراقية. إذ للبعد الثقافي دور مهم في ترسيخ النفوذ الإيراني "**فقد كان هذا البعد حاضرا في عقلية السياسي الإيراني منذ بدء التفكير في ملء الفراغ السياسي في عراق ما بعد 2003م**"[2]. وإن المتأمل في واقع العراق اليوم ليلحظ أن هذا التأثير طال عديد المجالات منها الدين واللغة والتعليم والأنشطة الثقافية والإعلام والمرأة.

♦- **الدين**: يشكل الدين مقوما أساسيا من مقومات الهوية العراقية وهو مصدر هوية الدولة وشرعيتها وقد حاولت إيران بعد سقوط العراق المس من هذا المكوّن الهوياتي لخلخلة دعائم الهوية العراقية إذ "**العامل الديني إذا ما ناله الاستقطاب جعل الهوية غير مفهومة فتصبح بلا لون ولا رائحة**"[3]. ويبدو أن لهذا الاستحواذ على المكون الديني ثلاثة مظاهر أولهما زرع الطائفية وثانيهما تثبيت دعائم المذهب الشيعي وثالثهما مقاومة داعش بنية الذود عن حرمة العراق.

•زرع الطائفية: الطائفية مفهوم مشتق من جذر متحرك فهو مأخوذ من طاف يطوف طوافا به بمعنى حام والطائفة من الشيء جزء منه، وهي أيضا الرجل الواحد إلى الألف[4]، فالطائفية إذن مفهوم يتضمن الأقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة إليه. والطوائف كلمة أطلقت قديما على بعض الفرق الكلامية كالمعتزلة والشيعة وغيرهما. ثم أصبح هذا المفهوم يستخدم بديلا عن مفاهيم الملة والعرق والدين. ويعرف عزمي بشارة الطائفية بأنها "**بالتحديد اعتبار أتباع الدين أو المذهب المعين جماعة تمثل امتدادا أو تواصلا تاريخيا، وذات حدود اجتماعية ولها ناطقون باسمها يذودون عنها ويصوغون مصالحها بلغة التعايش والخصومة مع جماعات أخرى**"[5].

ويذكر صاحب كتاب "أزمة الهوية والثورة على الدولة" أن هذا المفهوم تحول من الدلالة على الانتماء إلى مذهب أو دين أو عرق لتحل محل القومية أو الوطنية أي لتتحول " **من انتماء لدين أو عشيرة أو قبيلة إلى**

---

[1]–حمدي عيسى سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015م، ص.45.

[2]–فراس إلياس، البعد الثقافي للنفوذ الإيراني في العراق، مقال صادر بتاريخ 21يناير 2019م، بمركز العراق الجديد (www.newiraqcenter.com)..

[3]–عمر بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة، ص.98.

[4]–انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (ط.و.ف)

[5]–عزمي بشارة، مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير، مجلة عمران عدد11، شهر 3، شتاء 2015، ص.9.

انتماء لجماعة محددة ذات مصالح جزئية مشتركة تحاول تحقيقها على حساب المصلحة العامة وعلى حساب الدولة الوطنية التي تضمها بين جنباتها مع جماعات أخرى ذات طبيعة مختلفة"[1].

ويبدو أن الطائفية كانت الطريق الأيسر لإيران لفرض وجودها داخل العراق وهي النموذج الأوضح لاستخدام الدين. إذ سارعت إيران حين سقطت دولة العراق بالتدخل في شؤون البلد بتعلة أنها تحميه ثم تذرعت بأن ما تفعله في العراق إنما هو بطلب من حكومته إلى حين أن توغلت في أجهزته وتمكنت من فرض وصايتها على حكومته بجعلها منصاعة لتوجهاتها.

وأولى هذه التوجهات تثبيت المد الشيعي، إذ قدمت إيران نفسها كحامية للشيعة خالقة تمييزا ممنهجا بينها وبين السنة الذين وقع تهميشهم لأن الشيعة يعانون من عقدة تاريخية مزمنة مردها التهميش السياسي والإقصاء في أزمنة تعاقبت فيها الحكومات السنية في عهود غابرة زمن بني أمية وبني العباس والعثمانيين لذلك فإنهم يحملون السنة ما حصل لهم من مظلمة عبر التاريخ. وبذلك تأجج فتيل الصراع الديني بين السنة والشيعة وتعمقت هوة التنافس بين المذهبين لأن إيران قد سعت بكل الوسائل المتاحة لها إلى تعزيز نفوذ الشيعة متحدية بذلك خصمها السني لأن الطائفية ليست إلا "**استثمار التبعية لدين أو لمذهب ديني لتحويل أتباع هذا الدين إلى جماعة تحافظ على نفسها في وجه ما يهدد الطائفة من تحد بجانب قطبي الاندماج والتهميش، بل ومخاطر الاستئصال ثم ترجمتها إلى قوة سياسية لها مطالب من الدولة"[2].**

ولعل من أبرز مظاهر الطائفية قضية نسف القبة في سامراء التي افتعلتها أمريكا بالتنسيق مع إيران ثم تم ترتيب الأمر إيرانيا بالتنسيق مع جيش المهدي وفيلق بدر وفرق الموت واستخدام الميليشيات الشيعية لمواجهة المقاومة السنية. وتم تنفيذ المخطط الطائفي لتطهير مدينة بغداد من السنة بالتدريج بدءا من الرصافة وانتهاء بالكرخ فأطراف بغداد. وقد عملت إيران على حماية المد الشيعي بأن بشرت أتباع هذا المذهب "**بالسلام والسعادة وأوجدت لهم أملا بالتحرر من قيود الاستغلال الذي تمارسه نظمهم الحاكمة والقوى الكبرى"[3].** فاستحال بذلك هذا المذهب هو المذهب الصحيح الذي خلق مظلة إيديولوجية للجماعات الشيعية المحرومة وساعدها ذلك على امتلاك هوية متميزة.

•-تثبيت دعائم المذهب الشيعي: كان هاجس إيران الأكبر منذ سقوط نظام صدام تصدير الثورة الإسلامية وابتلاع جنوب العراق ووسطه، لذلك عملت جاهدة على توسيع نفوذها عبر خلق "**قاعدة شعبية مؤيدة لتوجهاتها بحجة وحدة المذهب وضرورة التزام الشيعي ب"ولاية الفقيه" بناء على تفسيرات دينية استغلتها طهران سياسيا غير مكترثة لوجود مخالفين لهذه النظرية"[4].** بل إنها سارعت إلى دعم النفوذ الشيعي وذلك بتعهد زيارة الأماكن الشيعية المقدسة بالعراق عن طريق الحج فمنذ 2003م توافد مئات الآلاف من الحجاج الشيعة من لبنان وباكستان لزيارة الأماكن المقدسة في النجف والمدن الشيعية المقدسة الأخرى في العراق

[1]–عمر بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة، ص.123.
[2]–عزمي بشارة، مدخل لفهم المسألة الطائفية، ص.10.
[3]–مجلة مدارات إيرانية، عدد 4، يونيو 2019، ص.13.
[4]–عبد العزيز الظاهر، النفوذ الإيراني في العراق ملامحه وسبل مواجهته، البيان، عدد 364، سبتمبر 2017، ص.65.

وحاولت إيران أن تنظم لقاءاتهم في مساجد بالعراق وأن تمتن أواصر القربى بين المجتمعات الشيعية والعراق. وقد يكون توافد الشيعة الإيرانيين بهذه الكثافة إنما مرده رد الاعتبار لهم خصوصا وأن نسبة كبيرة منهم قد لقيت حتفها زمن حكم صدام. كما أحيت المناسبات الدينية كإحياء عيد الغدير وهي مناسبة دينية اتخذها الصفويون على أنها المناسبة التي تم فيها تنصيب الإمام علي بن أبي طالب خليفة من قبل الرسول وعيد فرحة الزهراء يوم استشهاد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وعيد مولد الإمام المهدي المنتظر.

كما حرصت إيران أيضا على ترسيخ مكانة بعض الرموز الإيرانية داخل العراق فرفعت صور علي خامنئي والخميني في العديد من المحافظات والساحات العراقية وأصبحت صورهما مألوفة في مدينة كركوك بل إنها قد أقامت نصبا تذكاريا للمكان الذي توضأ به الخميني في منطقة الصفوان وسمت بعض الشوارع بأسمائهما كشارع الخميني بالنجف مثلا وحولت الساحة الكاظمية في بغداد إلى ساحة الإيراني وأزالت قوس النصر في ساحة الاحتفالات والذي يجسد الحرب العراقية الإيرانية. باختصار إن منتهى ما تصبو إليه إيران إنما هو حماية المد الشيعي ومحاولة نسف المذهب السني في العراق.

• مواجهة داعش: اتخذت إيران من حربها ضد "داعش" ذريعة لتدخلها في الشأن العراقي. ففرضت وصايتها على الشعب بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية وحماية الزوار الإيرانيين الوافدين إليها وقد أطلقت على ذلك اسم "الجهاد الكفائي". وكانت الحرب على الإرهاب مناسبة لتصب جام غضبها وحقدها على أهل السنة فنكلت بهم أيما تنكيل وذبحتهم وشردتهم وخربت مدنهم تحت مسمى " مكافحة الإرهاب " وذلك بدافع استئصال السنة ومحاولة تغيير صورتها من متهمة بدعم الإرهاب إلى شريك في محاربته[1].وفي ظل موجة العنف هذه حاولت إيران ان تغذي التطرف فعملت على جذب الشباب إلى صفها مبعدة إياهم عن الفكر المتسامح وعن ثقافة التعايش في سلم مع الآخر وذلك حتى توظف إياهم في العمليات الإرهابية[2]. وحاولت أن تسوغ لولاية الفقيه التي بشر بها الخميني وقدمت نفسها بوصفها حامية الأقلية الشيعية المظلومة من الأغلبية ومن الإرهاب.

•تركيز مؤسسات ذات طابع ديني وخيري: عملت إيران على إنشاء مؤسسات دينية وأخرى خيرية حتى تضمن تواجدها المستمر بالعراق. فبعثت ببغداد مؤسسة دار القرآن ولها فروع في بقية محافظات الوسط والجنوب، ومؤسسة دار التوحيد أيضا وقد كان يمولها المرشد الإيراني علي خامنئي. وأسست كذلك منظمة الحج والزيارة الإيرانية بكربلاء ولها فرع في النجف. كما سعت إيران أيضا إلى تركيز مؤسسات ذات طابع إنساني خيري فأنشأت مكتبا لمساعدة فقراء الشيعة ومقره كربلاء وله فرع في النجف، ومؤسسات الإمام للإغاثة ومؤسسة الأوقاف ومقرها في بغداد وتقوم بتوزيع كتب الأدعية للزوار وتقديم الطعام لهم فضلا عن مؤسسة أنصار فاطمة الزهراء ومقرها كربلاء، إلى جانب مؤسسة الرحمة لليتامى ببغداد ومؤسسة يوم المستضعفين بالنجف، ومؤسسة إغاثة أيتام العراق ببغداد، ومؤسسة خميني الخيرية التي تكفل الأيتام والأرامل من العراقيين.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، صص.64-65.
[2]-افتخار زكي عليوي، التنوع الإثني والتعايش السلمي في العراق: كركوك نموذجا، مجلة الآداب، عدد 109، 2014م، ص.508.
[3]-للتوسع في هذا الباب انظر فراس إلياس، البعد الثقافي للنفوذ الإيراني في العراق، مرجع مذكور.

♦**تثبيت اللغة الفارسية**: تعتبر اللغة مكونا أساسيا من مكونات الهوية وأسا مهما من أسس الثقافة، لذلك انبرت إيران منافحة عن لغتها جاعلة إياها أداة فعالة لاجتذاب الثقافات الأخرى من مختلف المشارب، بل إنها جعلت هذه اللغة منافسا خطيرا للغات المجاورة كاللغة التركية واللغة الهندية واللغة الأرمينية واللغة الجورجية واللغة العربية وغيرها من اللغات المعروفة عالميا.

وسعت إلى نشرها لأنها اعتبرت أن اللغة الفارسية أداة مهمة لتصدير قوتها الناعمة وذلك بهدف الحفاظ على الإرث التاريخي الفارسي والترويج للحضارة الفارسية ولأطماعها في السيطرة على العراق ونسف حضارته وهي أطماع ترجع في الحقيقة " **إلى زمن البابليين وربما أبعد حيث هاجم الفرس للمرة الأولى بلاد وادي الرافدين واحتلوا مدينة بابل عام 539ق.م. في عهد الامبراطور الفارسي "كورش" ومنذ ذلك التاريخ والمحاولات الفارسية الإيرانية للسيطرة على العراق وابتلاعه لم تتوقف**"[1].

ويبدو أن الفارسية قد تفشت في لهجة العراقيين فقد راجت بين ظهرانيهم كلمة (يله) الفارسية بمعنى "هيا" وكلمة (كال) بمعنى "قال" وكلمة (شيشة) بمعنى "النارجيلة" وكلمة (الشاهبندار) بمعنى شيخ التجار وكلمة (الياور) بمعنى المساعد في رئاسة الجمهورية.[2] إضافة إلى ذلك أقامت إيران دورات تدريبية لتعليم الفارسية وقد رحب بذلك وزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي عبد الرزاق العيسي الذي دعا إلى تعميم هذه الدورات التدريبية في العراق وعدم الاقتصار على بغداد وذاك ما أثار استياء العراقيين وغضبهم.

♦**التعليم**: لم يكن التعليم في العراق بمعزل عن التأثيرات التي أفرزها الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م. إذ أصبحت المدارس تفتقر إلى أبسط المرافق الضرورية التي تضمن تعليما لائقا لأطفال العراق. فقد أثبتت الدراسات "**أن ثلث المدارس الابتدائية في العراق تفتقر إلى مصادر تجهيز المياه وأن حوالي نصفها لا توجد فيها مرافق صحية على الإطلاق**"[3]. ويبدو أن المناطق الأكثر تضررا هي ذي قار وصلاح الدين وديالي. وقد يسرت هذه الوضعية المزرية التدخل الإيراني السافر في الشأن العراقي إذ حرصت إيران "**على تطويع برامجها على مقاس أهدافها بنشر ثقافتها وأفكارها وعقائدها على الأجيال الناشئة العراقيين**"[4].

وقد تمكنت إيران من تغيير المناهج التعليمية بالتواطئ مع الحكومة والأطراف الموالية لها مما أثار حفيظة الطلبة وأولياء أمورهم حتى أنهم شنوا إضرابا يومي 19و20 ديسمبر كانون 2010م. ولكن تغيير نظام التعليم بالعراق كان منذ 2007م بحسب اتفاق بين وزارتي التربية العراقية والإيرانية في عهد وزير التربية خضر الخزاعي. وقد مكن هذا الاتفاق إيران من فتح مدارس في أغلب المدن العراقية "**يتولى التدريس فيها أساتذة من البلد الأول من عناصر فيلق القدس الجناح الخارجي لميليشيات الحرس الثوري**"[5].

---

[1]–انظر مقال الأطماع الفارسية في العراق، مقال منشور بالموقع الألكتروني (rawabetcenter.com) بتاريخ 23 يوليو 2018.

[2]–انظر ياسين جميل، العراق عاصمة الفرس الحضارية والثقافية والعلمية، ضمن صحيفة رأي اليوم بتاريخ 27-1-2020. والموقع الألكتروني(raialyoum.com).

[3]–تدهور التعليم في العراق لا يجعلنا نقبل بمدارس إيرانية، مقال منشور بالموقع الألكتروني(rawabetcenter.com).

[4]– المرجع نفسه.

[5]–المرجع نفسه.

وكانت غاية إيران إنشاء تعليم مواز للتعليم العراقي ومن أبرز المدارس التي أنشأتها منذ 2007 نذكر مدرسة "الخميني" في ناحية برطلة ذات الغالبية المسيحية في الموصل بعد تحريرها من داعش. ونذكر أيضا مدارس أخرى مثل الأنبار وديالي وصلاح الدين. كما حاولت إيران أن تكسب ود الأطفال والشباب العراقيين في المحافظات الجنوبية وذلك بتوفير الملابس ووجبات الطعام فضلا عن المستلزمات المدرسية المجانية. كما أنشئت المدارس ودور الأيتام ومنظمات المجتمع المدني لنشر الثقافة الفارسية.

كما حرصت إيران على تغيير المناهج التي تدرس في المدارس العراقية وحذفت بعض الأحداث التاريخية وأضافت أحاديث نبوية ضعيفة إلى مادة التربية الإسلامية وذلك بغية تجهيل الفكر العراقي وتعطيله وهو جزء من المشروع الإيراني التوسعي. وليس أدل على ذلك أن نسبة الجهل والأمية ارتفعت إلى 30 بالمائة إضافة إلى وجود 320ألف طالب متشرد ممن لم يستطيعوا إكمال دراستهم بسبب سوء الأوضاع الأمنية. وقد كانت هذه الأمية مدعاة لارتكاب الجنح والجرائم والسرقة والسلب والتسول واختطاف الفتيات وتعرض الذكور إلى حوادث غير منظورة.

أما التعليم العالي فقد كان هذا الفضاء مسرحا للتجربة الإيرانية إذ حاولت الجهات الإيرانية استقطاب الكفاءات العراقية لإيفادها إلى المدن الإيرانية فأرسلت "**الجامعات الإيرانية إلى بعض الجامعات العراقية طلبات لاستضافة أساتذة جامعيين بهدف التبادل العلمي غير أن من يذهب هناك يجد نفسه ضيفا خاضعا لبرنامج مكثف الهدف منه الترغيب في التجربة الإيرانية ومميزات نظام ولاية الفقيه**"[1].

- –**الأنشطة الثقافية**: حرصت إيران على دعم أنشطتها الثقافية وذلك بأن سعت إلى تشييد مؤسسات ثقافية تسهم إسهاما فعالا في تثبيت وجودها كمؤسسة روح الله ومقرها في محافظة ميسان وفروعها في واسط وذي قار. ومؤسسة الخطيب للثقافة الإسلامية والتي يقع مقرها في بعقوبة بالحي العسكري ويشرف عليها عضو البرلمان "طه درع" وهو من فيلق القدس، إضافة إلى مؤسسة الإمام الصادق التي يقع مقرها في شارع فلسطين ببغداد، ويشرف عليها كل من "مقداد إسلامي" و"علي خسروي"، كما توجد مؤسسة نور الهدى ومقرها ميسان ولديها فروع بالوسط والجنوب ويشرف عليها ضباط من فيلق القدس هما "مهدي سالمي" و"علي عمادي" وهي تروج للثقافة الفارسية[2].

كما سعت إيران أيضا إلى إقامة المعارض الإقليمية للتعريف بالثقافة الإيرانية فأنشأت معارض الخط والرسم والمنمنمات والتذهيب فضلا عن معارض الصناعات التقليدية ومعارض القرآن الكريم واهتمت أيضا بإقامة أسابيع الأفلام الإيرانية وإلقاء المحاضرات وتنظيم الندوات للتعريف بالثقافة الإيرانية[3].

---

[1]–معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مقال منشور بتاريخ 11يونيو 2016 ضمن الموقع الألكتروني (rawabetcenter.com).

[2]–التغلغل الإيراني في العراق بصورة مؤسسات خيرية وعسكرية وثقافية، مقال منشور بتاريخ 21 يونيو 2017، ضمن الموقع الإلكتروني (yaqein.net)،

[3]–انظر معتز بالله محمد، المستشاريات الثقافية الإيرانية: القوة الناعمة لأخطبوط التشيع، الراصد، 22فبراير 2015.

أضف إلى ذلك اهتمت إيران أيضا بالنشاط السياحي فجعلت العراق قبلة السياح الإيرانيين، إذ يزور نحو 40 ألف إيراني المدن المقدسة في العراق شهريا، كما تشير التقديرات إلى أن حوالي 3أو 4 ملايين شخص يزورون العراق أثناء الاحتفالات السنوية بذكرى عاشوراء. واتخذت إيران من النجف مركزا سياحيا مهما لاستقطاب الشيعة بل إنها ستصبح مركزا سياسيا مهما بعد بغداد ومحط تركيز الاستثمارات الإيرانية التي ستعيد الاعتبار لطهران وستعيد على نحو غير متناسب حلفاءها من السياسيين[1].

♦–**الإعلام**: يعتبر الإعلام قوة ناعمة مهمة عملت إيران على تسخيرها عند تدخلها في الشأن العراقي وذلك لما للإعلام من نفوذ قوي في استمالة المتلقي وتوجيهه. ويبدو أن إيران قد عملت على كسب قلوب العراقيين وعقولهم "**من خلال برامج إخبارية بواجهة عراقية موجهة باللغة العربية بالإضافة إلى مسلسلات وحلقات إيرانية مدبلجة إلى اللغة العربية بما يعكس موقف طهران المبيت تجاه العراق والمنطقة**"[2]، وأيضا من خلال "**الأنباء والبرامج الترفيهية بالعربية التي تعكس وجهة نظر طهران حول الأخبار المتعلقة بالعراق والمنطقة ومن خلال قناة العالم الإيرانية الناطقة باللغة العربية لا سيما المسلسلات التاريخية ذات التمثيل الإيراني التي تعطي فكرة عن الدراما الإيرانية ومدى التطور الحاصل فيها والذي يعد عامل جذب إيراني في العراق**"[3]. واللافت للانتباه أيضا أن الإعلام الإيراني مارس تأثيره البالغ في العراق على المستويين الشعبي والرسمي. إذ حاولت إيران السيطرة على الشخصيات السياسية الرسمية بإغرائها بفتح قناة فضائية أو وسيلة إعلامية، من ذلك مثلا أنها "**طرقت باب رئيس الوزراء حيدر العبادي وعرضت عليه تمويل قناة الراصد التابعة له التي افتتحت قبل أشهر.. واتخذت من مبنى "نصب الشهيد " في جانب الرصافة من بغداد مقرا لها**"[4]. كما مول الإيرانيون أيضا قناة تابعة لحزب الدعوة الحاكم تحولت لاحقا إلى قناة متحدثة باسم زعيم الحزب نائب الرئيس الحالي نوري المالكي[5]. باختصار لقد كان الإعلام السلاح الناجع لاستمالة قلب العراقي ومخاطبة عقله للتأثير فيه وكسبه.

♦**المرأة**: عاشت المرأة العراقية قبل سنة 2003 وضعا اجتماعيا مهما إذ كانت تنعم في عهد النظام البعثي بجملة من الحقوق الإنسانية التي بوأتها مكانة مرموقة في المجتمع وجعلتها عنصرا فاعلا في مختلف ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والتعليمية وغيرها. ولكن هذ الوضع المشرف سرعا ما انقلب رأسا على عقب بعد الاحتلال الأمريكي والتوغل الإيراني الذي سيطر على دواليب الحكم العراقي، فأنتج حكاما انتصروا للطائفية التي خلفت الإسلام السياسي في نسخته الشيعية المشبعة بالطائفية حد التعصب، فهضمت حقوق المرأة العراقية وقللت من حظوظها في الحياة السياسية. بل إن وضعيتها انحدرت حتى صار اضطهادها

---

[1]–انظر معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مرجع مذكور.

[2]–عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، بحث لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

[3]–وسام ناظم الخبكاني، القوة الناعمة تجاه العراق بعد 2003، مقال منشور بالمركز الديموقراطي العربي (democraticac.de.) بتاريخ 31 مايو 2019.

[4]–نفوذ إيران في العراق: الهيمنة عبر الإعلام، مقال صادر بجريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 11ديسمبر 2017.

[5]–المرجع نفسه.

والاعتداء على شرفها أمرا مباحا و"**بالغ الإسلام السياسي الشيعي العراقي في إقصاء المرأة وتقهقرت المرأة في العراق إلى الصفوف الخلفية في المجتمع ولم نسمع تميزا نسويا عراقيا**"[1].

وسلبت المرأة العراقية حقها في الأمن على نفسها وعلى عرضها وعلى الخروج لوحدها دون رفقة الرجل وعاشت تئن تحت نير السلطة الذكورية وسلطة الأعراف والتقاليد العشائرية. باختصار إن المرأة العراقية "**باتت اليوم تعاني الكثير من أنواع التمييز وانعدام الحماية القانونية والاجتماعية والحرمان من فرص العمل وتتعرض للاستغلال والعنف والخطف والقتل تحت ذريعة الدين والتقاليد العشائرية التي تسلبها حريتها وتحرمها فرص التقدم وتسلب كرامتها وحقوقها المشروعة**"[2].

ولعل من أهم الأمثلة التي تقوم دليلا قاطعا على سلب المرأة العراقية حريتها اهتمام إيران بلباس المرأة باعتبار اللباس جزء لا يتجزأ من الثقافة ومكوّنا هويّاتيا مهمّا إذ تمارس إيران نوعا من القمع في طريقة التزي من ذلك فرضها ارتداء العباءة الإيرانية التي أصبحت محملة ببعد سياسي شيعي بعد أن كانت زيا شعبيا فراج ارتداء هذه العباءة في صفوف النسوة العراقيات وأصبحت العباءة الإيرانية "**تحاول تعويض تهمة نقصانها بغزو أجساد العراقيات ومصادرة مكانة عباءتهن التقليدية في وجدانهن**"[3].

كما عملت إيران أيضا على فرض العباءة النجفية وإطلاقها في بعض محافظات العراق لسيما الأماكن المقدسة مثل الكوفة وكربلاء والكاظمية وسامراء لأن العباءة هوية وارتداءها ليس خيارا بل واجب شرعي تلتزم به ساكنات المدينة المقدسة[4]. كما شاع لباس الشادور أيضا بين العراقيات لأنه مثل "**الزلزال الثقافي الذي ضرب معاقل الشيعة في العالم فغزا المجتمع النسائي العراقي وصار ينافس العباءة التقليدية على أجساد العراقيات**"[5].

خاتمة البحث

يبدو أن القوة الثقافية قد كانت إحدى أسلحة إيران الفتاكة للتدخل في الشأن العراقي وفرض هيمنتها على الشعب. فهي قد ظلت لزمن طويل مهووسة بالترويج لمشروعها الذي يعرف باسم "حوزة إيران الحضارية" أو "إيران الكبرى". لذلك عملت على تصدير ثورتها إلى العراق لأنه يمثل عمقا استراتيجيا نحو تحقيق أهدافها المنشودة. وحرصت إيران على أن تثبت قوتها في منطقة الشرق الأوسط حتى توهم أن قوتها الشيعية تفوق قوة الدول السنية التي قد تعجز عن إنقاذ العراق من وضعه البائس إثر الغزو الأمريكي له. وما كان لإيران أن توفق في تحقيق حلمها المزعوم لولا أن اتخذت من هذه القوة الثقافية قوة ناعمة كسبت بها القلوب، محاولة بذلك خلخلة الهوية العراقية، موطّنة النفس على جعل الفارسية والمدّ الشعي البديل والطابع الأميز لحضارة بلاد الرافدين.

---

[1]–سماح بن عبادة، المرأة العراقية حاضرة في أروقة التاريخ وغائبة عن المشهد اليوم، مقال منشور بصحيفة العرب، بتاريخ 14-09-2014.

[2]–المرجع نفسه.

[3]–انظر بادية فحص، أطوار العباءة الشيعية النجفية، مقال صادر بتاريخ 3نوفمبر2017، ضمن الموقع الألكتروني (daraj.com).

[4]–المرجع نفسه.

[5]–المرجع نفسه.

لذلك استحوذت على الدين واللغة لأنهما مكونان أساسيان للهوية، ثم توغلت تدريجيا نحو التعليم والأنشطة الثقافية والإعلام والمرأة يحدوها في ذلك هاجس رسم ملامح عراق جديد بمعايير فارسية شيعية. باختصار إن منتهى ما تصبو إليه إيران إنّما هو نسف هذه الحضارة العريقة لتقوم الحضارة الفارسية بديلا عنها. وهذا لعمري خطر عظيم سيهدد منطقة الشرق الأوسط بأسرها لأن هذا الداء العضال سيستشري في جسم الدول المجاورة فيضحي المد الفارسي الشيعي داء ينخر هويات سوريا واليمن والبحرين وغيرها وتضحي العروبة مهددة في عمقها ويصبح هذا المد أشبه بالسيل الجارف الذي لن يبقي ولن يذر لأنه سيعصف ببنيان هذه الحضارات إن لم تتصد شعوبها وسياساتها لهذا التيار الهدام، ولهذا الغزو الاستعماري الإيراني في ثوبه الجديد.

قائمة المراجع المعتمدة

-بن عبادة(سماح)، المرأة العراقية حاضرة في أروقة التاريخ وغائبة عن المشهد اليوم، مقال منشور بصحيفة العرب، بتاريخ 14-09-2014.

-ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، الطبعة الثانية 1999.

-بن النبي (مالك)، تأملات، دار الفكر، دمشق، الطبعة 11، سنة 2014م.

- إلياس(فراس)، البعد الثقافي للنفوذ الإيراني في العراق، مقال صادر بتاريخ 21 يناير 2019، مركز العراق الجديد، ضمن الموقع الألكتروني (www.newiraqcenter.com).

-بشارة(عزمي)، مدخل لفهم مسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير، مجلة عمران، عدد11، شهر3، شتاء 2015م.

-بعلبكي(أحمد) وآخرون، الهوية وقضاياها في الوعي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013م.

-الجابري(محمد عابد)، مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط4، سنة 2012م.

-ـــــــ، الهوية الثقافية والوطن والأمة والدولة، مقال صادر بمجلة إيلاف، بتاريخ 30-08-2005م، ضمن الموقع الإلكتروني (www.elaph.com).

-جميل(ياسين)، العراق عاصمة الفرص الحضارية والثقافية والعلمية، مقال منشور بصحيفة رأي اليوم بتاريخ 27-1- 2020. انظر الموقع الإلكتروني(raialyoum.com).

-حرب(علي)، تواطؤ الأضداد، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى 2008م.

-الخبكاني(وسام ناظم)، القوة الناعمة تجاه العراق بعد 2003، مقال منشور بالمركز الديموقراطي العربي(democraticac.de) بتاريخ 31 مايو 2019.

-خولي(معمر فيصل)، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مقال منشور بتاريخ 11يونيو 2016 ضمن الموقع الألكتروني (rawabetcenter.com).

-رضوان (عمر بسيوني)، أزمة الهوية والثورة على الدولة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى 2012م.

-سليمان(حمدي عيسى)، انعكاسات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.
-الشامي(عبد الله)، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد224، أغسطس/آب1978.
-شعبان(عبد الحسين)، أسئلة الهويات في المجتمعات المتعددة الثقافات بين الوحدة والانقسام، مؤمنون بلا حدود، 15أكتوبر 2018.
-صليبا(جميل)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
-الظاهر(عبد العزيز)، النفوذ الإيراني في العراق: ملاحمه وسبل مواجهته، البيان، عدد 364، سبتمبر2017.
-عبد الكافي(إسماعيل عبد الفتاح)، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.ت، د.ط.، ضمن الموقع الألكتروني(kotobarabia .com).
-العبيدي(عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار)، العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، بحث لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم السياسية، دامعة الشرق الأوسط، 2011.
-عليوي(افتخار زكي)، التنوع الاثني والتعايش السلمي في العراق: كركوك نموذجا، مجلة الآداب، عدد 109، سنة 2014.
-فحص(نادية)، أطوار العباءة الشيعية، مقال صادر بتاريخ 3نوفمبر2017، ضمن الموقع الألكتروني(daraj.com).
-محمد(معتز بالله)، المستشاريات الثقافية الإيرانية: القوة الناعمة لأخطبوط التشيع، الراصد 22فبراير2015.
-موسى(أحمد)، التوظيف الإيراني للفارسية: دور اللغة في تصدير الثقافة والثورة، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة 2، عدد5، ديسمبر 2017.
-ميليش(فريد)، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج36، عدد6، سنة 2014م.
-ناي(جوزيف .س.)، القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البحيرمي، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى 2007.
-Abbes Maleki, Soft power and its implications on Iran, 15 May, 2017.

المحور الثالث: السياسة الإيرانية وانعكاساتها على اسرائيل

سياسة اسرائيل وحالة التصعيد بين ايران والولايات المتحدة الامريكية 2020_2015.

د. عبد الرحمن حسن غانم

القوة الناعمة الايرانية. وتأثيرها على القرارات الإسرائيلية

د. سعد احمد سليمان السعودي

المتغيرات الاقليمية واثرها على العلاقات الخليجية الايرانية

د. كنعان رزق ديب. الديب

سياسة إسرائيل وحالة التصعيد المتنامي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية 2015-2020

أ. عبد الرحمن حسن غانم
ماجستير دراسات سياسية

ملخص:

في ظل حالة التصعيد المتنامي بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية خلال الأعوام 2015 – 2020، وخصوصا بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني تسعى هذه الدراسة للكشف عن سياسة إسرائيل لفرض السيطرة في المنطقة وحدها دون منافسين، واستقطاب دول وجماعات من كلا الطرفين (إيران وإسرائيل)، حيث تبين من خلال الدراسة أن كل طرف من الأطراف يحاول بسط نفوذه من خلال عاملين وهما (القوة و الدبلوماسية)، فإيران تعمل للحفاظ على حلفائها في المنطقة في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين "قطاع غزة"، من خلال تقديم الدعم المالي والتدريبات العسكرية والأسلحة، وأيضا تسعى لإنشاء علاقات دبلوماسية مع دول في الشرق الأوسط وبعض الدول الأوروبية وذلك للعب دور فاعل في المحافل الدولية، وكذلك إسرائيل تستخدم نفس العاملين فهي لديها القوة العسكرية المتطورة حيث تمدها الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى بكل جديد في هذا المجال مثل الأسلحة والطائرات والتقنيات والتكنولوجيا المتطورة وأيضا بعض الدول الأوروبية التي تفعل ذات الشيء مثل ألمانيا وبريطانيا، ومن جانب آخر تستخدم الدبلوماسية من خلال التطبيع مع مجموعة من الدول العربية مثل البحرين وعمان والإمارات من خلال الرياضة أو السياحة أو الاقتصاد، وهناك علاقات قديمة لا نستطيع أن نتجاوزها في مرتبطة باتفاقيات سلام أو غير ذلك مثل مصر والأردن وقطر، وهي في أحيان كثيرة تون؟؟؟ وسيط في كثير من الأمور حيث هذه الدول من اللاعبين الأساسيين في المنطقة، أيضا التعاون الأمني الذي تقوم به إسرائيل مع كثير من الأجهزة الاستخبارية ومن خلال جهازها الاستخباري "الشاباك والموساد"، تستطيع أن تنفذ كثير من ضرباتها في بعض البلدان والمناطق مثل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وحتى إيران من خلال ضرب مواقع واغتيال شخصيات. لقد خلصت الدراسة إلى أن الصراع بين إيران وإسرائيل لم ولن يتوقف وهذا ناتج عن سعي الطرفين للنيل من بعضهم البعض بسبب فرض نفوذ كل طرف من الطرفين للسيطرة في المنطقة وتحقيق مصالحهم.

Abstract:

In the light of the growing escalation between Iran and the United States of America during the years 2015-2020, especially after the American withdrawal from the Iranian nuclear agreement, this study seeks to reveal Israel's policy of imposing control in the region alone without competitors, and to attract countries and groups from both sides (Iran and Israel), where it was found through the study that each of the parties is trying to extend its influence through two factors, namely (force and diplomacy), Iran is working to preserve its allies in the region in Iraq, Syria, Lebanon and Palestine 'Gaza Strip', By providing financial support, military training and weapons, and also it seeks to establish diplomatic relations with countries in the Middle East and some European countries in order to play an active role in international forums, as well as Israel uses the same factors as it has an advanced military power as the United States of America supplies it primarily with everything new in this field, such as weapons, aircraft, advanced technologies and technology, and also some European countries that do the same, such as Germany and Britain.

On the other hand, diplomacy is used through normalization with a group of Arab countries such as Bahrain, Oman and the Emirates through sport, tourism or economy, and there are old relations that we cannot overcome in connection with peace agreements or others such as Egypt, Jordan and Qatar. It is often a mediator in many matters, as these countries are the main players in the region. Also, the security cooperation that Israel is carrying out with many intelligence agencies

and through its intelligence service, the Shin Bet and the Mossad, can carry out many of its strikes in some countries and regions such as Iraq, Syria, Lebanon, Palestine and even Iran by hitting sites and assassinating personalities.
The study concluded that the conflict between Iran and Israel did not and will not stop, and this is a result of the two parties seeking to undermine each other because of the influence of each side on both sides to control the region and achieve their interests.

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على سياسة إسرائيل في المنطقة وتجاه القوى المهددة لها – إيران وحلفائها – في المنطقة والمواقف الأمريكية المنحازة لإسرائيل.

حيث ستتناول هذه الورقة محورين الأول موقف إسرائيل من الاتفاق النووي الإيراني في عهد الرئيس أوباما والثاني الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترامب وسياسة هذه الإدارة تجاه إيران في ظل التهديد الإيراني لإسرائيل.

إن هذه الدراسة تهدف إلى بيان المواقف الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارتين متتاليتين تبين أنه لا فرق في سياسة البيت الأبيض رغم أن هناك اختلاف في تنفيذ سياساتها المخطط لها تجاه إيران غير أنه من حيث الأسلوب فقط فهناك أسلوب لكل إدارة وهما أسلوب المفاوضات والوساطات الذي نتج عنه الاتفاق النووي وتحديد عمل إيران في نسب التخصيب لليورانيوم والأسلوب الثاني العقوبات والحصار وضرب حلفائها ومصالحها في المنطقة وآخرها اغتيال قائد فيلق القدس (قاسم سليماني).

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في سياسة إسرائيل تجاه إيران والدعم الأمريكي لإسرائيل في مجابهة إيران، وهذا الدعم الأمريكي لإسرائيل له تداعيات خطيرة وكبيرة في المنطقة، حيث تسعى إسرائيل للسيطرة على منطقة "الشرق الأوسط"، ولا تريد لإيران أو غيرها امتلاك الحد الأدنى من القوة لمنافستها في المنطقة تحت ذرائع تهديد أمن إسرائيل.

وتنطلق مشكلة الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده:

إلى أي مدى تؤثر سياسة إسرائيل على حالة التصعيد المتنامي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية 2015 – 2020؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي:

1- ما أثر السياسة الإسرائيلية على إيران في منطقة الشرق الأوسط؟
2- ما أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على إيران؟
3- ما أثر الصراع الإسرائيلي الإيراني على مصالح الطرفين في الشرق الأوسط؟
4- ما أثر الصراع الأمريكي الإيراني على مصالح إسرائيل في الشرق الأوسط؟
5- ما أثر السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الصراع الأمريكي الإيراني؟

مفاهيم الدراسة:

1- سياسة إسرائيل: يقصد هنا بسياسة إسرائيل التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه إيران وبرنامجها النووي، وضرب مصالحها في المنطقة إن كانت اقتصادية أو تحالفات.

2- حالة التصعيد المتنامي: هي الحالة المتزايدة التي تنمو بها الصراعات وتصل إلى شدتها بمرور الوقت، ويتصاعد ويتنامى ليصل إلى أعمال عدائية في المجال السياسي والعسكري، مثل حالة التصعيد بين إيران والولايات المتحدة وإيران وإسرائيل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على هدف الصراع المتنامي بين إيران والولايات المتحدة وانعكاسه على مصالح إسرائيل وذلك من خلال:

1- التعرف على السياسة الإسرائيلية التي تمارسها إسرائيل ضد إيران ومصالحها في المنطقة.

2- الكشف عن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها.

3- الكشف عن الصراع المتنامي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني.

منهج الدراسة:

منهج تحليل الأحداث: يرتبط هذا النهج بالأستاذ الأمريكي ادوارد عازار، ويهدف المنهج إلى تقديم سجل شامل لسلوك الدول يمكن استخدامه لتحديد النماذج السلوكية المتكررة التي يظهر ارتباطها بظواهر مثل التصعيد أو الاستقطاب أو نشوب الحرب، وما يقابل ذلك من نماذج ترتبط بتقليص الامبريالية والفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، إن ما يميز منهج تحليل الأحداث هو الأدوات التي يستخدمها، فالبيانات اليومية تجمع من سجلات علنية كالصحف والمجلات والتصريحات والبيانات الصادرة عن الدول والأنترنت، وهذا المنهج يعتمد على بيانات علنية وهذا لا يجعل الباحث المطبق لهذا المنهج الانتظار سنوات طويلة حتى تصبح وثائق الموضوع الذي تناوله بالتحليل متاحة للدراسة ربما في وقت يكون الموضوع قد فقد قيمته.[1]

المنهج الوصفي التحليلي: استخدمت الدراسة أيضا المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة بكل جوانبها وأبعادها المختلفة، وتفسيرها للوصول إلى أسبابها ومسبباتها وعلاقتها ببعض المتغيرات المؤثرة في توجيهها، للوصول إلى نتائج يمكن تفسيرها وتعميمها بطريقة موضوعية.

[1] احمد يوسف، محمد زيارة، كتاب، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، ص 64-66.

المحور الأول:

سياسة إسرائيل تجاه إيران

برزت إسرائيل في طليعة الجهود الساعية إلى فضح ومنع قدرة إيران على تطوير أسلحة نووية، وقد أوضحت إسرائيل موقفها من خلال التهديدات باستخدام القوة العسكرية ودعم فرض المزيد من العقوبات الدولية، وعمليات الترهيب والاغتيالات لعلماء نوويين إيرانيين، وهذا يبرهن بأنه لن توافق على أن تكون إيران مسلحة نوويا، وفي أحد تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فقد قال بوضوح بأنه يعتبر أن إيران تشكل تهديدا وجوديا لإسرائيل ومع أن صانعي القرارات الإسرائيلية لا يعتبرون كلهم أن إيران تشكل تهديدا وجودا، فمعظمهم يرى أن إيران القادرة نوويا تشكل تحديا غير مقبول لإسرائيل وللاستقرار الإقليمي، وفي بعض الأحيان اختلفت مقاربات قادة الأمن والمحللين الإسرائيليين بشان مواجهة إيران، ولا سيما بشأن معالجة نتنياهو للعلاقات الأمريكية، بالإضافة إلى استحسان خيار عسكري وعلى الرغم من هذه الاختلافات تتحد مؤسسات إسرائيل السياسية والأمنية بشكل واسع في معارضتها للطموحات النووية الإيرانية وتتشاطر تقييمات مشابهة بشان الأمور التي تتصور أنها نوايا إيرانية خبيئة إزاء الدولة اليهودية ونشاطاتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار لذلك ليس من المفاجئ أن تكون إسرائيل من أشد المعارضين للمفاوضات النووية مع إيران التي أدت أساسا إلى عقد اتفاق نووي انتقالي في نوفمبر- تشرين الثاني / 2013 بين إيران والمجموعة 5+ 1 (ألمانيا والأعضاء الخمسة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهم : الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، فرنسا، المملكة المتحدة) وبقي المسؤولون الإسرائيليون قلقين بشان المفاوضات النووية بسبب أن هؤلاء المسؤولون لم يكونوا طرفا في المفاوضات فقد زعموا بأنه لا يمكن الوثوق بإيران بالوفاء بأي اتفاق.

أن إسرائيل تتبع عدة استراتيجيات تجاه إيران فهي تعمل على جمع مواقف من المجتمع الدولي والإقليمي ودول الجوار وهذا لظهورها بمظهر المستضعف. أيضا تستخدم التلويح بالدفاع عن النفس في حالة الاعتداء عليها أو على مصالحها أينما كانت. والاستراتيجية الثالثة هي تنفيذ هجمات على إيران بضرب أو اغتيال علمائها أو حلفائها في المنطقة.

موقف إسرائيل من الاتفاق النووي الإيراني:

منذ عام 2002، وإسرائيل تضع هذا الملف على أجندتها ونقصد بإسرائيل ليس فقط الحكومة بل والأحزاب حتى المعارضة منها وقد كانت إسرائيل تعمل على تجنيد مواقف دولية ضد إيران وبرنامجها النووي تحت ذريعة أن مثل هذه المشاريع تهدد أمن وسلامة إسرائيل ومواطنيها، ولا بد عند فهم الموقف الإسرائيلي المعارض من البرنامج النووي الإيراني وخلافا لكثير من الدول وخصوصا الدول المجاورة لإيران يرجع ذلك بسبب منافسة إيران لإسرائيل ومساواتها بالقوة حيث أن إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة.

لقد جاء هذا الموقف المعارض من إسرائيل لبرنامج إيران النووي دون بقية الدول المجاورة لها بسبب أن إسرائيل هي التي تمتلك قوة نووية في المنطقة وأصبح الملف النووي الإيراني بالنسبة لإسرائيل قضية أمن قومي إسرائيلي ليس بسبب عدم قدرة إسرائيل الدفاع عن نفسها بل لتبقى هي القوة المسيطرة على المنطقة.

وبموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه عام 1969م بين الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ورئيسة الحكومة الإسرائيلية حينها غولدامئير وافقت الولايات المتحدة على بقاء إسرائيل دولة نووية غير معلنة.

وطبقا لذلك الاتفاق قبلت إسرائيل عدم الاعلان عن نفسها دولة نووية وعدم إجراء تجارب نووية، مقابل التزام الولايات المتحدة عدم الضغط عليها للانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية (NPT) أو دفعها للكشف عن منشأتها النووية وفتحها أمام عمليات الرقابة الدولية.[1]

استمر الإسرائيليون بإقناع الإدارات الأمريكية المتلاحقة لمنع إيران من الاستمرار ببرنامجها النووي، بهدف الحفاظ على نفسها من إيران وحلفائها في المنطقة خوفا من نقل الأسلحة النووية الايرانية في حال نجحت إيران ببرنامجها النووي ليتم ضرب إسرائيل من قبل حلفاء إيران بالمنطقة من أحزاب وحركات مقاومة، فقد نجحت إسرائيل في إقناع الولايات المتحدة وذلك واضح من خلال الأسلحة التي تمد بها الولايات المتحدة إسرائيل، وهذا أعطى إسرائيل الفرص للقيام بردود فعل.

تتصاعد التوترات بين إسرائيل وإيران بسبب الانسحاب الأمريكي المستمر من الشرق الأوسط في الأيام الأخير، وكان ذلك واضح عندما قرر الرئيس الأمريكي ترامب سحب القوات الأمريكية من المناطق الكردية في شمال سوريا والسماح للقوات التركية لتحل محل القوات الأمريكية، وأيضا سحب جزء من القوات الأمريكية في العراق وتخفيض أعداد الجنود الامريكان داخل العراق، وهذا أعطى لكثير من الأطراف تحقيق مصالح مثل الروس والأتراك والنظام السوري والجماعات الإسلامية مثل تنظيم الدولة الإسلامية " داعش " وايران، هذا ما جعل إسرائيل قلقه حيث هناك أكثر من لاعب أصبح في المنطقة والأهم زيادة نفوذ إيران ما يجعل إسرائيل أكثر حذرا وتخوفا.

يتفق الإسرائيليون سواء كانوا مؤيدين للاتفاق النووي أم معارضين له أم متحفظين منه، على أن هذا الاتفاق يدخل إيران والمنطقة في مرحلة جديدة تحمل بين ثناياها تحديات وتهديدات لإسرائيل عليها الاستعداد لمواجهتها، فالاتفاق يضع حدا للعقوبات ضد إيران، وينهي عزلتها الدولية ويفتح أمامها مرحلة جديدة في علاقاتها الدولية والإقليمية، ما يقود إلى تعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وإلى تطوير مختلف صناعاتها العسكرية التقليدية، وخاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة. وسيعزز كل ذلك مكانة إيران ودورها ونفوذها في المنطقة، وسينعكس ذلك أيضا على قوة حلفائها في المنطقة من دول ومليشيات وفواعل لا – دولية. إلى جانب ذلك يمنح الاتفاق المشروع النووي الإيراني الشرعية الدولية ويجعل من إيران أو يقربها من أن تصبح " دولة حافه نووية " بالمعنى العلمي للمصطلح، وإن لم يكن قبل مرور عقدين على الاتفاق خلال هذه الفترة سيكون من الصعب على إسرائيل توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، لأن ذلك سيعد خرقا لقرارات الدولة وللإجماع الدولي، وقد يفتح هذا الاتفاق سباق التسلح النووي في الشرق

---

[1] الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات سياسية، تقدير موقف، 2015/5/26.
https://akhbarak.net/articles/19384325-

الأوسط إذ من المتوقع أن تسعى دول أخرى في المنطقة للوصول إلى وضع إيران النووي مثل المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا.[1]

وقد دعت ورقة موقف إسرائيلية إلى استمرار ممارسة ضغوط على إيران" من جميع الاتجاهات"، من أجل إنشاء تحالف دولي واسع، " يوضح بصورة موثوقة ومقنعة، انه ليس فقط أن جميع الخيارات ضد ايران موضوعة " على الطاولة"، وإنما هي جاهزة للاستخدام بصورة موثوقة من أجل تنفيذها، إذا دعت الحاجة كما اعتبرت الورقة، التي نشرها "معهد أبحاث الأمن القومي"، في جامعة تل ابيب، وأعدها رئيسه عاموس يدلين، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أن الاتفاق النووي، بين إيران وبين الدول الكبرى الست، في عام 2015، تضمن " سبع سنوات جيدة" تليها" سبع سنوات سيئة جدا"، وهناك إيجابيات فورية كانت للاتفاق النووي وهي إعادة البرنامج النووي الإيراني إلى الوراء وفرض إبطاء تقدمه لمدة عشر سنوات، وفي المقابل، تمثلت " المساوئ الخطيرة " للاتفاق بأنه سمح لإيران بمواصلة تطوير تكنولوجية تخصيب اليورانيوم واعتبر أن بند " الرسوب " (نهاية فترة الرقابة) يمنح شرعية كاملة " لبرنامج نووي إيراني غير محدود ويسمح بالوصول خلال فترة قصيرة جدا إلى سلاح نووي عندما تقرر إيران الانطلاق نحو القنبلة " ومن السلبي أيضا في الاتفاق عدم تطرق الاتفاق إلى الصواريخ الباليستية و" النشاط الإيراني الضار في الشرق الأوسط.[2]

إسرائيل وردود الفعل حول الاتفاق النووي الإيراني:

في ظل فشل جميع المحاولات الدبلوماسية والوساطات الأوروبية بين إيران وإسرائيل وتنامي التوتر في المنطقة بسبب حلفاء إيران في المنطقة – سوريا ولبنان وفلسطين – خرج الصراع عن السيطرة، فقد عملت إيران على تقوية العلاقات مع حلفائها من خلال سوريا فالدولة السورية تشكل الحديقة الخلفية لإيران للتواصل مع حلفائها في المنطقة الأكثر تأثيرا، فالنظام السوري حليف إيران الأول في المنطقة وسوريا هي الممر الأمن لحزب الله اللبناني، والفصائل الفلسطينية أغلبها مركز قيادتها في سوريا.

لقد وجدت إسرائيل نفسها محاطة بحلفاء إيران وما أثارها "حالة التغير الإيجابي أو بالأحرى التقارب الطارئ بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خلال فترة الرئيس أوباما وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، وذلك ببيان دوافعه وأسباب حدوثه ووسائل تنفيذه ورصد وتحليل مؤشرات تطوره وبيان مدى تأثيره على المنطقة، الذي ظهر واضحا في تصاعد النفوذ الإيراني"[3]

---

[1] الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، المرجع السابق

[2] ورقة موقف إسرائيلية: اتفاق نووي جديد لـ30 عاما، عرب 48، 2019/4/17،
https://www.arab48.com/amp/%D8%A5%D8%B3%D8%B1

[3] محمد محمود مهدي، التقارب الأمريكي – الايراني في الفترة من 2009 حتى 2016م واثره على منطقة الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، القاهرة.

إنما زاد الطين بله انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب 2018 من اتفاقية " خطة العمل المشتركة الشاملة "للحد من انشطة إيران النووية مقابل رفع العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الموقع مع إيران عام 2015.

أن تاريخ الصراع بين إيران وإسرائيل يرجع إلى ستينات القرن الماضي خلال حرب اليمن، " أن المملكة العربية السعودية وإسرائيل تعاونتا في ستينات ق 20 خلال حرب اليمن في دعم المعسكر الملكي في مواجهة القوميين المدعومين من الرئيس جمال عبد الناصر. كما تشير إلى أن ولي العهد السعودي الأمير فهد طرح مشروعة للسلام في الشرق الأوسط، عقب اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، وبروز تخوفات خليجية من قيام إيران ب "تصدير" ثورتها الإسلامية إلى دول الخليج.[1]

أن العلاقة الإيرانية مع الولايات المتحدة وإسرائيل مقطوعة بعد وقوع الثورة الإيرانية عام 1979 ودأبت إيران منذ ذلك الوقت على دعم المقاومة الفلسطينية وهو ما يرجع لأسباب مختلفة أهمها البعد الديني الواضح في القضية الفلسطينية، وعلى ذلك نظرا لأن علاقة إيران بمنظمة التحرير الفلسطينية قد ساءت بسبب اختلاف التوجه السياسي للطرفين، قامت إيران بتوجيه دعمها للتيار الإسلامي وذلك فور اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، وعلى صعيد أخر، ومنذ بدايات نظام الثورة الإسلامية في إيران كانت كل الأدبيات التي تتضمن نقد العلاقات العربية – الأمريكية تتبعها إشارة للعلاقات الأمريكية الوثيقة بإسرائيل والولايات المتحدة هي المبرر الرسمي لقطع العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول مثل مصر.[2]

وعقب وصول بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي في شباط (فبراير) 2009، وضع نصب عينية تعزيز التقارب بين إسرائيل ودول الخليج في مواجهة "الخطر" الإيراني، وهو التقارب الذي دخل منعطفا جديدا عقب توصل الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلا عن ألمانيا، إلى الاتفاق النووي مع إيران في فينا في 2015/7/14؛ إذ تخوف الجانبان من توجه ادارة الرئيس الاميركي باراك أوباما، التي لعبت دورا بارزا في التوصل إلى ذلك الاتفاق نحو التقارب مع طهران، والإقرار بدورها على الساحتين الإقليمية والدولية.[3]

في منتصف شباط (فبراير) 2017، وخلال زيارته الأولى إلى واشنطن للقاء الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، صرح بنيامين نتنياهو بالآتي:" أن بلدان المنطقة العربية لم تعد ترى في إسرائيل عدوا، وإنما ترى فيها أكثر فاكثر، حليفا"، أما وزير الطاقة الإسرائيلي فقد صرح، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، لإذاعة الجيش الإسرائيلي بما يلي " لدينا علاقات مع دول اسلامية وعربية، جانب منها سري بالفعل، ولسنا عادة الطرف الذي يخجل منها، الطرف الأخر هو المهتم بالتكتم على العلاقات ، ونحن نحترم الطرف الأخر.[4]

---

[1] قيس عبد الكريم وآخرين، سلسلة الطريق إلى الاستقلال 37، ملفات فلسطينية (2/2)، صفقة القرن في الميزان..، الدار الوطنية الجديدة – دمشق، ص 126.

[2] نفين مسعد، كتاب العلاقات العربية مع دول الجوار، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص 4.

[3] قيس عبد الكريم وآخرين، مرجع سابق، ص ص 127 – 128.

[4] قيس عبد الكريم وآخرين، مرجع سابق، ص130.

وفي 2018/9/27، قال بنيامين نتنياهو، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أن الاتفاق النووي مع إيران " قرب أكثر من أي وقت مضى إسرائيل من دول عربية عده، باتت اليوم أقرب إلى إسرائيل، على أساس (علاقات) حميمية وصداقة لم أكن اتصورها طوال حياتي، ولم يكن في مقدور احد تخيلها قبل سنوات"؛ واضاف: " امل أن تصل إسرائيل في يوم قريب إلى توسيع نطاق السلام، والسلام الرسمي، ليتجاوز مصر والأردن ويشمل جيرانا عربا آخرين."[1]

ما سبق أعطى إسرائيل الذرائع التي سوف تقوي موقفها عندما تقوم بأي عمل لضرب المصالح الايرانية في المنطقة أو داخل الحدود الايرانية، أن سياسة إسرائيل التي تستخدمها بتصوير نفسها الأكثر حرصا على السلام وانها المتسامح ولا تسعى سوى لإنشاء علاقات مبنية على الصداقة والمحبة والحميمية كما تدعي لس إلا ذر الرماد في العيون.

وكانت هناك سلسلة من الهجمات نفذتها إسرائيل لفترة طويلة وهي عبارة عن هجمات غير معلنة على أهداف ايرانية في سوريا، لكن الهجمات في الأشهر الأخيرة رأينا مسئولين يدعون علنا إلى تكثيف الهجمات وتوسيع مسرح العمليات وهاجمت إسرائيل أكثر من 200 هدف مدعوم من إيران في سوريا خلال عامي 2014 و2018 وفي اعتراف نادر، تبنى الجيش الإسرائيلي في نوفمبر / تشرين الثاني، واحدة من أكبر الهجمات على أهداف إيرانية وسورية في دمشق بالسنوات الأخيرة في خضم اشتعال العنف في غزة[2]

لقد كان وما زال لإسرائيل أفعال وردود أفعال بسبب منافستها على السيطرة على المنطقة وتعمل على إفشال أي تحرك أو تقدم لأي دولة تنافسها أو تشكل على أمنها أي خطر، وقد كان لها وفق تقارير استخبارية يد في اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني وقد طرح بعض المسئولين الحكوميين والمعارضين في إسرائيل عدة سيناريوهات لمستقبل التوتر الأمريكي الإيراني والإسرائيلي الإيراني، " وقد تحدث الكاتب الإسرائيلي عيران عتسيون في مقال نشر على موقع "زمن إسرائيل " في 2020/1/10 أن المحاكاة التي يقوم بها مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تبدأ من خلال حصوله على معلومات محدثة من أجهزة الموساد والجيش الإسرائيلي ووزارتي الأمن الداخلي والخارجية، وتأخذ بعين الاعتبار حالة التصعيد الآخذة بالتنامي بين إيران والولايات المتحدة، منذ صعود الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة في أواخر عام 2016"[3]

تسعى إيران لتثبيت أقدامها العسكرية في دول جوار إسرائيل، في حين تسعى إسرائيل لإيقافها، لكن لا يبدو أن إيران مستعدة للتراجع إذ تواصل تطوير إمكانياتها العسكرية ودعم تحالفاتها وإمدادهم بكل ما تستطيع أن تمدهم به من مال وعتاد وتدريب.

من الواضح أن إيران وإسرائيل في تنافس واجتهاد للإمساك بأكبر قدر من قواعد اللعب في المنطقة، فمن جانب تعمل إيران لتوطيد العلاقة مع سوريا والعراق وتركيا كأنظمة ودول ومن جانب أخر تدعم الجماعات

---

[1] قيس عبدالكريم وآخرين، مرجع سابق، ص 130.

[2] https://m.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A

[3] الحرية، جريدة اسبوعية عربية سياسية ثقافية، (الضربات الإسرائيلية لسوريا تنذر بصراع مع إيران) 19-2020/1/25، العدد 1758(2832)، ص18.

المسلحة في لبنان واليمن وفلسطين لبسط نفوذها في المنطقة، وفي المقابل تسعى إسرائيل لعلاقات تطبيعيه بينها وبين دول عربية كثيرة مثل عمان والبحرين والإمارات.

أيضا يجتهد اللاعبان (إيران وإسرائيل) لوضع قواعد ردع جديدة، لكن الخطر يكمن في اتساع نطاق الصراع مع تنامي مستوى تبادل الأفعال العسكرية.

هناك تحولان في سياسة إيران جعلت إسرائيل تتخوف من هذه التحولات وعمل لها حساب التحول الأول "القدرات الإيرانية إذ ينسب لإيران الوقوف وراء الهجمات بطائرات بدون طيار التي استهدفت منشأة نفطية سعودية في سبتمبر/ أيلول الماضي ، رغم دأب إيران على إنكار ذلك، وفاجأت دقة الهجمات وفعاليتها في تحقيق أهدافها حسب الكثير من المحللين، ويبدو أن إسرائيل ستواجه هجمات بالصواريخ أكثر خطرا في المستقبل بمزيج من صواريخ بالستية وصواريخ كروز، فضلا عن الجهود التي تبذلها طهران لتحسين مدى ودقة الصواريخ التي تزود حلفائها بها من أمثال حزب الله والجماعات المسلحة في قطاع غزة (حماس والجهاد الإسلامي).[1]

لقد تمكنت إيران من أن تصبح لاعبا مهما في المنطقة على الرغم من قيود العقوبات الدولية المفروضة عليها، وقد سلط الضوء على ذلك منشور صدر من البنتاغون عن القوة العسكرية الإيرانية، أمّا التحول الثاني، فيأتي في سياق دبلوماسي أوسع في المنطقة، لا سيما مع إدراك" انسحاب" الولايات المتحدة، الذي أكده الرئيس دونالد ترامب فقط وتخلي أمريكا عن حلفائها الاكراد في سوريا، وقد قدم ذلك بيئة بات فيها كل اللاعبين الإقليمين الأساسيين، إسرائيل وتركيا وإيران، مصممين على حماية مصالحهم فيها بطرقهم الخاصة. [2]

لقد طرح ثلاث سيناريوهات من قبل إسرائيل بعد اغتيال قاسم سليماني السيناريو الأول هو توافقي، ويتمثل بتوصل الولايات المتحدة وإيران إلى تفاهمات مشتركة من خلال وسطاء تؤكد قواعد اللعبة بينهما، بحيث تمتنع الدولتان عن المس بأهداف الطرف الأخر المدنية والعسكرية، سواء على أراضيهما، أو داخل دولة ثالثة، وفي هذه الحالة ستضطر إيران لالتزام ميليشياتها بهذه التفاهمات أما السيناريو الثاني بقاء الأمور على ما هي عليه، وتتمثل في استمرار إيران بتنفيذ عمليات معاديه ضد أهداف أمريكية. دون أن تعلن مسؤوليتها عنها، خاصة على الأرض العراقية فيما تستمر عملية سحب القوات الأمريكية من الطرق بصورة تدريجية وفقا للتفاهمات بين واشنطن وبغداد في حين ستتواصل خروقات ايران للاتفاق النووي، والسيناريو الثالث يتمثل بتدهور الوضع في منطقة الخليج من خلال مهاجمة إيران لأهداف أميركية في دولة ثالثة مثل الكويت، أو المس بحرية حركة الملاحة في الخليج، ووقوع قتلى وجرحة اميركيين مما يعتبر في هذه الحالة تجاوزا للخطوط الحمراء من وجهة نظر ترامب الذي سيأمر بالرد الفوري والتصعيد ضد أهداف عسكرية إيرانية داخل إيران ذاتها، ومن دون الحصول على مصادقة الكونغرس.[3]

[1] الضربات الإسرائيلية لسوريا تنذر بصراع مع إيران.

[2] الضربات الإسرائيلية لسوريا تنذر بصراع مع إيران مرجع سابق.

[3] الحرية، مرجع سابق، ص18.

وفقا ما تقدم وخصوصا ما جاء في السيناريو الثالث سوف تتأثر جميع الأطراف والدول المحيطة، وسوف ترتفع أسعار النفط نتيجة الاعتداءات من جميع الأطراف وعلى جميع الجبهات والحلفاء ومما يؤدي إلى حرب إقليمية وحول تقليص التزامات الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط فإن القيادة الإسرائيلية لها حتى الآن أسباب جيدة للرضى عن الخطوات الأمريكية فترامب أزاح من الطريق عدو صلب لإسرائيل وجعل شركاء ومبعوثين آخرين لإيران يفكرون مرتين قبل اتخاذ خطوات عنيفة يمكن أن تكلفهم حياتهم مثل زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله ولكن إذا أدت عملية الاغتيال في نهاية المطاف إلى سحب القوات الأميركية من الطرق مثلما يتضح الآن فهذا سيكون إيذانا بإشكالية بالنسبة لإسرائيل ففي ظل غياب وجود القوات الأميركية في المنطقة، سيتقلص التزام واشنطن باتخاذ خطوات أخرى ضد إيران مثل اغتيالات قيادات وازنة إيرانية هذا من الممكن أن يقود النظام الإيراني للتفكير من جديد بشأن تسريع المشروع النووي من أجل ضمان بقائه وحتى بعد عملية التصفية للقيادات من الصعب القول بأن إسرائيل يمكن أن تكون واثقة من استعداد الولايات المتحدة للعمل من أجل منع طهران من تحقيق هذا الطموح حتى لو تعهد ترامب بذلك بشكل دائم في تغريداته.[1]

المحور الثاني

الإدارة الأمريكية الجديدة وسياستها تجاه إيران

تختلف الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة الرئيس ترامب عن سابقتها برئاسة أوباما حتى أن إدارة أوباما كانت تعتمد على التفاوض والتفاهمات ونتج عنها الاتفاق النووي عام 2015 وبموجبه تعمل إيران على نسبة معينة متفق عليها لتخصيب اليورانيوم وقد رحب الجميع بهذا الاتفاق، وبعد صعود ترامب للرئاسة الأمريكية كانت سياسة الإدارة الجديدة على عكس سابقتها فقد اتخذ الرئيس ترامب قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني بتاريخ 8 مايو 2018 وفرض عقوبات جديدة على طهران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي وبالفعل تم فرض عدة عقوبات أعلنت عنها وزارة الخزانة الأمريكية.

أمريكا والانسحاب من الاتفاق النووي

هنا لا بد من طرح تساؤل، ماذا يعني انسحاب أميركا من الاتفاق النووي؟

في الظاهر يمثل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني مجرد انسحاب طرف واحد من ضمن ستة أطراف وقعت هذا الاتفاق الذي اكتسى لاحقا صبغة دولية بعد اعتماده من مجلس الأمن الدولي، ولكن الواقع أن انسحاب واشنطن منه يمثل في رأي العديد من الخبراء إصدار شهادة وفاه له[2]

أن قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات عليها يعطي القوة والدعم لإسرائيل لتنفرد وحدها في المنطقة في ظل انشغال دول الإقليم بمشاكلها الداخلية بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي

---

[1] الحرية، مرجع سابق، ص18.

[2] ماذا يعني انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي، 2018/5/9، أمين محمد حبلا، https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/9/5/2018

وحالة البطالة والفقر التي تصيب شعوبها ويعطي الفرصة للمحور العربي أيضا تسير فيه السعودية والإمارات والبحرين وهي الدول التي رحبت كثيرا لقرار ترامب.

لقد لعب الرئيس ترامب دورا في المنطقة وخصوصا منطقة دول الخليج، حيث شكلت زيارته للسعودية واجتماع أكثر من 50 دولة عربية وإسلامية، وجمع مبالغ طائلة من السعودية وأيضا الإمارات، لقد كانت لهذه الزيارة مردودها الإيجابي فيما بعد، حيث أن السعودية والإمارات عندما فرض ترامب العقوبات على النفط الإيراني استعدوا لتغطية العجز الذي ستولده العقوبات،" وقبل أن يتحرك السوق على واقع النقص الذي يمكن أن ينشأ، كانت المملكة العربية السعودية والإمارات تؤكدان بعد الترحيب بالقرار أنهما ستغطيان أي نقص قد يقع وهو ما أكد عليه البيت الأبيض.[1]

لقد عمل الرئيس ترامب على تغيير سياساته التحالفية في المنطقة مع دول تكون حامية للمصالح الأمريكية في المنطقة؛ حيث ترى هذه الدول أن ضمان مصالحها وجل مطالبها هو وقف النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، ويقول وليد فارس مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأوسط والإرهاب: "أن الحكومة الأمريكية بقيادة ترامب ستقوم بتأسيس ائتلاف من دول الخليج ومصر والأردن، وأوضح أن هذا الائتلاف عارضة الرئيس أوباما خلال فترته الرئاسية لإنجاح الاتفاق مع إيران"[2]

لقد كان هناك موقف مغاير للاتحاد الأوروبي حيث أنها لا ترغب في انسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق، وقد أعلن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي " جوسيب بوريل"، أن التكتل الأوروبي سيمدد إلى أجل غير مسمى فترة آلية حل الخلافات حول الاتفاق النووي حتى يتجنب ضرورة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن أو فرض عقوبات جديدة على طهران وبعد مباحثاته مع المسئولين الإيرانيين تبين من تصريحاته أنهم في الاتحاد الأوروبي متفقون على عدم تحديد إطار زمني صارم بشكل مباشر يلتزم بالذهاب إلى مجلس الأمن، ولا عملية تفضى إلى نهاية الاتفاق، وإنما إبقاء الاتفاق على قيد الحياة، " وهذا ما أكدته إيران عبر وكالة ارنا الإيرانية الرسمية"[3]

لكن هناك رأي أخر لبعض الدول الأوروبية " حيث اتهمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا رسميا إيران بانتهاك بنود الاتفاق الذي يهدف إلى وقف برنامج طهران النووي، وقد تؤدي الانتهاكات إلى إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة التي كانت قد رفعت بموجب هذا الاتفاق"[4]

---

[1] معين عبد العزيز أبو شريعة، التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية (2011_2017)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر_ غزة، فلسطين، ص 147.

[2] العقوبات الأمريكية على إيران، bbc NEWS عربي، علي هاشم، مراسل الشؤون الإيرانية، 26 أبريل/ نيسان 2019، https://WWW.bbc.com/arabic/middleeast-48070054

[3] أوروبا تمدد آلية فض النزاع مع إيران لتجنب مجلس الأمن، https://m.aawsat.com/home/article/2115791/%D8%A3%D9%88%D8%B1%

[4] أوروبا تمدد آلية فض النزاع مع ايران لتجنب مجلس الأمن، مرجع سابق.

لقد نقل عن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران مستعدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي في القضايا المتعلقة بالاتفاق النووي، وقد قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أنه يأمل أن يلعب " بوريل" دوره بشكل جيد، مشيرا إلى أنه أبلغه الموقف الإيراني من تفعيل المادة 36 من الاتفاق النووي واليه فض النزاع.[1]

ومن أسباب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني الرئيسي الأمريكي الأسبق باراك أوباما حيث أن هناك وثيقة سرية للسفير البريطاني السابق لدى واشنطن الذي قدم استقالته بعد ضغط من الإدارة الأمريكية حيث أنها بتعليمات من الرئيس ترامب عدم إجراء اتصالات مع السفير البريطاني داروش، واصفا الدبلوماسي البريطاني بأنه " غبي جدا". كما طاولت انتقادات ترامب رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي التي كانت قد سارعت إلى التعبير عن دعمها لسفيرها.[2]

وقد كان داروش قد وصف في مذكرات نشرت بأن الرئيس الأمريكي" مختل"، " غير كفؤ"، موجها انتقادات حادة لأداء الإدارة الأميركية.[3]

أن أسباب انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني ترجع لعدة أسباب منها:-[4]

1- رفض إيران تلبية مطالب الرئيس الأمريكي حول مخاوفه من بنود الغروب وبرنامج التجارب الصاروخية الباليستية وخرق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231.
2- الضغط الإسرائيلي المتواصل على الإدارة الأمريكية وتقديم أدلة على عدم حسن النوايا الإيرانية بخصوص البرنامج النووي
3- اتساق ترامب مع خطه السياسي الرافض للاتفاق من الأساس منذ إعلانه ترشحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية
4- امتلاك أدلة خرق إيران لروح الاتفاق ومنها تقارير الأمم المتحدة حول تزويد طهران الحوثيين بالصواريخ الباليستية خرقا لقرار مجلس الأمن الدولي 2216.
5- التزام ترامب بأمن حلفائه وشركائه الخليجيين الذين يرون أن إيران استثمرت الاتفاق للتوسع والتمدد الاستراتيجي في الإقليم وتمول وتدعم الجماعات المسلحة والانفصالية.
6- فشل جهود الوسطاء الأوروبيين في التوصل إلى صيغة تفاهم ترضي الطرفين الإيراني والأمريكي.

وقد كان من ردود أفعال إيران بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بأنه " قدمت في 16 يوليو 2018 شكوى أمام محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة احتجاجا على إعادة فرض عقوبات اميركية عليها بعد خروج الولايات المتحدة بأنها تفرض " حصارا اقتصاديا " بموجب إعادة العقوبات الاقتصادية عليها، وقد

---

[1] أوروبا تمدد آلية فض النزاع مع ايران لتجنب مجلس الأمن، مرجع سابق.
[2] عرب 48، 2019/7/14،
https://www>arab48.com/%D8%A3%D8%AE%D8%A8
[3] عرب 48، 2019/7/14، مرجع سابق
[4] اليوم السابع، أسباب تراجع انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران، 8 مايو 2018،
https://m>youm7>com/amp/2018/5/8-10%D8%A3%D8

نظرت محكمة العدل الدولية في 27 أغسطس 2018 الدعوى واستمرت الجلسات الشفهية ، وفي 3 أكتوبر 2018 أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها في الشكوى وأمرت الولايات المتحدة برفع العقوبات التي تستهدف السلع " ذات الغايات الإنسانية " المفروضة على إيران، كما أمرت إلا تؤثر العقوبات على المساعدات الإنسانية أو سلامة الطيران المدني".[1]

العقوبات الأمريكية على إيران

تتمثل العقوبات الأمريكية على إيران بعقوبات اقتصادية تجارية وعلمية وعسكرية ونفطية، وتهدف هذه العقوبات منع المبادلات التجارية والمالية والعسكرية، وقد طالت هذه العقوبات شخصيات حكومية بدءا من المرشد الأعلى وقادة في الحرس الثوري ووزير الخارجية الايراني وفيلق القدس الذي كان قائده قاسم سليماني الذي اغتالته أمريكا الذي يدعم الحلفاء مع إيران في الشرق الأوسط وقد فرضت أمريكا عقوباتها على حلفاء إيران منهم في العراق واليمن وسوريا ولبنان وفلسطين واللواء 110 الكردي المنشر في ديالي، كل ذلك أملا في تقويض قدرة إيران على تمويل شبكة تحالفاتها.

إن ما تريده إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجفيف منابع العملات الصعبة التي تحصل عليها إيران، فتذهب بشكل مباشر نحو النفط النبع الرئيس الذي يغذي خزينة طهران بما تحتاجه لتصنع تأثيرا ممتدا ومثيرا للجدل في منطقة الشرق الأوسط، بالنسبة لترامب، عندما تصبح إيران غير قادرة على تأمين ما يكفي من دولار ويورو، لن يكون بإمكانها تسديد فواتير حلفائها ودفع رواتبهم وصناعة دعاية موالية لها تساهم في تثبيت أجندتها الإقليمية المناهضة لواشنطن وحلفائها في المنطقة، ويتقاطع هذا مع جزء كبير من المطالب ال12 التي كان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، قد رفعها في أيار / مايو حين خرجت بلاده من الاتفاق النووي، والتي ينصب معظمها حول الدور الإقليمي لإيران والممتد من العراق إلى اليمن وفلسطين ولبنان وسوريا، وبعد مرور ما يقارب عام على خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، لا تبدو العقوبات وكأنها غيرت من خارطة التأثير الايراني في المنطقة.[2]

وعلى الرغم من أنه يصح القول أنها أثرت بشكل كبير على اقتصاد إيران وعلى تحويلاتها لحلفائها في المنطقة، تحديدا حزب الله في لبنان والفصائل الفلسطينية، لكن الأثر الذي كان يبحث عنه ترامب لم يقع وأصبحت الحاجة أكبر لتشديد الخناق وإن كان هذا على حساب بعض حلفاء واشنطن في العالم، ولهذا كان القرار بإلغاء الإعفاءات من شراء النفط الإيراني التي أعطتها واشنطن لثماني دول هي، الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وتركيا واليونان وإيطاليا وتايوان، وبررت الولايات المتحدة قرارها بفتح المجال أمام هذه الدول للبحث عن بدائل عن النفط الإيراني، لا سيما تلك التي تجد صعوبة في ذلك ككوريا الجنوبية واليابان والهند،

---

[1] ويكيبيديا، الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران، https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8

[2] العقوبات الأمريكية على إيران، bbc NEWS عربي، علي هاشم، مراسل الشؤون الايرانية، 26 ابريل/ نيسان 2019، مرجع سابق.

ولم ترغب دول أخرى كاليونان وإيطاليا وتايوان بالاستفادة من الإعفاءات وقررت قطع الشراء فورا، بينما اعترضت كلا من الصين وتركيا.[1]

وجاء في تقرير لهيومن رايتس ووتش، أن العقوبات الواسعة التي فرضتها إدارة ترامب على إيران قيدت بشكل كبير قدرة البلاد على تمويل الواردات الإنسانية، بما فيها الأدوية، ما تسبب بمعاناة شديدة للإيرانيين العاديين، وهددت حقهم في الصحة. على الإدارة في واشنطن أن تأخذ خطوات فورية لضمان وجود قنوات قابلة للاستخدام للتبادل التجاري مع إيران لأغراض إنسانية، وتحدث التقرير كيف أن القيود الواسعة على المعاملات المالية، مقترنة بالخطاب العدائي للمسؤولين الأمريكيين أعاقت بشكل كبير قدرة الكيانات الإيرانية على تمويل الواردات الإنسانية، بما فيها الأدوية والمعدات الطبية الضرورية، وضعت حكومة الولايات المتحدة استثناءات للواردات الإنسانية في نظام العقوبات، لكن هيومن رايتس ووتش وجدت أن هذه الاستثناءات عمليا لم تعوض عن الإحجام الشديد للشركات والبنوك الأمريكية والأوروبية عن المخاطرة بتكبد العقوبات والإجراءات القانونية عبر تصدير أو تمويل السلع الإنسانية المستثناة من العقوبات.[2]

منذ انسحاب إدارة ترامب رسميا من الاتفاق النووي الدولي مع إيران أعادت فرض العقوبات الاقتصادية ذات الصلة التي كانت معلقة من قبل، بما فيها على صادرات النفط، وأضافت عقوبات جديدة توقعت وزارة الخزانة الأمريكية أن تؤدي العقوبات إلى "تزايد العزلة المالية والكساد الاقتصادي في إيران"، قالت هيومن رايتس ووتش أن العقوبات الشاملة والمفتوحة التي فرضتها إدارة ترامب على إيران أثرت سلبا على الاحتياجات الإنسانية وتمنع ملايين الإيرانيين بالحق في الصحة.[3]

ومع إعلان عقوبات جديدة على إيران، في 25 أكتوبر / تشرين الأول 2019، قال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين أن "الإدارة الأمريكية تبقى ملتزمة بتدفق المساعدات الإنسانية غير المقيد إلى الشعب الإيراني، الذي عانى طيلة 40 عاما في ظل سوء ادارة هذا النظام الفاسد". إلا أن مسؤولين امريكيين بعثوا رسائل معاكسة، تقول أن الاستراتيجية تهدف فعليا إلى التضييق على الشعب الإيراني لدفعه إلى إجبار الحكومة على تغيير سلوكها، ما يشكل وسيلة لانتهاك الحقوق الاقتصادية للإيرانيين.، وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو " أن الأمور أسوء بكثير بالنسبة للشعب الإيراني { مع العقوبات الأمريكية }، ونحن مقتنعون بأن ذلك سيقود الشعب الإيراني إلى الانتفاض وتغيير سلوك النظام".[4]

كل ذلك يؤكد على استراتيجية أمريكية لتركيع وفرض خططها التي تهدف إلى إسقاط النظام الإيراني، حيث بتحقيق الفوضى التي تأمل الإدارة الأمريكية تحقيقها داخل المجتمع الإيراني سوف يتحقق نفس السيناريو الذي حصل في البلدان العربية وما يسمى بثورات الربيع العربي، حيث لم يتغير شيء على الشعوب سوى جلب أنظمة تنفذ ما يملى عليها من القوى المهيمنة عالميا.

---

[1] العقوبات الأمريكية على إيران، bbc NEWS عربي، علي هاشم، مراسل الشؤون الايرانية، 26 ابريل/ نيسان 2019، مرجع سابق.

[2] https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/29/335016

[3] https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/29/335016

[4] https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/29/335016

وقد تأثر الاقتصاد الإيراني سلبا إلى حد بعيد نتيجة العقوبات التي كان يفرضها المجتمع الدولي جراء برنامج البلاد النووي، وقد تضرر كثير من القطاعات مثل قطاعات الطاقة والنقل البحري والمال والنفط بشكل خاص، ونتيجة لذلك انكمش الناتج المحلي الإيراني بنسبة 3.9 في المائة في عام 2018، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي وتوقع الصندوق أنه في عام 2019 من الممكن أن ينكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة 6 في المئة.[1]

وقد كانت آخر العقوبات هي مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس بتاريخ 2020/1/3، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق أبو مهدي المهندس، وقد كانت هناك عدة محاولات لاغتيال قاسم سليماني كانت فاشلة وقد قامت الولايات المتحدة باغتياله " باعتباره القائد الأعلى لأحد أنشط المؤسسات العسكرية في الشرق الأوسط فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني "[2]

أن اغتيال سليماني شكل ضربة لاستراتيجية إيران في المنطقة، وكان سليماني العقل المدبر لسيطرة إيران على أراضي تمتد من طهران عبر العراق وحتى البحر المتوسط مرورا بسوريا ولبنان من خلال فصائل مسلحة تحارب بالوكالة عن إيران وهم أيضا يمثلون حلفاء سياسيين، وهذا يمثل اختراقا لإسرائيل ويشكل الخطر الأكبر لها ولأمنها مما يهدد مصالحها ومخططاتها في المنطقة ويجعل لها منافس.

إن العقوبات الأميركية على إيران تتزايد، حيث أن الولايات المتحدة تريد أن تصل هذه العقوبات للقضايا الإنسانية، لذلك تفرض عقوبات على استيراد الأدوية والمعدات الطبية، وتدعى الولايات المتحدة أنها سهلت قناة مالية سويسرية لاستيراد الأدوية، حيث أن الولايات المتحدة تسهل هذه القناة إنسانيا وتسرب المعلومات حول ذلك لتظهر أمام العالم أنها المدافعة عن حقوق الشعب الإيراني وحقة في العلاج وحياة كريمة، رغم ذلك تصر إيران على أن الولايات المتحدة تفرض عقوبات على الأدوية.[3]

خاتمة:

تسعى إيران لتقول للعالم أنها موجودة ولها تأثير في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل هذا السعي المرهق لها حيث أنها تعمل على أكثر من جبهة تجد نفسها مكبلة بالعقوبات المتنوعة وأسوء هذه العقوبات وقوف دول الجوار أما مع من يفرض هذه العقوبات أو صامت لا يستطيع أن يرفض بصوت عال، وفي ظل هذا وذاك تجد إسرائيل تسير بمخططاتها ومشاريعها الاستيطانية الاحتلالية مدعومة ماليا وعسكريا وأكثر من ذلك تمنح قرارات لتسيطر وتحتل أراضي مثل الجولان وغور الأردن ضاربة بعرض الحائط القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة.

---

[1] العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها، BBC NEWS عربي 3 مايو /أيار 2019.
https://www.bbc.com/arabic/amp/middleeast-48138081

[2] المعهد المصري للدراسات، مقتل قاسم سليماني ماذا بعد؟،
https://eipss-eg.org/%d9%85%d9%82%d8%aa%d9%84

[3] ماذا يعني انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي، 2018/5/9، أمين محمد حبلا، مصدر سابق،
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/9/5/2018

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن ترهق إيران حيث كان واضحا ما مورس عليها من عقوبات وحصار واغتيالات وتدمير مصالح، ولكن هناك تحديات كثيرة وكبيرة وأهم هذه التحديات التي تتصدر أولويات طهران وقياداتها مصير الاتفاق النووي وتطور الوضع الداخلي لجهة الركود الحاد في الاقتصاد والخشية من تجدد الاحتجاجات المعارضة والذي يتطلب تحليلا وتوضيحا هو قرار طهران اعتماد الخطوة الخامسة والأخيرة لتقليص وخفض التزاماتها المتعلقة بالاتفاق النووي بعد يومين من اغتيال سليماني، بما فيها إزالة البند الرئيسي والأخير من القيود التشغيلية المتعلقة بالاتفاق النووي أي القيود المفروضة على عدد أجهزة الطرد المركزي بما يشمل القدرة على التخصيب ونسبته وكمية المواد المخصبة والبحث والتطوير.

إن الإقدام على هذه الخطوة وفي هذا الظرف بالذات قد يعني إغلاق نافذة الأمل الأخيرة المتعلقة بالأوروبيين لإحياء الاتفاق النووي كما قال معلقون غربيون وهو ما يمكن أن يخرج دولا (مثل فرنسا) كانت مراهنة على دورها كوسيط في الأزمة . كما يمكن أن تدفع ببريطانيا بوريس جونسون للاقتران أكثر من إدارة ترامب.

عاجلا أم اجلا سوف تصل الأمور إلى الفوضى وهذا واضح من استمرار الطرفين بتحمل عض الأصابع حيث أن كل طرف يتلقى ضربات من الآخر وكلما ضرب طرف رد الآخر حتى لو كان الرد من وكلاء أو حلفاء، وهذا يؤشر إلى أن القادم ربما يكون فوضى جديدة في الشرق الأوسط ولكن من نوع ثانٍ هو الحرب.

النتائج:

- إيران تعتبر دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط وتمتلك من المقومات السياسية والعسكرية ما يؤهلها للعب دور إقليمي بارز في المنطقة.
- لقد أثرت السياسة الإسرائيلية على إيران حيث نجد العقوبات الأمريكية على إيران في تزايد لحماية المصالح الإسرائيلية وآخرها اغتيال قاسم سليماني دليل على ذلك.
- رغم اصطفاف جزء واسع بشكل مباشر أو غير مباشر مع إسرائيل، إلا أن إيران تمكنت من تشكيل مصدر إرباك لإسرائيل.
- تلعب التحالفات التي تنشئها إيران مع دول مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان وفلسطين " قطاع غزة"، دورا في صمودها وعدم عزلها.
- على إيران العمل على العودة لحضن الدول الإسلامية، وان تسعى للمصالحة مع دول الجوار، وهذا يعطيها قوة ومكانة.
- دون الدعم الأمريكي لإسرائيل وحماية مصالحها والضغط على دول الإقليم تظل إسرائيل معزولة وتتقلص هيمنتها ونفوذها.
- العلاقات الإيرانية السيئة مع غالبية دول الخليج وعلى وجه الخصوص مع السعودية أعطى الفرصة لإسرائيل لإنشاء علاقات تطبيعية مع كثير من الدول العربية المعادية لإيران.
- السعي من قبل إيران وإسرائيل للتفرد والانفراد في المنطقة (الشرق الأوسط)، والسيطرة عليها لتحقيق مصالحا.

المراجع

- احمد يوسف، محمد زبارة، كتاب، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، ص 64-66.
- محمد محمود مهدي، التقارب الأمريكي – الايراني في الفترة من 2009 حتى 2016م واثره على منطقة الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، القاهرة.
- قيس عبد الكريم وآخرين، سلسلة الطريق إلى الاستقلال 37، ملفات فلسطينية (2/2)، صفقة القرن في الميزان.، الدار الوطنية الجديدة – دمشق، ص 126.
- نفين مسعد، كتاب العلاقات العربية مع دول الجوار، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص 4.
- معين عبد العزيز أبو شريعة، التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية (2011_2017)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر _ غزة، فلسطين، ص 147.

المواقع الالكترونية والصحف

- الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات سياسية، تقدير موقف، 2015/5/26،

https://akhbarak.net/articles/19384325-

- ورقة موقف إسرائيلية: اتفاق نووي جديد لـ30 عاما، عرب 48، 2019/4/17،

https://www.arab48.com/amp/%D8%A5%D8%B3%D8%B1
- https://m.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A
- الحرية، جريدة اسبوعية عربية سياسية ثقافية، (الضربات الإسرائيلية لسوريا تنذر بصراع مع إيران) 19-2020/1/25، العدد 1758(2832)، ص18.
- الضربات الإسرائيلية لسوريا تنذر بصراع مع إيران،
- ماذا يعني انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي، 2018/5/9، أمين محمد حبلا،

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/9/5/2018
- العقوبات الأمريكية على إيران، bbc NEWS عربي، علي هاشم، مراسل الشؤون الإيرانية، 26 أبريل/ نيسان 2019،

https://WWW.bbc.com/arabic/middleeast-48070054
- أوروبا تمدد آلية فض النزاع مع إيران لتجنب مجلس الأمن،

https://m.aawsat.com/home/article/2115791/%D8%A3%D9%88%D8%B1%
- عرب 48، 2019/7/14،

https://www>arab48.com/%D8%A3%D8%AE%D8%A8
- اليوم السابع، أسباب تراجع انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران، 8 مايو 2018،

https://m>youm7>com/amp/2018/5/8-10%D8%A3%D8
- ويكيبيديا، الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران،

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8
- https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/29/335016
- العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها، BBC NEWS عربي 3 مايو /أيار 2019.

https://www.bbc.com/arabic/amp/middleeast-48138081
- المعهد المصري للدراسات، مقتل قاسم سليماني ماذا بعد؟،

https://eipss-eg.org/%d9%85%d9%82%d8%aa%d9%84

القوة الناعمة الإيرانية وتأثيرها على القرارات الإسرائيلية

Iranian soft power and its impact on Israeli decisions

أ. سعيد أحمد سليمان السعودي
Said A. S. El-Soaoudi
ماجستير علاقات دولية – جامعة الأقصى

الملخص

القوة الناعمة أو اللينة، مصطلح سياسي صاغه جوزيف ناي –عميد معهد كيندي للدراسات– بجامعة هارفارد الشهيرة في تسعينيات القرن الماضي، وعرفه بالتوصيف، حيث أن التوصيف عنده: هو القدرة للحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً عن الإرغام، وعن طريق التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف المتوخاة بدون الاضطرار إلى الاستعمال المفرط للعوامل والوسائل العسكرية والصلبة، ودور القوة الناعمة الإيرانية على الانتخابات الاسرائيلية، وسقوط رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو كجزء من منظومة العمل الدبلوماسي للقوة الناعمة في إيران من خلال سوريا ولبنان وفلسطين.

.Abstract :

Soft or soft power, a political term coined in the 1990s by Joseph Nye, dean of the renowned Harvard Kennedy Institute, put this definition: the ability to get what you want by gravity rather than coercion, and by influencing other people's behavior The results and objectives envisaged without having to use excessive military and solid factors and means The Role of Iranian Soft Power on Israeli Elections and the Fall of Prime Minister Benjamin Netanyahu as Part of the Diplomatic System of Soft Power in Iran through Syria, Lebanon and Palestine" .

1. الإطار العام

1.1 مقدمة:

تمتهن إيران استخدام الأدوات العديدة لتمرير سياساتها الخارجية المؤثرة على القضايا المركزية في الشرق الأوسط، وقد ظهر ذلك جليًا في التأثير المباشر للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الساحات العربية والتي معظمها يتسم بحالة لا استقرار نتيجة التدخلات الخارجية الإيرانية وتوسيع نفوذها في الدول العربية، كما وأنه وبسبب سياساتها أصبحن إيران تمثل عنصر جاذب للعديد من الدول المستضعفة في المنطقة.

2.1 مشكلة الدراسة

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة مصطلحات سياسية جديدة، وكان منها مصطلح القوة الناعمة والقوة الذكية في العلاقات الدولية وخاصة في الدول الإقليمية، مثل إيران والكيان الإسرائيلي والعلاقة بينهما ولقد كان السؤال الرئيس لهذه الدراسة:

ما علاقة القوة الناعمة الإيرانية في التأثير على الانتخابات الإسرائيلية والقرارات الإسرائيلية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تساعد هذه الدراسة على بحث مفهوم القوة الناعمة ودراستها وتأثيرها في السياسة الخارجية ودور السياسة الخارجية الإيرانية والقوة الناعمة على الانتخابات الإسرائيلية.

4.1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية وهي:

أصبحت السياسة الخارجية وخاصة القوة الناعمة مؤثرًا حيويًا على تأثيرها على الانتخابات الإسرائيلية وتوجيه المجتمع الاسرائيلي لاختيار ممثله في البرلمان الاسرائيلي "الكنيست" من خلال أدوات إيران الخارجية.

5.1 منهجية البحث:

ستنتهج هذه الدراسة **المنهج الاستنباطي** ذلك بإسقاط نظريات الدبلوماسية العامة والعلاقات الدولية والقوة الناعمة على تطورات المجتمعات غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة العلاقات الإيرانية الإسرائيلية. و**المنهج التاريخي** والذي يبحث عن تاريخ تطور القوة الناعمة وأيضًا تطور القوة الناعمة الإيرانية وأثارها على القرار الإسرائيلي.

2. الإطار النظري: القوة الناعمة والسياسة الخارجية

1.2 القوة الناعمة:

يُعد مفهوم القوة الناعمة محوريًا في فهم التفاعلات الدولية، فهو يرتبط بمجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، ويمثل الأساس الفكري الذي تعتمد عليه أدوات تنفيذ استراتيجية الدولة تجاه المحيط الدولي، خاصة وأن التفسير العلمي لمفهوم القوة يستند إلى مضامين نظرية ورمزية تشير بمجملها إلى أنها سيطرة شخص على عقل وأفعال شخص أخر، أو "القدرة على التأثير، ويعرفها **مودي لسكي** بأنها :استخدام الوسائل المتوفرة لدى الدول من أجل الحصول على سلوك ترغب في تتبعه دول أخرى ، لذلك لا يقتصر

مفهوم القوة على القوة العسكرية أو الاقتصادية أو على وسائل الإكراه المادي بل يشتمل كل مقومات القوة المادية والمعنوية ، فهي تحدد مكانة الدولة في المجتمع الدولي وطبيعة العلاقات الدولية مع الأطراف الدولية الأخرى، وتشكل قدرة أحد الأطراف على فرض إرادته وسيطرته على الطرف الأخر وجعله يقوم بالعمل الذي يحقق مصالح الطرف الأقوى بكل الوسائل المادية والمعنوية.

في حين بدأ مفهوم القوة الناعمة يشهد انتشارًا واسعَ النطاقِ في الحقول الأكاديمية والخطاب السياسي، ليُفسر بأنه نقيضٌ للقوة الخشنة ويُعني بقدرة الدولة على صياغة خيارات الآخرين في الحصول على ما تريد عبر الجاذبية والاستقطاب بدلًا من الإكراه والعنف، بحيث تكون القوة الناعمة أداة تجعل الأطراف يريدون ما تريده أنت، من خلال استثمار موارد كالثقافة والقيم السياسية البراقة و السياسة الخارجية القائمة على الدبلوماسية والحوار والتعاون و الاعتماد المتبادل، كذلك يقول فرانك **فايبرت** :إن التعريف الواسع للقوة الناعمة يأتي من نظرية العلاقات الدولية التي تشير إلى تحقيق الأهداف عن طريق الإقناع والتعاون بدلا من استخدام القوة المسلحة أو العقوبات الاقتصادية أو غيرها من أشكال الإكراه.[1]

وهذا لا يمنع من وجود القوة الخشنة في الدول لحمايتها من أي اعتداء خارجي، فالقوة الناعمة تعتمد على الدبلوماسية والشراكات الخارجية والقيم والدين والمبادئ للوصول إلى الأهداف، ولكن في حال تعرضت البلاد إلى أي اعتداءات، فالقوة الخشنة وهي قوة السلاح هي السبيل إلى صد الاعتداء ولذلك لا بدّ من أن تتحد القوة جميعها مع بعضها، فالقوة العسكرية والقوة الدبلوماسية الناعمة والقوة الذكية تكون السبيل للوصول إلى الأهداف.

القوة الناعمة حقيقة سياسية واقعية، حيث وصف الكاتب السياسي البريطاني "**كار**" القوة الدولية بثلاث فئات هي: القوة العسكرية والاقتصادية والسيطرة على الرأي (القوة الناعمة والزكية).

ترتكز القوة الناعمة لدولة ما على ثلاثة موارد هي:

1.1.2 الثقافة: أضحى مفهوم الثقافة كقوة ناعمة من المفاهيم الحديثة المستجدة على التفكير الإنساني، فهذه القوة لجأت إليها العديد من الحضارات بهدف السيطرة على الآخر والتأثير عليه إيديولوجيًا وعقائديًا. والتي تساهم في أسر فكر الشعوب الأخرى، خاصة عند تطبيقها بشكل جيد على المستوى الداخلي والخارجي، وهي ما تسمى حرب الأفكار. ومن الأمثلة على بعض الدول التي احتلت دول أخرى مثل الاحتلال الأوروبي لأمريكا، والتي كان الهنود الحمر هم سكانها الأصليون. وبعد حرب الاستقلال استطاعت الفئات البيضاء من عملية تغير (المعنى لا يستقيم) جذري للعادات والتقاليد والثقافة الهندية. وهذا ما فشلت فيه إسرائيل مع الشعب الفلسطيني وبريطانيا مع الشعب الهندي والصيني فترة الاحتلال.

- **القوة الثقافة:**

هي مجموعة من القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع. ولها عدة مظاهر، من المألوف عادة أن يميز المرء بين الثقافة العليا كالأدب، والفن والتعليم، التي تعجب النخبة، والثقافة الشعبية التي تركز على امتناع

---

[1] جوزيف س – ناي – القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البيجيرمي، 2007 – مكتبة العبيكان – السعودية – الرياض ص 149

الجماهير بالجملة. فعندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالمية، وذلك كون الثقافة الشعبية كثيرًا ما تنتج قوة ناعمة، ولكن كما رأينا فإن تأثير أي مصدر للقوة يعتمد على السياق.

وعن علاقة القيم بالثقافة، فإن المكوّن القيمي هو الأساس الذي تتكون منه الثقافة كما أن دراسة الثقافة في العلاقات الدولية تركز على أهمية الثقافة في النظام الدولي. وتأتي الثقافة في البعد الديني. كأبعاد متزايدة الأهمية في مرحلة ما بعد الحرب، ويأتي النظام الثقافي الذي يتخلل النظام الديني كبعد مهم في القوة الناعمة، ومثال ذلك الصراعات الأيديولوجية الدينية وهي صراعات الهوية بين الأديان أو الطوائف داخل الديانة الواحدة. وتناول جوزيف ناي القوة الناعمة في مقالة عام 1990حيث اعتبر القوة الناعمة هي الأكثر جاذبية من الأساليب التقليدية، ويعتبرها بقوة الوالدين بالنسبة للأطفال.[1]

2.1.2 القيم: إنّ آليات القوة الناعمة تتمثل في قوة الجذب عن طريق السلوك، وهي القدرة على جذب إنسان وتعليقه في أفكار ك وقيمك، وأن يفعل ما تريد دون نوع من الإرغام أو الإغراء، وهذا يعتمد على وجود متلقين مستعدين ومؤمنين بمشروعية ما تقدمه أنت لهم. فهي قوة غير مادية؛ لكنها قوة حب وقناعة وإعجاب.

مثال ذلك القوة الناعمة الإيرانية في بعض الدول العربية، وخاصة لبنان وسوريا واليمن حيث استطاعت من خلال القيم الإيرانية أن تغير السلوك الشعبي، والتوجه الشعبي للسير على خطى إيران والتمسك بقيمها وعاداتها ومعتقداتها.

وتتبنى الدول بعض القيم والمفاهيم التي تجعلها محل أنظار الجميع، وتجعل منها قوة ناعمة فمن هذه القيم الاشتراكية والليبرالية وعدم الانحياز والفصل العنصري وحقوق الإنسان والحريات وحقوق المرأة وغيرها، تعتبر قيم غالية ومهمة للإنسان يتمسك بها ويدافع عنها، كما الأديان والمعتقدات الدينية تعتبر قيمة عالية وغالية ولكن دون التشدد والمغالاة.[2]

2.2 السياسة الخارجية (الدبلوماسية الدولية) العلاقات الدولية هي إحدى حقول المعرفة الإنسانية وقد ظهرت حديثاً -كعلم أكاديمي مستقل- حيث أفرزتها الأحداث الدولية، لذلك ظهر هذا العلم الحديث ليدرس الصلات والروابط التي تربط بين الدول شاملاً لكل نواحي الحياة اليومية التي تعترض حياة أي دولتين في العالم ويكون لها تأثير سياسي على العلاقات بينها، وتتسم بالمشروعية وذات سلطة معنوية أخلاقية في نظر شعوب البلدان الأخرى.

1.2.2 مفهوم الدبلوماسية

أنها مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية وتعتبر دبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية التأثير

[1](القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية جوزيف س- ناي ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي2004م

[2]https://www.alwatan.com\

على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) وغير أخلاقي[1]

لا يقتصر النفوذ الدولي الذي تنشره الدول على الدوائر القيادية، فهو يضم ويجند أدوات مما لا زال علماء السياسة يسمونها منذ ستينيات القرن الماضي «الدبلوماسية العمومية». والتي تتجاوز الدبلوماسية التقليدية، وتتّصف بالعلاقات بين نظراء سياسيين، من حيث أنّ هدفها هو إعلام الشعوب في الخارج والتأثير عليها. وهي تستخدم طرق عدة من أجل هذا الهدف: الثقافة والتربية من جهة، ووسائل الإعلام من جهة أخرى[2].

ومن هنا يتضح لنا أن للدبلوماسية والعلاقات الدولية الخارجية أهمية كبيره في تجسيد القوة الناعمة وهي الركيزة الأولى، فالمراكز الثقافية في السفارات المختلفة تلعب دورا كبيرا جدا في نقل الثقافة والقيم والمبادئ والدين وانتشارها بالإقناع. ولذلك تعتبر السفارات بمثابة قاعدة لجميع النشاطات في الدولة المستضيفة. ولقد كشف تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية أن وكالة الأمن القومي الأمريكية تجسست على البعثات الدبلوماسية لفرنسا وإيطاليا واليونان في واشنطن ونيويورك.[3]

القوة الناعمة لا تستطيع أن تعمل وحدها، فهي بحاجة دائمة لوجود القوة الصلبة، فلا يمكن التسليم بأنّ هناك فواصل جامدة بينهم بل يتداخلان بشدة. فكلاهما من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين، وما يميز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك وفي كون الموارد ملموسة أم لا. فالقوة الآمرة ترتكز على الإرغام أو على الإغراء، أمّا قوة التعاون الطوعي: هي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون، وأيضا ترتكز على جاذبية ثقافة المرء وقيمه، أو مقدرته على التلاعب بأولويات الخيارات السياسية بطريقة تجعل الآخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفصيلات. وتميل موارد القوة الناعمة إلى الارتباط مع طرف التعاون الطوعي، بينما ترتبط موارد القوة الصلبة في العادة مع السلوك الآمر ولكن العلاقة غير كاملة، تجد الحكومات أنه من الصعب السيطرة على القوة الناعمة واستخدامها أحيانًا، ولكن ذلك لا يقلل أهميتها مراجعة هذه المقاييس تبين أنه لا يوجد قوة ناعمة بغير قوة عسكرية واقتصاد قوي، وأن الدول صاحبة السبق في امتلاك القوة الناعمة هي نفسها قوى العالم العسكرية والاقتصادية الرئيسية، مع بعض الاستثناءات القليلة لحالات مثل الدانمارك وكوريا الجنوبية وفنلندا.[4]

عندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالمية وتروج سياساته قيمًا ومصالحَ يشاركه فيها الآخرون، فإنه يزيد من إمكانية حصوله على النتائج المرغوبة بسبب علاقاته التي يخلقها من الجاذبية. فالقيم الضيقة والثقافات المحدودة تقلل احتمال إنتاجها للقوة الناعمة. ولقد أشار المحرر الصحفي الألماني جوزيف جوف إلى أن" قوة أميركا الناعمة أعظم من أصولها وقوتها الاقتصادية والعسكرية، وأن ثقافة الولايات المتحدة الراقية منها أو المتواضعة قادرة على التأثير في المجتمعات والشعوب بما تمتلكه من عناصر قوة". إن أكثر ميادين القوة

[1] . حنا عيسى 2014-06-28 : https://pulpit.alwatanvoice.com/

[2] د نادية محمود مصطفى 1985 – نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي– مجلة السياسة الدولية 1985

[3] _ إدوارد سنودن، وكالة الأمن القومي: www.dw.com/ar 01.07.2013

[4] جمال عبد الجواد – البيان 2-5-2019https://www.albayan.ae/

الناعمة أهمية هي الثقافية والسياسية والاجتماعية، إلّا أنّ أساليب القوة الناعمة لا تبقى دائمًا نفسها، بل تتبدل حسب الظروف والمعطيات وتطور القناعات والأذواق. وتعمد القوى الدولية إلى المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، من أجل كسب السلام، فمثلًا يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق نجاحًا ملموسًا في ممارسة القوة الناعمة، كما أظهرت تميز في ممارسة القوة الصلبة، لكسب الحرب ضد الإرهاب، وعليه فإنّ المزج بين القوتين نتج عنه ما يطلق عليه القوة الذكية أو الهجينة.

3.2 تطور القوة الناعمة

يعتبر جوزيف ناي أول من صاغ مفهوم القوة الناعمة في صورة نظرية مقنعة ومحكمة البناء، ولكن قبل أن يعلن ناي عن نظريته ظهرت القوة الناعمة عبر التاريخ الإنساني في العصر القديم من خلال كتابات الفلاسفة أمثال كونفيشيوس Confucius– وسقراط Socrates– أو من خلال انجذاب الناس إلى الأديان كدعوة النبي–محمد–صلى الله عليه وسلم، فقد دخل الكثير الدين الإسلامي من خلال قوة الإقناع والتأثير التي مارسته عليهم الدعوة الاسلامية.

إلا أنَّ أول ظهور للنظرية كان في القرن العشرين عبر الفيلسوف والمفكر الايطالي أنطونيو غرامشي – –Antonio Gramsciفي نظريته الهيمنة الثقافية في مؤلفه المهم رسائل السجن فقد أوضح أنَّ الهيمنة الرأسمالية تكون من خلال مؤسسات، كالمدرسة والكنيسة والجرائد، التي تخلق صورة جيدة لدى العامة عن النخبة الرأسمالية بهدف السيطرة على عقول هؤلاء، وضمان عدم خروجهم عن سياق المجتمع الرأسمالي، لقد كانت فرنسا أول من استخدم هذا المفهوم من خلال التأثير الثقافي على شعوب مستعمراتها عن طريق التعليم الذي هدف إلى خلق صورة جيدة عن المجتمع الفرنسي في تلك المستعمرات ونشر لغتها في تلك المستعمرات. وقد روجت كل من بريطانيا وأمريكا إلى مبادئ تتماشى من طبيعية نظامها الاقتصادي لكي تخدم مصالحها الليبرالية والديمقراطية لتتماشى إلى حد كبير مع الرأسمالية وحرية التجارة، فقد حول الرئيس ودرو ويلسون Woodrow Wilson استخدام القوة الناعمة في مبادئها التي ترتكز على السلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى إلّا أنَّ هذا لم يحول دون قيام الحرب العالمية الثانية.[1]

4.2 القوة الناعمة والسياسة الخارجية

شهدت السياسات العالمية اهتمامًا متناميًا بالأبعاد غير الملموسة للقوة وهي ما تسمى القوة الناعمة، وذلك بعد أن أصابت الدول لعنة الحرب واستخدام القوة الصلبة أي القوة العسكرية والتي لم تستطيع تحقيق أهدافها من خلال القوة الصلبة ،لذلك أعطت أهمية كبيره للأبعاد الأخرى من القوة مثل القوة الاقتصادية والقوة الناعمة والذكية وخاصة بعد استخدام الحرب الباردة بين قطبي القوة الشرقي والغربي، لقد تزايدت فرص القوة الناعمة في التأثير على واقع السياسات الخارجية للدول ، لذلك ظهرت أقطاب أخرى عالمية وإقليمية برصيد واسع مكن القوة الناعمة وضاهت الدول التي ترتكز على القوة الصلبة والآلات العسكرية . ومن خلال التطور الملحوظ للقوة الناعمة بدأت هذه القوة تظهر بعد الحرب الباردة واستخدام القوة في الكثير من الحروب شرقًا

---

[1] الموسوعة السياسية القوة الناعمة مي محي عجلان، (https://political-encyclopedia.org/)

وغربيًا، لقد اعتبرت الثقافة كأحد أبعاد القوة الظاهرة الدولية، كما اعتبرت إحدى مقاييس القوة الدولية لقدرتها على الجذب والإقناع والتأثير على معتقدات الآخرين، وذلك دون اللجوء إلى القوة الصلبة والإكراه دون الوصول لمرحلة الضغط الاقتصادي والعقوبات وغيرها. عندما نلقي الضوء على أهم المفكرين الذين عرفوا القوة الناعمة نجد تعريف ميشيل فوكو **Michel Foucault** – الذي يعتبر أنَّ القوة الناعمة هي إجبارً او إلزامًا غير مباشرين ، وسجل عقلي وقيمي يهدف إلى التأثير على الرأي العام في داخل الدولة وخارجها وطبقًا لهذا التعريف ؛ فإنَّ القوة الناعمة تكون موجهة للداخل والخارج وليس للخارج فقط، ويكون الهدف الرئيس له التأثير بهدف السيطرة التي تخلق إلزامًا غير مباشر، أما زانج فقد جمع بين الوسائل الحضارية والاقتصادية والدعائية التي تهدف إلى التأثير والإقناع، بالتالي نرى أنَّ آرنسنت ويلسون اتفق مع ميشيل فوكو في أنَّ القوة الناعمة هي التأثير بالرأي العام. وهو ما اتفق عليه أيضا جوزيف ناى، ولكن ناى استبعد الوسائل الاقتصادية كأحد صور القوة الناعمة في التأثير وقد أكدت التعريفات الثلاثة أن القوة الناعمة تأثير ولكن بوسائل غير عنيفة للسيطرة والهيمنة على العقول.[1]

1.4.2 تأثير القوة الناعمة.

يكون تأثيرها على الفواعل الدولية والتعرف على أفكارهم واتجاهاتهم وأهدافهم ومن هنا تدخل عملية التحفيز وتحقيق المصالح والأهداف للوصول إلى الاستراتيجيات المطلوبة، والقوة الناعمة لها دور كبير وفعال عند الفاعلين بتحقيق أهدافهم.

ولقد اعتمدت الكثير من دول العالم على القوة الناعمة والقوة التجارية والصناعية في الوصول على أهدافها من السيطرة غير العسكرية على بعض الدول الفقيرة ودول العالم الثالث.

وللقوة الناعمة هناك جانب إيجابي على الرخاء والأمن والتنمية في الدول التي تمتلك القوة، كلما نعمت الدول القوية بالأمن كلّما نضجت عندها فكرة التطور والبناء وزاد معدل التنمية، وكل هذا بسبب توظيف القوة الناعمة بشكلها الصحيح في العلاقات الدولية [2]

خلق صورة ذاتيه تهدف إلى تحسين الإطار الأمني للدولة، ومن أمثلة ذلك اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية واندماجها في النظام الدولي، وخلق صوره ثقافية تجارية متقدمة بشكل سليم والاندماج في المؤسسات العالمية وتقليل خطر التحالفات الدولية ضدها.

ولقد استخدمت هذه الدول السلام والمحبة والعلاقات الدولية كأساس للعلاقات واستخدمت القوة الناعمة والاقتصادية للوصول إلى أهدافها مع أن هذه الدول كانت الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تستكن للهزيمة والشروط الأمريكية الدولية بل نهضت بقوة للوصول إلى أهدافها ولم تتجه إلى نظرية المؤامرة والانتقام أو العدائية للدول القوية والمجاورة بل استخدمت العلاقات الدولية والدبلوماسية والتطوير الذاتي للوصول إلى أهدافها وهذه دلالة على أن القوة العسكرية ليس القوة الوحيدة التي تسيطر على العالم.

---

[1] مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية – علي جلال معوض–2019 – مركز الدراسات الاستراتيجية– الاسكندرية – مصر .

[2] القوة الزكية في السياسة الخارجية – سماح عبد الصبور عبد الحي 2013 – دار الثقافة والعلوم القاهرة مصر ص 46)

إن التحكم في توجيه المجتمعات عبر الإعلام والفعاليات الثقافية يمكن أن يساهم في بقاء الصور الجميلة للسياسة الخارجية بعيدًا عن التشويه والشبهات، وتحمل قيمًا عالية وتدافع عنها مثل الحرية والليبرالية والاشتراكية ومحاربة الفقر والمرض والتمييز العنصري، فهذا يعطي الدول القوة الناعمة الكبيرة التي تساعدها بالوصول إلى أهدافها ومبتغاها. [1]

فإن للإعلام دور كبير في تجسيد معنى القوة الناعمة. حيث أنها تنقل الثقافات بالشكل والمضمون الذي تهدف إليه الدولة، وأيضا للإعلام دور كبير في تجسيد الثقافات لهذه الدول فمثال ذلك الإعلام الأمريكي الموجه الذي دمر عقول الكثير من الشباب في الموضة والعنف والفضاء وأيضا الهند وإعلامها الموجه وأيضا الصين واليابان وانتشار الأنترنيت لتصبح الكرة الأرضية قرية صغيرة ولكن لا بد من استخدام التكنولوجيا والأنترنيت بطريقة مدروسة لانتشار الثقافات والمعتقدات.

2.4.2 مكوّنات القوة الناعمة.[2]

– **السطوع brillianc:** السطوع يكون عند الدول المبهرة بقوتها الاقتصادية والمتقدمة عسكريًا وتكنولوجًيا، ولديها تاريخً لانتصارات كبيرة مثل بريطانيا وأمريكا وروسيا، و انتصارات اقتصادية مثل الصين واليابان وسنغافورا وهنا تظهر القوة الناعمة الثقافية والسياسية مثل إيران وتركيا وفرنسا وايطاليا وغيرها.

– **اللطف benignity:** وهذه الدول التي تقدم المساعدات للشعوب الفقيرة والمنكوبة، والتي تساعد دول العالم الثالث وتكون المساعدات اقتصاديه و**إنسانية**، وتقديم الحماية لهم من الاعتداءات الخارجية. والاستماع إلى متطلباتهم.

– **الجمال beauty:** الكثير من الدول تتسم بهذه الصفة، وللمبادئ والقيم والدين الدور الكبير في القوة الناعمة لتلك الدول، وأيضا التنوع الديني والتسامح في تلك البلاد، ونبذ التفرقة العنصرية مثال ذلك فرنسا – بلجيكا والصين واليابان

3.4.2 الموارد الأساسية للقوة الناعمة.

وكما أسلفنا سابقًا أنّ القوة الناعمة تتركز في ثلاث عناصر مهمة وهي: [3]

– **الثقافة:** عنصر أساسي وجذاب لكثير من الدول لامتلاكها مجموعة من القيم والممارسات، منها التعليم والفنون والأدب والحضارة والتاريخ المشرف.

– **سياسات الحكومة:** وهي عنصر أساسي للدولة والتي من خلالها تظهر قوة الدولة في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

– **القيم:** التمسك بالقيم النبيلة والمبادئ مثل الاشتراكية والقومية والليبرالية وحقوق الإنسان وتشجيع السلام والأمن العالمي وغيرها [4]

---

[1] القوة الزكية في السياسة الخارجية – سماح عبد الصبور عبد الحي 2013 – دار الثقافة والعلوم القاهرة مصر ص 46

[2] القوة الزكية في السياسة الخارجية – سماح عبد الصبور عبد الحي 2013 – دار الثقافة والعلوم القاهرة مصر. ص. 46)

[3] القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية جوزيف س- ناي ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي2004

[4] (القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية جوزيف س- ناي ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي2004 49)

– **التعاون الدولي:** وهو القيام بعمل يخدم البشرية دون الضرر بالآخرين. في القوة العسكرية إذا كسبت أنا فأنت خاسر وإذا خسرتُ فأنت الكاسب، وكلانا خاسر في حال استخدام القوة الخشنة، ومثال ذلك استخدام القوة في حرب الخليج لقد كسب الحلفاء الحرب ولكنهم خسروا السمعة والإنسانية والعيش السلمي، وخلقوا في العام أعداء جدد كما أنّ العراق خسر كل مقدراته التي بناها عبر سنين طويلة. ولكن في حال استخدام القوة الناعمة من الممكن أن استفيد منك في حال تعاملاته معكم وستفيد أنت بغض النظر عن كمية الاستفادة والمكسب، ولكن هناك مكسبا مشتركا. بدون قوة وبدون إراقة دماء من الممكن أن أحقق أهدافي.

4.4.2 شروط نجاح القوة الناعمة:

- القدرة على الجذب.
- وجود القوة الصلبة بجانب الناعمة.
- تسويق الأفكار.
- تغيير اتجاهات ووحدة الهدف.

5.4.2 أنواع القوة الناعمة حسب الهدف:

- القوة الناعمة لتحسين صورة الدولة دوليًا، وذلك بمزج القيم التي تنادي بها مع السياسة الخارجية المتبعة مع الآخرين.
- القوة الناعمة للحصول على الأمن والاستقرار، ودعم الدول الأخرى والمنظومة الدولية لتحقيق الأمن للدولة وفرض عقوبات على المعتدي.
- القوة الناعمة للتحكم في تفكير وتصرفات الدول الأخرى وتفاصيل حياتهم، بما في ذلك التغيير الثقافي والقيم والقوة الناعمة للعمل على عمل تحالفات عسكرية واقتصادية للوصول إلى قوة الدولة.

3. القوة النـاعمة الإيرانية.

تتمتع إيران بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة على خارطة الاستراتيجيات العالمية، وذلك نظرًا لطبيعة موقعها الجيواستراتيجي المميز، فقد مكنتها هذه الميزة الجغرافية من أن تكون نقطة تواصل بين شرق قارة آسيا وغربها، فضلًا عن المزايا الاستراتيجية الهائلة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي المتمثل بوقوعها على طرق موارد التجارة العالمية والثروات البترولية، بالإضافة إلى توافرها على المزايا المادية والمعنوية التي أهلتها لأداء أدوار خارجية عززت من سياستها يضاف إلى ما سبق احتواء إيران على عمق تاريخي وثقافي وحضاري، جعلها تعيد اكتشاف مصادر قوتها من جديد، وتشكيل إضافة قوية لمصادر قوتها الشاملة والحديث هنا عن القوة الناعمة، التي مكنتها من الولوج إلى كثير من مناطق وأقاليم العالم ، وأصبحت أداة مؤثرة في سياستها الخارجية، وذلك من خلال توظيف الثقافة والحضارة واللغة الإيرانية بشكل يستهدف الشعوب دون الدول والنخب دون الحكومات .

من هنا يوضح لنا أن إيران لم تعتمد على الحكومات مع أنّ الدبلوماسية الإيرانية قوية جدًا، وخاصة مع الدول الآسيوية مثل روسيا وباكستان وتركيا والصين وماليزيا وغيرها، والدبلوماسية الإيرانية في أوروبا مع وجود

بعض التحفظات مثل فرنسا وألمانيا وأيضًا قوة الدبلوماسية الإيرانية في أمريكا الجنوبية، مع ذلك لم تعتمد على الدبلوماسية الحكومية بل استخدمت الدبلوماسية الشعبية والمد الجماهيري، وخاصة في البلاد العربية والإسلامية.

في الوقت الحاضر سعت إيران إلى إعادة بناء دورها الإقليمي، مستغلة بذلك جملة من المتغيرات التي شاهدتها المنطقة (ثورات الربيع العربي – تصاعد التيار الإسلامي الأصولي – داعش، النصرة التحالف الأمريكي الإسرائيلي العربي، فاستخدمت إيران الدبلوماسية والإعلام ودعم الحركات التحررية وما تملكه من قوة ناعمة كاللغة –الثقافة الإيرانية–القيم السياسية–التأثير الديني – العمق الحضاري وأهم من كل هذا هو نجاح الثورة الإيرانية في الوصول إلى الحكم ومعاداة إسرائيل وأمريكا في برامجها الإعلامية وخطاباتها العلنية وأيضا توجهها إلى امتلاك القوة النووية بجانب القوة الناعمة لحماية أراضيها وفرض شروطها – القدرات العسكرية المتصاعدة والعمل على تطوير قدراتها الصاروخية البرية منها والبحرية، ودعم بعض الأنظمة العربية والثورات والتنظيمات ليكونوا سندا لها مثال ذلك الحشد الشعبي – حزب الله– نظام الأسد– الحوثيون– حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين الخ(، إلى استغلال ثقلها الجيوبولتيكي والجيوسياسي لفرض مكانتها كقوة وقطب إقليمي يتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تصور إيران في السابق .[1]

1.3 أنواع القوة الناعمة الإيرانية:

عرفت القوة الناعمة بأقسامها المعروفة وهي الثقافة – القيم – السياسة الخارجية – الدبلوماسية.

وظفت إيران القوة الناعمة أفضل توظيف واستخدمت بعض المصطلحات التي جعلتها محط أنظار العالم وجعلت من العالم أن يهتم بها مثل العالمية والوقوف مع المستضعفين أحد بنود المذهبية الإيرانية الشيعية.

فيما يتعلق بالجمهورية الإيرانية، يرى الباحث الإيراني عباس مالكي أنّ مصادر القوة الناعمة الإيرانية تتمثل بثلاثة عناصر أساسية هي:

- **الثقافة**، وتضم: اللغة الفارسية، والتقاليد الإيرانية، والتشيع.
- **القيم السياسية**، وتضم: الديمقراطية، والانتخابات، وحقوق المرأة والمجتمع المدني.
- **السياسات الخارجية**، وتضم: الشرعية، والبرستيج، والعلاقات العامة.

1.1.3 القوة الثقافية:

– **اللغة**: يرى بعض الباحثين الإيرانيين أنّ اللغة الفارسية عنصر أساسي في جذب الأمم الأخرى، على اعتبار أنّها دخلت في تركيب العديد من اللغات الأخرى السائدة اليوم في العالم كاللغة التركية والهندية والأوردية، والأرمينية، والجورجية، والسواحلية وغيرها، وأنّه ليس هناك عدد كبير من اللغات حول العالم يخلو من الفارسية.[2]

– **البعد الحضاري**: باستطاعة البلاد استثمار ما تقول إنّه حضارة تعود إلى ثلاث آلاف سنة للزمن الماضي، زاخرة بالتاريخ والخبرة بالتأثير على المناطق المجاورة، والتي مارستها عليها طوال فترة تمتد منذ زمن

[1] October 2017 • Hybrid Warfare Special Issue • 1 (2) • 102-150

[2] **اللغة الايرانية** https://www.marefa.org

الأخمينيين مرورًا بالساسانيين وغيرهم ممن أنشأوا إمبراطورية تمتد من هيليسبونت (غرب تركيا اليوم) إلى شمال الهند، ومن مصر حتى آسيا الوسطى على حدود كازاخستان.[1]

ونحن نعرف في تاريخنا الإسلامي مكانة القوة الفارسية في أرض إيران، والتي واجهها المسلمون وانتصروا عليها بعد الكثير من المعارك الطاحنة والتي كانت أخرها معركة القادسية. وبعدها تحولت أرض فارس إلى جزء مهمّ من الدولة الإسلامية. ولقد استفاد العرب المسلمون من تاريخها وثقافتها وعلمها وحضارتها العريقة ونقلوا الكثير من هذه الحضارة إلى بلاد العرب. واعتمدوا على قوة جيشها بفتح الكثير من دول شرق أسيا. وحيث أن العرب في ظل الدولة العباسية انتقلوا من بلاد العرب إلى إيران (بلاد فارس). وأصبحت منطقة خراسان الإيرانية الركن الأساسي للجيش الإسلامي الذي فتح دول شرق أسيا، كما كتب **المؤرخ عبد العزيز الدوري**. ولقد كان للعنصر الفارسي الإيراني دور كبير في بناء الدولة الإسلامية الحديثة حيث إن للدولة الفارسية أسسا ومبادئ من التمدن والتحضر والتقاليد الرفيعة. بينما القادمون من العرب كانوا في حياتهم البدائية، لا يعرفون الصناعات والزراعات ولا يفهمون الأسس المعنوية لبناء الدول والعلاقات الدولية. [2]

– **السياحة:** وتُصنَّف إيران على أنّها واحدة من عشر دول سياحية هي الأفضل من ناحية التاريخ والمواقع الأثرية، وتجذب إيران حوالي 3,2 مليون سائح سنويًا وفق أرقام عام 2011 (الغالبية العظمى منهم للسياحة الدينية، فقط 20 ألف سائح منهم ليس لأسباب دينية (مع خطط لجذب 20 مليون بحلول عام 2025. [3]

– الفن والمناسبات الثقافية: وبنظرة خاطفة على الاحتفالات والمناسبات الفارسية التي تقام، يكفي الالتفات إلى عيد النيروز الذي يُعتبر مؤشرًا على التأثير الكبير للثقافة الإيرانية على الثقافات الأخرى، ناهيك عن الفن والشعر والتأليف كما يلعب المهاجرون الإيرانيون دورًا كبيرًا في نشر الثقافة الفارسية سيما أنّ حجمهم يُقدّر بحوالي 4 إلى 5 مليون إيراني في المهجر، وحوالي مليون و340 ألف وُلدوا في المهجر وهم على ديانات مختلفة، منها: الإسلام، والمسيحية، والبوذية، والهندوسية، واليهودية، وغير المنتمين إلى أي دين[4].

2.1.3 القيم السياسية:

ويقود النظام طبقة من رجال الدين (الملالي) وعلى رأسهم الولي الفقيه المرشد الأعلى، ويفتح المجال واسعًا للسياق الانتخابي وأن يأخذ مكانه في النظام السياسي ليفرز قيادات بشرعية شعبية، ويتيح حرية الاختيار للجميع، وقد استمر على هذا المنوال في سياق تراكمي منذ العام 1979 وحتى اليوم.

3.1.3 على صعيد السياسة الخارجية: يمكن للسياسة الخارجية أن تكون مصدرًا أساسيًا من مصادر القوة الناعمة لأية دولة خاصة إذا كانت تحمل قيمًا سامية، أو طروحات عالمية أو مبادرات تعزز العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية. ويمكن للسياسة الخارجية أن تزيد من فعالية وتأثير القوة الناعمة للبلاد إذا ما نُظِر إليها من قِبل الدول الأخرى والشعوب الأخرى على أنها شرعية وأخلاقية.

---

[1] المسار التاريخي الإيراني https://www.aljazeera.net/

[2] وهيب عبدو ، الشاعر . 2017 حكم الغرباء (الطبقة العليا العربية) . دار البيروتي للنشر الاردن . عمان .

[3] السياحة في إيران https://mawdoo3.com

[4] https://ar.irancultura.it/

في الحالة الإيرانية، تكتسب السياسة الخارجية أهمية قصوى كونها المصدر الأكبر من مصادر توليد القوة الناعمة للبلاد والأكثر فعالية وتأثيرًا على الإطلاق. ويتضمن الدستور الإيراني إشارة واضحة إلى السياسة الخارجية للبلاد ضمن الفصل الأول المخصص "للأصول العامة"؛ إذ يشير البند 16 من المادة الثالثة من الفصل الأول من الدستور إلى هذا الموضوع بالقول: "تنظَّم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم.

أما الفصل العاشر من الدستور، فيتضمن أربع مواد، تقول المادة 152: "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"

هذا النوع من الطروحات يُعتبر مصدرًا أساسيًا من مصادر القوة الناعمة لدى إيران، إذا ما أُضيف إلى الأيديولوجية الإيرانية والتي هي عبارة عن مجموعة من الطروحات الثورية والمبادئ الدينية، فإنها تُعد المصدر الأساسي والأكبر في توليد القوة الناعمة للبلاد.

إنّ تاريخ الحضارة الإيرانية هو تاريخ عريق ومليء بالأحداث والانتصارات، ولقد كانت الإمبراطورية الفارسية من أقوي إمبراطوريات العالم وكانت تضاهي إمبراطورية الرومان والدولة البيزنطية، وقد كان أهلها وثنيون يعبدون النار ولهم طقوس خاصة بهم وإنّ جزءًا من هذه الطقوس بقي حتى الآن مثل بعض الأعياد كعيد النيروز. وبعد ظهور الاسلام وانتصار القائد سعد ابن أبى وقاص وجيش المسلمين على الفرس تحولت الإمبراطورية الفارسية إلى مجتمع إسلامي، لقد نجحت الدعوة الإسلامية في تحويل الشعب الإيراني من عبادة الأوثان إلى عبادة الله، ولكن بعد الأحداث التي كانت بين معاوية بن أبي سفيان وعلي بن أبى طالب –رضي الله عنهم– وبعد الحرب والقتال بين يزيد بن معاوية والحسين بن على، قتل الحسين هنا وتفرق الجمع إلي سني يتبع معاوية، وشيعي يتبع علي والحسن، إذ تبنت إيران المذهب الشيعي.

تبرز إشكالية المشروع الاستراتيجي القومي الإيراني في الشرق الأوسط، حيث معادلات القوة والتوازن لا تدوم لفترة طويلة، لأن الثابت الوحيد في هذا العالم هو التغيير المستمر، خصوصًا في منطقة مليئة بالصراعات، والجدير بالذكر، أنّ إيران لم تحسن استخدام أدوات قوتها الصلبة والناعمة، ففي الوقت الذي استطاعت فيه التمدد خارج حدودها وفرض أجندتها الإقليمية، إلّا أنها فقدت هيبتها والكاريزما المبنية على شعاراتها الثورية، وبرغم استمرار تموضعها خارج حدودها، إلّا أنّه من المتوقع أنّ منحنى الصعود سيقف، ويبدأ التراجع لمشروعها، نظرًا لانكشاف مخططاتهاوتنقسم إلى:

– **العالمية:** منذ اللحظات الأولى لانتصار الثورة في إيران، تبنى الخميني عشية الثورة البعد التطبيقي لمفهوم تصدير "ولاية الفقيه" بصيغته الأممية، تحت شعار الدولة "الإسلامية" العالمية، إذ تمتد رقعتها الجغرافية في المرحلة الخضراء من جاكرتا إلى الدار البيضاء، باجتياز البوابة الأولى العراق ودول الخليج العربي، تليها المرحلة الحمراء وهي إسقاط التجارب الماركسية وأنظمة الحكم في الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية

الأخرى، لتباشر ولاية الفقيه الإيرانية معركتها الأخيرة في المرحلة السوداء، التي تقتضي إنهاء العصر الرأسمالي إلى الأبد باجتياح أوروبا الغربية وإسقاطها بلدًا ابلدًا، يليها عبور المحيطات صوب عاصمة الشيطان الأكبر "الولايات المتحدة الأميركية "والسعي إلى تدميرها، عندئذ تقام ولاية الفقيه الكونية بقيادة المرشد الإيراني الذي يلي صلاحيات الأئمة والأنبياء في إقرار العدل على سطح كوكب الأرض ولقد تنبأ الخميني بانتهاء الشيوعية كما أرسل رسالة إلى الرئيس غورباتشوف قال فيها.[1]

يقول الإمام الخميني: "حضرة السيد غورباتشوف، لقد وجه الزعيم الصيني ماو تسي تونغ الضربة الأولى للشيوعية، وها أنتم تنزلون بها الضربة الثانية، ويبدو أنها القاضية. ولكنني أطلب منكم، على نحو أكيد، أن تحذروا من الوقوع في سجن الغرب والشيطان الأكبر فيما أنتم تحطمون جدران الماركسية"[2].

وتستند مقولة العالمية إلى أقوال قائد الثورة الإيرانية "الخميني"، الذي قال عام 1980 ما نصه "نحن في جمهورية إيران الإسلامية سنعمل بجهد من أجل تصدير ثورتنا للعالم، وأنه بمقدورنا تحدي العالم بالأيديولوجية الإسلامية"، وقال أيضًا: نحن نهدف إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية، بل إلى كل الدول، حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين"، وينبع من الدستور الإيراني الذي يؤكد على البعد العالمي للثورة الإيرانية، فلقد جاء في الفصل الأول المعنون بـ"الأصول العامة" في المادة الثالثة بأنّه من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية، تلتزم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي: نحن نهدف إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية، بل إلى كل الدول، حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين"، ينبع من الدستور الإيراني الذي يؤكد على البعد العالمي للثورة الإيرانية، لقد جاء في الفصل الأول المعنون بـ"الأصول العامة" في المادة الثالثة بأنّه من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية، تلتزم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم"، و جاء في الفصل العاشر "السياسة الخارجية" في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة "المادة 451" ما نصه "تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل، حقًا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة.

– **حماية المستضعفين أمام المستكبرين:** ينص البند الرابع عشر من الدستور الإيراني على أنّ الحكومة الإسلامية في إيران، تعمل ضمن أهدافها على إسعاد الإنسان في المجتمعات البشرية كافة، وأنّ الاستقلال والحرية وإقرار حكومة العدل والحق لهو حقٌ مكفول لجميع شعوب العالم، وعليه فهي تؤيد حقوقَ المستضعفين ونضالهم في مواجهة المستكبرين في نقطة من بقا ع الأرض، وتباعًا تتحرك استراتيجية إيران الخارجية لنصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة المستكبرين، الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمة العالمية الواحدة. انطلاقًا

---

[1] Ekim 2017 • HibritSavaşÖzelSayısı • 1 (2) • 102-150

[2] رسالة الإمام الخميني إلى غورباتشوف. محمود محمد حسين إسماعيل http://albylad.com/.

من الآية القرآنية: "ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين" القصص:5)

– **المذهبية الإيرانية:** يُستخدم التشييع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وهو عنصر مهمّ لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه في الحد الأدنى بما يخدم المشروع الإيراني في المنطقة ويرى الباحث الإيراني كيها نبرزكار أنّ استخدام التشييع في السياسة الخارجية قديم، لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق عام 2003 حيث دخل التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط؛ ممّا أدى إلى تقوية دور ونفوذ إيران، فعنصر التشييع أدى إلى تحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران، وأعطى الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان والشرق الأدنى بشكل عام على حد قوله ومثله يقول الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران "فرزادبيزيشكبور" في مقال له بعنوان "إيران وميزان القوى الإقليمي": "إنّ النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجودًا اليوم، أمّا النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني فقد تم التخلص منه. واليوم فإنّ القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قربًا لإيران من أي طرف آخر، وبدلًا من صدّام لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي وفخور بمعرفته وإتقانه اللغة الفارسية، وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران وأنجبوا أولادًا لهم هنا، ودخلوا مدارس طهران وتعلموا بها. كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم ممّا يعطي إيران كنتيجة لذلك اليد العليا في المنطقة"

–**الخطاب الثوري المعادي لأمريكا والغرب:** واستطاعت إيران من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها، لاسيما على الصعيد الإقليمي، واستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه أمريكا والغرب ووظّفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة.

–**القضية الفلسطينية:** وتهدف من خلال خطاب دعم القضية الفلسطينية إلى تخطي حزام من شملتهم في العنصرين السابقين، وكسب قطاعات واسعة لدى الرأي العام لصالحها، واستقطاب الشارع لخلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي عبر هذا الباب.[1]

لا يخفى على أحد أنّ المشروع السياسي الإيراني هو مشروع ديني مذهبي بحت، إلّا أنّه مع ذلك نجح الخميني في إسباغ التوجه "الإسلامي" العام على الخطاب السياسي الإيراني، فدعوته للوحدة الإسلامية للوقوف بوجه الإمبريالية العالمية، مثلت الخط العام للسياسة الإيرانية طيلة فترة حياته، ففي بيان له عام 1980 قال: المشجي والأخطر من القومية هو خلق الفُرقة بين السّنة والشيعة، ونشر الدعاوى الخبيثة بين الأخوة المسلمين.. أنا أمد يد الأخوة إلى كل المسلمين المُلتزمين في العالم، وأطلب منهم أن يعتبروا الشيعة إخوة أحباء لهم، وبهذا نقضي على مخططات الأعداء الشريرة"كما أنّ المادة "21" من الدستور الإيراني تنص على أنّ "المذهب

[1]أماني محمد عبد عريقات (2012) السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسطيني 2011 – 1979 " دراسة ماجستير جامعة القدس .

الجعفري الاثني عشر يبقى إلى الأبد المذهب الرسمي لإيران وغير قابل للتغير"، وتنص المادة "31" من الدستور الإيراني على أنّ الإيرانيين الزرادشت "المجوس" واليهود والمسيحيين هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها وتتمتع بالحرية في أداء شعائرها؛ فإيران تمارس سياسة طائفية ومذهبية مع دولة السعودية مثلاً، ولكنها من ناحية أخرى تمارس سياسة انفتاحية براغماتية مع دولة أخرى مثل فنزويلا، بالتالي يمكن القول أنّ إيران تستخدم الخطاب السياسي الإسلامي ضمن الدوائر التي تراها مناسبة، حتى عندما تتحرك السياسة الخارجية الإيرانية ضمن أطر طائفية مذهبية، إلا أنّها في الوقت نفسه تسعى لتحقيق مكاسب عملية على أرض الواقع، فالدعم الإيراني للجماعات المسلحة في الشرق أخرى و تكون المكاسب المتحققة أفضل من اقتصار الدعم على جماعات "شيعية" بعينها، وبالمجمل فإنّ المستفيد الوحيد هو إيران.

– **العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.** كما أشرنا فيما سبق عند الحديث عن الأدوات الرئيسة في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وظفت إيران مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها الخارجية، فمن خلال تحركها الخارجي تحدد الأداة المستخدمة، والتي تأتي متوائمة مع طبيعة القضية المستهدفة، أو الدولة التي تتوجه نحوها الحركة الإيرانية، فكل نمط من الأنماط الفرعية له أدوات محددة تتناسب معه، فمثلًا لا تستخدم إيران الدعم العسكري والتدخل السياسي والقوة الصلبة إلّا مع الدول العربية والإسلامية، بينما تستعمل الأدوات الدبلوماسية والقوة الناعمة مع المنظومة اللاتينية والأوروبية، بالتالي هناك عدم تساو في استعمال هذه الأدوات تجاه مختلف الوحدات الدولية، كما أنّ استعمال أداة معينة يؤثر في سياستها الخارجية، فالدعم المالي والعسكري للقوى المعارضة في النظم العربية، يؤدي إلى توتير العلاقة بين هذه الدول وإيران ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الدول في إستراتيجيتها الخارجية تنطلق من خلال التعامل مع قضايا إقليمية ودولية معينة، أي بمعنى أنّها لا تتحرك من العدم، إنّما تتحرك في إطار قضية أو قضايا معينة، تمثل ركيزة أو ركائز استراتيجية لتحركها الإقليمي والدولي.

– **البراغماتية والمصلحة السياسية:** على الرغم من كل ما يتبناه الخطاب الإيراني من قيم ومبادئ عن طريق رفع الشعارات في هذا الصدد، تبقى البراغماتية السياسية هي حجر الزاوية في تعاملاته مع التطورات الدولية، وهي العامل الرئيس في صنع الإستراتيجية والسياسة الخارجية الإيرانية، وحين تتعارض القيم التي يرفعها الخطاب السياسي الإيراني مع مصلحة الدولة، يتم تأويل ذلك بسوق المبررات فإذا كانت مصلحة النظام الإيراني تقتضي الحوار مع أمريكا، فإنّ النظام للاستعداد للحوار معها حتى في قعر جهنم، كما يقول محمد جواد لاريجاني رئيس لجنة حقوق الإنسان في السلطة القضائية، وشقيق كل من رئيس السلطة التشريعية والقضائية في إيران.

2.3 أماكن القوة الناعمة الإيرانية ذات التأثير:

فالالتزام الإيراني في دعم الأصدقاء والحلفاء خدمة لمصالحها الضيقة وأجندتها التوسعية لم يعد خافيًا على أحد، خصوصًا بعد العلائق الإستراتيجية التي نسجتها مع الجماعات المتطرفة الشيعية والسنية على حد سواء، فالفوضى الجغرافية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، هي في جزء رئيس منها نتيجة للتوظيف السيئ

للأجندة الإيرانية، فهي الدولة الوحيدة تقريبًا في العالم التي توفر حماية رسمية لعدد كبير من الميليشيات المسلحة، حيث ظهرت بصماتها في العراق، ثم لبنان، وأخيرًا في سوريا واليمن والبحرين.

والغريب أنّ إيران التي تشرف على رعاية مجموعة من الميليشيات في الدول المذكورة سالفًا، وربما في دول أخرى غيرها، هي التي وفرت ولا تزال توفر حماية مادية ومعنوية، لعدد من الجماعات المسلحة السنية، سواء كانت تحت ستار المقاومة المشروعة أو إيواء عدد من الإرهابيين والمطلوبين للعدالة في دولهم، لكن الفرق بين الرعاية والحماية كبير، فمع الحالة الأولى قامت إيران بتكوين ميليشيات لتحقيق أغراض مباشرة، وتثبيت أقدامها ونفوذها إقليميًا، وأفلحت إلى حد كبير في ذلك، رغم الخسائر البشرية والإستراتيجية التي تسبّبت فيها الميليشيات، أمّا مع الحالة الثانية فقد جرى استخدام الميليشيات السنية كأوراق سياسية، تسعى من خلالها إلى تجنب إثارة نعرات ، ولم تقتصر الأدوات التي وظفتها إيران لتحقيق إستراتيجيتها التمددية في المنطقة على المنظور العسكري التدخلي المباشر أو غير المباشر، ولكن سعت إلى توظيف الجاسوسية في عدد من دول الخليج العربي من الكويت إلى المملكة العربية السعودية، مرورًا بالإمارات، ويمكن تقييم الدور التدخلي الإيراني فيما قاله المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بأنّ الخصوصية للمدافعين عن مراقد أهل البيت تكمن في امتلاكهم البصيرة، والتي يقصد بها الدفاع عن أمن إيران بقمع العدو في حدوده، فلا ينبغي أن ننتظر حتى يأتي العدو إلى داخل بيتنا لنفكر[1].

القوة الناعمة الإيرانية وتأثيرها على إسرائيل:

إسرائيل هي الكيان المغتصب لأرض فلسطين و منذ تأسيسها فالشاه محمد رضا بهلوي اعترف بدولة إسرائيل اعترافًا فعليًا عام 1948، وإن تمهل بعض الشيء في الاعتراف بها قانونيًا، لقد قامت بين إيران وإسرائيل في عهده علاقات ثقافية وتجارية وعسكرية وتنسيق كامل بين أجهزة المخابرات المدنية والعسكرية، و كان الشاه منذ نشأة إسرائيل وطوال فترة حروبها مع العرب حتى سقوط عرشه هو ممولها الأول بالبترول الإيراني الذى تحركت به مدافعها ودباباتها وطائراتها وغواصاتها لقتل العرب، واجهت دولة إسرائيل ثلاث موجات هددت بتدميرها بالكامل مع بداية عام 1967 فكان لدى إسرائيل مخزون احتياطي من البترول الإيراني يغطى جميع احتياجاتها لمدة ثلاثة أشهر، اعتبر الشاه انتصار إسرائيل في حرب 1967 نصرًا شخصيًا له ، وأعتقد أنّ نظام حكم الرئيس عبد الناصر قد انتهى بهذه الهزيمة وهو ما لم يحدث ، وطوال فترة حرب الاستنزاف من 1967 – 1970 كان الشاه يواصل تمويل إسرائيل بالبترول الإيراني، عندما اندلعت حرب أكتوبر 1973 قرر الاتحاد السوفيتي إرسال معدات وأسلحة عبر جسر جوى سوفيتي لكلًا من مصر وسوريا ؛ لتعويضهما عن خسائرهما في المعركة الدائرة ، رفض شاه إيران رفضًا مطلقًا أن يمر الجسر الجوي السوفيتي فوق المجال الجوي الإيراني وذلك حتى يتيح الفرصة لإسرائيل كى تسترد أنفاسها وحتى يعطل وصول المعدات والأسلحة السوفيتية للعرب لأطول وقت ممكن، كانت تركيا هي التي فتحت مجالها الجوي لعبور الجسر الجوي السوفيتي .وتوطدت علاقة الرئيس السادات بالشاه سياسيًا وشخصيًا عقب اختيار الرئيس السادات.

[1] October 2017 • Hybrid Warfare Special Issue • 1 (2) • 102-150

للطريق الأمريكي لحل الصراع العربي الإسرائيلي وربما قبل ذلك، بدأ من عام 1974و توثقت علاقات الطرفين وبدأ نوع من التحالف بينهما، أشترك السادات مع شاه إيران في نادى السافاري وهو حلف ضم 5 دول (فرنسا – السعودية – إيران – مصر – المغرب)[1].

3.3 الثورة الايرانية وإسرائيل.

الموجة الأولى الهزائم العربية في أربع حروب:

كانت الحروب مع الدول العربية (1948، 1956، 1967، 1973)، و استطاعت إسرائيل بقوتها الخشنة الصلبة هزيمة الدول العربية المحيطة بها واحتلت أرضها من سيناء إلى الجولان إلى وادي عربة ولبنان بما فيها غزة والضفة والقدس، لقد كان الدعم العسكري يصل إلى مصر في حرب 1976- 1973 من قبل شاه إيران مع العلم أنّ إيران كانت تعترف بإسرائيل وكان هناك عمل دبلوماسي .

1.3.3 عمليات السلام مع إسرائيل.

لقد تم إرجاع الأرض المصرية في اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل والمصرين ووادي عربة مع الاردن باتفاقية وادي عربة، وغزة والضفة باتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، ولكن الوضع في المنطقة مازال متوتر حيث أنّ إسرائيل المراوغة في كل اتفاقياتها، ولكن لم تكن إيران منسجمة مع تلك المعاهدات والاتفاقيات لذلك لم تدخل فيها وكانت الداعم الأول لمناهضتها المنظمات الاسلامية والوطنية،رفض الخميني جميع أشكال مفاوضات السلام مع إسرائيل، معتبرًا إياها غير مشروعة دينيًا: "إنّ إقامة علاقات مع إسرائيل أو مع وكلائها، سواء أكانت تجارية أو سياسية، أمر ممنوع ومخالف للإسلام"[2]. ردّد علي أكبر محتشمي، وهو رجل دين إصلاحي بارز وداعم (للحركة الخضراء") هذا الحظر الديني عندما أعلن أنّ "المشاركة في مؤتمر أنابوليس (للسلام) غير شرعي من وجهة نظر دينية"[3].

تتبنى إيران خطابًا دينيًا ينظر إلى الصراع الدائر على الأرض الفلسطينية على أنّه أبعد من مجرد كونه صراعًا سياسيًا، فإيران الإسلامية تضفي على هذا الصراع طابعًا دينيًا يقلق الجانب الإسرائيلي ويثير لديها مخاوف لا تنتهي، هذا المنظور يعني في عرف إسرائيل أنّ تدميرها تحت لافتات الجهاد مهمة مقدسة وقربى إلى الله، وأنّ دائرة أعدائها ستتسع باتساع رقعة العالم الإسلامي بأكمله[4].

لقد جدّ على إسرائيل تلك التنظيمات التي خرجت من عمق المعاناة والتي كانت رافضة للاتفاقيات الموقعة ، والتي لها نشاط عسكري وأمني تدعمه إيران مثل حزب الله في لبنان تمثل قضية دعم إيران لحزب الله ، وكذلك أحد أهم المخاوف الأمنية الإسرائيلية ، مقاوم يتبنى مفاهيم دينية في صراعه مع إسرائيل، وله روابط مذهبية وسياسية متينة مع إيران ومن المعروف أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل تصنفان حزب الله على أنّه إحدى

---

[1] اسلام محمد – الشاه سند مصر – المرجع /08أكتوبر/2018 http://www.almarjie-paris.com/40992

[2] المجلد الأول، ص 139 Sahifa-yiNur

[3] علي أكبر محتشمي :"عاد العرب خاليي الوفاض"، إيران، كانون الأول/ديسمبر 2007، ترجمت من موقع www.mideastwire.com

[4] إيران وإسرائيل.. الرؤية من منظور أمني https://www.aljazeera.net/

الجماعات الإرهابية، وتتهم إيران برصد ميزانية سنوية له تقدر بمئة مليون دولار، وبأنّ (طهران) لا تزال تواصل تقديم المساعدات العسكرية له لكي يوقع أكبر قدر من الخسائر في صراعه مع إسرائيل.

وتعتبر تل أبيب أنّ من أهم الأسلحة التي بحوزة حزب الله ومصدرها إيران هي صواريخ أرض أرض المسماة فجر/5 .لذلك تعتقد إسرائيل أنّ وجود حزب بالله على خطوط التّماس معها هو بمثابة الذارع الطويلة لإيران في المنطقة ، وأحد رؤوس الحراب التي توجهها إيران صوبها وانّ الحالة التي وضعتها إيران على حدود إسرائيل بزراعة جسم معادي وفي نفس الوقت قوي يمتلك أسلحة صاروخية ؛ فتنجح إيران بزعزعة أمن إسرائيل من بعيد عن الفوهة الصلبة والمواجهة المباشرة فقط ، عبر نزع الأمن والقوة الناعمة ولا يتوقف التهديد الإيراني لإسرائيل – كما تزعم الأخيرة– على مساعدتها لحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية ، وتطويرها لقدراتها العسكرية ، وسعيها للحصول على السلاح النووي، وإنّما تمتد تلك القائمة لتشمل رعاية طهران.

"الإرهابيين" –على حد وصفها –يستهدفون المصالح الإسرائيلية في العالم.

وحماس والجهاد الإسلامي وشهداء الأقصى **في فلسطين** ومثل استضافة طهران مؤتمرًا لدعم انتفاضة الأقصى في يونيو/ حزيران 2002 علامة مميزة على هذا النهج، بالإضافة إلى الجبهة[1]الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة فكان ممن حضر المؤتمر حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي.

أخيرًا تبقى اتهامات كثيرة متبادلة، ومخاوف متعددة لا تنتهي، ولعبة صراع عنيفة كما أنّ لها أحكامها وقوانينها لها مفاجأتها التي قد لا يتوقعها أحد[2].

بعض الخلايا والتنظيمات في سوريا شكلت خطر أمني واستخباراتي إذا لم تشكل خطر عسكري؛ لأن قوة إسرائيل العسكرية تعتبر القوة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وخاصة بعد تدمير العراق وتدمير القوة السورية بعد الثورة وتدمير القوة أو المعنويات المصرية بعد عملية كامب ديفيد للسلام، والانقلابات والربيع العربي ومع ذلك بقيت إيران تشكل الخطر الأكبر في دبلوماسيتها؛ حيث استخدمت الإعلام والمقاطعة للمنتجات الإسرائيلية في العالم والعمليات التجسسية الاستخباراتية.

من المعروف أنّ إيران لا ترغب في محاربة إسرائيل عسكريًا ؛ لأنها ستكون الخاسر الاكبر .هذا لوجود أمريكا وبعض الدول العربية سدًا في وجه القوة الإيرانية، وعدم وجود داعم لإيران في محاربة اسرائيل ، حيث أنّ إيران لا تجد مبررًا لمهاجمة إسرائيل ، وأنّ القوة الصلبة الإسرائيلية التي تدعمها أمريكا والأوروبيين ، حيث أنّ هناك تحالف بين إسرائيل وأمريكا وبعض الدول العربية ضد القوة الإيرانية، مع ذلك لم يستطيعوا إيقاف المد الشيعي الإيراني بالتغلغل في المنطقة العربية لأسباب كثيرة من أهمها القيم الإيرانية بالإعلان عن وقوفها إلي جانب القضية الفلسطينية حتى تحرير القدس والوقوف إلى جانب المستضعفين في الأرض ، مثل البحرين واليمن وسوريا ولبنان والعراق وأفغانستان وغيرها، وتعتبر الشعوب العربية إسرائيل العدو الأكبر خلافًا

[1] إيران وإسرائيل.. الرؤية من منظور أمني https://www.aljazeera.net/
[2] إيران وإسرائيل.. الرؤية من منظور أمني https://www.aljazeera.net/

لما تخطط له حكوماتهم بأنّ إيران هي العدو الأكبر، وكلّما تم التطبيع مع تلك الحكومات كلّما زاد النفور من العرب والتوجه نحو إيران.

الأولى هي موجة التفجيرات الانتحارية بين عامي 1987 و 2004، والثانية التي استطاعت حركة حماس والجهاد الإسلامي وشهداء الأقصى التنافس في عملياتهم ضد الاسرائيليين فجميع المناطق التي يقطنها الإسرائيليين ، هذا كان من أصعب أيام إسرائيل وأصعب من الحروب العربية، حيث قال رئيس الوزراء الإسرائيلي حين ذاك اسحاق رابين :"ماذا أفعل في إنسان يريد أن يموت" ولكن إسرائيل استغلت هذه العمليات بطريقة دبلوماسية بإظهار وحشية الفلسطينيين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، التي لم تستطع الكتل العربية في تلك المحافل من إظهار وحشية إسرائيل بقتل الأطفال الأبرياء.

ولكن إيران مع كل نجاحاتها السياسية والدبلوماسية مع الكثير من دول العالم. إلا أنها لم تستطيع النجاح في توفير الأمن والأمان لها من بعض الدول العربية، مثل دول الخليج العربي وعلى رأسهم السعودية والتي تمثل لها بؤرة العداء، فهناك فجوة كبيره بما يفكر فيه المواطن العربي، والحكومات العربية باتجاه إيران. لقد وصلت إيران إلى قلوب الشعوب العربية بمواقفها العدائية لأمريكا وإسرائيل ووقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية ولكنها لم تستطيع أن تملك قلوب الحكومات العربية، وأيضا لا يخفى على كل سياسي أن القوة الشعبية الإيرانية تراجعت كثيرا بين مؤيد ورافض للتدخل الإيراني في سوريا وقتل الأبرياء من ألسنه وغيرهم على أيدي الجيش الإيراني والسوري وأيضا في الموقف من اليمن ودعم الحوثيين فالقوة الناعمة تحتاج الى دعم أكبر للوصول إلى الفكر العربي.

4.3 الإعلام الايراني.

الأدوات الإعلامية: تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة، وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا–الهادئ والعالم. تسيطر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيراني (IRIB)وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها شخصيًا المرشد الأعلى علي خامنئي – على السياسات الإعلامية الخاصة بجميع المحطات التليفزيونية وإذاعات الراديو في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة.

ترتبط الوكالة بعدد من الوزارات بالثقافة والخارجية، ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر عنهم فيما يتعلق بالترويج للثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة، حيث تشير المادة 175 من الدستور بوضوح إلى أنّ حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر (IRIB) بما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد.

أمّا الخدمة الدولية لـ(IRIB)، تهدف إلى إعلام الجمهور الخارجي، والترويج للتاريخ الإيراني والحضارة الإيرانية والثقافة الإيرانية لكل من هو مهتم بالحصول على نظرة واقعية عن إيران وغناها الحضاري عبر آلاف السنين". وتقوم هذه الوكالة بنشر وترويج قيم النظام الإيراني والموقف الرسمي للحكومة الإيرانية بخصوص التطورات الداخلية والدولية.

لقد وظفت إيران الدعاية والإعلام والفضائيات والعمل مع بعض المؤسسات الإعلامية الغربية لإظهار العنف الإسرائيلي؛ فكان هناك محطات إعلامية تبث من إيران و لبنان وسوريا وفلسطين تنقل العنف الإسرائيلي وتنقل الصورة الحقيقية للعالم ، عملت إيران في مجال القوة الذكية فكان القمر الصناعي الإيراني بمثابة ضربه قوية لإسرائيل حيث تم عمل القمر الصناعي و من ثم تمّ إطلاق طراز Galvinians الروسي من طراز Galvin 3M2005-Kosmos الذي انطلق من Plesetsk هو أول قمر صناعي إيراني - سينا - ثم تمّ إرسال سبعة أقمار صناعية من مختلف الدول ومنظمات الأبحاث في العالم ، وبذلك أصبحت إيران الدولة إل 43 التي تمتلك العمل في الفضاء ، و يمثل إطلاق القمر الصناعي علامة فارقة في جهود إيران لتحقيق تكنولوجيا الفضاء في هذه المرحلة ، أهمية الإطلاق أنّه في الغالب مرموق ، نظرًا لأنّه قمر صناعي تمّ تطويره وإطلاقه من قبل المقاولين الأجانب ، لكن هذه ليست سوى خطوة أولى للوصول إلى القوة الذكية للإعلام والتجسس، تم التوصل إلى اتفاق بين روسيا وإيران لنقل التكنولوجيا التي يسمح بها و يتعين على إيران بناء قمر صناعي خاص بها في عام 1999 ، ذكر أنّ اسم القمر الصناعي المخطط له هو - مصباح (يعني "الفجر" ، "المنارة" أو "مصباح يدوي"). ، وقد ظهر هذا في وسائل الإعلام كقمر صناعي للتجسس ، يتم بناء قمر صناعي للاتصالات و اتضح أنّه منذ سنوات في الآونة الأخيرة ولم ينتهِ الحد إلى التعامل مع الروس بل وصل إلى الهند وفرنسا في مجال الفضاء ، وهذا ما يقلق إسرائيل من الخبرات والتقنيات المتنوعة التي تستخدمها إيران في مجال الفضاء .

5.3 نزع شرعية وجود إسرائيل عبر القوة الناعمة الايرانية.

- الأصعب - هي رحلة نزع الشرعية، فشل أول موجتين ولا يزال من الصعب التنبؤ بنتيجة الموجة الثالثة ، مع ذلك ، هي بلا شك أكبر ضربة مؤلمة للصراع الإسرائيلي حيث نقل إلى ساحات جديدة و أصبحت وسائل الإعلام والإنترنت والمحاكم الدولية مجالات للمعركة الجديدة التي يجب أن تواجهها إسرائيل ، تعتمد القوة الناعمة على خاصيتين: سمة قيمة ثابتة وسمة وظيفية. وبعدا عن النظرة العدائية الإيرانية لإسرائيل والتي كثيرا من المحللين العرب يصورون هذا العداء بتمثيلية مصطنعة، ولربما بسبب تفوق إيران في جميع المجالات العلمية والثقافية على العالم العربي وبسبب الظلم السياسي العربي وأيضا بسبب دعم إيران للمقاومة في لبنان وفلسطين وأخيرا الموقف الإيراني من العراق وسوريا حيث ان القوة السياسية الخليجية كان لها الدور الكبير في الحرب على العراق ودعم الحلفاء الغربيين لهزيمة صدام والجيش العراقي وفى نفس الوقت إن إيران هي التي كسبت الرهان دون تدخل عسكري من خلال قوتها الناعمة الثقافية والدينية والقيم . أيضا وقوفها أمام القوة العربية الداعمة للثورة في سوريا لإسقاط حكم بشار الأسد وفشل الحملة وعودة الاستقرار النسبي الى سوريا بوجود بشار والعلويين.

فان القوة الناعمة الإيرانية نجحت في زعزعة أمن المنطقة العربية ولهذا النجاح دور كبير في زعزعة أمن إسرائيل والتأثير على الانتخابات حيث أن أي توتر على الحدود الشمالي هاو الجنوبية من إسرائيل يؤثر تأثير مباشر على الانتخابات وقوة المرشحين ولقد أسقطت الجبهة الشمالية والجبهة الجنوبية المدعومة من

إيران الكثير من القادة الإسرائيلي بعد نشر تقرير فينو غراد عن أسباب هزيمة الجيش في حرب تموز 2006 وإخفاقه في تحرير الأسرى اليهود لدى حزب الله وتدمير بنية هذا الحزب العسكرية بدأت الهزة السياسية تشتد يومًا بعد يوم إلى أن فتح ملف الفساد والفضائح السياسية والرشاوى بالإضافة إلى العديد من القضايا التي من شأنها بعاده عن مسرح القرار السياسي في إسرائيل.[1]

يفند المقال القول إن الانتخابات أسفرت عن انتصار اليسار وحدوث "انقلاب سياسي" في إسرائيل وأن "قوى السلام" هزمت قوى الحرب. وتضمن المقال العناوين الفرعية التالية: انتصار الوسط ونهاية حقبة الاستقطاب؛ الانتخابات المباشرة [لرئيس الحكومة] وتجزئة الهوية الجماعية؛ مسألة العلمانية والتدين في انتخابات سنة 1999؛ اليمين واليسار بعد الانتخابات؛ براك؛ براك يجمعنا وبراك يفرقنا. [2]

بينما يرى عمر حلمي الغول، في الصحيفة ذاتها أن "الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة لم تفض تماما لنتائج حاسمة، صحيح أظهرت هزيمة نتنياهو ، ولكنها أبقت بيده بعض عناصر القوة، التي يمكن أن يلجأ لاستخدامها دفاعا عن شخصه ومكانته، كونه غير مستعد لترك كرسي الحكم، وغير مستعد، ولا يريد أن يستعد لتقبل التهم الموجهة له.

4. الاستنتاجات

- كان للقوة الإيرانية الناعمة أثر كبير في تغير الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل من خلال نشر الثقافي والقيم **والمذهب الشيعي** الإيرانية.
- إيران تدعم القوى المقاومة في الشرق الأوسط لأسباب توسعية والسيطرة على المنطقة العربية لأسباب أيديولوجية ولنشر الفكر الشيعي تزامنا مع حالة الفوضى في البلاد العربية السنية.
- العمل على إظهار إيران الرافض الأساسي للمخططات الإسرائيلية في المنطقة العربية من خلال الإعلام ودعم المقاومة وهذا يدعم موقف إيران عند الشعوب العربية المتابعة للتطبيع العربي السني مع إسرائيل.
- بناء القوة الإيرانية الصلبة لتكون داعمة للقوة الناعمة لتصبح أكبر قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط وتعمل على دعم حلفائها من الدول والتنظيمات للوصول إلى أهدافها التي رسمتها من سياساتها الخارجية.
- تعمل إيران على تشويه صورة إسرائيل أمام الرأي العام الدولي من خلال الإعلام الإيراني ونزع شرعيتها على الأرض من خلال وقوفها في المحافل الدولية وإظهار حقوق الشعب الفلسطيني في قيام دولته على أرضه.
- تعمل إيران جاهدة لكسب الشارع العربي بأن تكون البديل **الأساسي** عن جميع الدول **العربية** في الدفاع عن حقوق المواطن العربي ودعم ثوراته ومقدساته.

---

[1] سقوط اولمرت و السلام المفقود...! بقلم: د. هاني العقاد https://pulpit.alwatanvoice.com/

[2] المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية عزمي بشارة مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تراجع الدعم الإيراني من الشعوب العربية بعد وقوف إيران مع نظام الرئيس بشار الأسد وضد الثورة السورية واستخدام القوة المفرطة في خمد الثورة بالقوة.

الحرب الدائرة في اليمن على أيدي الحوثيين وتقسيم البلاد دون التوصل بين الطرفين إلى اتفاق سلام ومنع إراقة الدماء.

5. التوصيات

- على إيران مراجعة مخططاتها المستقبلية بخصوص استخدام القوة الناعمة في منطقة الشرق الأوسط.
- دراسة القوة الناعمة الإسرائيلية وقدرتها إلى الوصول لعقول المواطن العربي والزعماء العرب.
- دراسة الحالة العربية من الانصهار مع السياسة الأمريكية واللهث وراء التطبيع مع إسرائيل.
- لابد من العمل على دراسة التجربة الإيرانية في الوصول بالقوة الناعمة إلى تغير المنطقة وحذو الأمة العربية حذوها
- لابد من وجود مرجعية دينية موحدة للسنة لمواجهة التشيع في المنطقة العربية.
- لابد للدول العربية من تشكيل جسم يضم كل العرب بديل عن جامعة الدول العربية. للوصول إلى بر الأمان بالأمة.
- يجب على الدول العربية إعادة القضية الفلسطينية إلى وجه السياسة العربية ووقف جميع أنواع التطبيع مع إسرائيل والعمل على إسقاط المخطط الإسرائيلي.
- لابد من وجود مجمع إعلامي عربي حر للعمل على إظهار حقيقة الاحتلال والعمل الوحشي ضد الأبرياء والأطفال في فلسطين ولبنان وسوريا وباقي المناطق المحتلة.
- لا بدّ من العمل على وجود محكمة جنائية عربية لرفع القضايا للمحاكم الدولية ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين.

المراجع:

- أماني محمد عبد عريقات **(2012)** السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطيني 2011 – 1979 "دراسة ماجستير جامعة القدس.
- علي جلال معوض مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية –-2019 – مركز الدراسات الاستراتيجية– الاسكندرية – مصر .
- جوزيف س – ناي – القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البيجيرمي، 2007 – مكتبة العبيكان – السعودية – الرياض.
- سماح عبد الصبور عبد الحي القوة الزكية في السياسة الخارجية –2013 – دار الثقافة والعلوم القاهرة مصر.
- وهيب عبدو، الشاعر. 2017 حكم الغرباء (الطبقة العليا العربية). دار البيروتي للنشر الاردن. عمان.
- نادية محمود مصطفى 1985 –نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي– مجلة السياسة الدولية 1985

المواقع الالكترونية

- https://www.alwatan.com\

- حنا عيسى 2014-06-28 : https://pulpit.alwatanvoice.com/
- إدوارد سنودن، وكالة الأمن القومي: www.dw.com/ar 01.07.2013
- جمال عبد الجواد – البيان 2-5-2019 https://www.albayan.ae/
- الموسوعة السياسية القوة الناعمة مي محي عجلان، (https://political-encyclopedia.org/)
- **اللغة الايرانية https://www.marefa.org**
- المسار التاريخي الإيراني **https://www.aljazeera.net/**
- السياحة في إيران https://mawdoo3.com
- https://ar.irancultura.it/
- Ekim 2017 • HibritSavaşÖzelSayısı • 1 (2) • 102-150
- رسالة الإمام الخميني إلى غورباتشوف. محمود محمد حسين إسماعيل http://albylad.com/.
- Hybrid Warfare Special Issue • October 2017 1 (2) • 102-150
- اسلام محمد – الشاه سند مصر – المرجع /08أكتوبر/2018 http://www.almarjie-paris.com/4099
- المجلد الأول، ص 139 Sahifa-yiNur
- علي أكبر محتشمي "عاد: العرب خاليي الوفاض"، إيران، كانون الأول/ديسمبر 2007، ترجمت من موقع www.mideastwire.com
- إيران وإسرائيل.. الرؤية من منظور أمني https://www.aljazeera.net/
- سقوط اولمرت و السلام المفقود...! بقلم: د. هاني العقاد https://pulpit.alwatanvoice.com/
- المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية عزمي بشارة مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات الخليجية الإيرانية

Regional Variables Its Impact on Gulf -Iranian Relations

د. كنعان رزق ديب الديب
Dr. Kanan Rezaq Deeb Al Deeb
باحث في العلاقات الدولية – معهد فلسطين للدراسات

الملخص

بدأت الأزمات في المنطقة العربية بشكلٍ عفوي، ولكن سرعان ما أصبح بعضها حرباً بالوكالة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة، والدول الكبرى من جهة أخرى، لاسيما الأزمة السورية التي تدخلت فيها القوى الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أزمتي اليمن والبحرين، وأصبحت هذه _التداخلات فيما بعد_ تمثل حالة من حالات توجيه الرسائل فيما بين الدول الكبرى والدول الإقليمية، بالإضافة إلى أن الدول المُتدخلة عملت على تحقيق نفوذها، والسيطرة من خلال دعم الجماعات الموالية لها. قامت الدول الكبرى بالتدخل؛ للمحافظة على مصالحها في مناطق الأزمات، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، هذه التدخلات عملت على زيادة تكريس الأزمة، ودخول قوى إقليمية ودولية أصبحت لها قواعد ثابتة ومستمرة في بلدان الأزمة، وأصبح من الصعب حل الأزمة في فترة زمنية قصيرة. قام هذا البحث بدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية، بخاصة الأزمة السورية، والأزمة اليمنية، وكيفية تأثير هذه الأزمات على العلاقات الخليجية الإيرانية، ومواقف الدول الكبرى منها.

Abstract

Crisis in the Arab region started spontaneously. but some of them have rapidly became an agency war between Iran and the Gulf Cooperation Council Countries from on hand and dominant countries from another, especially the Syrian crisis in which the international and regional powers have intervened in addition to Yemen and Bahrain issues. This overlaps later represented a case of directing messages between the major and regional countries. Besides, the interfering countries have achieved their influence through supporting their loyal groups. The major powers have intervened to preserve their interests in crisis areas, such as the United States of America and Russia, these interventions have worked to increase the dedication of the crisis, and the entry of regional and international powers that have had fixed and continuous rules in the countries of the crisis, and it has become difficult to solve the crisis in a short period of time. This research will study regional and international variables, especially the Syrian crisis, the Yemeni crisis, and how these crises affect the Gulf-Iranian relations, and the positions of major countries regarding them.

مقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة الخليجية الإيرانية في ظل المتغيرات في إقليم الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص، بالإضافة إلى الوقوف على أبرز المحطات التي شهدتها العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في ظل أزمتي سوريا واليمن، وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج؛ وهي: المنهج التاريخي التحليلي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، وتكمُن أهمية الدراسة في تزويد المكتبة العربية بهذه الدراسة، التي تساعد على معرفة طبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية، خاصة في ظل استمرار الأزمات العربية في كل من اليمن وسوريا، وستثري هذه الدراسة الباحثين المتخصصين بقضايا الشرق الأوسط، وكذلك إفادة صُناع القرار في هذا الشأن، طالما أن العلاقات الخليجية الإيرانية، أصبحت أكثر تداخلا في الشأن العربي والدولي خاصة في الآونة الأخيرة.

تكونت هذه الدارسة من مبحثين رئيسيين تطرقت في المبحث الأول إلى الأزمة السورية، وناقشت ثلاثة مداخل رئيسية، المدخل الأول موقف دول مجلس الخليج العربي من الأزمة السورية، والثاني موقف إيران من الأزمة السورية، والثالث موقف الدول الكبرى من الأزمة السورية، وفي المبحث الثاني تطرقت إلى الأزمة اليمنية وتأثيرها على العلاقات الخليجية الإيرانية، وكذلك الموقف الدولي من الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية، واختتمت الدراسة باستعراض أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الأزمة السورية في العلاقات الخليجية الإيرانية

بدأت الأزمة في سوريا؛ نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي واجتماعي، وبدأت الاحتجاجات الجماهيرية في سوريا كردة فعلٍ عفوي على واقع محتقن، بسبب جمود البنية السياسية؛ من أجل تحقيق التغيير في شكل السلطة من سلطة تضم حزباً بعينه إلى دولة تعددية؛ لضمان تحقيق العدالة، والمساومة، وحق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة[(1)].

موقف دول الخليج من الأزمة السورية:

بداية الأزمة السورية في مارس 2011م، عقدت دول مجلس التعاون الخليجي "9" اجتماعات، منها "3" على مستوى القمة، و"6" على المستوى الوزاري، وأصدرت المبادرة العربية في 28 أغسطس 2011م، بياناً نصَّ على (الوقوف الفوري لإطلاق النار، والإفراج عن المعتقلين في السجون، وفتح حوار بين كافة الأطراف، وإجراء إصلاحات سياسية تتضمن اجراء تعديلات دستورية). في المقابل رفض النظام السوري المبادرات، وأصر على المضي قدماً في الخيار الأمني، وارتكاب العديد من المجازر، أشهرها مجزرة حمص الثانية في 28 فبراير 2012[(2)].

---

(1) توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي ...إلى أين؟ أفق جديد للتغير الديمقراطي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص45.

(2) عمر الحسن، تقارير دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف، مركز الجزيرة للدراسات، 16- يوليو، 2012م، مرجع إلكتروني،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201262873127604373.html

جاء تحرك دول الخليج العربي تجاه الأزمة السورية في بدايتها؛ إدراكاً منها أن سوريا لاعب محوري ومهم في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك لاعتبارها أحد المفاتيح لأمن المنطقة ودول الخليج العربي واستقرارها، وأن تغيير النظام فيها بالطرق العسكرية ستدخل المنطقة في الاضطرابات ولن تكون دول الخليج العربي في منأى عنها.

تضامنت المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأُخرى مع النظام السوري في بداية الأزمة؛ خشية انتقال الأزمة إلى دول الخليج العربي بعد قيام الاحتجاجات في البحرين، وتأييد إيران لها، وكذلك بسبب دعم النظام السوري للمملكة العربية السعودية في إرسال قوات درع الجزيرة، لدعم النظام والقضاء على الاحتجاجات في البحرين، بالرغم من رفض إيران لذلك الموقف[1]، هذا الموقف الخليجي سرعان ما تحَّول وتغيَّر تجاه الأزمة السورية؛ نتيجة العنف الذي استخدمه نظام الأسد ضد المعارضة والمدنيين، خاصة بعد المجازر التي ارتكبها، وكذلك مخاوف السعودية من تمدد النفوذ الشيعي في سوريا.

دفع عدم وفاء النظام السوري بالمبادرات العربية المطروحة، مجلس جامعة الدول العربية إلى تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية ومنظماتها إلى حين تنفيذها الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية، وفي 16 نوفمبر 2011، علَّقت* الجامعة العربية عضوية سوريا وفرضت عليها عقوبات اقتصادية لعدم التزامها بالمبادرة العربية[2].

لم ينجح تطبيق الخطة العربية، فثمة قوى إقليمية، كإيران وحزب الله، وأُخرى دولية، كروسيا والصين، تقف جميعاً ضد أي مسعى لإخراج نظام الرئيس بشار الأسد من المشهد السياسي السوري، كما أن فشل المبادرات العربية وضغوط دول الخليج العربي أدى إلى إنهاء حل الأزمة السورية تحت مظلة جامعة الدول العربية، وبسبب ضغوط دول إقليمية، لا سيما الخليجية منها أدى إلى تدويل الأزمة[3].

بعد الفشل في التوصل إلى حلول سياسية، تشكل العديد من قوى المعارضة، أبرزها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، حيث تم تشكيلها في إحدى دول الخليج، وهي قطر، وذلك بنوفمبر 2012 برئاسة معاذ الخطيب، وهدف الائتلاف إلى بناء بديل سياسي وديمقراطي يتولى إدارة الأزمة والمرحلة الانتقالية، وتوحيد صفوف المعارضة، وتنظيمها، وجعلها أكثر تنوعاً وشمولاً، وقد اكتسب الائتلاف شرعية الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا والجامعة العربية، وعلى الرغم من الاعتراف الذي حصل عليه الائتلاف إقليماً ودوليًا، إلا أنه لا يزال يعاني من الضعف والجمود، نظراً لغياب التواصل والتنسيق بين أطراف المعارضة،

---

(1) وليد المعلم، وجود درع الجزيرة في البحرين أساسه قانوني وهو ليس احتلالا، جريدة الشرق الأوسط، 20 مارس 2011م.

(2) الحسن، تقارير دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف، مرجع سابق، 2012م.

(3) رامي عبد القادر، توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة)، 2014م، ص124.

* لا يحتوي ميثاق جامعة الدول العربية على إجراء محدد تحت مسمى تعليق أو تجميد العضوية، لكنه نص على الطرد أو الفصل في المادة 18 منه، التي تقول إن "لمجلس الجامعة أن يعتبر أي دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها"، غير أن الجامعة فشلت في تطبيق هذا النص منذ تأسيسها، ولم تستطع فعل شيء حيال مصر عندما وقعت اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1979، واكتفت بعقوبة "تجميد" عضويتها في الجامعة، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس.

وعدم قدرته على بناء استراتيجية عسكرية موحدة، بسبب تنوع مصادر التمويل والدعم الخارجي الذي يعكس مصالح وتوجهات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد السوري[1].

بعد تعقد الأزمة في سوريا وتشابكها، ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تسودها حالة من التوتر والقلق، بسبب زيادة النفوذ الإيراني في سوريا وتحقيقه لتوسع ميداني كبير على الأرض السورية، وما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على دعم ما تبقى من قوى المعارضة الموالية لها، والتي لا تكاد تمثل إلا القليل في ظل التقدم الميداني للنظام السوري؛ وذلك من أجل الحفاظ على أمنها، بالإضافة إلى مواجهة النفوذ الإيراني في سوريا، إذ يشكل خطراً عليها وعلى أمن المنطقة العربية. وعلى الرغم من الهزائم والخسائر المتتالية لقوى المعارضة في سوريا، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي ستحاول –في المستقبل–العمل على تقليل الوجود الإيراني في سوريا، وزيادة سيطرة النظام؛ كبديل للتواجد الإيراني.

موقف إيران من الأزمة السورية:

ستتناول هذه النقطة بشيء قليل علاقة إيران مع سوريا عبر التاريخ، قبل دراسة موقف إيران من الأزمة السورية، حيث إن سوريا بدأت بعد ثورة الخميني بالتوجه نحو إيران؛ نتيجة تظافر عوامل عدة؛ منها انحدار علاقاتها مع العراق، والعزلة التي كانت تعيشها لا سيما بعد توقيع مصر لاتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل، وجاء التحالف الإيراني– السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فمن خلاله يمكن لإيران، ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي، تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سورية، التي تربط النفوذ الإيراني وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية[2].

ساند حزب البعث السوري الحاكم، إيران في حربها ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، في مقابل إيقاف سوريا لتصدير النفط العراقي آنذاك، عبر أنبوب نفطي يصل الى مدينة بانياس، المطلة على البحر المتوسط، ووفرت إيران لسوريا النفط بأسعار منخفضة، بالإضافة إلى إرسال الآلاف من الحجاج الإيرانيين لأطرحت آل البيت في سوريا، أما الأهمية الجيوسياسية الثانية التي تتمتع بها دمشق بالنسبة لإيران، فهي أنها تعد معبراً لدعم تنظيم حزب الله، لوجستياً في لبنان، لا يلعب حزب الله بالنسبة لطهران دوراً حيوياً في ردع اسرائيل فحسب، بل يلعب دوراً أكثر في تعزيز النشاط الاستخباراتي لطهران عبر مختلف المؤسسات التي يديرها الحزب إقليمياً ودولياً[3].

توطدت العلاقات السورية الإيرانية وتميزت بالتحالفات والتفرد، على الرغم من أن الدولتين تفرقهما الأيدولوجيات من حيث علمانية النظام السوري، وإسلامية النظام الإيراني، إلا أن المنفعة السياسية والمادية المتبادلة، والموقف من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد جمعتهما على الرغم من التفاوت في العلاقة، فكل منهما

---

(1) سهام أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية، 2011–2013م، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين، غزة، جامعة الأزهر)، 2015م، ص49.

(2) إبراهيم قيسون، تطور العلاقات السورية الإيرانية، طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 2017م، ص3.

(3) يحيى صهيب، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015م. يوسف اليوسفي، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م.، ص246.

يمثل أهمية للأخر، حيث إن سوريا تعد بمثابة مدخلً لإيران على العالم العربي، كما أن إيران تمثل العمق الاستراتيجي، وإحدى الأوراق التفاوضية الاستراتيجية التي تلوح بها دائما تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عند الحديث عن أية ترتيبات إقليمية أو دولية[1].

بدأت إيران في أعقاب التحولات التي شهدها العالم العربي عام 2011م، في توظيف تلك التحولات بما يعزز المشروع الإيراني، سواء من خلال محاولة ملء الفراغ الإقليمي أو من خلال دعم أدرعها الإقليمية في دول الجوار بدعوى مكافحة الإرهاب، ولعل الحالة السورية هي الأكثر تعبيراً عن حجم التدخلات الإيرانية، إذ ترى إيران أن دعم النظام السوري عسكرياً هو ضرورة ذات أبعاد عقدية واستراتيجية، فضلاً عما تراه إيران من أن سوريا هي البلد العربي الوحيد الذي ساند إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية[2].

اعتمدت العلاقات السورية الإيرانية على تحقيق المصالح المشتركة، ومواجهة الخصوم في آن واحد، وهي بهذا المفهوم لا تقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل امتدت لتشمل المجالات الاقتصادية والثقافية والسياحية[3]، وقدمت إيران دعماً كبيراً لسوريا في كافة المجالات، وخصوصاً في المجالات العسكرية والاقتصادية، حيث إنه تم توقيع الاتفاقيات بهذا المجال، ومرت العلاقات السورية الإيرانية في المجال الاقتصادي بمرحلة تعميق وتوسيع، وأصبح الاقتصاد السوري معتمداً على المشاريع المشتركة مع إيران في القطاعات الرئيسية؛ مثل: الطاقة، والاتصالات اللاسلكية، والزراعة، والمواصلات، وتكرير النفط ومصانع الاسمنت، وهذا التعاون وصل إلى مستويات قياسية[4].

يعدُّ فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني عسكرياً أحد أهم التنظيمات العسكرية المسلحة التي دعمت النظام السوري ضد المعارضة خلال الأزمة، حيث تم انتقال مجموعات مسلحة تقدر بعدة آلاف من قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة العميد قاسم سليماني، الذي نقل مقر قيادته إلى دمشق ليشرف بنفسه على العمليات والمهام العسكرية[5].

من هنا تدرك إيران أن تحالفها مع سوريا يعطيها قوة؛ لتشكل جبهة موحدة ضد السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار القوة العسكرية الإيرانية، وكذلك التسليح السوري، حيث إن معظم التقارير تشير إلى أن إيران تحتل مرتبة متقدمة في الشرق الأوسط من ناحية القدرات العسكرية، وكذلك سوريا؛ فإن تقارير معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن تشير إلى أن سوريا تمتلك نظام فعالاً للدفاع الجوي، لذلك نجد أن السياسة الإيرانية تتقارب مع سوريا[6].

[1] أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2013، 2011م، مرجع سابق، ص87.

[2] أشرف كشك، دول الخليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول- ديسمبر 2016م، ص16.

[3] موسى الغريري، العلاقات العربية – الإيرانية (السورية الإيرانية نموذجاً)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص180.

[4] خالد العبادي، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979-2007، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، 2008م، ص84.

[5] علي بكر، بؤرة جهادية جديدة، دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا، القاهرة: السياسة الدولية، العدد 190، المجلد 47، أكتوبر ص68-69.

[6] العبادي، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979-2007، مرجع سابق، ص83.

يمكن القول: إن إيران عملت على الاهتمام بالتدخل بالأزمة السورية بشكل كبير؛ لما لهذه الدولة من نفوذ وتأثير استراتيجي على المنطقة العربية، وقد استفادت إيران من سوريا في أكثر من مجال، وخاصة الاستفادة من الطريق الواصلة إلى لبنان، ودعم قوات حزب الله في لبنان، ويعتبر تواجد إيران على الساحة السورية مهدداً لأمن إسرائيل، حيث عملت إسرائيل منذ اللحظة الأولى إلى منع القوات الإيرانية من الوجود بالقرب من الحدود الإسرائيلية، وقامت لأجل ذلك بزيارات عديدة إلى روسيا؛ لمنع الوجود الإيراني في تلك المناطق، وبقصف أهداف إيرانية قريبة من الجولان، وكذلك عمل التدخل الإيراني في سوريا على زيادة وتيرة العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

الدول الكبرى من الأزمة السورية:

أولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية في معالجتها للأزمة السورية ضمن محددات تنبع من أهدافها، تتمثل هذه المحددات في تكريس ثنائية الهوية المدنية قبالة الإسلامية، والسنة قبالة الشيعة، والعمل على استنزاف إيران عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وكسر شوكتها في لبنان، وخلق حالة من العداء الشيعي في العالم العربي، والعمل على إنهاك سوريا والقضاء على مؤسستها العسكرية، واستنزاف روسيا سياسياً وأخلاقياً وتقويض مواقعها في الشرق الأوسط(1).

بداية الأزمة السورية، وبعد المجازر المرتكبة من النظام السوري ضد المدنيين السوريين، أصدر الرئيس الأمريكي السابق بارك أوباما في 29 إبريل 2011م، أمراً تنفيذياً بفرض عقوبات على سوريا، وسّع فيه العقوبات المفروضة عليها بموجب قانون محاسبة سوريا، وتشمل العقوبات الجديدة مسؤولين سوريين ومؤسسات عامة، وتجميداً للأموال، وحظراً للتعاملات التجارية مع الشخصيات المادية والمعنوية المشمولة بالعقوبات، ومن ثم وسعت تلك العقوبات لتشمل الرئيس السوري نفسه، ونائبه، ورئيس الوزراء، ووزير الداخلية، والدفاع، ومدير المخابرات العسكرية(2).

تمثلت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية السماح للقوى الإقليمية بالتدخل بين الأطراف المتصارعة، وتقديم الدعم الإنساني الرمزي، والتردد في توفير أسلحة مضادة للطائرات إلى المعارضة؛ خوفاً من استخدامها من قبل جماعات متطرفة، وكان الهاجس الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو مصير السلاح الكيماوي السوري، وقد أثرت هذه الاستراتيجية المرتبطة بالملف السوري على استراتيجيات الدول ذات العلاقة بالملف السوري، ومن ذلك العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة عموماً، ومع المملكة العربية السعودية على

---

(1) حازم السيد وآخرون، استراتيجية الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، الانتفاضة السورية خارج السياق داخل التاريخ، الكتاب الأول، ط1، 2014م، تحرير يوسف فخري الدين، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر، ص65-66.

(2) نبيل مرزوق، العقوبات الاقتصادية، خنق بطيء للنظام السوري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011م.

نحو خاص، وبذلك أسهمت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الملف السوري في إعادة تفعيل دور روسيا في المنطقة، فأصبحت روسيا فاعلاً مهماً في صياغة تلك الاستراتيجية بعد أن حصلت على دعم الصين[1].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين مصالحها بتنشيط قواتها في سوريا، خاصة في المناطق المجاورة للحدود العراقية وتحركها لقطع طريق الإمداد الذي تسعى إيران لإقامته انطلاقاً من أراضيها، وصولاً إلى جنوب لبنان، وساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث معاقل حزب الله ومروراً بالعراق والبادية السورية، بالإضافة إلى تغيير طبيعة التعامل الإسرائيلي مع الأزمة السورية ومطالبتها بإنهاء الوجود الإيراني في سوريا[2]، ويلاحظ أن ما تبقى للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها 20% فقط من سيطرتهم على الأراضي السورية.

حرصت في المقابل السياسة الخارجية الإيرانية على رفض الوجود الأمريكي في المنطقة، وتشترك معها سوريا في هذا الاتجاه، حيث شكل الجانبان جبهة موحدة لمواجهة التهديدات، واتفقا على ما يلي[3]:

اعتبار أي اعتداء على سوريا هو اعتداء على إيران والعكس صحيح.

الالتزام الإيراني بتقديم الدعم لسوريا في حالة تعرضها لأي اعتداء.

التعاون العسكري بين القوات الإيرانية والسورية، وقد أكد ذلك وزير الدفاع الإيراني عندما قال: إن سوريا عمق استراتيجي لإيران، وهي جزء من الأمن القومي للجمهورية الإيرانية.

يمكن القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بالدور المطلوب لها في سوريا، وبخاصة دعم جماعات المعارضة في سوريا بالقدر المطلوب، فلوحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها أي مصالح استراتيجية داخل الأراضي السورية، لذلك عملت على غض الطرف عن التدخل الروسي فيها، وقامت ببعض الضربات على الحدود السورية؛ للحفاظ على مصالحها في الدول المجاورة لسوريا، من هنا ظهر تخاذل اعتماد دول الخليج العربي على الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية. والتي وجدت بأن الموقف الأمريكي لم يكن بالقدر المطلوب.

ثانياً_ موقف روسيا من الأزمة السورية:

تعتبر سوريا أحد أهم الشركاء التجاريين لروسيا، حيث تُشكل التجارة الروسية السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية – الروسية، وارتفعت التبادلات التجارية بين البلدين إلى 1.92مليار دولار عام 2011م، بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010، كما يبلغ حجم الاستثمارات الروسية في سوريا حوالي 20 مليار دولار خاصة في القطاع الطاقوي، وتمتلك روسيا قاعدة بحرية في ميناء طرطوس السوري على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وهي موجودة منذ عام 1971م، بموجب اتفاقية بين البلدين، وقد كلف استمرار هذه القاعدة

---

[1] عدنان هياجنة، الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الاقليمي لدول الجوار الخليجي، بين الثابت والمتغير، دراسات – مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد 1- 2015م، ص149.

[2] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية، يونيو وأغسطس 2017، ص79.

[3] العبادي، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية "سوريا ولبنان" 1979-2007، مرجع سابق، ص84.

إعفاء سوريا من ديون تقدر بـ9.8 مليار دولار عام 2006م، كما حصلت روسيا على بعض التسهيلات من اللاذقية[1].

منذ بداية الأزمة عملت روسيا على دعم النظام السوري، وأصرت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا من حيث المنطلقات التي تحملها وأهدافها، وهو ما جعلها تدافع عن مشروعية لجوء نظام الأسد إلى استخدام القوة في الأزمة السورية[2].

عملت روسيا على تعطيل تنفيذ المبادرات العربية والأممية التي كانت تهدف إلى حل الأزمة السورية، وتحقيق بعض مطالب المعارضة، وإدانة عنف النظام تجاه المتظاهرين؛ وذلك من خلال استخدامها مع الصين، حق النقد (الفيتو) أمام استصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي. فروسيا منذ بداية الأزمة عمدت إلى تبني رواية النظام السوري للأحداث وتسويقها، كما أنها أصرت على اعتبار المعارضة السورية متسبباً رئيساً في تفاقم الأزمة، باعتبارها طرفاً مسلحاً مقابل الجيش النظامي، حتى قبل تشكيل مجموعات للمنشقين عن الجيش النظامي "الجيش السوري الحر"، مع دعواتها للنظام بالإسراع في إجراء الاصلاحات التي وعد بها وفق رؤيته[3].

استمرت روسيا في إحباط قرارات مجلس الأمن، بخصوص سوريا، وهذا ما أوضحه وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف"، حيث قال: "لن تصوت روسيا على قرار ضد سوريا في مجلس الأمن، حيث تمكنت روسيا من التصويت ضد قرار مجلس الأمن الصادر في إبريل 2011م، والذي يدين النظام السوري دون المعارضة لاستخدامها العنف في قمع المتظاهرين، كما استخدم حق النقض الفيتو ضد قرار جاء بمبادرة أمريكية لمنع الاستخدام المفرط للقوة ضد الشعب من قبل النظام[4].

على الرغم من الدعم الروسي لسوريا، إلا أن مصالح روسيا تتقدم فوق الجميع، وهذا ما قد حصل في لقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والأمريكي دونالد ترامب في شهر يوليو 2017م، على هامش مؤتمر قمة العشرين في هامبورغ، كأول لقاء يجمع بينهما منذ تولي الرئيس ترامب السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا اللقاء أعلن بوتين أن روسيا تقبل بالتقارب المقترح من الولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف التعامل بجدية مع داعش، وتوجيه الضربة الأخيرة لهذه الجماعة، ورأت إيران قبول روسيا للمقترح الأمريكي بمثابة تغيير جذري للاستراتيجية الروسية، وأن روسيا تريد أن تكسب امتيازات لا أن تسهم في حل الأزمة السورية، وأن وجودها في سوريا هو خطوة لإعادة إحياء الإمبراطورية السوفيتية ولعب دور فعال في النزاعات الشرق الأوسطية، والحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات؛ من أجل مصلحتها القومية[5].

---

[1] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، إبريل 2012م، ص7، مرجع إلكتروني، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html

[2] صافيناز أحمد، مكاسب الأسد: تأثير التغيرات الاقليمية في موازين الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، 28-12-2013م، مرجع إلكتروني، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html.

[3] عبد القادر، توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية، مرجع سابق، ص124.

[4] أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية، 2011-2013م، مرجع سابق، ص127.

[5] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية، يوليو وأغسطس 2017م، ص80.

يمكن القول: إن روسيا اتخذت موقفاً مؤيداً للنظام السوري في التعامل مع الأزمة السورية وذلك رغم المجازر المرتكبة ضد المدنيين من قبل النظام السوري، ويعزى ذلك إلى أهمية المصالح الروسية في سوريا، حيث عملت روسيا على المحافظة عليها، وقامت بتقديم جميع الإمكانيات، من أجل المحافظة عليها. وبذلك تكون روسيا بثقلها الدولي وما تمتلكه من التأثير على المنطقة، عامل قوة بالنسبة للنظام السوري وكذلك الإيراني، في مقابل ذلك فشلت دول مجلس التعاون الخليجي في كسب موقف واضح للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة السوريا، وبذلك تكون الأزمة السورية عامل جديد في توتر العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران؛ بسبب التدخل الإيراني المستمر في سوريا على الرغم من اعتبار سوريا من قبل دول مجلس التعاون الخليجي مجالاً عربياً، وأحد أعضاء جامعة الدول العربية التي لا تقبل التدخل فيها من الخارج، وخاصة من قبل إيران.

المبحث الثاني_ الأزمة اليمنية في العلاقات الخليجية الإيرانية:

تتمتع الجمهورية اليمنية بعمق استراتيجي لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تعتبر اليمن طريقاً دولياً من خلال امتلاكها لمضيق عدن، والذي يتم استخدامه من قبل الدول الكبرى تمرير التجارة والنفط، وقد أثَّر سيطرة الحوثيون الموالون لإيران على مناطق كبرى من الدولة اليمنية وعلى طرق تجارية هامة على مصالح دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك المصالح الدولية، واعتبروا ذلك تهديد لهم ولوجودهم.

أولاً_ دول الخليج العربي من الأزمة اليمنية:

يشكل اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي كتلة استراتيجية واحدة، إذ يتمتع اليمن بموقع استراتيجي فريد، فهو يمسك مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، ويمثل الأخير طريقاً للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا، كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي ابتداءً من قناة السويس وانتهاء بشط العرب، ويعتبر اليمن بموقعه الجغرافي همزة الوصل بين القارة الأفريقية ودول مجلس التعاون الخليجي، وأصبحت اليمن ظهيراً آمنا لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان أولاً، ولبقية دول مجلس التعاون الخليجي ثانياً من خلال حمايتها لحدودهما البرية الجنوبية السعودية والغربية لسلطنة عُمان[(1)].

تأثرت المملكة العربية السعودية من الأزمة اليمنية كثيراً، بل كانت هي الطرف الأكثر تأثيراً وتأثراً بما جرى من أحداث. فطبقاً للخلفيات التاريخية وحضور الدور السعودي الفاعل في الشأن الداخلي اليمني منذ ما يزيد عن أربعة عقود، أصبح الشغل الشاغل للشارع اليمني، وكذلك لمختلف الأوساط السياسية هو حدود تأثير المملكة العربية السعودية على مصير اليمن، بما تتجاذبه من تغييرات سياسية أثمرت عنها ثورة أسقطت نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتنامي نفوذ الحوثيين* التوسعي في اليمن، والخطر الذي يمثله على

[(1)] أحمد عمرو، أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج، الرياض: مجلة البيان، العدد (281)، ديسمبر 2010م.

* الحوثيين هي (جماعة دينية سياسية مسلحة تنتمي للمذهب الزيدي الشيعي في اليمن).

المنطقة، وقد دخلت المملكة العربية السعودية بشكل فاعل في الملف اليمني؛ جراء تنامي حالة الخوف من تزايد قُدرات إيران في المنطقة، الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى ممارسة دور إقليمي مؤثر[(1)].

تدرك دول الخليج الأهمية الاستراتيجية لليمن، باعتباره العمق الاستراتيجي لأمن الخليج عموماً، وأمن المملكة العربية السعودية على نحو خاص، ومن ثم، فإن إعلان الحوثيين دخول العاصمة صنعاء والاستيلاء عليها بالقوة في سبتمبر 2014م دون مقاومة، ثم الاستيلاء على ميناء الحديدة الاستراتيجي في العام ذاته، شكل تحدياً هائلاً للأمن القومي الخليجي، وعلى نحو خاص مع بدء الحوثيين تلقي مساعدات ودعم من إيران على المستويين السياسي والعسكري، ومن ذلك الاتفاق بين الحوثيين وإيران في 28 فبراير 2015م؛ بهدف تسيير 28 رحلة أسبوعياً من إيران إلى اليمن. فقد أدركت المملكة العربية السعودية مخاطر الوجود الإيراني المباشر على حدودها الجنوبية مع اليمن[(2)].

دعمت إيران جماعة الحوثيين التي سيطرت على مناطق واسعة في اليمن، واستخدمتها في منطقة "باب المندب" الاستراتيجية ورقة قويةّ، ليس للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل أيضاً على المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.

أطلقت المملكة العربية السعودية حملة عسكرية بمشاركة دولية حملت اسم "عاصفة الحزم" في 26 مارس 2015م ضد الحوثيين، والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، ولقد نتج عن هذه العمليات العسكرية ظهور دور جديد للفاعلين الإقليميين أدى إلى أن تصبح الأزمة اليمنية أزمة إقليمية[(3)]، ودعمت في الائتلاف التي أسسته المملكة العربية السعودية أكثر من عشرة بلدان، وفقاً لما صرح به مسؤولون سعوديون، ومسؤولون من تلك البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودعمت الإمارات العربية المتحدة بقوة عملية عاصفة الحزم عبر مساهمتها في التفوق الجوي للتحالف ولإزالة التهديد البالستي من الحوثيين[(4)].

هدفت دول مجلس التعاون الخليجي من العمليات العسكرية في اليمن إلى إخماد التمدد الحوثي، وعودة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى سدة الحكم، وكان ذلك من خلال إمداد المقاتلين اليمنيين المؤيدين للرئيس عبد ربه منصور هادي بالسلاح والمعدات والتدريب العسكري اللازم، وسلمت المملكة العربية السعودية والإمارات كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والعربات المدرعة لأنصار الرئيس عبد ربه منصور هادي عبر المناطق المحررة في عدن[(5)]، وأرسلت المملكة العربية السعودية رسالة واضحة لإيران بأن المملكة العربية السعودية مصممة على الحفاظ على التوازنات السياسية القائمة في اليمن، باعتباره مجالاً حيوياً لها، وعازمة

(1) عبد الكريم سلام، الدور السعودي هل يقرر مصير ما يجري في اليمن، مرجع إلكتروني:
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid

(2) علي الدين هلال، عاصفة الحزم التطورات والتداعيات، حسنين توفيق محرراً، 2016م، الخليج في عام "2015-2016م"، الرياض: مركز الخليج للأبحاث، ص192-200.

(3) ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الاقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسية رقم 1- يونيو 2015م، ص2.

(4) الكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن، صراع معقد وآفاق متباينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015م، ص3.

(5) مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن، صراع معقد وآفاق متباينة، مرجع سابق، ص3.

على الدفاع عن نفوذها ومصالحها في هذا المجال الحيوي بمختلف الوسائل، بما فيها قدراتها العسكرية أو قوتها الصلبة، الأمر الذي حد بشكل كبير من هامش الحركة المتاح للدور الإيراني على الساحة اليمنية[1].

استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في حملتها ضد الحوثيين وتمددهم في اليمن، وعملت على كبح وتحجيم نفوذهم، خاصة بعد نجاحهم في السيطرة على مناطق كبيرة من اليمن، وبذلك تصبح الأزمة اليمنية أكبر خطر على المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة السورية؛ لما لليمن من تواصل جغرافي وحدودي معها، حيث عانت دول مجلس التعاون الخليجي في أيامها الأخيرة من ضربات صاروخية بالستية مستمرة من الحوثيين، وخاصة المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة؛ مما أدى إلى زيادة الاتهامات والتوتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، فإيران عملت على الاعتراض على ضرب الحوثيين من قبل قوات درع الجزيرة المُشكلة من دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال الخطابات التهديدية الإيرانية لمسؤولين كبار، في المقابل اتهمت دول مجلس التعاون الخليجي إيران بإمداد القوات الحوثية بالصواريخ البالستية التي أصبحت تضرب عمق المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ مما أدى إلى توتر العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، باعتبار اليمن عاملاً مؤثراً على العلاقات بينهما.

يمكن القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي خسرت سوريا، وتحاول _الآن جاهدة_ عدم خسارة اليمن، كما حصل في سوريا، وما تزال اليمن الآن تشكل مصدر قلق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتعمل على عدم امتداد النفوذ الحوثي (الإيراني) فيها.

ثانياً_ إيران من الأزمة اليمنية:

عملت إيران بداية علاقتها مع الحوثيين في اليمن إلى تجاوز حالة عدم التوافق بين المذهب الاثني عشري والمذهب الزيدي، واتخذت لذلك مجموعة من الإجراءات أهمها[2]:

إيفاد الطلاب اليمنيين إلى إيران بحجة الدراسة؛ لتقوم بصياغتهم صياغة جديدة، ليكونوا أصابع إيرانية شيعية.

الدعم الإعلامي الإيراني الواضح للحوثيين، من خلال تبني وسائل الإعلام الإيرانية كقناة (العالم)، (الكوثر) وغيرها، لحرب الحوثيين مع السلطة اليمنية.

الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، حيث أعلن مسؤول أمني في الحكومة اليمنية السابقة أن الجيش أكتشف ستة مخازن للأسلحة المملوكة للحوثيين، وبعض الأسلحة المصنوعة في إيران.

العثور على وثائق في المستشفى الإيراني في العاصمة، تدل على تورطها في عمليات تجسس ودعم مالي وعسكري للحوثيين؛ مما أدى إلى إغلاقها من قبل الحكومة.

الدور الذي لعبته إيران في دعم الحركة الحوثية في اليمن، أسهم في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي، وهذا ناتج من موقعها الاستراتيجي، وثقلها الواضح

---

[1] محمد القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن القومي الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2015م، ص74.

[2] عبد القوي حسان، الحوثيون وإيران اختلاف المذهب.... واتفاق السياسة، صنعاء، جريدة الجمهورية اليمنية، 6 أكتوبر 2012م.

في أُطر علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أهدافها التوسُعية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه، والمتمثل بملء الفراغ الأمني في المنطقة[1].

تحاول إيران استنساخ تجربة "حزب الله" في لبنان، عندما قام بالسيطرة على بيروت بالقوة المسلحة في عام 2008م، ومن ثم اتفق مع القوى السياسية المعارضة له على توقيع اتفاق جديد لتقاسم السلطة، وهو ما قامت به جماعة أنصار الله الحوثي بالفعل عندما سيطرت على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م[2].

كشف تقرير أمريكي أمني صادر عن مركز (ستراتفور) للاستشارات الأمنية في ولاية تكساس في 2009م، عن دور إيراني في عمليات تهريب منتظمة، وقال: إنها كانت تتم من ميناء عصب الإرتيري إلى السواحل القريبة من محافظة صعدة في مديرية (ميدي) اليمنية، ليتم تخزينها هناك، ومن ثم يتم نقلها عبر مهربين إلى محافظة صعدة معقل الحوثيين، وذكر التقرير أن القوات البحرية الإيرانية الموجودة في البحر الأحمر وخليج عدن، تقوم بعملية تأمين عملية تهريب الأسلحة من أحد الموانئ الإراتيرية في البحر الأحمر إلى السواحل اليمنية لجماعة الحوثي[3].

بداية الثورة اليمنية انضم الحوثيون إلى الثورة الشعبية التي انطلقت في فبراير 2011م؛ بهدف اسقاط النظام السابق، وكانت أول مظاهر لهم في محافظة صعدة يوم 21 فبراير 2011م بمديرية ضحيان للمطالبة بإسقاط النظام. بذلك سعى الحوثيون لوضع قدم لهم في ميادين الثورة، وظهر حضورهم في مخيمات ساحات الاعتصام في العاصمة صنعاء وغيرها من المحافظات[4].

أثار الظهور المتسارع للحوثيين في المشهد السياسي اليمني بعد العام 2011م الكثير من الاهتمام، سواء على مستوى المنطقة أو العالم، وقد ارتبط الحضور السياسي للحوثيين وسيطرتهم على مفاصل الدولة اليمنية في سبتمبر 2014م بالعلاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، وبعد الزيارة التي قام فيها وفد من الحوثيين وأنصارهم إلى إيران بعد سقوط صنعاء تحت سيطرة الحوثيين، قد أنهت كل ريبة حول تلك العلاقة، هذه الزيارة وما سبقها من تطورات أثارت قلقاً غير مسبوق في المنطقة العربية، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية[5].

مطلع عام 2015م، وعقب أشهر قليلة من استيلاء الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح على مقاليد السلطة في العاصمة صنعاء، سعت إيران لتعزيز شراكتها مع الحوثيين، من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية للتعاون بين الطرفين في مجالات النفط، والكهرباء، والنقل الجوي والبحري، ووفقاً لهذه الاتفاقيات تعهدت إيران بتزويد اليمن بالمشتقات النفطية لعام كامل، وإنشاء محطات لتوليد الكهرباء في محافظات عدن

---

[1] سعد شاكر شبلي وأمين المشاقبة، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عمان: دار الحامد للنشر، 2012م، ص175.

[2] القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن القومي الإقليمي، مرجع سابق، ص37.

[3] أحمد الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون، ط1، الرياض: البيان، مركز البحوث والدراسات، 1434هـ، ص158.

[4] أحمد الشجاع، المرجع نفسه، ص95.

[5] محجوب الزويري، إيران والحوثيون: صناعة الفوضى في اليمن، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، دراسات، المجلد الثاني، العدد1، 2015م.

والحديدة وتعز، وصيانة خط نقل الكهرباء بين مأرب وصنعاء، بالإضافة إلى تعزيز النقل البحري، وتوسيع ميناء الحديدة، وتخصيص خط ائتماني لتوريد ما يلزم اليمن من بضائع ومعدات، وإيفاد خبراء إيرانيين في شتى مجالات البنية التحتية إلى اليمن، فضلاً عن إنشاء جسر جوي مباشر، وتسيير رحلات طيران يومية بين البلدين[1].

شكلت التدخلات الإيرانية في اليمن خطراً كبيراً على أمن الممرات البحرية الدولية، فالدعم العسكري الإيراني للحوثيين، مكنها من شن هجمات على بعض السفن العاملة في مضيق باب المندب وخليج عدن، فضلاً عن قيام إيران بإرسال بعض سفنها الحربية إلى خليج عدن بدعوى مواجهة أنشطة القرصنة في المنطقة، وإعلان بعض المسؤولين الإيرانيين عن سعي إيران لإقامة قاعدة بحرية في اليمن[2].

بالإضافة إلى ذلك ظهر خطر الصواريخ البالستية للحوثيين، مما أعطى نوعاً من القلق في المناطق الجنوبية للملكة العربية السعودية، وكان أول صاروخ تم إطلاقه في 6يونيو 2015م، تجاه قاعدة خميس مشيط الجوية، وتم اعتراضه بصاروخي "باتريوت"، وقام الحوثيون بعد ذلك بإطلاق العشرات من الصواريخ البالستية في عدة مناطق في المملكة العربية السعودية، واعتبر الحوثيون أن مدن: أبها، وجدة، والرياض أهدافاً مشروعة لها[3]، ولم تتوقف الحركة الحوثية بضرب الأهداف في المملكة العربية السعودية وحدها، وقد انتقلت إلى ضرب أهداف في قلب الإمارات العربية المتحدة، وأشهرها ضرب مطار أبو ظبي الدولي من خلال طائرة مسيرة بتاريخ 28 يوليو 2018.

أسهمت تدخلات إيران في انتقال حلفائها الحوثيين من حالة الاستضعاف باعتبار أنهم عانوا من التهميش والظلم في مرحلة سابقة، إلى حالة الاستكبار، بقمعهم لخصومهم السياسيين والمذهبين، وسعيهم لفرض هيمنتهم على الدولة اليمنية بالقوة المسلحة، وقد أفقد هذا التناقض بين الشعارات الإيرانية الثورية المتعلقة بمقاومة الظلم ومواجهة الاستكبار ونصرة المستضعفين مصداقية إيران وحلفائها في المنطقة[4].

ثالثاً_ الموقف الدولي من الأزمة اليمنية:

مثَّل الصراع الذي شهده اليمن منذ العام 2011م، مصدرَ تهديد للمصالح الدولية في المنطقة، لا سيما على صعيد سلامة الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر، ومضيق باب المندب، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي للقيام بدور فاعل في إدارة هذا الصراع، ومحاولة تسويته. غير أن تعقيدات الأوضاع اليمنية وصراع المشاريع الجيوسياسية الإقليمية والدولية في اليمن، قد حالت دون تسوية الصراع، وأدت إلى تراجع الدور

---

[1] قناة روسيا اليوم: اتفاقيات تعاون بين إيران و(أنصار الله)، 14 مارس 2015م، مرجع إلكتروني، https://arabic.rt.com/features/777000

[2] نصر المجالي، إيران تعتزم اقامة قواعد بحرية في اليمن وسوريا، 26 نوفمبر، 2016، ايلاف مجلة الكترونية، مرجع إلكتروني، https://elaph.com/Web/News/2016/12/1121324.html

[3] ظافر العجمي، دور إيران في المرحلة البالستية باليمن، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، 2016م، ص2.

[4] القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن القومي الإقليمي، مرجع سابق، ص77.

الدولي لصالح الدور الإقليمي العربي، الذي تدخل عسكرياً بقيادة المملكة العربية السعودية فيما يعرف بعاصفة الحزم[1].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الأزمة اليمنية على غض الطرف على النفوذ الحوثي وقتالهم ضد الاخوان المسلمين والقاعدة، ونتج عن ذلك تقوية الوجود الحوثي في اليمن، وازدياد توسعهم في جميع المناطق، وانقلابهم على العملية السلمية، وسعيهم للسيطرة على الأماكن الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك مضيق باب المندب وخليج عدن، وأصبحوا بذلك يشكلون تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة.

بعد تمدد الحوثيين تجاه الجنوب، وسعيهم لإسقاط عدن، غَّيرت الولايات المتحدة الأمريكية من استراتيجيتها تجاه الحوثيين، ويمكن تفسير هذا التحول في الموقف الأمريكي في ضوء عدة عوامل أهمها[2]:

انتهاء مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من الحوثيين بعد تمكنهم من هزيمة الإخوان المسلمين والقاعدة وإضعاف نفوذهم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

عدم تمكن الحوثيين باعتبارهم امتداد للنفوذ الإيراني من السيطرة على مضيق باب المندب وتهديد الملاحة الدولية.

الضغوط التي مارستها المملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير موقفها من الحوثيين.

الانتقادات الداخلية الحادة التي واجهتها الإدارة الأمريكية بسبب موقفها من الحوثيين.

بذلك مثلت الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية، المتعلقة بتأمين ممرات الملاحة الدولية والحكومية ومكافحة الإرهاب، الإطار الحاكم للتوجهات الأمريكية تجاه اليمن، ودافعاً أساسياً لانغماس واشنطن في الشأن اليمني، سواء أكان على صعيد ممارسة التأثير على القرار اليمني، أم على صعيد حضورها العسكري من خلال الهجمات التي تشنها الطائرات الأمريكية بدون طيار ضده عناصر تنظيم القاعدة في الأراضي اليمنية، واتسم السلوك الأمريكي تجاه الأحداث اليمنية بنوع من البرجماتية السياسية، التي اقتضتها المصلحة الأمريكية، حيث تعاملت واشنطن مع الأوضاع السياسية اليمنية وفق مقاربة أمنية صرفة أي وفق ما تمليه مقتضيات الحرب على الارهاب، وتأمين طرق الملاحة الدولية[3].

يمكن القول إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كدولة كبرى في الأزمة اليمنية مؤخراً، يعود إلى التهديد الواضح من قبل الحوثيين للمصالح الأمريكية هناك، وبهذا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل في المنطقة العربية وأزماتها وفق ما تمليه عليها مصالحها، لا وفق ما تمليه عليها مصالح دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا التدخل جاء في صالح دول مجلس التعاون الخليجي القريبة من اليمين، في مقابل ذلك أغضب هذا التدخل إيران، باعتبار جماعات الحوثي موالية له.

---

[1] عادل الشرعبي، الدور الدولي تجاه اليمن، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد1، 2015م، ص80.

[2] شبكة رصد، "6" أسباب دفعت أمريكيا لدعم عاصفة الحزم، موقع إلكتروني: http://rassd.com/7-135860.htm، (29/3/2015).

[3] الشرعبي، الدور الدولي تجاه اليمن، مرجع سابق، ص81.

خاتمة:

ظهر واضحاً أن الأزمات العربية خرجت من إطارها الداخلي، وتحولت إلى أزمات سياسية إقليمية ودولية، فالأزمة السورية واليمنية تداخلت فيها العديد من القوى الدولية والإقليمية، وأصبحت حرب بالوكالة بين تلك القوى، وقامت هذه القوى بدعم النظام فيها، في المقابل قامت قوى أُخرى بدعم المعارضة بالمال والسلاح والعتاد، وأصبحت الأزمة في النهاية تُدار تحت مفهوم حرب الوكالات بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ في سوريا واليمن.

تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي في الأزمات المندلعة في المنطقة العربية بشكل كبير، فبعد أن شكلت الأزمة في سوريا تهديداً لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التواجد الإيراني فيها، وزيادة نفوذه فيها، دخلت دول مجلس التعاون الخليجي في أزمة أكبر من الأزمة السورية، وهي الأزمة اليمنية التي شكلت تهديداً حقيقاً، جغرافياً، وأمنياً لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة أن اليمن تحد دول مجلس التعاون الخليجي بحدود جغرافية، وأن أي اضطراب في اليمن يؤثر بشكل مباشر على دول مجلس التعاون الخليجي، واتضح التهديد من خلال قيام جماعة الحوثي بضرب صواريخ بالستية طالت كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى قيام جماعة الحوثي بالتحكم بممرات المياه التي تستخدمها دول مجلس التعاون الخليجي في تنقلاتها التجارية، وتدخلت حديثاً الدول الكبرى في الأزمة اليمنية بعد أن رأت أن النفوذ الحوثي أصبح يهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة من خلال تهديد الحوثيين بإغلاق الطرق البحرية الدولية في اليمن.

حققت إيران في سوريا نجاحات كبرى في زيادة نفوذها، وباندلاع الأزمة اليمنية استطاعت إيران اشغال دول مجلس التعاون الخليجي باليمن لتحقيق أهدافها هناك، فلوحظ خلال الفترات الأخيرة قلة الاهتمام الخليجي في الأزمة السورية، وانشغالها في الأزمة اليمنية. وبذلك نجحت إيران في إشغال تلك الدول في أزمة على حساب أزمة أخرى.

التوصيات:

وضع خطة ورؤية عربية واضحة متفق عليها بين الدول العربية والخليجية لمواجهة الأطماع الإيرانية والدولية التي تقع فيها المنطقة العربية.

يتوجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لها دوراً محورياً في الأزمات العربية، وذلك بشكل موازي، وبعيداً عن سياسة الأحلاف والمحاور والإملاءات الغربية.

العمل في بعض الأحيان على إيجاد مقاربة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران؛ لتجنب الصدام في ظل اختلال القوى لصالح إيران، بالإضافة إلى المحافظة على المصالح المتبادلة فيما بينهما.

وضع مشروع خليجي للاعتماد على التصنيع العسكري المحلي؛ لتفادي إنفاق المليارات من الدولارات على الاستيراد الخارجي العسكري من الدول الكبرى، وكذلك الاهتمام بتدريب العامل البشري، وإخضاعه لتجارب الميدان.

ترك الصراعات القديمة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وتوحيد الجهود لمواجهة الأطماع الموجودة، مع ضرورة تأسيس إطار عربي جامع موحد، يتبعه حماية عسكرية لمواجهة المشروع الإيراني التوسعي، ولا بدَّ أن تكون دول الخليج العربي في طليعة هذا الإطار.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية

- إبراهيم قيسون، تطور العلاقات السورية الإيرانية، طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 2017م.
- أحمد البرصان، أمن الخليج العربي بين احتلال العراق وخريطة الشرق الأوسط الجديد، مجلة آراء حول الخليج، العدد (50)، 2008م.
- أحمد الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون، ط1، الرياض: البيان، مركز البحوث والدراسات، 1434هـ.
- أحمد عمرو، أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج، الرياض: مجلة البيان، العدد (281)، ديسمبر 2010م.
- أمل إبراهيم الزياني، البحرين بين الاستقلال والانطلاق الدولي، ط2، القاهرة، 1977م.
- إيمان رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م.
- توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي ...إلى أين؟ أفق جديد للتغير الديمقراطي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م.
- جين كننمنت، البحرين ما وراء الجمود، تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2012م.
- حازم السيد وآخرون، استراتيجية الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، الانتفاضة السورية خارج السياق داخل التاريخ، الكتاب الأول، ط1، 2014م، تحرير يوسف فخري الدين، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.
- خليل على مراد، الأطماع الإيرانية في الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد/1 السنة/6، البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1982م.
- سعد شاكر شبلي وأمين المشاقبة، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عمان: دار الحامد للنشر، 2012م.
- ظافر العجمي، دور إيران في المرحلة البالستية باليمن، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، 2016م.
- عادل الشرعبي، الدور الدولي تجاه اليمن، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد1، 2015م.
- محمد القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن القومي الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2015م.
- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الأردن، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2005م.
- مروان زكي، مختصر كتاب المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ط2، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014م.
- موسى الغريري، العلاقات العربية – الإيرانية (السورية الإيرانية نموذجاً)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

- يحيى صهيب، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015م.
يوسف اليوسفي، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م.

المراجع الإلكترونية:

1. قناة روسيا اليوم: اتفاقيات تعاون بين إيران و(أنصار الله)، 14 مارس 2015م، مرجع إلكتروني، https://arabic.rt.com/features/777000.
2. موقع الجزيرة نت، الجامعة العربية تؤيد درع الجزيرة بالبحرين، 22- مارس- 2011م، موقع إلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/22.
3. نصر المجالي، إيران تعتزم اقامة قواعد بحرية في اليمن وسوريا، 26 نوفمبر، 2016، ايلاف مجلة الكترونية، مرجع إلكتروني، https://elaph.com/Web/News/2016/12/1121324.html.
4. وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، إبريل 2012م، ص7 ، مرجع إلكتروني، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html.
5. شبكة رصد، "6" أسباب دفعت أمريكيا لدعم عاصفة الحزم، موقع إلكتروني: http://rassd.com/7-135860.htm، 29/3/2015)).
6. صافيناز أحمد، مكاسب الأسد: تأثير التغيرات الاقليمية في موازين الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، 28-12-2013 م، مرجع إلكتروني، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.ht.
7. عبد الكريم سلام، الدور السعودي هل يقرر مصير ما يجري في اليمن، مرجع إلكتروني: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid
8. عز الدين الهادف، قوات درع الجزيرة في البحرين.. لحماية آل خليفة أم الوطن؟ قناة الحرة، 14-مارس-2013م، مرجع إلكتروني: https://www.alhurra.com/a/bahrain-ksa-gulf-troops-al-khalifa/220076.html.
9. عمر الحسن، تقارير دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف، مركز الجزيرة للدراسات، 16- يوليو، 2012م، مرجع إلكتروني، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201262873127604373.html.
10. عمر الحسن، تقارير دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف، مركز الجزيرة للدراسات، 16- يوليو، 2012م، مرجع إلكتروني، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201262873127604373html.

الرسائل الجامعية:

- خالد العبادي، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979-2007، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، 2008م.
- رامي عبد القادر، توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية، (رسالة ماجستير)، غزة: جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة، 2014م.
- رجائي الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)، (رسالة ماجستير)، عمان، جامعة الرق الأوسط، 2012م.

- سهام أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية، 2011-2013م، (رسالة ماجستير)، فلسطين، غزة، جامعة الأزهر، 2015م.

المجلات والدوريات:

- أشرف كشك، دول الخليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول- ديسمبر 2016م.
- جريدة الشرق الأوسط الدولية، البحرين تستعين بقوات درع الجزيرة الخليجية لحفظ النظام، العدد 11795، 15-مارس-2011م.
- حمزة الحسن، الموقف الخليجي- انتصار للذات، البحرين... التقرير الاستراتيجي 2013م، مركز البحرين للدراسات في لندن، 15- يناير- 2015م.
- عبد القوي حسان، الحوثيون وإيران اختلاف المذهب.... واتفاق السياسة، صنعاء، جريدة الجمهورية اليمنية، 6 أكتوبر 2012م.
- عدنان هياجنة، الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الاقليمي لدول الجوار الخليجي، بين الثابت والمتغير، دراسات – مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد 1- 2015م.
- علي الدين هلال، عاصفة الحزم التطورات والتداعيات، حسنين توفيق محرراً، 2016م، الخليج في عام "2015-2016م"، الرياض: مركز الخليج للأبحاث.
- علي بكر، بؤرة جهادية جديدة، دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا، القاهرة: السياسة الدولية، العدد 190، المجلد 47، أكتوبر.
- الكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن، صراع معقد وآفاق متباينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015م.
- ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الاقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسية رقم 1- يونيو 2015م.
- محجوب الزويري، إيران والحوثيون: صناعة الفوضى في اليمن، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، دراسات، المجلد الثاني، العدد1، 2015م.
- محمد القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن القومي الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2015م.
- مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية، يونيو وأغسطس 2017.
- نبيل مرزوق، العقوبات الاقتصادية، خنق بطيء للنظام السوري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011م.
- وليد المعلم، وجود درع الجزيرة في البحرين أساسه قانوني وهو ليس احتلالا، جريدة الشرق الأوسط، 20 مارس 2011م.